معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم٢٨٦)

تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر

ديسمبر ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٨٦)
(سلسلة علمية محكمه)

تطوير منظومة التعليم العالي في مصر

ديسمبر ٢٠١٧

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط."

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز دراسة
تطوير منظومة التعليم العالي في مصر

تتسم منظومة التعليم العالي الحالية فى مصر بقدر كبير من التدنى والتردى وتعرقل اى تقدم لمجتمعنا الراغب في القضاء على المشاكل والعقبات والاختلالات والازمات وإحداث نهضة طفرية من خلال أفكار ورؤى وخطط حقيقية للتطوير والتحديث للنهوض بالمنظومة وإعداد البرامج المتميزة والمناسبة بشكل علمى، عن طريق الإستثمار في رأس المال البشرى بما يتولد عن ذلك من مخرجات بشرية وتكنولوجية تستطيع تلبية حاجات سوق العمل والمنافسة على المستوى الدولى.

لذا فقد تبلورت الأهداف التفصيلية لهذه الدراسة فيما يلى :-

١. رصد وتحليل واقع التعليم العالي بمصر.
٢. التعرف على التجارب والخبرات الدولية في مجال تطوير التعليم العالي.
٣. ترشيد عبء مجانية التعليم في ضوء معيارى عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة.
٤. وضع تصور استراتيجي لتمويل التعليم العالي في مصر.
٥. تعزيز العلاقة بين البحث العلمى بالتعليم العالى وخدمة المجتمع.
٦. التعرف على المهارات اللازمة للخريجين.

الكلمات الدالة :

منظومة التعليم العالى – مؤشرات منظومة التعليم العالى – تحرير قطاع التعليم العالى – توكيد الجودة – الاتاحة والكفاءة بالتعليم العالي – تشاركية تمويل التعليم العالي– الشراكة البحثية – الفاعلية البحثية – قابلية التشغيل – المواءمة المهنية

ABSTRACT

Promoting Higher Education System in Egypt

The higher education system in Egypt suffers from severe defects that –to a large extent-lead to huge obstacles that face our country.
Our society is willing to overcome many problems, disequilibria and crises related to its educational system in order to make real rise-up.
This rise-up cannot be fulfilled without developmental visions and plans for the sake of progressive promotion of higher education system through scientifically prepared programs.
The principal mean for achieving these goals is the big investment in human capital with its positive outcome towards satisfying labor market requirements and successful competition on the global arena.

the Main Goals of The Study:

1- Monitoring and analyzing the present situation of higher educating in Egypt.
2- Examining the international experiments and expertise in the higher education field.
3- Rationalizing free-of charge-education in the light of justice and efficiency principles.
4- Putting a strategic conception for higher education finance.
5- Enhancement of the relation between scientific research and society development.
6- Defining the needed skills of the system graduates.

فـــريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد

أ.د. محرم الحـــــداد (الباحث الرئيسى)

أ..د. دسوقى عبد الجليل

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

أ.د. زلفى عبد الفتاح شلبى

د. أحمد رشاد الشربينى

الهيئة العلمية من خارج المعهد

د. ريهام أحمد ممدوح

الباحث / ظريف توفيق جيد

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد

أ. أسماء مليجى

أ.سماح عبد اللطيف

أ. ثريا محمد حسين

الهيئة الإدارية بالمعهد

د. سيد دياب

سكرتارية :

السيدة / نهلة عوض

السيدة / هدى رفاعى

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
مقدمة الدراسة.....	1
الفصل الأول: رصد وتحليل منظومة التعليم العالى فى مصر.....	8
مقدمة.....	8
١-١ واقع منظومة التعليم العالى فى مصر.....	9
١-١-١ لمحة تاريخية حول تطور مؤسسات التعليم العالى فى مصر.....	9
١-١-٢ هيكل منظومة التعليم فى مصر.....	11
١-١-٣ هيكل منظومة التعليم العالى فى مصر.....	13
١-١-٤ تطور أهم مؤشرات منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥)	14
١-٢ جودة منظومة التعليم العالى فى مصر.....	24
١-٢-١ جودة مدخلات منظومة التعليم العالى.....	25
١-٢-١-١ الطلاب	25
١-٢-١-٢ أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.....	27
١-٢-١-٣ الانفاق الحكومى على التعليم العالى.....	29
١-٢-٢ جودة العمليات.....	32
١-٢-٢-١ التفاعل بين الأساتذة والطلاب.....	32
١-٢-٢-٢ المناهج.....	33
١-٢-٣ جودة المخرجات.....	34
١-٢-٣-١ قدرات الخريجين.....	34
١-٢-٣-٢التوافق بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل.....	35
١-٣ المشكلات والتحديات الرئيسية التي تواجه التعليم العالى فى مصر.....	٣٧
١-٣-١ المشكلات و التحديات المتعلقة بالمدخلات.....	٣٧
١-٣-٢ المشكلات و التحديات المتعلقة بالعمليات.....	٣٨

١-٣-٣ المشكلات و التحديات المتعلقة بالمخرجات..... ٣٩
١-٤-١ إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ و التعليم العالى في مصر.... .... ٤٠
١-٤-١ الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي حتى عام ٢٠٣٠..... ٤٠
١-٤-٢ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ودورها فى الارتقاء بالتعليم العالى فى مصر..... ٤١
أهم النتائج ٤٦
أهم التوصيات ٤٦
الفصل الثاني : التجارب والخبرات الدولية في مجال تطوير التعليم العالي..... ٤٩
٢-١ مدخل أساسى..... ٤٩
٢-١-١ السباق العالمي والعربي نحو التعليم والتعليم العالي..... ٥١
٢-١-٢ مؤشرات متنوعة عن الحالة التعليمية في الدول العربية ومصر..... ٥٥
٢-١-٣ مقارنة أولية بين مصر وشرق آسيا..... ٥٧
٢-١-٤ الجامعات بين المحلية والعالمية..... ٥٩
٢-١-٤-١ الطريق إلى العالمية يبدأ محليا: التجربة الآسيوية..... ٦١
٢-١-٥ البحث العلمي في الإطار الكلي للتعليم الجامعي..... ٦٣
٢-٢ دراسات حالة مقطعية للتجارب والخبرات الدولية فى مجال التعليم العالى..... ٦٤
٢-٢-١ مقدمة ٦٤
٢-٢-٢ التعليم العالى وعملية التدويل..... ٦٤
٢-٢-٢-١ التدويل وحراك الطلاب على المستوى العالى..... ..... ٦٤
٢-٢-٢-١-١ بين التدويل والعولمة..... .. .. ٦٤
٢-٢-٢-١-٢ الحراك الطلابى..... .. .. ٦٥
٢-٢-٢-١-٣ التوسع فى فتح فروع الجامعات أو الحُرم الجامعية.... ٦٧
٢-٢-٢-١-٤ شراكات البحث وبناء القدرات..... ... ... ٧٠

٢-٣ " اللبرلة" و " قابلية التشغيل " و تمويل التعليم العالي"..... ٧٢
٢-٣-١ عملية "اللبرلة" فى قطاع التعليم العالى Liberalization.....
..... ٧٢
٢-٣-١-١ الخبرة اليابانية ٧٣
٢-٣-١-٢ تجربة (انجلترا)..... ٧٤
٢-٣-٢ رفع رسوم الدراسة مقابل خفض الإنفاق الحكومى..... ٧٤
٢-٣-٣ التعليم العالى وقابلية التشغيل..... ٧٦
٢-٣-٣-١ التجربة الفرنسية..... ٧٧
٢-٣-٣-٢ التجربة السنغافورية..... ٧٨
٢-٣-٤ تمويل التعليم العالى : تجارب عربية..... ٨١
أهم النتائج..... ٨٣
أهم التوصيات..... ٨٤
الفصل الثالث: قضية مجانية التعليم العالي في ضوء معياري عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة والاستفادة من الخبرات الدولية..... ٨٩
٣-١عبء مجانية التعليم العالي في مصر..... ٩٣
٣-٢مدى تأثير المجانية على عدالة الإلتحاق بالتعليم العالي..... ٩٧
٣-٢-١ دور المجانية في تحييد أثر الدخل..... ٩٨
٣-٢-٢ أثر المجانية في إنخفاض رفاهية المجتمع..... ٩٨
٣-٢-٣ أثر المجانية في إنخفاض العائد الاجتماعي من الإنفاق العام..... ٩٩
٣-٢-٤ أثر المجانية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية..... ٩٩
٣-٣ أثر الثروة والدخل في الإلتحاق بالتعليم العالي..... ١٠٠
٣-٣-١ الثروة وأثرها في تأمين الإستثمار الشخصي طويل الأجل في التعليم العالي..... ١٠٠

٣-٣-٢الدخل وأثره في المفاضلة بين مساري الثانوي العام والثانوي الفني..... ١٠١
٣-٤ مدي تأثير المجالنية على تحقيق الكفاءة..... .... ١٠٣
٣-٥ التشاركية وأساليب فرض رسوم التعليم العالي من منظور مقارن..... ١٠٦
أهم النتائج..... ١١٢
أهم التوصيات..... ١١٣

الفصل الرابع: تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر..... ١١٤
مقدمة..... ١١٤
٤-١ واقع تمويل التعليم العالي في مصر ١١٥
٤-١-١ مصادر تمويل التعليم العالي في مصر..... ١١٦
٤-١-١-١ تمويل حكومي..... ١١٦
٤-١-١-٢ تمويل ذاتي من أنشطة المؤسسات التعليمية ١١٦
٤-١-١-٣ تمويل من القروض والمنح الخارجية ١١٧
٤-١-١-٤ تمويل من مساهمات الطلاب في تكلفة التعليم..... ١١٧
٤-١-٢ موازنات الجامعات المصرية..... ١١٨
٤-١-٢-١ تمويل التعليم العالي الحكومي ١١٨
٤-١-٢-١-١ أسس تخصيص الموازنات الحكومية للجامعات في مصر..... ١١٨
٤-١-٢-١-٢ توزيع ميزانية الجامعات الحكومية على وجوه الإنفاق المختلفة..... ١١٩
٤-١-٢-١-٣ المصادر الذاتية للتمويل في الجامعات ١١٩
٤-١-٢-٢ تمويل التعليم الخاص..... ١٢٠
٤-٢ تحديات وعوائق تمويل التعليم العالي في مصر..... ١٢١
٤-٢-١ كفاية الإنفاق..... ١٢٢
٤ -٢-٢ كفاءة الإنفاق..... ١٣١
٤-٣ تصور بالمساهمات المقترحة لتمويل التعليم العالي..... ١٣٥
٤-٣-١-١ مساهمات لتحقيق الكفاية..... ١٣٦

٤-٣-١-٢ مساهمات لتحقيق الكفاءة..... ١٤١
٤-٣-١ مساهمات القطاع الخاص..... ١٤٤
٤-٣-٢ مساهمات الأفراد ١٤٤
٤-٣-٣ مساهمات المجتمع المدني..... .. ١٤٥
٤-٣-٤ مساهمات المؤسسات الإنتاجية والخدمية..... ١٤٧
أهم النتائج ١٥٠
أهم التوصيات ١٥١

الفصل الخامس: العلاقة بين البحث العلمى بالتعليم العالى وتنمية المجتمع المصرى وكيفية تطويرها..... ١٥٣
مقدمـــــة..... ١٥٣
٥-١أبعاد الوظيفة الثالثة بمؤسسات التعليم العالى..... ١٥٥
٥-١-١ مؤشرات التعليم المستمر..... ١٥٦
٥-١-٢ مؤشرات نقل التقنية والابتكار..... ١٥٦
٥-١-٣ مؤشرات المشاركة المجتمعية ١٥٦
٥-٢ واقع البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالى بمصر وأهم المعوقات والتحديات..... ١٦٠
٥-٢-١ الإطار التنظيمى للبحث العلمى بالجامعات المصرية..... ١٦٠
٥-٢-٢ مؤشرات تقييم البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى..... ١٦٣
٥-٢-٣ التحليل البيئى الرباعى لمنظومة البحث العلمى SWOT Analysis ١٦٦
٥-٢-٤ أهم المعوقات والتحديات التى تواجه البحث العلمى فى التعليم العالى بمصر. ١٧١
٥-٣ أهم الخبرات العالمية فى مجال البحث العلمى بالتعليم العالى والدروس المستفادة..... ١٧٢
٥-٣-١ الخبرة الصينية..... ١٧٣
٥-٣-٢ الخبرة اليابانية..... ١٧٤
٥-٣-٣ خبرة دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند وسنغافورة)..... ١٧٥

٥-٣-٤ الخبرة الفرنسية..... ١٧٦
٥-٣-٥ خبرة الولايات المتحدة الأمريكية..... ١٧٧
٥-٣-٦ أهم الدروس المستفادة من الخبرات الدولية فى مجال البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالى ١٧٩
٥-٤ أهم الجهود المبذولة من جانب الحكومة المصرية للنهوض بالبحث العلمى- وتنميته وتقييمها ١٨٠
٥-٤-١ الدستور المصرى ٢٠١٣ وعلاقته بالبحث العلمى..... ١٨٠
٥-٤-٢ المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا بأكاديمية البحث العلمى ١٨١
٥-٤-٣ مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا..... ١٨٣
٥-٤-٤ مبادرة " نحو بناء مجتمع مصرى يتعلم ويفكر ويبتكر "..... ١٨٤
٥-٤-٥ بنك المعرفة المصرى..... ١٨٥
٥-٤-٦ مبادرة جسور التنمية بأكاديمية البحث العلمى ١٨٥
٥-٤-٧ مؤتمر مصر تستطيع ١٤ – ١٥ ديسمبر ٢٠١٦..... ١٨٦
٥-٤-٨ تقييم الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية فى مجال البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى بمصر ١٨٩
أهم النتائج..... ١٩٣
أهم التوصيات..... ١٩٤
الفصل السادس:علاقة التعليم العالي بسوق العمل وتفعيلها..... ١٩٧
مقدمـــــة..... ١٩٧
٦-١ الدراسات السابقة و الاتجاهات المعاصرة..... .... ١٩٨
٦-٢ طبيعة علاقة التعليم العالي بسوق العمل..... .... ٢٠٠
٦-٣ العوامل المحددة للطلب على القوة العاملة من التعليم العالي..... .... ٢٠٤
٦-٤ خصائص قوة العمل في مصر..... ... ٢٠٥
٦-٤-١ معدلات النمو السكاني والقوة العاملة..... ... ٢٠٦
٦-٤-٢ التوزيع النسبي للقوة العاملة..... ... .
٢٠٨
٦-٤-٣ معدلات البطالة..... . .. ٢١٣

٦-٥ الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل.. .. .... ٢١٥
٦-٥-١ محاور الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل..... ٢١٦
٦-٥-٢ سد الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل..... ٢١٧
٦-٦ توصيات للإرتقاء بعلاقة التعليم العالي بسوق العمل..... .... ٢١٧
أهم النتائج..... ..... ٢٢٢
أهم التوصيات..... ..... ٢٢٢
ملخص الدراسة..... ٢٢٤
قائمة مراجع الدراسة..... ٢٤٣
ملحق الدراسة ٢٥٢

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١-١)	منظومة التعليم فى مصر حسب العمر ومرحلة التعليم.....	١٢
(١-٢)	هيكل مؤسسات التعليم العالى فى مصر.....	١٤
(١-٣)	نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس بمرحلة التعليم العالى عام ٢٠١٣.....	٢٧
(١-٤)	الانفاق الحكومى على التعليم العالى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وبعض دول العالم.....	٣٠
(٤ – ١)	بيان مصادر تمويل الجامعات المصرية (بالمليون جنيه) لموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.....	١٢٠
(٤ – ٢)	نسبة التمويل الذاتي للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.....	١٢٨
(٤ – ٣)	الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية في المحافظات طبقاً للنوع في الفترة٢٠١١/٢٠١٢....	١٣٠
(٤ – ٤)	معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) لمصر وعدد من الدول العربية (٢٠٠٥-٢٠١٣).....	١٣٣
(٤ – ٥)	التوزيع النسبي للمتعطلين طبقاً للحالة التعليمية ٢٠١٢.....	١٣٤
(٥-١)	أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات.....	١٥٦
(٥ – ٢)	توزيع البحوث العلمية على قطاعات الجامعة.....	١٦٢
(٦-١)	شكل معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥.....	٢٠٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(١-١)	تطور نسب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥).....	١٦
(١-٢)	تطور أعداد ونسب المقيدين طبقاً للقطاعات (العلوم التطبيقية والعلوم الانسانية والاجتماعية) خلال الفترة (٠٧/٢٠٠٨-١٣/٢٠١٤)...	١٧
(١-٣)	تطور نسب خريجي مؤسسات التعليم العالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ١٣/٢٠١٤).....	١٩
(١-٤)	تطور النصيب النسبي لمؤسسات التعليم العالي من إجمالي الحاصلين على دراسات عليا في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ١٣/٢٠١٤).....	٢٠
(١-٥)	تطور النصيب النسبي لمؤسسات التعليم العالي من إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١/- ٢٠١٤/٢٠١٥).....	٢١
(١-٦)	تطور الانفاق العام على التعليم والتعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١- ١٤/٢٠١٥).....	٢٣
(١-٧)	المقيدون بالتعليم العالي بالتخصصات التطبيقية والاجتماعية في مصر مقارنة ببعض دول العالم عام ٢٠١٤.....	٢٦
(١-٨)	أعداد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة طبقاً للقطاعات الأكاديمية.....	٢٨
(٣-١)	تطور عدد الطلبة المقيدين في قطاع التعليم العالي (حكومي وخاص) من ٠٩/٢٠١٠ : ١٣/٢٠١٤...	٩٤
(٣-٢)	تطور إجمالي عدد المقيدين بقطاع التعليم العالي الحكومي من ٠٩/٢٠١٠ : ١٣/٢٠١٤	٩٥
(٣-٣)	تطور حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي الحكومي في مصر ٠٩/٢٠١٠ : ١٥/٢٠١٦.....	٩٦
(٣-٤)	نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ٠٩/٢٠١٠ :	٩٧

	٢٠١٤/١٣....	
(٤-١)	الإنـفـــاق العـــــام علـــى التـعـلـيـم خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠١٢ /٢٠١٣)....	١٢٢
(٤-٢)	تطور نسبة الانفاق على التعليم الجامعي و قبل الجامعي إلى اجمالي الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧حتى٢٠١٠/٢٠١١).....	١٢٣
(٤-٣)	الانفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٢حتى٢٠١٢/٢٠١٣)...	١٢٤
(٤-٤)	تطور المصروفات الفعلية بالجهات البحثية التابعة لوزارة الدولة للبحث العلمي والجهات التابعة لوزارات أخرى.....	١٢٦
(٤-٥)	بعض مؤشرات جودة التعليم العالي ٢٠١٥/٢٠١٦.....	١٣٤
(٤-٦)	هيكلية التمويل للمؤسسات التعليمية والتدريبية....	١٤٨
(٥-١)	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالى الناتج القومى.....	١٦٤
(٥-٢)	مؤشر القدرة على الابتكار من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.....	١٦٥
(٥-٣)	مقارنة مصر ببعض الدول وفقاً لمؤشر قدرة الدولة على جذب الموهبة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥.....	١٦٦
(٥-٤)	يوضح نقاط القوة والضعف بمنظومة البحث العلمى...	١٦٧
(٥-٥)	الفرص والتهديدات بمنظومة البحث العلمى.....	١٦٩
(٦-١)	تقديرات السكان ومعدل النمو السنوي.....	٢٠٦
(٦-٢)	تقديرات القوى العاملة ومعدل النمو السنوي.....	٢٠٧
(٦-٣)	توزيع قوة العمل تبعاً للفئة العمرية والنوع (العدد بالمئات) ٢٠١٥.....	٢٠٩
(٦-٤)	التوزيع النسبي للأفراد داخل قوة العمل والمشتغلين طبقاً للحالة التعليمية والنوع عام ٢٠١٥.....	٢١٠
(٦-٧)	تقديرات المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) طبقا للنوع والنشاط الاقتصادي عام ٢٠١٥ (بالمئات)...	٢١١
(٦-٨)	التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعاً للمهن والنوع (الربع الأول عام ٢٠١٤).....	٢١٣
(٦-٩- أ)	معدلات البطالة حسب فئات السن.....	٢١٤
(٦-٩- ب)	معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية.....	٢١٤
(٦-٩- ج)	معدلات البطالة حسب الاقاليم الجغرافية.....	٢١٥

مقدمة الدراسة

تطوير منظومة التعليم العالي في مصر

- مقدمة

يعتبر التعليم بجميع مراحله بشكل عام والتعليم العالى على وجه الخصوص أساس نهضة وتقدم المجتمعات حيث يلعب دورا فاعلا فى تحديد مستقبل الشعوب وفى عمليات التراكم المعرفي والتقني بما يقوم به من إعداد وتهيئة المورد البشرى وجعله مؤهل للمساهمة فى شتى العمليات والأنشطة الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد. فالتعليم يهدف ليس فقط لصناعة الإنسان التقني الذى لا يقوم إنتاج حديث بدونه وإنما يقوم أيضا بصناعة الإنسان بمفاهيمه المتعددة والمتنوعة من سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية ...الخ. لهذا فهو يمثل قضية أمن قومى تشغل حيز كبير من إهتمامات سائر المجتمعات التى تريد أن يكون لها موقعاً استراتيجيا متميزا على خريطة العولمة والتى لا ولن تتسع إلا لمجتمعات المبدعين والمبتكرين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة من المتعلمين، كما يشكل بؤرة الاهتمام لدى كثير من الدول النامية ومنها مصر وذلك للدور الذى يلعبه فى إعداد الكوادر البشرية التى تتطلبها مشروعات التنمية ودعم المواطنة وبناء الإنسان الذى يعيش ويعانى قضايا ومشاكل وأزمات عصره ومجتمعه هادفا إلى تحقيق تطلعات المجتمع وآماله فى إحراز الرفاهية والتقدم بالتنمية الشاملة والمستدامة المنشودة وبإتباع التخطيط الاستراتيجي بشتى الأنشطة المجتمعية.

ومن المعرف أيضاً بشكل عام أن التعليم العالي لا تكمن أهميته فقط في عملية تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية، ولكن هذه الأهمية تبرز أيضاً من أنه يعتبر أداة لاستيعاب التقدم العلمى العالمى، ونشر المعرفة، وتطوير البحث العلمى وتطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض المجتمعية وقيادة عمليات التغيير والتطوير فى المجتمع. فهو يساهم بدرجة كبيرة في دفع قاطرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، عن طريق الإستثمار في رأس المال البشرى بما يتولد عن ذلك من مخرجات بشرية وتكنولوجية تستطيع تلبية حاجات سوق العمل والمنافسة على المستوى الدولى.

أما عن بدايات وتطور التعليم العالى فى مصر، فإنه على الرغم من تأسيس أول جامعة مصرية وهى جامعة الأزهر من أكثر من ألف عام كجامعة دينية وإنشاء الجامعة الأمريكية كأول جامعة خاصة فى ١٩١٩، إلا أن بدايات إنشاء الجامعات والتعليم العالى ترتبط بفترة الأربعينيات من القرن الماضى حينما تزايدت تطلعات فئات المجتمع المصرى بسبب مناخ الحريات الذى كان سائداً في تلك الفترة علما بأن الدراسة بهذه الجامعات كانت مقصورة بدايةً وبالدرجة الأولى على أبناء طبقات معينة من ذوى القدرة المالية المرتفعة. ولكن مع بداية حقبة

الستينيات أقرت الدولة المصرية- مجانية التعليم العالى، الأمر الذى مكن أبناء شرائح اجتماعية أخرى أقل دخلا (متوسطة ودنيا) من الحصول على مستوى تعليمي عال ما كان يمكن أن ينالوه لولا تبنى الدولة للنظام الإشتراكى الذى كان من أولوياته إرساء وتدعيم قواعد العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الأمة المصرية.

ومع تزايد دور الدولة فى النشاط الاجتماعى والاقتصادى وبروز المشروعات القومية فى حينها، تم إستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجى التعليم بسوق العمل حيث ضمنت الدولة تعيين جميع خريجى التعليم المتوسط والعالى فى كل من القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام. كما تم التوسع فى إنشاء الجامعات خاصةً على المستوى الاقليمى ببعض محافظات مصر. ولقد تم بعدها منذ عقد التسعينيات وحتى الآن (فى ضوء عولمة التجارة وتبنى مصر لمنهج اقتصاد السوق الحرة والتحول من النظام الاقتصادى الاجتماعى القائم على الموارد الاقتصادية إلى نظام مجتمع المعرفة والابتكار والإبداع) الانفتاح على مؤسسات التعليم العالى الأجنبية وظهر القطاع الخاص الذى يقدم خدماته التعليمية بهدف الربح.

ولقد أصبح التعليم العالي بمصر وخاصة الجامعى منه يعانى في الفترات الأخيرة من الكثير من المشكلات والأزمات التى تهدد إضطراد التنمية بها (مثل الزيادة المطردة فى أعداد الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالجامعات+ نقص الإمكانيات المادية والمالية والأجهزة + الفجوة الكبيرة والمتزايدة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل)، الأمر الذى يعنى أن منظومة التعليم العالي الحالية أصبحت تتسم بقدر كبير من التدني والتردي في أدائها حيث تعرقل أي تقدم لمجتمعنا الراغب في إحداث نهضة طفرية من خلال أفكار ورؤى وخطط حقيقية للتطوير والتحديث للقضاء على المشاكل والنهوض بالمنظومة وإعداد البرامج المتميزة والمناسبة بشكل علمى.

ولقد أبرزت هذا المعنى العديد من الدراسات والتقارير المحلية والقومية والدولية [١] حيث أشارت وأكدت أن هناك قصوراً في أداء منظومة التعليم العالي في مصر كما أن الاتجاه العام

---

(١) أنظر في ذلك :-

- محسن توفيق (٢١٣) ، منظومة التعليم العالي في مصر، ورقة مقدمة للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (المجالس القومية المتخصصة)
- محيا زيتون (٢٠٠٨)، رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة، ورقة مقدمة لمؤتمر قضية التعليم في مصر –العائد الاقتصادى والاجتماعى، الذى عقده مركز شركاء التنمية خلال الفترة ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٨.

لتطور مستوى وكفاءة هذه المنظومة في تدهور مستمر في العقود الأخيرة، وعاجزة عن مواجهة متطلبات هذا العصر الذى نعيشه، نظرا لأنها تعكس مستوى متدنى من الخدمات الاجتماعية وتبرز العديد من الاختلالات الهيكلية وتعانى من عديد من الصعوبات والمشاكل المزمنة والأزمات المستحكمة. فالتعليم العالي بمصر كمنظومة يشوبها عديد من أوجه القصور بكل من بيئتها ومدخلاتها وأنشطتها ومخرجاتها.

فبداية تتسم البيئة المحيطة والمدخلات بغياب قانون ملزم بالاعتماد للجودة، وكذلك بعدم تحقيق الإتاحة وتكافؤ الفرص. كما أن عدد الجامعات القائمة تتسم بقصور قدرتها الاستيعابية لمعدلات الطلب الفعال المتزايد تحقيقا للمسئولية القومية بإتاحة التعليم للجميع، حيث معيار درجات الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للقبول وحيث لا تؤخذ رغبات ومهارات الطلاب في الاعتبار وكذلك قدراتهم المالية، كما يتصف التمويل بضعفه وقلة مصادره. وهذا إضافةً للمشكلات التى ترجع بأسبابها لمراحل التعليم ما قبل الجامعى فيما يتعلق بخصائص نظام التلقين للمعلومات والاستظهار الآلي لها وحفظها والاكتفاء بالمرجع الخاص بالمقرر، الأمر الذى أدى إلى ضعف سبل تنمية القدرات العقلية والإبداعية وتشجيع التفكير العلمى الخلاق لدى الطلاب الملتحقين بالجامعات بعيدا عن آليات النقل والتلقين. كما أن هناك حاجة ماسة لتطوير القانون الحالي للجامعات بنظام التعيين والترقية به، ووضع الخطط الإستراتيجية والبرامج بكل جامعة وتحديثها بما يتناسب مع الإيقاع سريع التغير في العلم والمعرفة السائد بالعالم.

كما تتسم العمليات والأنشطة بنظام التعليم العالي بتخلف المحتوى الدراسي لبعض المقررات مع الاكتفاء بالكتاب الجامعى كمرجع أساسي وجعل الجامعة أشبه بالمدرسة الثانوية لا تهتم

- محرم الحداد (٢٠١٦)، قضايا أساسية لتطوير منظومة التعليم العالي في مصر، المؤتمر الدولى الأول بكلية التربية –جامعة عين شمس بعنوان " توجهات إستراتيجية في التعليم " والذى عقد في الفترة ١٥– ١٧ أكتوبر ٢٠١٦.
- البنك الدولى (٢٠١٠)، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية والتعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، OECD.
- محرم الحداد (٢٠١٦)، تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى بمصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٢)، معهد التخطيط القومى–القاهرة.
- Biltagy, M.(2010)" Determinants of Optimal Schooling Level in Egypt Using a Model", Ph.D Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Human Capital Cairo University, Egypt.
- World Bank. (2007) . Improving Quality, Equality, and Efficiency in the Education Sector : Fostering a Competent Generation of Youth, Education Sector Policy Note, Human Development Group, Middle East and North Africa Region, World Bank.

بتكوين المثقف الواعي ذو الأفق المفتوح على المستقبل وأهميته وخاصة في عمليات ومناهج وأساليب التحليل العلمى والاستنباط والاستشراف المستقبلى.

هذا إضافة إلى عدم وجود هيئة قومية مصرية فاعله لضمان الجودة في الاعتماد الجامعى (تمتلك سلطة التوجيه والمتابعة وإلغاء الاعتماد حيث تكون مسئولة عن تقديم تقرير سنوى عن مستوى الاعتماد وذلك بالاشتراك مع هيئات دولية متخصصة). كما أنه لا يوجد مركز متطور فاعل لتطوير عملية الأداء العلمى والتعليمي بالاستعانة بالخبرات الدولية المتقدمة مع عدم وجود نظام ونموذج تعليمى يتيح للطالب تنمية قدراته على التعلم الذاتى وإطلاق طاقاته ليصبح قادرا على الابتكار والإبداع. ونتيجة لعدم تطوير البرامج والخطط والاستراتيجيات الجامعية الخاصة بتطوير المنظومة وبعدم الاستفادة من المؤسسات الدولية المتقدمة في تطوير المناهج وتحسين الدور الرقـابى عليها والالتزام بتطويرها بشكـل مستمر من قبل الادارة الجامعية، فقد أدى ذلك لسوء وضع الجامعات المصرية وعدم وجودها في مصاف الجامعات المتقدمة عالميا من حيث الترتيب.

وأخيرا فإن مخرجات نظام التعليم العالي بمصر تتسم بالدرجة الأولى بغياب واضح لمؤشرات وإحصائيات تعكس صورة سوق العمل والتعليم، مع عدم وجود سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمى وضعف الروابط بسوق العمل وغياب سياسات المتابعة والتواصل مع الخريجين.

ويمكن تلخيص وبلورة أهم القضايا السابقة فيما يلى من أبعاد :-

١. قصور الخدمات التعليمية المتاحة عن استيعاب الزيادة المطردة في الطلب الفعال على التعليم العالي، الأمر الذى قد يرجع بالدرجة الأولى لإتاحة مجانية التعليم بشكل مطلق للجميع دون التمييز بين الغنى والفقير ودون مراعاة حتى القدرات والمهارات الأساسية للمتقدمين من الطلاب ورغباتهم ودون مراعاة قدراتهم المالية.
٢. عجز الموازنة المالية الحالية عن تلبية متطلبات تطوير التعليم العالي مع سوء توزيعها بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية وكذلك بين الريف والحضر على مستوى المحليات والتوزيع الاقليمى، بما لا يحقق تكافؤ الفرص للجميع، الأمر الذى قد يرجع إلى ضعف مساهمات الأسرة وكذلك المؤسسات والهيئات ومنظمات المجتمع المدنى واقتصار التمويل بالدرجة الأولى على الدولة.
٣. عدم وجود رؤية وسياسات وخطط إستراتيجية واقعية مواتية لدعم تطوير منظومة التعليم العالي ومتابعتها، الأمر الذى أدى إلى زيادة أعداد الخريجين مع عدم القدرة على

تشغيلهم بشكل مباشر بسوق العمل وزيادة العمالة في الوظائف الإدارية وحدوث تضخم وظيفى، وهو ما ساهم في تفاقم البطالة بمصر.

٤. ضعف قدرة الجامعات في أن يكون لها دوراً بارزاً في إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها أو تطبيقها ووجود انفصال شبه تام بين مؤسسات التعليم العالي وبين مؤسسات الاقتصاد القومي مع عدم الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة بالعديد من دول العالم، إضافة إلى ضعف الاستعانة بالعقول المتميزة المهاجرة من المصريين في قضية التطوير والتنمية، الأمر الذى أثر على خدمة التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد وأدى إلى انخفاض قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة العالمية رغم قناعة الحكومة بأهمية رفع القدرة على المنافسة عالميا.

وباختصار فإن هذه الأبعاد (المشاكل والأزمات والاختلالات الهيكلية) تعكس أن هناك قصوراً في أداء منظومة التعليم العالي في مصر يتمثل بشكل عام في :

- إنخفاض كفاءته الداخلية الكمية مع ازدياد الطلب عليه،
- وإنخفاض كفاءته الداخلية النوعية من حيث المحتوى العام له مع انخفاض قدرته على ملاحقة التطورات التكنولوجية والمعرفية الحديثة،
- وكذلك إنخفاض كفاءته الخارجية وعدم قدرته على تقديم خدمات اجتماعية راقية، مع تضاءل المردود منه. فهو لا يخدم إحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

لذا فإنه يلزم–للتغلب على معظم هذه الصعاب والمشاكل والاختلالات القائمة–إجراء تشخيص وتحليل علمى لواقع التعليم العالي بمصر للتعرف على حقيقية خصائصه ومشاكله ودراسة عدد من القضايا ذات الأولوية التى تحتاج لحسم مجتمعى من المسئولين في الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالمنظومة والمرتبطة بها والتى تؤثر بشكل أساسي على مستوى آدائها لتطوير المنظومة، كما يلزم كذلك الاستفادة من خبرات وتجارب بعض دول العالم فيما يتعلق بكيفية مواجهة هذه المشاكل والصعاب. وأهم هذه القضايا ما يلى :–

أ– قضية المجانية المطلقة في التعليم العالي بمصر في ضوء معيارى عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة.

ب–قضية قصور الموارد المالية المتاحة لإصلاح منظومة التعليم العالي في مصر.

ج–قضية ضعف الآداء البحثى للتعليم العالي المصري المرتبط بخدمة المجتمع واحتياجاته في ظل المتاح من الخبرات العالمية الحديثة.

د- قضية تطوير وتفعيل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل بمصر والتعرف على أهم المهارات اللازمة لرفع كفاءة وآداء الخريجين للعمل بمختلف مجالات النشاط بالمجتمع.

وهذا كله ما يظهر أهمية هذه الدراسة والتى يمكن بلورة أهدفها التفصيلية فيما يلى :-

<u>الأهداف التفصيلية للدراسة</u> :

١- تشخيص وتحليل واقع التعليم العالي بمصر.

٢- التعرف على التجارب والخبرات الدولية في مجال تطوير التعليم العالي للإستفادة منها فى الارتقاء بالتعليم العالى للمستويات العالمية بالمعايير الدولية.

٣- كيفية ترشيد عبء مجانية التعليم في ضوء معيارى عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة.

٤- وضع تصور استراتيجي مناسب لتمويل التعليم العالي في مصر.

٥- تعزيز العلاقة بين البحث العلمى بالتعليم العالى وخدمة المجتمع وتنميته وبمؤسساته المختلفة.

٦- التعرف على المهارات اللازمة للخريجين لتفعيل العلاقة بسوق العمل بمصر.

علمًا بأن هذه الأهداف الستة السابقة لا تعالج كل أنواع القصور التي سبق إلقاء الضوء عليها بالمقدمة إلا أنها تعكس قضايا أساسية غاية في الأهمية وذات أولوية من وجهة نظرنا, يجب البدء في تناولها بالدراسة والتحليل, وعلى أن تترك باقي القضايا التي يجب تطويرها أيضًا (مثل العناصر الثقافية الداعمة لرسالة المنظومة + دور الأساتذة والطلاب كمدخلات + الأداء العلمي والتعليمي + ... الخ) ليتم تناولها بالتحليل وبشكل تفصيلي لأهميتها في دراسات أخري بإذن الله. لهذا فقد انعكست صياغة الأهداف الستة السابقة في تحديد وصياغة الفصول الستة الأساسية المكونة لمحتويات الدراسة.

<u>منهجية الدراسة</u> :

هذا وقد اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيقها لأهدافها على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي في مصر، وإجراء عرض تحليلى نقدى للخبرات وتجارب الدول لتطوير المنظومة، والإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة وخاصة تلك التى تم طرحها في أهداف الدراسة.

ولا يسعني في النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة في شكلها الحالى سواء من السادة أعضاء الفريق البحثي من داخل المعهد من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين المساعدين والمعيدين أو من السادة العاملين خارج المعهد من الأساتذة والخبراء متمنياً مزيداً من القدرة على الإنتاج الجماعى مع تمنياتى أن تكون الدراسة قد

حققت الهدف من إجرائها. كما يأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال لما توصلت إليه من نتائج وما طرحته من توصيات في مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات المرتبطة بمنظومة التعليم العالى لإحداث النهضة المنشودة في مصر، والله من وراء القصد.

الفصل الأول
رصد وتحليل منظومة التعليم العالى فى مصر
خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥)

مقدمة:

يمثل التعليم بجميع مراحله وأنماطه أحد الدعائم الرئيسية التى ترتكز عليها آمال وتطلعات المجتمع فى تحقيق التنمية الشاملة المتواصلة، وذلك للدور الكبير الذى يلعبه فى إعداد الكوادر البشرية التى تتطلبها مشروعات التنمية ودعم المواطنة وبناء الإنسان المثقف الذى يعانى قضايا عصره ومجتمعه، والذى يعمل ليحقق أكبر عائد ممكن من تطويع طاقاته لإحراز الرفاهية والتقدم. وقد أصبح التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعى والعالى بصفة خاصة فى بؤرة الاهتمام لدى جميع الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية، حيث يعد الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة من أهم دعامات تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة لمصر .

وبناءً على ما سبق، يستهدف هذا الفصل من الدراسة رصد وتحليل منظومة التعليم العالى فى مصر، للوقوف على أهم المشكلات والتحديات التى تواجه هذه المنظومة والسياسات المسئولة عن تلك المشكلات، والمساهمة فى وضع حلول علمية وعملية لها، لتوفير المتطلبات الأساسية لتطوير منظومة التعليم العالى الحالية، حتى يكون لمصر مكاناً بارزاً على خريطة التعليم العالى العالمي ونقل الاقتصاد المصرى لمراحل متقدمة من منظور التنافسية العالمية.

ولتحقيق الهدف المبين سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث يتم التعرض **فى القسم الأول** لتحليل واقع منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥) من خلال التعرف على مكونات هيكل منظومة التعليم فى مصر بصفة عامة، والتركيز على هيكل منظومة التعليم العالى بصفة خاصة. كما سيتم التعرض لأهم المؤشرات الدالة عن تطور تلك المنظومة من حيث تطور عدد الجامعات الحكومية والخاصة، وتطور نصيب مؤسسات التعليم العالى الحكومية والخاصة من حيث معدلات القيد، وأعداد الخريجين والحاصلين على دراسات عليا، وأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وحجم الانفاق العام على التعليم العالى...الخ، وذلك خلال النطاق الزمنى المقترح للدراسة. **أما القسم الثانى** فيتناول تقييم جودة وفعالية منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك من خلال التعرض للحكم على جودة مدخلات تلك المنظومة وجودة العمليات بما تتضمنه من موارد بشرية ومالية، والتطرق لجودة المخرجات من حيث قدرات الخريجين ومدى التوافق بين

مخرجات منظومة التعليم العالى ومتطلبات سوق العمل,. **أما القسم الثالث** فيتعرض للمشكلات والتحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر سواء التحديات المتعلقة بمدخلات المنظومة أو المتعلقة بالعمليات والمخرجات، والسياسات المسئولة عن تلك المشكلات. **وفى القسم الرابع والأخير** من هذا الفصل سيتم التعرض لاستراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ ودورها فى الحد من المشكلات الرئيسية التى تواجه المنظومة ، ومن ثم الارتقاء بأداء تلك المنظومة .

١-١ واقع منظومة التعليم العالى فى مصر:

١-١-١ لمحة تاريخية حول تطور مؤسسات التعليم العالى فى مصر:

تأسست أول جامعة مصرية وهى جامعة الأزهر منذ ما يزيد عن ألف عام لتكون جامعة دينية، وفى عام ١٩٠٨ بدأ التعليم الجامعى العصرى فى مصر مع جامعة فؤاد الأول الأهلية والتى أصبحت جامعة حكومية عام ١٩٢٥ باسم الجامعة المصرية ثم جامعة القاهرة (بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن)[١]. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن فترة الأربعينات من القرن الماضى هى فترة تنامى الوعى الوطنى من جانب الدولة بالتعليم الجامعى والعالى، كما أنها فترة تزايد التطلعات من جانب فئات المجتمع والطبقة الوسطى خاصةً بأهمية التعليم الجامعى. وهذه التطلعات لا تنفصل عن مناخ الحريات الفكرية الذى ساد المجتمع المصرى فى هذه الحقبة، لذلك إلى جانب جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) تم إنشاء جامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) عام ١٩٤٢ ، ثم جامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) عام ١٩٥٠، ورغم ما تحقق من نهضة تعليمية فى ذلك الوقت، فإن الدارسين لأوضاع هذه الفترة يرون أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة كان مقصوراً على أبناء الفئات العليا، ويعتمد بالدرجة الأولى على القدرة المالية للأسر[٢] .

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وفى ضوء توجهاتها الاشتراكية واحتلال العدالة الاجتماعية أولوية وهدفاً مبدئياً، ألغيت رسوم الدراسة فى التعليم الأساسى وتزايد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى، تم إنشاء جامعة أسيوط عام ١٩٥٧ ، وهى أول جامعة متكاملة تنشأ فى صعيد مصر[٣].

---

[١] مينا، فايز مراد، "التعليم العالى فى مصر: التطور وبدائل المستقبل"، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد رقم ٥، منتدى العالم الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠.

[٢] زيتون، محيا، "رؤية للتعليم العالى فى مصر من منظور الجودة والعدالة "، ورقة مقدمة لمؤتمر "قضية التعليم فى مصر– العائد الاقتصادى والاجتماعى، الذى عقده مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب خلال الفترة ٢٣-٢٤ فبراير، ٢٠٠٨، ص ٢.

[٣] المرجع السابق، نفس الصفحة .

وفى عام ١٩٦١ بدأت مرحلة جديدة للتعليم العالى باقرار مجانية التعليم فى هذه المرحلة، وسمح ذلك بفتح أبواب هذا النوع من التعليم أمام شرائح اجتماعية من المجتمع المصرى فى هذه المرحلة مع توسع النشاط الحكومى ودور الدولة فى التنمية الاقتصادية، وأصبح هذا النشاط الاقتصادى قادراً على استيعاب أعداد متزايدة من خريجى التعليم العالى، ومن ثم صدر قانون يضمن تعيين خريجى التعليم المتوسط والعالى فى القطاع الحكومى والعام، وكان لذلك أثراً كبيراً على إقبال مختلف الفئات الاجتماعية للالتحاق بمرحلة التعليم العالى ولاسيما فى ظل مجانية التعليم. أما عقد السبعينات فأهم ما يميزه أنه عقد التوسع الكبير والسريع فى إنشاء الجامعات الاقليمية خارج القاهرة الكبرى، فخلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٦) تم إنشاء سبع جامعات حكومية جديدة كلها خارج القاهرة الكبرى (فيما عدا جامعة حلوان)، ولاشك أن التوسع فى إنشاء الجامعات الاقليمية قد حقق نفعاً كبيراً لأبناء هذه المناطق. كما شهد عقد التسعينات وحتى الوقت الراهن تغيرات جذرية فى ملامح وخصائص نظام التعليم العالى، حيث تأثر ذلك النظام بتيارات العولمة وتبنى منهج اقتصاد السوق ونشأة منظمة التجارة العالمية وسريان اتفاقية الجاتس (GATS)[١] وبعد أن كان التعليم العالى ذا وظيفة اجتماعية ووطنية خالصة، تم الانفتاح على أنظمة ومؤسسات التعليم العالى الأجنبية، وأصبح هيكل التعليم العالى فى ظل هذه التحولات أكثر تعددية وتعقيداً، وظهر القطاع الخاص الذى يقدم خدمات تعليمية بهدف الربح، حيث أقرت الحكومة قانوناً يسمح بتأسيس الجامعات الخاصة الهادفة إلى الربح منذ عام ١٩٩٢ وتم منح موافقات على تشغيل أربع جامعات خاصة فى عام ١٩٩٦ (بخلاف الجامعة الأمريكية التى تأسست عام 1919 كأول جامعة خاصة فى مصر)[٢] ، وفى عام ٢٠١١ بلغ عدد الجامعات الخاصة مدفوعة المصاريف ٢٠ جامعة، وقامت العديد من الجامعات الحكومية بتشغيل برامج بمصاريف فى بعض التخصصات يتم التدريس فيها بلغات أجنبية، وفى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بلغ عدد الجامعات الخاصة ٢١ جامعة، والجامعات الحكومية ٢٣ جامعة بدون جامعة الأزهر. ومن ثم أصبح هيكل التعليم العالى أكثر تعددية وتعقيداً، وتراجع الدور الإيجابى للدولة، وظهر القطاع الخاص الذى يقدم خدمات تعليمية بهدف تحقيق الربح.

---

[١] المرجع السابق، ص ٣.

[٢] سعيد، محسن المهدى، الفصل الأول "نظرة عامة على منظومة التعليم العالى فى مصر"، **فى** "التعليم العالى فى مصر : هل تؤدى المجانية إلى تكافؤ الفرص؟"، أسماء بدوى (محرر)، مجلس السكان الدولى ،القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣.

١-١-٢ هيكل منظومة التعليم فى مصر:

يوضح الشكل التالى رقم (١-١) الهيكل العام لمنظومة التعليم ما قبل الجامعى والجامعى فى مصر حيث يتم تصنيف الأطفال والتلاميذ والطلاب حسب العمر ومرحلة التعليم كما يوضح الشكل الانتقال إلى مستويات التعليم المختلفة وكذلك الانتقال إلى سوق العمل وذلك على النحو التالى[١]:

أ. مرحلة التعليم قبل الدخول للمدرسة (من سن ٣-٥ سنوات):

وهى تلك المرحلة التى يلتحق بها الأطفال بالحضانات ورياض الأطفال من سن ٣-٥ سنوات.

ب. مرحلة التعليم الأساسي (٦-١٥ سنة):

يلتحق الأطفال بالتعليم الأساسى من سن ٦ سنوات حتى ١٤ سنة حيث تستغرق مرحلة التعليم الابتدائي خمس أو ست سنوات وبعد الانتهاء من هذه المرحلة يتم الالتحاق إما بالتعليم الإعدادي العام أو بالتعليم الإعدادي المهنى ومدة كل منهما ثلاث سنوات، وقد يلتحق خريجى الإعدادية المهنية بسوق العمل، أو يستمروا فى التعليم الثانوي الفنى قبل الخروج من المنظومة التعليمية.

ج. مرحلة التعليم الثانوى (١٥-١٧ سنة):

بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الإعدادى العام يلتحق الطلاب بالتعليم الثانوى العام (فى حالة حصولهم على مجموع مرتفع) أو بالتعليم الصناعى أو الزراعى أو الفنى التجارى. ويستغرق التعليم الثانوى العام ٣ سنوات، أما التعليم الثانوى الفنى فيستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات وفى معظم الأحيان يلتحق بعض الطلاب خريجى التعليم الفنى المتميزين بالجامعة أو الالتحاق بسوق العمل.

[١] المرجع السابق، ص ٤.

شكل رقم (١-١)

هيكل منظومة التعليم فى مصر حسب العمر ومرحلة التعليم

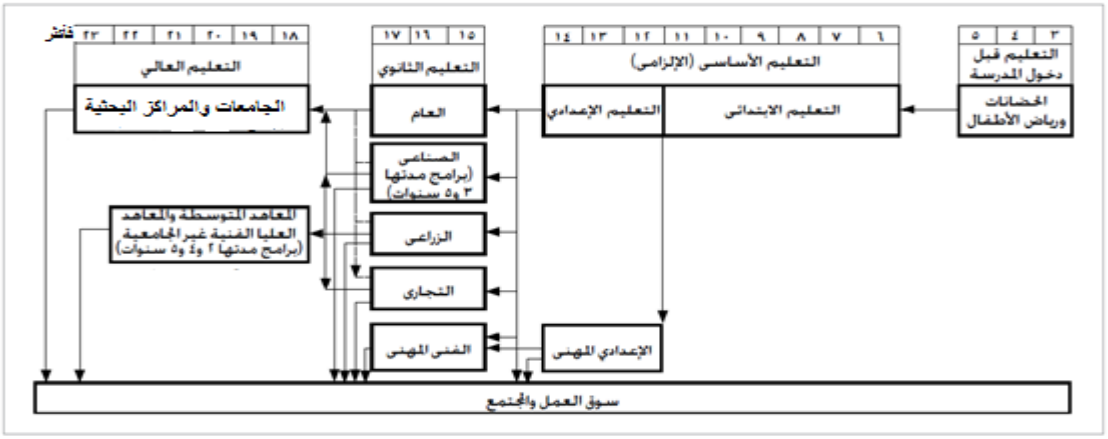

المصدر: سعيد، محسن المهدى، الفصل الأول "نظرة عامة على منظومة التعليم العالى فى مصر"، فى "التعليم العالى فى مصر : هل تؤدى المجانية إلى تكافؤ الفرص؟"، أسماء بدوى (محرر)، مجلس السكان الدولى ،القاهرة، ٢٠١٢، ص٤، (بتصرف).

د. مرحلة التعليم الجامعى (١٨- ٢٣ سنة):

تستغرق هذه المرحلة ما بين أربع وست سنوات، حيث يلتحق خريجى التعليم الثانوى العام بالدراسة الجامعية التى تتراوح مدتها ما بين أربع سنوات فى الكليات والمعاهد الجامعية النظرية، وخمس وست سنوات فى الكليات العملية، أما خريجى التعليم الثانوى الفنى المتميزين فيتم توجيههم إلى المعاهد المتوسطة والعليا الفنية غير الجامعية وتتراوح مدة الدراسة بها من ٢-٤ سنوات وأحياناً خمس سنوات. وقد يلتحق بهذه المعاهد أيضا بعض خريجى التعليم الثانوى العام ذو المجاميع المنخفضة. وبعد الانتهاء من مرحلة التعليم الجامعى وغير الجامعى من المفترض لهؤلاء الخريجين الالتحاق بسوق العمل.

هـ. مرحلة الدراسات العليا والبحث العلمى لخدمة المجتمع (٢٣ سنة فأكثر):

بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الجامعى يمكن للطلاب المتميزين الالتحاق بمرحلة الدراسات العليا (دبلومات، وماجستير، ودكتوراه) بالجامعات والمراكز البحثية[١] التى تقدم برامج دراسات عليا فى مختلف التخصصات.

[١] من المعاهد والمراكز البحثية التى تقدم برامج دراسات عليا في مصر: معهد التخطيط القومى، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ....الخ.

وحيث أن الفصل الحالى يهتم برصد وتحليل منظومة التعليم العالى فى مصر، فسيتم التركيز على المرحلتين الأخيرتين(د، هـ) بشىء من التفصيل فيما يلى

١-١-٣ هيكل منظومة التعليم العالى فى مصر

تمثل منظومة التعليم العالى محوراً حيوياً هاماً بكل المقاييس لا يمكن إغفال دوره الفعال وتأثيره على مستقبل الوطن، فهو المسئول عن تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة كما أنه المسئول عن الارتقاء بمستوى الخريجين والاهتمام بالعلماء والمفكرين الشباب لتحقيق التميز لأجيالنا المعاصرة.

قد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بضرورة التوسع فى التعليم الجامعى والعالى وظهر ذلك فى طريقة انتشار التعليم الجامعى فى محافظات مصر. ويوضح الشكل رقم (١-٢) أن مؤسسات التعليم العالى فى مصر تضم ٤٤ جامعة حكومية وخاصة وأهلية والجامعة الأمريكية، بأكثر من ٥٧٧ كلية ومعهداً للدراسات العليا على النحو التالى[١]:

أ. **الجامعات الحكومية** بلغ عددها ٢٣ جامعة بعد تحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة، وتضم ٣٥٧ كلية خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤، زادت فى العام نفسه بإنشاء ٢٤ كلية جديدة بدأت الدراسة بها فى العام ٢٠١٤/٢٠١٥، ليصبح إجمالى عدد الكليات ٣٨١ كلية ومعهد دراسات عليا.

ب. **جامعة الأزهر** وتضم ٧٨ كلية (٤٧ كلية للبنين و ٣١ كلية للبنات)

ج. **الجامعة الأمريكية وتضم ٦ كليات.**

د. **الكليات التكنولوجية الحكومية** وتضم ٨ كليات تضم ٤٥ معهد فنى و١٢ معهد فنى صحى

هـ. **الجامعات الخاصة والأهلية** ٢١ جامعة وتضم ١٣٢ كلية من ضمنها الجامعة الأمريكية التى تضم ٦ كليات.

و. **المعاهد العليا الخاصة والأكاديميات** وتضم ١٤٩ معهد + ٣ أكاديميات + ١١ فرع للجامعة العمالية (برامج عليا)

ز. **المعاهد المتوسطة الخاصة** وتضم ١٤ معهد متوسط + ١١ فرع للجامعة العمالية (برامج متوسطة).

[١] وزارة التعليم العالى، النشرة الدورية لوحدة المعلومات ٢٠١٣/٢٠١٤، قطاع مكتب الوزير، ٢٠١٥، ص ٦.

شكل رقم (١-٢)

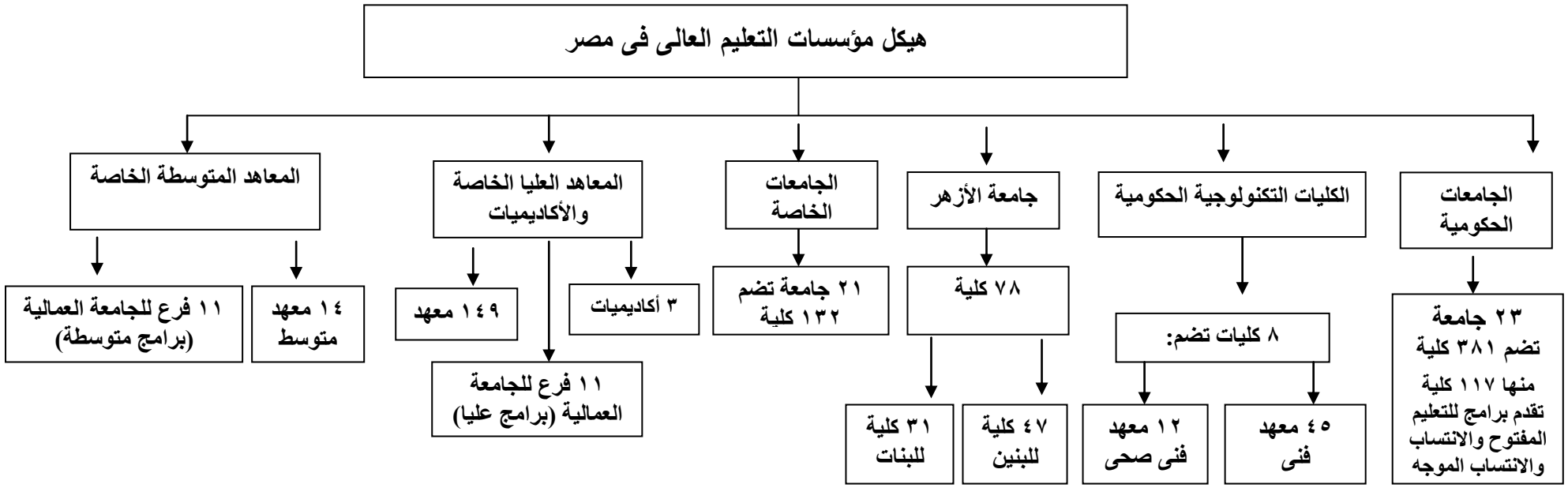

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات لدى وزارة التعليم العالى، النشرة الدورية لوحدة المعلومات ٢٠١٣/٢٠١٤، قطاع مكتب الوزير، ٢٠١٥، ص٦.

١-١-٤ تطور أهم مؤشرات منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥):

١-١-٤-١ تطور أعداد الطلاب المقيدون بمؤسسات التعليم العالى[1]:

ارتفع عدد الطلبة المقيدون بمؤسسات التعليم العالى فى مصر من ١.٩ مليون طالب عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢.٥ مليون عام ٢٠٠٦/٠٥ ثم إلى ٢.٦ مليوناً عام ٢٠١٥/١٤، ثم إلى ٣ مليون طالب عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بما يمثل حوالى ٣١.٥% من جملة السكان فى الشريحة العمرية (١٨-٢٣ سنة)[2].

ويستعرض الجدول رقم (١-١) تطور نسب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥) وتم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية: الفترة الأولى (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٥) والفترة الثانية: (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) أما الفترة الثالثة:(٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٤/٢٠١٥) ويلاحظ أن الجامعات الحكومية (شاملة جامعة الأزهر) تتحمل العبء الرئيسى فى التعليم العالى فى مصر، حيث تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي المقيدون بمختلف مؤسسات التعليم العالى خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفعت تلك النسبة من ٧٥.٥% فى المتوسط خلال الفترة الأولى (٢٠٠٠/٢٠٠١ -٢٠٠٤/٢٠٠٥) إلى ٧٦% فى المتوسط خلال الفترة الثانية (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) ولم تقل عن ٧٤.٥% خلال الفترة الثالثة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٤/٢٠١٥) ، وبصفة عامة يمكن القول بأن الجامعات الحكومية استحوذت على نسبة لا تقل عن ٧٥.٣% من اجمالى المقيدون بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر (متوسط الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ -٢٠١٤/٢٠١٥). وترتفع هذه النسبة إذا أضفنا إليها الطلاب المقيدون بالكليات التكنولوجية الحكومية التى بلغت نسبة القيد بها حوالى ٥% فى المتوسط (خلال إجمالى الفترة محل الدراسة)، وبذلك فإن المؤسسات الحكومية تستحوذ على حوالى ٨٠.٣% من اجمالى المقيدين بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة. فى حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية (٢٠%) غالبيتهم فى المعاهد

---

[1] تم تناول أعداد الطلاب المقيدون بمؤسسات التعليم العالى خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥) بتحليل تطور النسب المئوية للمقيدون بتلك المؤسسات من خلال تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية : الفترة الأولى (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٥) والفترة الثانية (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) أما الفترة الثالثة:(٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٤/٢٠١٥) لتبيان الاتجاه العام لنصيب كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى من إجمالى عدد المقيدين بالتعليم العالى فى مصر، أما البيانات التفصيلية (السنوية) فهى متاحة بالجداول رقم (١-١)، بملحق الجداول للفترة المتصلة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥).

[2] MOHE/SPU Strategic Plan for H.E (2015-2030).

الخاصة، أما الجامعات الخاصة بمختلف أنواعها فتراوحت نسبة المقيدين بها من ١.٥% خلال الفترة الأولى إلى ٤% خلال الفترة الثالثة ولم تتعدى ٢.٦% فى المتوسط خلال فترة الدراسة ككل.

جدول رقم (١-١): تطور نسب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥)

مؤسسات التعليم العالي	٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٦- ٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/١١- ٢٠١٤/٢٠١٥	متوسط الفترة ككل
الجامعات الحكومية	٥٨.١٠	٥٧.١٦	٥٢.٨١	٥٦.٠٢
التعليم المفتوح	٤.٠١	٥.٣٦	٩.٠٦	٦.١٥
جامعة الأزهر	١٣.٢٦	١٣.٦٠	١٢.٦٤	١٣.١٧
نسبة المقيدون بالجامعات الحكومية لجملة المقيدون%	٧٥.٣٧	٧٦.١٢	٧٤.٥٢	٧٥.٣٣
الجامعات الخاصة	١.٢٨	١.٩٠	٣.٨٩	٢.٣٥
الجامعة الأمريكية	٠.١٩	٠.١٨	٠.٢٤	٠.٢٠
نسبة المقيدون بالجامعات الخاصة لجملة المقيدون%	١.٤٦	٢.٠٨	٤.١٣	٢.٥٥
الأكاديميات الخاصة	٠.٥٩	٠.٦٧	٠.٩٠	٠.٧٢
المعاهد العليا الخاصة	١٢.٢٠	١٣.٤٥	١٢.٣١	١٢.٦٥
المعاهد المتوسطة الخاصة	٠.٩٠	٠.٦٨	٠.٣٤	٠.٦٤
المعاهد الخاصة المتنوعة	٢.٨٤	١.٨٩	١.٦٤	٢.١٢
الكليات التكنولوجية	٦.٣٦	٤.٦٠	٢.٤٨	٤.٤٨
المعاهد المتوسطة الحكومية	٠.٢٨	٠.٥٠	٣.٦٨	١.٤٩
إجمالى المقيدون بالتعليم العالى %	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
إجمالى المقيدون بالتعليم العالى (طالب)	٢,١٧٣,١٤٤	٢,٤٨٣,٨٠٥	٢,٢٧٧,٢٧٥	٢,٣١١,٤٠٨

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١-١) بملحق الجداول

جدول رقم (١-٢): تطور أعداد ونسب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى حسب القطاعات والتخصصات خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٤/١٣)

نوع القطاع	العلوم التطبيقية		العلوم الانسانية والاجتماعية		
السنة	عدد المقيدين (طالب)	النسبة المئوية	عدد المقيدين (طالب)	النسبة المئوية	الإجمالى(طالب)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٣٠,٨٥٦	٢١.٣٣	١,٩٥٧,٥٧٨	٧٨.٦٧	٢,٤٨٨,٤٣٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٥٦,٠٥٨	٢٢.٠٣	١,٩٦٨,٠٤٣	٧٧.٩٧	٢,٥٢٤,١٠١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٧٧,٦٤٦	٢٣.٦٠	١,٨٧٠,٠٦٦	٧٦.٤٠	٢,٤٤٧,٧١٢
٢٠١١/٢٠١٠	٥١٦,٩٥٩	٢٤.٩٤	١,٥٥٦,١٣٣	٧٥.٠٦	٢,٠٧٣,٠٩٢
٢٠١٢/٢٠١١	٥٥٢,٤٥٤	٢٦.٢٢	١,٥٥٤,٩١١	٧٣.٧٨	٢,١٠٧,٣٦٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٠٦,٧٤١	٢٧.٠٩	١,٦٣٢,٥٨٢	٧٢.٩١	٢,٢٣٩,٣٢٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٣٥,٧٠٥	٢٧.٦٢	١,٦٦٥,٦١٧	٧٢.٣٨	٢,٣٠١,٣٢٢

المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤، قسم قواعد البيانات، مرصد التعليم العالى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٤.

أما بالنسبة لتوزيع الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى حسب القطاعات والتخصصات المختلفة فيلاحظ أنه فى عام ٢٠٠٨/٠٧ بلغت نسبة المقيدين فى تخصصات تطبيقية حوالى ٢١.٣% فقط (٥٣١ ألف طالب) بينما ٨٧.٧% مقيدون فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية، وبالرغم من ارتفاع نسبة المقيدين فى تخصصات تطبيقية إلى ٢٧.٦% (٦٣٦ ألف طالب) فى عام ٢٠١٤/١٣، إلا أنها ما زالت النسبة الغالبة لصالح المقيدين فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية (حوالى ٧٢.٥%) التى تضم كليات التجارة والحقوق بما فيها (برامج الانتساب والانتساب الموجه) وهى أكثر الكليات تكدساً من حيث أعداد الطلاب ويعتبر خريجيها الأكثر تعرضاً لخطر البطالة مقارنة بباقى خريجى التعليم العالى، وغالباً ما يضطر هؤلاء للعمل فى وظائف ومهن ليس لها علاقة بتخصصهم الدقيق[١]. أنظر الجدول رقم (١-٢).

[١] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع – دراسة التجارب – ومصادر التمويل المقترحة"، برنامج القضايا الاجتماعية، ٢٠٠٩، ص ١١.

١-١-٤-٢ تطور خريجي التعليم العالى فى مصر[١]:

أما فيما يتعلق بأعداد خريجى التعليم العالى فقد ارتفع من ٣٥٩ ألف طالب فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤٨٤ ألف طالب عام ٢٠٠٦/٠٥ ثم انخفض إلى حوالى ٤٣٥ ألف طالب ٢٠١٤/١٣، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١-٣) إلى أن المؤسسات الحكومية أيضاً تستحوذ على النسبة الغالبة من هؤلاء الخريجين خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفعت نسبة الخريجين من الجامعات الحكومية (شاملاً التعليم المفتوح وجامعة الأزهر) من ٦٧.٥% من اجمالى الخريجين فى المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٠٤/٢٠٠٥) إلى ٧٠.٥% خلال الفترة (١٠/٢٠١١-١٣/٢٠١٤).

وبصفة عامة يمكن القول بأن الجامعات الحكومية تستحوذ على نسبة لا تقل عن ٦٨.٢% من اجمالى خريجى مؤسسات التعليم العالى فى مصر (متوسط الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ -١٣/٢٠١٤). وترتفع هذه النسبة إذا أضفنا إليها خريجى الكليات التكنولوجية الحكومية التى بلغ معدل القيد بها حوالى٨.١١% فى المتوسط (خلال إجمالى الفترة محل الدراسة) وبذلك فإن المؤسسات الحكومية تستحوذ على حوالى ٧٦.٣% من اجمالى الخريجين بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة. فى حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية (٢٣.٧%) غالبيتهم فى المعاهد الخاصة، أما الجامعات الخاصة بمختلف أنواعها (بما فيها الجامعة الأمريكية) فتراوحت نسبة الخريجين بها من ٠.٨% خلال الفترة الأولى إلى ٢.٧% خلال الفترة الثالثة ولم تتعدى ١.٦% من إجمالى خريجى مؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال فترة الدراسة ككل، بالرغم من زيادة عدد الجامعات الخاصة من ٥ جامعات عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢١ جامعة عام ٢٠١٥/١٤ [٢].

---

[١] تم تناول خريجي التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-١٣/٢٠١٤) بتحليل تطور النسب المئوية لنصيب كل مؤسسة من تلك المؤسسات من خلال تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية : الفترة الأولى (٢٠٠٠/٢٠٠١-٠٤/٢٠٠٥) والفترة الثانية (٠٥/٢٠٠٦-٠٩/٢٠١٠) أما الفترة الثالثة:(١٠/٢٠١١-١٣/٢٠١٤) لتبيان الاتجاه العام لنصيب كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى من إجمالى خريجى التعليم العالى فى مصر ، أما البيانات التفصيلية (السنوية) فهى متاحة بالجداول رقم (٢)، بملحق الجداول للفترة المتصلة (٢٠٠٠/٢٠٠١-١٣/٢٠١٤).

[٢] أنظر الجدول رقم (١-٣) بملحق الجداول.

جدول رقم (١-٣): تطور نسب خريجي مؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠١٣/٢٠١٤)

مؤسسات التعليم العالي	٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠-٢٠١٤/١٣	متوسط الفترة ككل
الجامعات الحكومية	٥٩.٣٠	٥٧.٤٠	٦١.٤١	٥٩.٣٧
جامعة الأزهر	٨.٢١	٩.٣٠	٨.٩٤	٨.٨٢
الجامعات الخاصة	٠.٦٣	١.٢١	٢.٤٨	١.٤٤
الجامعة الأمريكية	٠.١٩	٠.١٦	٠.٢٢	٠.١٩
الأكاديميات	٠.٥٥	٠.٥١	٠.٨٧	٠.٦٤
المعاهد العليا الخاصة	١٠.٢٩	١٥.٢٤	١٦.٩٤	١٤.١٦
المعاهد المتوسطة الخاصة	٦.٣٧	٤.٠١	١.٦٥	٤.٠١
المعاهد الخاصة المتنوعة	٢.٥٨	٢.١٠	٢.٨٩	٢.٥٢
الكليات التكنولوجية	١١.٢٠	٩.٠٢	٤.١٠	٨.١١
المعاهد المتوسطة الحكومية	٠.٦٧	١.٠٤	٠.٥١	٠.٧٤
الإجمالي	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١-٢) بملحق الجداول

١-١-٤-٣ تطور أعداد الحاصلين على دراسات عليا بمؤسسات التعليم العالى:

بلغ اجمالى الحاصلين على دراسات عليا فى مصر عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالى ٤٢ ألف طالب وارتفع إلى ٤٤.٥ ألف طالب عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة زيادة حوالى ٦% ثم ارتفع إلى ١١٩ ألف طالب عام ٢٠١٤/١٣[١] بنسبة زيادة حوالى ١٦٧% مقارنة بعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبحوالى ١٨٣% مقارنة بعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

ويتضح من الجدول رقم (١-٤) الذى يستعرض تطور النصيب النسبى لمؤسسات التعليم العالى من إجمالى الحاصلين على دراسات عليا فى مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠١٤/١٣)، أن الجامعات الحكومية قدمت برامج دراسات عليا لحوالى ٩٢.٢% فى المتوسط من اجمالى الحاصلين على دراسات عليا فى مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٥/٠٤) وارتفعت تلك النسبة إلى ٩٦.٧% خلال الفترة (٢٠١١/١٠- ٢٠١٤/١٣) وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الجامعات الحكومية تستحوذ على حوالى ٩٤.٥% (فى المتوسط) من اجمالى الحاصلين على دراسات عليا خلال الفترة ككل. وإذا أضفنا جامعة الأزهر التى تقدم برامج دراسات عليا لنسبة ٣.٩% (فى المتوسط) لهؤلاء فيمكن القول بأن الجامعات الحكومية (شاملاً جامعة الأزهر) قد خرجت حوالى ٩٨% (فى المتوسط) من اجمالى الحاصلين على دراسات عليا فى مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٤/١٣).

[١] أنظر الجدول رقم (١-٤) بملحق الجداول.

أما باقى مؤسسات التعليم العالى (الجامعات الخاصة والأكاديميات) فلا تقدم برامج دراسات عليا إلا للنسبة المتبقية (٢% فى المتوسط) من اجمالى الحاصلين على دراسات عليا خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (١-٤): تطور النصيب النسبى لمؤسسات التعليم العالى من إجمالى الحاصلين على دراسات عليا فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٤)

البيـــــان	٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠-٢٠١٤/١٣	متوسط الفترة ككل
الجامعات الحكومية %	٩٢.١٩	٩٤.٤٣	٩٦.٧٥	٩٤.٤٦
جامعة الأزهر%	٤.٩١	٤.٠٧	٢.٦٣	٣.٨٧
إجمالى الجامعات الحكومية%	٩٧.١	٩٨.٥	٩٩.٣٨	٩٨.٣٣
الجامعة الأمريكية*%	٠.٤٨	٠.٦٠	٠.٢٨	٠.٤٥
الأكاديميات%	٢.٤٢	٠.٩٠	٠.٣٤	١.٢٢
الإجمالي%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١-٤) بملحق الجداول

*** ينوه الباحث إلى أن البيانات المتعلقة بأعداد الحاصلين على دراسات عليا من الجامعات الخاصة غير متاحة باستثناء الجامعة الأمريكية.**

١-١-٤-٤ تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمؤسسات التعليم العالى:

أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم قد ارتفعت من ٦٨ ألف عضو هيئة تدريس عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٨٤ ألفاً عام ٢٠٠٦/٠٥ ثم إلى حوالى ١١٤ ألف عضو هيئة تدريس عام ٢٠١٤/١٥ بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر بنسبة زيادة تقدر بحوالى ٦٨% مقارنة بعام ٢٠٠٠/٢٠٠١[١].

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١-٥) إلى أن مؤسسات التعليم العالى الحكومية تستحوذ على النسبة الغالبة من هؤلاء. حيث يعمل فى الجامعات الحكومية (شاملة جامعة الأزهر) حوالى ٨٤.٥% (فى المتوسط) من إجمالى أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/١٥)، وإذا أضفنا أعضاء الهيئة العلمية الذين يعملون بالكليات التكنولوجية الحكومية التى تستحوذ على ٢.٧% (فى المتوسط) من إجمالى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، تكون مؤسسات التعليم العالى الحكومية لها النسبة الغالبة (٨٧.٢%) فى المتوسط من إجمالى أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة خلال الفترة محل الدراسة، فى حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية (١٢.٨%) غالبيتهم فى المعاهد

[١] أنظر الجدول رقم (١-٥) بملحق الجداول.

الخاصة ، حيث يعمل فى الجامعات الخاصة حوالى ٣.٤% (فى المتوسط) من اجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (١-٥): تطور النصيب النسبى لمؤسسات التعليم العالى من إجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-/٢٠١٤/٢٠١٥)

مؤسسات التعليم العالي	٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠-٢٠١٥/١٤	متوسط الفترة ككل
الجامعات الحكومية	٧٣.٠٢	٧٣.٨٣	٧١.٨٨	٧٢.٩١
جامعة الأزهر	١١.٥٥	١٠.٦٩	١٢.٢٤	١١.٤٩
الجامعات الخاصة	١.٥٠	٢.٩٢	٤.٤٩	٢.٩٧
الجامعة الأمريكية	٠.٤٢	٠.٤٦	٠.٤٥	٠.٤٤
الأكاديميات	١.٤٤	١.٦٨	١.٦٩	١.٦٠
المعاهد العليا الخاصة	٣.٩٥	٥.١٩	٦.٨٣	٥.٣٢
المعاهد المتوسطة الخاصة	٠.٢٩	٠.٢٢	٠.١٤	٠.٢١
المعاهد الخاصة المتنوعة	١.٦٩	١.١٦	٠.٦٩	١.١٨
الكليات التكنولوجية	٤.٦٨	٢.٣٨	١.٠٢	٢.٦٩
المعاهد المتوسطة الحكومية	١.٤٧	١.٤٧	٠.٥٦	١.١٧
الإجمالي	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١-٥) بملحق الجداول.

١-١-٤-٥ تطور الإنفاق العام على التعليم العالى:

يتبين مما سبق أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية (ومن ضمنها جامعة الأزهر) قد استحوذت خلال الفترة محل الدراسة على حوالى ٨٠% من الطلبة المقيدون بالتعليم العالى بصفة عامة، وحوالى ٧٧% من خريجين التعليم العالى، ويعمل بها أكثر من ٩٨% من إجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر. ويعنى ذلك ان الإنفاق الحكومى مازال يمثل المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في مصر، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال مطالعة الجدول رقم (١-٦) الذي يوضح توزيع الانفاق العام للدولة على التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-/٢٠١٤/٢٠١٥) على النحو التالي:

- تشير بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للفترة محل الدراسة أن الإنفاق العام على التعليم قد ارتفع من ١٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الي ٤٣.٤ملياراً عام ٢٠٠٨/٠٩، ثم ارتفع ذلك الانفاق إلى ٩٤.٤مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٥ بنسبة زيادة

١١٧.٥% عن عام ٢٠٠٩/٠٨ وبحوالى ٤٠٧% مقارنة بعام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلا أنه رغم هذه الزيادة، فإن نصيب التعليم من إجمالي الانفاق العام للدولة قد تراجع من ١٥.٦% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٢.٣٥% عام ٢٠٠٩/٠٨ ولم يتعد ١٢.٨% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، كما تراجعت نسبة ذلك الانفاق أيضا للناتج المحلي الاجمالي من ٥.٢% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الي ٤.٢% عام ٢٠٠٩/٠٨ ، ثم إلى ٣.٨% عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

- أما بالنسبة لاجمالي الانفاق العام علي التعليم العالي فيلاحظ أنه قد ارتفع من ٨.٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٠ مليار عام ٢٠٠٩/٠٨ ثم إلى حوالى ٢٠ مليار عام ٢٠١٥/١٤، بنسبة زيادة ١٠٠% مقارنة بعام ٢٠٠٩/٠٨، وبحوالى ١٢٧% مقارنة بعام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلا أن نسبة ذلك الانفاق لإجمالي الانفاق العام على التعليم يلاحظ أنها فى تراجع مستمر، حيث بلغت تلك النسبة ٤٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم إنخفضت الي ٢٣% عام ٢٠٠٩/٠٨ ثم إلى ٢٠.٩% عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

<u>والجدير ذكره فى هذا الصدد</u>، أنه على الرغم من مضاعفة الإنفاق علي قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة خلال سنوات كثيرة من فترة الدراسة، إلا أن تأثير هذا الإنفاق مازال متواضعاً، ولاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار الانخفاضات المتتالية في القوة الشرائية للجنيه المصرى خلال تلك الفترة، وهو ما أدى إلى الانخفاض في الإنفاق الحقيقي على التعليم، وقد يتضح ذلك من خلال تتبع تطور الإنفاق الحكومى على التعليم والتعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة. أنظر الجدول التالى.

جدول رقم (١-٦) تطور الانفاق العام على التعليم والتعليم العالى خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥)

	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨
الناتج المحلى الاجمالى (بالمليار جنيه)	٣٥٨.٧	٣٧٨.٩	٤١٧.٥	٤٨٥.٣	٥٣٨.٥	٦١٧.٧	٧٤٤.٨	٨٩٥.٥
الانفاق العام للدولة بالمليار جنيه	١١٩.٢٠	١٢٦.٤٣	١٣٩.٥٦	١٤٥.٩٩	١٦١.٦١	٢٠٧.٨١	٢٢٢.٠٣	٢٨٢.٢٩
الانفاق العام على التعليم بالمليار جنيه	١٨.٦	٢٠.٤	٢٢.٥	٢٤.٧	٢٥.٦	٢٥.٥	٢٧.٦	٣٣.٥
الانفاق العام على التعليم الجامعى بالمليار جنيه	٨.٧٩	١٠.٣١	٥.٦٨	٧.٨٢	٨.١١	٦.٥٢	٧.١٦	٩.٠٣
نسبة الانفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلى الاجمالى %	٥.١٩	٥.٣٨	٥.٣٩	٥.٠٩	٤.٧٦	٤.١٣	٣.٧٠	٣.٧٤
نسبة الانفاق العام على التعليم إلى إجمالى الانفاق العام%	١٥.٦٠	١٦.١٤	١٦.١٢	١٦.٩١	١٥.٨٧	١٢.٢٧	١٢.٤١	١١.٨٦
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعى إلى الناتج المحلى الاجمالى %	٢.٤٥	٢.٧٢	١.٣٦	١.٦١	١.٥١	١.٠٥	٠.٩٦	١.٠١
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعى إلى إجمالى الانفاق العام على التعليم %	٤٧.٢٥	٥٠.٥٢	٢٥.٢٤	٣١.٦٥	٣١.٦٣	٢٥.٥٦	٢٥.٩٨	٢٦.٩٧
	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	
الناتج المحلى الاجمالى (بالمليار جنيه)	١٠٤٢.٢	١٢٠٧	١٣٧١.١	١٦٧٤.٧	١٨٦٠.٤	٢١٣٠	٢٤٤٣.٩	
الانفاق العام للدولة بالمليار جنيه	٣٥١.٥٠	٣٦٥.٩٩	٤٠١.٨٧	٤٧٠.٩٩	٥٨٨.١٩	٧٠١.٥١	٧٣٣.٣٥	
الانفاق العام على التعليم بالمليار جنيه	٤٣.٤	٤٩.٠	٥٢.٨	٦١.٧	٦٦.٢	٨٤.١	٩٤.٤	
الانفاق العام على التعليم الجامعى بالمليار جنيه	١٠.٠١	١١.١١	١١.٩٣	١٣.٠٤	١٧.٤٨	١٧.٨٤	١٩.٧٦	
نسبة الانفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلى الاجمالى %	٤.١٦	٤.٠٧	٣.٨٥	٣.٦٨	٣.٥٦	٣.٩٥	٣.٨٦	
نسبة الانفاق العام على التعليم إلى إجمالى الانفاق العام%	١٢.٣٥	١٣.٤٠	١٣.١٤	١٣.٠٩	١١.٢٥	١١.٩٨	١٢.٨٧	
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعى إلى الناتج المحلى الاجمالى %	٠.٩٦	٠.٩٢	٠.٨٧	٠.٧٨	٠.٩٤	٠.٨٤	٠.٨١	
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعى إلى إجمالى الانفاق العام على التعليم %	٢٣.٠٥	٢٢.٦٦	٢٢.٦٠	٢١.١٤	٢٦.٤٢	٢١.٢٢	٢٠.٩٤	

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على المصادر التالية:

- **بيانات الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية : وزارة التخطيط .**
- **بيانات الانفاق العام للدولة، مصدرها: وزارة المالية ، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة, سنوات السنوات (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥).**
- **بيانات الانفاق العام على التعليم والتعليم العالى ، مصدرها الكتاب الاحصائى السنوى، سنوات متفرقة، ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى، قطاع مكتب الوزير .**
- **قام الباحث بحساب النسب المبينة بالجدول.**

١-٢ جودة منظومة التعليم العالى فى مصر:

لا يخفى أن مقومات التعليم الجيد تختلف من زمن الى آخر، ولذلك نجد أن مفهوم الجودة ليس مفهوماً ساكناً، فالتعليم الجيد مثلا قبل التقدم التكنولوجى المذهل فى مجال المعلومات والاتصالات، يختلف عن نفس المفهوم بعد هذا التقدم .والحكم على مدى جودة التعليم قد يختلف أيضا وفقا للمعيار أو الهدف الذى يتم التطلع إليه . فهل يعتبر التعليم العالى جيداً وفقا للأوضاع السائدة فى المجتمع واحتياجات الاقتصاد الحالية أياً كان تواضع هذه الاحتياجات ؟ وهل ينظر الى التعليم الجيد نظرة ضيقة فقط تتمثل فى احتياجات السوق وقطاع الأعمال قصيرة الأجل؟ أم ينبغى النظر الى التعليم كآلية للتغيير ويتم تقويمه بالتالى كمحرك لنمط مستهدف للتنمية وليس مجرد مستجيباً لأوضاع السوق ؟ ثم إلى أي مدى يكون تقويم نظام التعليم فى حدود خصوصية المجتمع موضع الاعتبار، والى أى مدى يكون ذا بعد إقليمى أو عالمى ؟ هذه كلها تساؤلات تمثل خلفية أساسية لتقويم نظام التعليم العالى[١٦].

وقد شهد نظام ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي وجامعاته تغيرًا جذريًّا منذ عام ٢٠٠٢، حيث وجهت الحكومة دعمًا كبيرًا لتحسين جودة التعليم العالي في مصر، وذلك في إطار المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم العالي، حيث تضمن ذلك النظام ما يلي[١٧]:

- نظام داخلي لضمان الجودة تديره مؤسسات التعليم العالي نفسها، وتُصدر بمقتضاه تقريراً سنويًّا يوضح كافة عناصر الجودة في عملية التعليم العالي التي تسير عليها جميع البرامج الأكاديمية والمؤسسة نفسها.
- عملية خارجية لتقييم الجودة واعتمادها تديرها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ويلزم القيام بها في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي(سواء أكانت كلية أم معهدًا عاليًا أم كلية فنية)...على أن يكرر هذا التقييم كل خمس سنوات.
- نظام خارجي مستقل لتقييم الجودة يقوم على نظام مراجعة النظراء وتديره الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

وفيما يلى سيتم تناول عدد من المؤشرات التى تكشف عن مستوى جودة نظام التعليم العالى فى مصر فيما يتعلق بمدخلاته وأنظمته ومخرجاته.

---

[١٦] زيتون، مرجع سبق ذكره، ص ٤

[١٧] وزارة التعليم العالى، "التعليم العالى فى مصر: التقرير الوطنى"، وحدة التخطيط الاستراتيجى بوزارة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٣.

١-٢-١ جودة مدخلات منظومة التعليم العالى:

المدخلات التى يجرى تناولها فيما يلي هى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ونسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، هذا بالإضافة إلى مستوى وأشكال الموارد المالية المقدمة التى تؤثر فى النهاية على كمية المخرجات وجودتها.

١-٢-١-١ الطلاب:

أكد تقرير للبنك الدولى أنه لا توجد معلومات عن جودة الطلاب الذين يقبلون فى التعليم العالى فى مصر، حيث يعتمد قبول الطلاب على نتائج امتحانات (المدارس الثانوية) تفتقد لمستويات الكفاءة المنشودة، يتأثر الاستعداد لها بقدرة أولياء الأمور على دفع تكاليف الدروس الخصوصية لا على قدرة الطالب على النجاح. وبالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع الطالب التقدم إلا للمؤسسات المحلية، ولأن التعليم العالى مجانى، يحق للطلاب الحاصلين فى الامتحانات على الحد الأدنى للقبول، دخول مؤسساتها المحلية، ولو لم يكن ذلك بالضرورة فى مجال الدراسة المفضل لهم[١٨].

وقد يترتب على ما سبق إتجاه هؤلاء الطلاب إلى الإقبال على تخصصات بعينها والابتعاد عن تخصصات أخرى، حيث يلاحظ أن نسبة المقيدين فى تخصصات تطبيقية عام ٢٠٠٨/٠٧ حوالى ٢١.٣% فقط، بينما ٨٧.٧% مقيدون فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية، وبالرغم من ارتفاع نسبة المقيدين فى تخصصات تطبيقية إلى ٢٧.٦% فى عام ٢٠١٤/١٣، إلا أنها ما زالت النسبة الغالبة لصالح المقيدين فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية (حوالى ٧٢.٥%)[١٩]، ولا يخفى أن تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية تضم العديد من الكليات مثل كليات التجارة والحقوق والآداب بما فيها (برامج الانتساب والانتساب الموجه)، وهى أكثر الكليات تكدساً من حيث أعداد الطلاب ويعتبر خريجيها الأكثر تعرضاً لخطر البطالة مقارنة بباقى خريجى التعليم العالى، وغالباً ما يضطر هؤلاء للعمل فى وظائف ومهن ليس لها علاقة بتخصصهم الدقيق[٢٠].

---

[18]Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and the World Bank (WB). "Higher Education in Egypt: Reviews of National Policies for Education", 2010. P.136.

[١٩] وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٤/٢٠١٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

[٢٠] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع – دراسة التجارب – ومصادر التمويل المقترحة"، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

وبمقارنة هذا الوضع بالوضع فى بعض دول العالم نلاحظ أن نسبة المقيدين فى تخصصات تطبيقية تبلغ أقصاها فى كل من كوريا الجنوبية، وماليزيا، وألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة (٤٧%، و٤٦%، ٤٢%، و ٤٠%) على الترتيب وتبلغ أدناها فى كل من تركيا ومصر (٢٥%، و٢٨%) على الترتيب أنظر الجدول رقم (١-٧).

جدول رقم (١-٧): المقيدون بالتعليم العالى بالتخصصات التطبيقية والاجتماعية فى مصر مقارنة ببعض دول العالم عام ٢٠١٤

	المقيدون بالتخصصات التطبيقية %	المقيدون بالتخصصات الاجتماعية والانسانية%	الإجمالى %
مصر	٢٨	٧٢	١٠٠
تركيا	٢٥	٧٥	١٠٠
اندونسيا	٣٥	٦٥	١٠٠
البرازيل	٣٦	٦٤	١٠٠
ماليزيا	٤٦	٥٤	١٠٠
كوريا الجنوبية	٤٧	٥٣	١٠٠
فرنسا	٤٢	٥٨	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٠	٦٠	١٠٠
المانيا	٤٥	٥٥	١٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤"، قسم قواعد البيانات، مرصد التعليم العالى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، القاهرة، ٢٠١٥، ص٦٦.

ولا يخفى أن الزيادات السريعة فى أعداد الطلاب بمؤسسات التعليم العالى، ولاسيما الحكومية تؤثر تأثيراً سلبياً على جودة التعليم فيما يتعلق بأمور مثل العجز فى أعداد أعضاء هيئة التدريس والقدرة الاستيعابية المحدودة لأماكن العمل.... الخ[٢١]، وتعتبر نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس من المؤشرات الهامة لجودة المؤسسات التعليمية، ووصلت هذه النسبة فى مصر ١:٢٥ وهى تزيد عن مثيلاتها فى بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا حوالى ١:٨ والولايات المتحدة الأمريكية ١:١٣ وماليزيا ١:١٧ كما تزيد عن مثيلاتها فى بعض الدول العربية مثل تونس (١:١٥)، والسعودية والمغرب (١:٢٢)، وتتساوى مع الجزائر (١:٢٥) وبالتالى عندما تنخفض هذه النسبة تكون أقرب إلى معايير الجودة والعكس. أنظر الشكل التالى.

[٢١] وزارة التعليم العالى، "التعليم العالى فى مصر: التقرير الوطنى"، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

شكل رقم (١-٣)

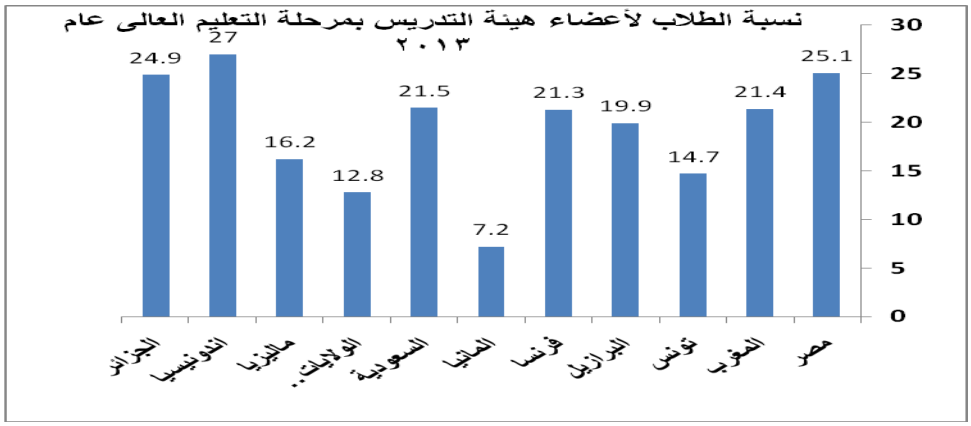

المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤"، قسم قواعد البيانات، مرصد التعليم العالى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، القاهرة، ٢٠١٥، ص٦٧.

١-٢-١-٢ أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

سبق الإشارة إلى ان أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم قد ارتفعت من ٦٨ ألف عضو هيئة تدريس عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٨٤ ألفاً عام ٢٠٠٦/٠٥ ثم إلى حوالى ١١٤ ألف عضو هيئة تدريس عام ٢٠١٥/١٤ بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر بنسبة زيادة تقدر بحوالى ٦٨% مقارنة بعام ٢٠٠١/٢٠٠٠[٢٢]، **إلا أن هذه الزيادة لا تتلائم مع التزايد فى أعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى** (ارتفع عدد الطلبة المقيدون بمؤسسات التعليم العالى فى مصر من ١.٩ مليون طالب عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢.٥ مليون عام ٢٠٠٦/٠٥ ثم إلى ٢.٦ مليوناً عام ٢٠١٥/١٤)، **ويظهر ذلك من ارتفاع نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس حيث تصل إلى حوالى ٣٤ طالباً فى الجامعات الحكومية و ٩٣ طالب فى الجامعات الخاصة وهو ما يزيد عن المعدل العالمى وهو ١٣ طالب لكل عضو هيئة تدريس**[٢٣].

ويوجد أغلب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى مؤسسات التعليم العالى الحكومية، حيث يعمل فى الجامعات الحكومية (شاملة جامعة الأزهر) حوالى ٨٤.٥% (فى المتوسط) من اجمالى أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٥/١٤)، وإذا أضفنا أعضاء الهيئة العلمية الذين يعملون بالكليات التكنولوجية الحكومية التى تستحوذ على ٢.٧%

---

[٢٢] أنظر الجدول رقم (١)

٢٣ وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤"، ، مرجع سبق ذكره، ص٤٠

تكون مؤسسات التعليم العالى الحكومية لها النسبة الغالبة (٨٧.٢%) فى المتوسط من إجمالى أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة خلال الفترة محل الدراسة[٢٤].

أما عن توزيع أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم على القطاعات الاكاديمية، نلاحظ أن قطاع العلوم الطبية يضم النسبة الأكبر من أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم حوالى ٣٧.٢%، يليها قطاع العلوم الهندسية (١٣.٥٨%)، يليها قطاع العلوم الثقافية والأدبية (١٢.٤%)، ثم قطاع العلوم التربوية حوالى ١٠.٧%، أما قطاع العلوم الاجتماعية فيضم حوالى ٩.٧%. أنظر الجدول التالى (١–٨).

جدول رقم (١–٨): أعداد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة طبقاً للقطاعات الأكاديمية

(الوحدة بالعدد)

القطاع	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد أعضاء الهيئة المعاونة	اجمالى أعضاء هيئة تدريس وهيئة معاونة
العلوم الهندسية	٦١٢٦	٨٣٥٣	١٤٤٧٩
العلوم الطبية	٢٢٨٩٩	١٦٧٥٤	٣٩٦٥٣
العلوم الأساسية	٤٩٥٧	٣٢٣٨	٨١٩٥
العلوم الزراعية والبيطرية	٤٠٧٢	٢٦٨١	٦٧٥٣
العلوم التربوية	٦٦٢٨	٤٧٥٢	١١٣٨٠
العلوم الثقافية والأدبية	٦٢٠٦	٧٠٦١	١٣٢٦٧
العلوم الاجتماعية	٤٧٥٠	٥٦٢٢	١٠٣٧٢
الفنون	١٤٦٤	١٠٠١	٢٤٦٥
متعدد	٤	٩	١٣
الاجمالى	٥٧١٠٦	٤٩٤٧١	١٠٦٥٧٧

المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤"، قسم قواعد البيانات، مرصد التعليم العالى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٢.

وبعبارة اخرى يمكن القول بأن أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم العاملون فى القطاعات التطبيقية بصفة عامة حوالى ٦٥%، والنسبة المتبقية (٣٥%) يعملون فى قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية.

ويتناقض توزيع أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم على القطاعات الأكاديمية مع توزيع الطلاب المقيدين فى هذه القطاعات، فكما سبق الإشارة إلى أن الطلاب المقيدين طبقاً للقطاعات (العلوم التطبيقية والعلوم الانسانية والاجتماعية) فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ أن حوالى

[٢٤] أنظر الجدول رقم (١–٥) السابق.

٢٧.٦% (٦٣٥ ألف طالب) من إجمالى الطلاب المقيدين بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر (٢.٣ مليون طالب) فى تخصصات تطبيقية، بينما النسبة المتبقية ٧٢.٤% (١.٧ مليون طالب) مقيدون فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية .

١-٢-١-٣ الانفاق الحكومى على التعليم العالى:

سبق الإشارة إلى أن الانفاق العام على التعليم العالي قد ارتفع من ٨.٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٠ مليار عام ٢٠٠٩/٠٨ ثم إلى حوالى ٢٠ مليار عام ٢٠١٥/١٤، بنسبة زيادة ١٠٠% مقارنة بعام ٢٠٠٩/٠٨، وبحوالي ١٢٧% مقارنة بعام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلا أن نسبة ذلك الانفاق لإجمالي الانفاق العام على التعليم يلاحظ أنها فى تراجع مستمر، حيث بلغت تلك النسبة ٤٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم إنخفضت الي ٢٣% عام ٢٠٠٩/٠٨ ثم الي ٢٠.٩% عام ٢٠١٤/٢٠١٥[٢٥].كما أن نسبة الانفاق العام على التعليم العالى لإجمالى الناتج المحلى الاجمالى لم تتجاوز ١% خلال الفترة (٢٠٠٩/٠٨-٢٠١٥/١٤). وبمقارنة النسبة الأخيرة مع نظيرتها ببعض الدول المتقدمة والنامية فى عام ٢٠١٥/١٤، نلاحظ أن مصر من أقل الدول إنفاقاً على التعليم العالى حيث لم تتجاوز النسبة ٠.٨% من الناتج القومى الإجمالى، فى حين ترتفع هذه النسبة إلى ١.٨% فى تونس، و ١.١% فى المغرب، وحوالى ١.٤% فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا، ترتفع هذه النسبة فى كل من الدنمارك وماليزيا (٢.٤%، و ٢.١%) على الترتيب. أنظر الشكل التالى:

[٢٥] أنظر الجدول رقم (١-٦) السابق.

شكل رقم (١-٤)

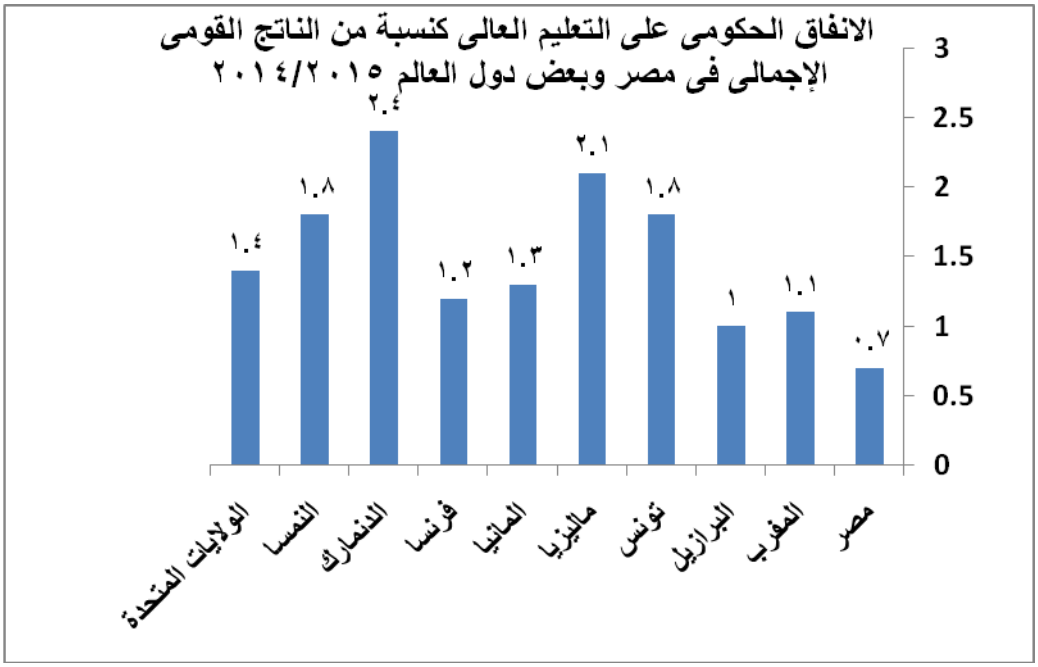

المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "**التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤**"، **قسم قواعد البيانات، مرصد التعليم العالى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، القاهرة، ٢٠١٥، ص٦٥.**

ويمكن القول بأن الإنفاق العام على التعليم العالي لم يكن كافياً لمواجهة متطلبات اصلاح التعليم العالي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم في مصر، والتى تمثلت في عدة مؤشرات منها: وجود عجز في إعداد الجامعات والمعاهد العليا مما أدى الي ارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات القائمة إلى جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم العالي متمثلة في عدم المواءمة بين عرض خريجى التعليم العالي والطلب عليهم في سوق العمل[٢٦].

وعلي الرغم من زيادة جملة الانفاق الحكومى علي قطاع التعليم[٢٧] إلا أنه مازال يعاني من نقاط ضعف كثيرة ، فلم تتحقق جودة التعليم العالي في مصر، لأنه لا يوجد تخصيص جيد لهذه

---

[٢٦] بلتاجى، مروة، "التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير"، ورقة مقدمة ضمن أوراق مشروع اصلاح التعليم العالي في مصر عن " تمويل التعليم العالي في مصر"، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصطفي كامل السيد (محرر)، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٧.

٢٧ علي الرغم من مضاعفة الانفاق علي التعليم خلال سنوات كثيرة من فترة الدراسة، إلا ان تأثير هذا الانفاق مازال متواضعاً، وذلك بسبب الانخفاضات المتتالية في القوة الشرائية للجنيه المصرى، وهو ما أدى إلى الانخفاض في الانفاق الحقيقي علي التعليم على النحو المبين عند تناول تطور نسبة الانفاق الحكومى على

الموارد، فعلى سبيل المثال تذهب معظم موازنة التعليم العالي لتغطية الأجور والمرتبات والنفقات الجارية، ولا سيما الشرائح العليا في الهيكل الإدارى في صورة مكافآت وبدلات واجتماعات وغير ذلك[٢٨]. وأشارت إحدى الدراسات[٢٩] الي أن هيكل الانفاق العام علي التعليم العالي يعاني من اختلالات واضحة، حيث تستحوذ "الأجور وتعويضات العاملين" على حوالي ٦٥% من هذا الانفاق (٤.٧ مليار جنيه) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، في حين تم توجيه نحو ١٧% (١.٣ مليار جنيه) لبند الاستثمارات و ١٥% (١.١ مليار جنيه) لبند "شراء السلع والخدمات" بينما تم توزيع النسبة المتبقية (٣%) علي البنود التالية:-

- سداد قروض محلية وأجنبية (حوالي ٨٩ مليون جنيه)
- المنح والدعم والإمتيازات الاجتماعية (حوالى ٧٣ مليون جنيه)
- الفوائد (١.٢ مليون جنيه)
- المصروفات الأخرى (٢.٥ مليون جنيه) .

ووفقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ ، تتجلي مظاهر عدم كفاءة الانفاق العام علي التعليم العالي في مصر في كيفية توزيع موازنة التعليم العالي على النفقات الجارية والاستثمارية ، حيث تذهب حوالى ٧٨% من تلك الموازنة للنفقات الجارية بينما لا يتبقي للنفقات الاستثمارية سوى ٢٢% فقط . ويزداد عمق المشكلة هنا إذا علمنا أن حوالى ٧٥% من النفقات الجارية مخصصة للأجور (سواء إداريين أو اكاديميين) ليس ذلك فحسب بل أن مظاهر عدم الكفاءة أيضا تظهر بشكل واضح في التحيز لصالح المدن والمناطق الحضرية ضد المناطق الريفية ومحافظات الوجه القبلي، هذا بالاضافة الي اهدار الجانب الأكبر من المعونات والمنح الدولية وعدم توظيفها بشكل يؤدى الى الإرتقاء وتطوير التعليم، مما يؤكد انخفاض كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة القطاع التعليم العالي في مصر.

كما أشارت بيانات وزارة المالية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى أن الإنفاق الجاري على التعليم يستحوذ على ما يقرب من ٩١.٣% من إجمالى الإنفاق العام على التعليم، في حين بلغ نصيب الإنفاق الإستثماري حوالي ٨.٧% فقط. أما بالنسبة للتعليم العالى فتنخفض نسبة الإنفاق الجارى إلى حوالى ٧٩% من إجمالى الإنفاق على التعليم العالى، بينما ترتفع نسبة الإنفاق الإستثماري

التعليم والتعليم العالي مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة محل الدراسة حيث نلاحظ تناقص التمويل الفعلي علي التعليم بشكل عام والتعليم العالي بصفة خاصة علي مدار الفترة محل الدراسة.

[٢٨] بلتاجى، المرجع السابق، ص ٣٧.

[٢٩] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تمويل التعليم العالي في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

إلى حوالى ٢١%. وأن حوالى ٨٣.٣% من النفقات الجارية مخصصة للأجور وتعويضات العاملين (سواء إداريين أو أكاديميين)[٣٠].

وبناءً علي ما سبق يمكن القول ان الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة مازالت غير قادرة على تلبية متطلبات واحتياجات ذلك التعليم علي النحو المنشود، ويمكن القول بصفة عامة أن القصور في الانفاق العام الموجه لقطاع التعليم العالى يمكن اسناده إلى عجز الموازنة العامة للدولة وإرتفاع تكلفة التعليم العالي بالإضافة الي الأعداد المتزايدة من الطلاب المقيدون بمؤسسات التعليم العالي الحكومية (٨٠% من اجمالي المقيدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي في مصر) ، وبالإضافة إلى عدم كفاية الانفاق العام علي التعليم العالي الحكومى تأتى مشكلة أخرى وهي عدم كفاءة ذلك الانفاق. ويقصد بذلك غياب استراتيجية تعليمية كفؤة وواضحة لتحسين توظيف الموارد بما يحقق الكفاءة المثلى، ويرجع ذلك الي غياب التخطيط والمتابعة ومراقبة ومحاسبة المسئولين وسيطرة البيروقراطية عند اتخاذ وتنفيذ القرارات، بالاضافة إلى غياب الخبرات المطلوبة لإدارة العملية التعليمية بشكل مسئول.

١-٢-٢ جودة العمليات:

١-٢-٢-١ التفاعل بين الأساتذة والطلاب:

لا يخفى أنه فى مجالى العلوم الاجتماعية والانسانية قد لا يتاح للطلاب فرصة الحصول على التدريب الملائم لصقل مهاراتهم العلمية (مثل استخدام الحاسب الآلى)، فكبر عدد الطلاب بالكليات (كما هو الحال فى كليتى الحقوق والتجارة) يحول دون حدوث تفاعل مناسب بين الطلاب والأساتذة أثناء العملية التعليمية، كما يضع صعوبات مالية أمام تحسين مستوى الخريجين، مما يجعل الطلاب يعانون قصورًا في المهارات الشخصية، والمهارات المتعلقة بالمواد التي درسوها، والمهارات اللازمة للعمل.

أما فى مجال العلوم التطبيقية، فلا غنى عن المحاضرات العملية أو دخول المعامل لفهم تلك العلوم، فهما يلقيان الضوء على سبل تطبيق المعرفة النظرية، ويمنحان الطلاب فرصة تطوير مهاراتهم العملية وفرص التعليم التجريبى فى مختلف التخصصات، وقد تلجأ بعض الكليات أيضاً إلى الرحلات التعليمية حتى توفر للطلاب فرص تلقى تعليم تجريبي فى بيئة ملائمة. تتضمن بعض المناهج تدريب جميع الطلاب على استخدام الحاسب الآلى حتى تزودهم بالمهارات التى يحتاجونها فى الحياه اليومية[٣١].

---

[٣٠] وزارة المالية، "البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥ /٢٠١٦.

[٣١] لمزيد من التفصيل أنظر:

١-٢-٢-٢ المناهج:

في معظم الجامعات الحكومية يُعِد أعضاء هيئة التدريس محاضرات تكون المصدر الأساسي للمعلومات التي يتلقاها الطلاب، وخاصة في مجالات الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، في حين تتبنى معظم برامج العلوم التطبيقية منهجًا مختلفًا، إذ يرشح القائمون بتدريس المادة مراجع معينة للطلاب، وقد تتاح بعض هذه الكتب في مكتبة الكلية، مع أن عدد النسخ المتوفرة من كل منها قليل .لا شك أن هذا هو الحال في مكتبات معظم الجامعات المرموقة في جميع أنحاء العالم، إذ لا توفر الجامعات مرجعًا لكل طالب، ويُطلب من معظم الطلاب شراء مراجعهم الخاصة، في جميع الأقسام يشترك القائمون بتدريس كل مادة في إعداد المواد التعليمية الخاصة بها وتحديثها سنويًا، ويتولى مُقيِّمون خارجيون تقييم هذه المواد التعليمية في إطار عملية ضمان الجودة[٣٢].

وفى هذا الصدد وصف تقرير البنك الدولى[٣٣]، المناهج فى مؤسسات التعليم العالى فى مصر بأنها مناهج ضيقة وجامدة وموغله فى القدم فى كثير من الأحيان، ومرتبطة بوجهة نظر وحيدة يقدمها المحاضر التى تشكل مذكراته محتوى البرنامج الذى يتخذ أساساً للتقييم. ولا يخفى أن التركيز على حفظ المحتوى يؤثر تأثيراً سلبياً على تطوير التفكير الناقد ومهارات التحليل، وأن التركيز على الطرق النظرية بدلاً من الطرق العملية للمعرفة يعطى الغلبة لمعرفة ما يجب قوله" بدلاً من "كيفية الأداء"، وفى الجمع بين المحتوى الضيق وعدم ارتباط السياق ما يهدد بعدم توسيع نطاق آمال الخريجين وتزويدهم بالمهارات التى يحتاجون إليها للتكيف مع التغيرات المستقبلية، ويستثنى من ذلك بعض الجامعات الخاصة من حيث الاهتمام بالمناهج وتدريب الطلاب على البحث الحر(المساقات الخاصة) فى حدود ٢٠% من المنهج.

كما أشار التقرير إلى أن هناك دلائل تقدم ملحوظة فى القطاع الفرعى للتعليم المهنى، مع وضع مناهج تتفق مع متطلبات الصناعة من مهارات/ وظائف بواسطة المعايير القومية للجودة، كبداية، متى كان ذلك متاحاً. وتتسع جهود تجديد المناهج لنحو ٢٦ برنامجاً تتضمن ٤٤٠ دورة فى تخصصات التجارة، والصناعة، والهندسة المدنية، والهندسة المعمارية، والفندقة، والإدارة والسياحة، والخدمات الاجتماعية.

- Khodayari, Faranak, " Service Quality in Higher Education: Case study: Measuring service quality of Islamic Azad University, Firoozkooh branch", Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol. 1, Issue. 9, October, 2011.,pp. 38-46.

[٣٢] وزارة التعليم العالى، "التعليم العالى فى مصر: التقرير الوطنى"، مرجع سبق ذكره، ص ١٤

[33] OECD and WB, op.cit,PP.175-176.

١-٢-٣ جودة المخرجات:

١-٢-٣-١ قدرات الخريجين:

من المتوقع أن تتأثر قدرات خريجى التعليم العالى فى مصر سلبياً بانخفاض جودة مدخلات المنظومة على النحو المبين بعالية (الزيادة المستمرة في معدل الالتحاق والقيد بمؤسسات التعليم العالى، وارتفاع نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، وانخفاض كفاءة الانفاق العام الموجه للتعليم العالى هذا بالإضافة إلى انخفاض جودة المناهج والمقررات الدراسية والفرص المحدودة للحصول على التدريب الملائم لصقل مهاراتهم العلمية ولاسيما خريجى الكليات النظرية). وقد أشار تقرير البنك الدولى[٣٤] إلى أن مشروع ضمان جودة التعليم العالى فى مصر والممول من البنك الدولى، قد أدى دوراً محورياً فى إعداد المعايير الأكاديمية القومية القياسية التى أعطت بدورها دفعة فى سبيل تقييم نتائج التعلم المستهدفة لمختلف الكليات. وأشار التقرير إلى أن المراجعة الداخلية التي قام به مشروع ضمان الجودة والاعتماد عام ٢٠٠٧[٣٥] قد توصلت إلى الآتى:

- أن الخريجين يعانون قصورًا في المهارات الشخصية، والمهارات المتعلقة بالمواد التي درسوها، والمهارات اللازمة للعمل.
- أن الكليات في حاجة لأن تنسق تنسيقًا أفضل مع خريجيها حتى تلبي احتياجات سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- أن البرامج الدراسية لا تفتح الباب أمام فرص عمل كافية وأن هناك حاجة إلى زيادة وعي أصحاب المصلحة وزيادة مشاركتهم بما فيهم الخريجين وأرباب العمل المحتملين والنقابات.
- أن الكليات لا تلتزم التزامًا كافيًا باتباع طرق التعلم والتدريس التي تمكن الطلاب من تحقيق نتائج التعلم المقصودة، وأنها لا تلتزم أيضًا بتوفير مواصفات المواد على نحو منتظم، وبإطلاع الطلاب على معايير التقييم[٣٦] .

وقد اقترح ذلك التقرير زيادة التعاون مع الخريجين وأرباب العمل وأصحاب المصلحة الآخرين فى تصميم وتطوير البرامج التعليمية، وتقييم أدائها وصلتها.

---

[34] Ibid. P.179.

[٣٥] ينوه الباحث بأنه قد تعذر الحصول على تقارير حديثة للمراجعة الداخلية التي يعدها القائمون على مشروع ضمان الجودة والاعتماد بوزارة التعليم العالى لعدم إتاحتها (على حد علم الباحث)، ويرى الباحث أن نتائج وملاحظات المراجعة الداخلية التي قام بها مشروع ضمان الجودة والاعتماد عام ٢٠٠٧ (على النحو المبين بعالية) مازالت قائمة ومثار للجدل حتى الوقت الراهن.

[٣٦] وزارة التعليم العالى، "التعليم العالى فى مصر: التقرير الوطنى"، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

١-٢-٣-٢ التوافق بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل:

طبقاً للنظرية الاقتصادية، يمكن الاستدلال على أنه فى معظم الدول المتقدمة توجد علاقة عكسية بين التعليم والبطالة، ولاسيما التعليم العالى[٣٧]. أما فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة نلاحظ عدم انطباق هذه العلاقة، حيث تتزايد معدلات البطالة ولاسيما بين خريجى التعليم العالى (الحاصلين على مؤهلات جامعية وفوق الجامعية).

وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء[٣٨] إلى أن معدل البطالة للحاصلين على مؤهل جامعى وفوق الجامعى فى عام ٢٠١٥ قد بلغ ٢١.٤% (١٥% للذكور، و٣٢.٣ % للإناث)، وهى أعلى نسبة بطالة بين المستويات التعليمية المختلفة (بلغ معدل البطالة للحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من جامعى ١٣.٤%، وللحاصلين على مؤهل متوسط ١٦.٩%، وللحاصلين على مؤهل اقل من متوسط ٨.٩%).

<u>ويمكن القول</u> بأن ارتفاع معدل البطالة إحدى المشكلات التى تتسم بها العلاقة بين مستوى (مهارات) خريجى التعليم العالى والمهارات المطلوبة فى سوق العمل فى مصر، بالإضافة إلى أن نسبة من الخريجين تعمل فى وظائف لا تمت بصلة لدراستهم الجامعية، **فوفقاً لاستطلاع رأى قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى عام ٢٠١٠** عن آراء خريجى الجامعات والمعاهد العليا عن مواءمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل[٣٩]، تبين أن حوالى ٣٩.٥% من الخريجين العاملين (عينة استطلاع الرأى) لم يساعدهم تخصصهم الدراسى فى الحصول على العمل الذى توفر لهم، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٦٩% من خريجى كليات الاعلام و ٦٠% من خريجى كليت الحقوق، و٥٧% من خريجى كلية دار العلوم (من نفس العينة).كذلك فإن حوالى ٤٢% من خريجى الجامعات يرون أنهم لن يدرسوا نفس التخصص الذى درسوه من قبل إذا أتيحت لهم الفرصة مرة أخرى، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٥% من خريجى المعاهد العليا الخاصة[٤٠].

---

[37] Livanos, Ilias, " The Relationship Between Higher Education and Labour Market in Greece: the Weakest Link?", Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 16239 , July 2009, P.2. Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/16239/

[٣٨] الكتاب الاحصائى السنوى، اصدار سبتمبر ٢٠١٦.

[٣٩] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " نتائج استطلاع آراء خريجى الجامعات والمعاهد العليا حول مواءمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل"، القاهرة، ٢٠١٠.

[٤٠] السباعى، نهلة محمد، "التوافق بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل فى مصر: أهمية وجود نظم معلوماتية متكاملة"، ضمن أوراق مشروع إصلاح التعليم العالى فى مصر عن التوظيف والتعليم العالى،

وقد تطرق تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار[٤١]، إلى المواصفات المطلوبة من قبل أصحاب الأعمال فى المتقدمين للعمل وفقاً للنشاط الاقتصادى للمنشأة[٤٢]، وجاء التخصص الدراسى فى مقدمة المعايير بنسبة ٥٩.٥%، يليها الخبرة والكفاءة بنسبة ٤٤.٨%، يليها إجادة اللغات الأجنبية بنسبة ٢٢.٨%، بينما جاء المظهر العام بالمركز الرابع فى الأسس والمعايير التى يختار على أساسها أصحاب الأعمال الموظفين الجدد بنسبة بلغت نحو ١٧.٣%، فى حين أفاد نحو ١٥.٦% فقط من أصحاب الأعمال أنهم يختارون الموظفين الجدد على أساس إجادة الكمبيوتر، و ١٢.٥% فقط على التقدير الجامعى[٤٣].

أما عن مدى توفر موظفين أكفاء من عدمه لشغل الوظائف وفقاً للنشاط الاقتصادى للمنشأة، فقد أفاد حوالى ٣٩.٢% من أصحاب الأعمال السابق الإشارة إليهم أنهم لا يجدون موظفين أكفاء لشغل الوظائف بسهولة، وارتفعت هذه النسبة فى بعض الأنشطة الاقتصادية التالية: تجميع وتنقية المياه (٨٠%)، والصحة وأنشطة العمل الجماعى (٥١.٦%)، والزراعة واستغلال الغابات (٥٠%)، والصناعة التحويلية (٤٢%). كذلك أفاد حوالى ٤٤.٤% من أصحاب الأعمال أنهم يجدون موظفين أكفاء بسهولة للعمل بمنشآتهم، وحوالى ١٦.٤% يجدون موظفين أكفاء أحياناً[٤٤].

<u>وبناءً على ما سبق</u> يستدعى الأمر تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل، وذلك بمقارنة المتاح (العرض) من القوى العاملة بالاحتياجات منها (الطلب)، بقصد تحقيق الفائض أو النقص منها، ويتم بيان ذلك فى فئات وظيفية ومهنية وترجمتها إلى مستويات تعليمية وتدريبية للوصول إلى نوع من التوازن بين العرض والطلب من القوة العاملة. ويتطلب هذا إنشاء قاعدة بيانات مربوطة بشبكة معلومات تستفيد منها الاجهزة المنوط بها وضع سياسات

مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصطفى كامل السيد (محرر)، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٥٧–٥٨.

[٤١] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " تقرير تحليلى لعرض المؤشرات التفصيلية لقياس آراء أصحاب الأعمال بشأن احتياجات سوق العمل في مصر"، برنامج الحماية الاجتماعية، القاهرة،٢٠١١، ص ٣٦.

[٤٢] قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى هذه الدراسة بإجراء استطلاع لأراء أصحاب الأعمال لحوالى ٤٠٠٠ منشأة من المنشآت التى لديها ٥٠ عاملاً فأكثر مع ضمان تمثيل القطاعات والتوزيع الجغرافى على مستوى الجمهورية.

[٤٣] المرجع السابق، ص ٣٣.

[٤٤] المرجع السابق مباشرة، ص ص ٣٦–٣٨

الاستخدام وتخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم. كما يتطلب استخدام هذه البيانات فى خدمة عملية الإرشاد الوظيفى للطلاب[٤٥].

١-٣ المشكلات والتحديات الرئيسية التي تواجه التعليم العالى فى مصر:

يتضح مما سبق أن منظومة التعليم العالى فى مصر يشوبها العديد من أوجه القصور الناتجه عن مشكلات تتعلق بمدخلات تلك المنظومة أو بالعمليات ذاتها أو بمخرجات تلك المنظومة وفيما يلى سيتم استعراض أهم التحديات التى تتعلق بكل من المدخلات والعمليات والمخرجات[٤٦]:

١-٣-١ المشكلات والتحديات المتعلقة بالمدخلات:

- **غياب قانون ملزم بالاعتماد فى فترة زمنية محددة؛** حيث لا يشمل الإطار التشريعي الحالي إلزام مؤسسات التعليم العالي بالتقدم والحصول على الاعتماد مما يضعف من أهمية الاعتماد في نظر مؤسسات التعليم العالي ولا يرسل الرسالة الصحيحة عن كونه أولوية للدولة، خاصة في إطار اللامركزية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- **ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية وضرورة التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب.**

---

[٤٥] لمزيد من التفصيل حول أليات المواءمة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل أنظر كل من:

- A. D, Bardhan. D, Hicks and D.M, Jaffee, " How Responsive is Higher Education? The Linkages between Higher Education and the Labor Market", Fisher Center Working Papers, Fisher Center for Real Estate and Urban Economics, Institute of Business and Economic Research, UC Berkeley.2010, PP.27-28.
- W. Lee, Hansen, "The Link from Graduate Education in Economics to the Labor Market", Journal of Economic Perspectives, Volume 13, Number 3,Summer, 1999, pp.147–151.
- السباعى، مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

[٤٦] تم تصنيف المشكلات والتحديات التى تواجة التعليم العالى فى مصر إلى مشكلات وتحديات تتعلق بمدخلات منظومة التعليم العالى، وأخرى تتعلق بالعمليات وثالثة تتعلق بمخرجات تلك المنظومة اعتماداً على قائمة التحديات التى تواجه التعليم العالى فى مصر، الواردة باستراتيجة التنمية المستدامة : مصر ٢٠٣٠، البعد الاجتماعى، المحور السابع، التعليم والتدريب، التعليم العالى، والمتاحة على الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى.

- **معيار الدرجات هو المعيار الوحيد للقبول؛** حيث تعتمد نظم التنسيق والقبول في التعليم العالي على نتائج اختبارات المرحلة الثانوية اعتماداً كلياً مما ينتج عنه طلاب غير شغوفين بتخصصاتهم، حيث لا تأخذ في الاعتبار رغبات ومهارات الطلاب .كما تعتبر نظم القبول الحالية من أسباب عدم كفاءة العملية التعليمية لأنها تعتبر نتائج الطلاب في الاختبارات هي الأولوية الوحيدة، مما يزيد التركيز على تحقيق الدرجات العالية ويقلل من الفهم والتحليل وممارسة النشاطات الطلابية مما يؤدي إلى انخفاض في جودة العملية التعليمية.
- **ضعف الحوافز لتشجيع أعضاء هيئة التدريس الأكثر كفاءة؛** حيث هناك حاجة إلى وضع آلية لاختيار أعضاء هيئة التدريس تتضمن معايير تشمل التفوق الأكاديمي ولكن لا تعتمد عليها كلياً، وذلك من أجل رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس .كما تسعى الدولة إلى توفير حوافز مثل رفع المرتبات لجذب الكفاءات والمهارات المطلوبة.
- **ضعف التمويل وقلة مصادره؛** حيث يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسى لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء تعلق الأمر بمرحلة التعليم العالي أو الدراسات العليا أو تمويل البعثات الخارجية .وعلى الرغم من زيادة التمويل الحكومي، ارتفع أيضاً كل من معدلات التضخم ومعدلات القيد مما يجعل هذا التمويل غير كاف للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي.

١-٣-٢ المشكلات والتحديات المتعلقة بالعمليات:

- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز**؛ حيث تعاني نظم التقويم لهيئة التدريس من الضعف وعدم الوضوح وتتطلب وجود معايير واضحة ومؤشرات قياس على مستوى العمليات مثل نسب حضور أعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى المخرجات مثل نتائج الطلاب كما أن عدم ربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز لا يشجع أعضاء هيئة التدريس على التطوير المستمر.
- **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية** على الرغم من وجود بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة وأخرى غير هادفة للربح، إلا أن الحكومة تعمل عى تعظيم دور المجتمع المدني والخاص في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة.
- **مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي للاعتماد؛** حيث تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة لتجهيز مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالموارد اللازمة للحصول على الاعتماد، كما تسعى الدولة إلى توفر كوادر تدريسية متميزة ومديرين مدربين لكي يتم تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة وزيادة جودة مؤسسات التعليم العالي مما ييسر الحصول على الاعتماد.

- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛** حيث أن هناك أشكال عديدة وبرامج كثيرة في التعليم العالي من جامعات ومعاهد وكليات مما يتطلب معايير محددة لكل منها .وتحتاج هيئة ضمان واعتماد الجودة الحالية إلى موارد مالية وكوادر متميزة لتقوم بدورها في الاعتماد على أفضل وجه.
- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها؛** حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بوضع المناهج، ونتيجة لاستقلال مؤسسات التعليم العالي أصبح من الضروري تفعيل الدور الرقابي على المناهج التعليمية لضمان تحقيق الجودة على مستوى الطلاب في المحافظات والتخصصات المختلفة.
- **الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بشكل أمثل؛** حيث تتسم الموارد المالية المتاحة لتوفر التجهيزات لمؤسسات التعليم العالي من فصول وورش عمل ومعامل ومستشفيات بالضعف الشديد، هذا إلى جانب غياب مبدأ الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
- تقادم الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات التعليمية بما لا يواكب طبيعة العصر وضرورة وضع آليات واضحة لتحقيق الشفافية، والرقابة الداخلية والخارجية من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والاضطلاع على الوثائق.
- **ارتفاع تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالمصادر اللازمة:**إلى جانب تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي، تتطلب تلك المؤسسات الكثير من التمويل مثل الموارد اللازمة لبناء الورش والمعامل ومراكز البحوث والمستشفيات لكل تخصص، مما يزيد من التكلفة.

١-٣-٣ المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخرجات:

- **القصور في رصد مؤشرات وإحصائيات سوق العمل والتعليم؛** حيث يؤدي غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل والصناعات المختلفة ومعدل نموه أو معلومات عن التعليم العالي من حيث نسب التخرج سنوياً والمجالات المختلفة للمشتغلين إلى نقص المعلومات والبيانات بشكل ممنهج وإلى وجود التضارب في الإحصائيات.
- **غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي؛** حيث لا يوجد سياسة أو آلية لتسويق البحث العلمي ونتائجه مما يعتبر تحدياً أمام تعظيم دور البحث العلمي في المجتمع ككل ومؤسسات التعليم العالي، كما أن تجاهل أهمية الأبحاث العلمية في القطاعات المختلفة ودورها في زيادة جودة العملية التعليمية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.
- **ضعف الروابط بن مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؛** إلى جانب غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل وضعف العلاقة بن المناهج ومتطلبات سوق العمل، فإن الافتقار

إلى وجود كيان قومي مسئول عن ربط خريجي مؤسسات التعليم العالي بجهات التوظيف يضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة.

- **غياب سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين**؛ حيث لا توجد وسيلة للتواصل المستمر مع الخريجين لمعرفة نسبة المتعطلين والتحديات التي تواجههم ومعدلات دوران المشتغلين مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات.
- **نقص مهارات الخرّيجين بالنسبة لمتطلبات سوق العمل** نتيجة غياب التحديث المستمر للمناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل وغياب التركيز على النشاطات الطلابية مما يتطلب التدريب على متطلبات الوظائف المختلفة.

١-٤ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتعليم العالى فى مصر:

١-٤-١ الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي حتى عام ٢٠٣٠ :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوباً فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم .

أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي، ذلك إلى جانب تفعيل مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح . لذلك تم وضع ثلاث أهداف استراتيجية رئيسية تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم العالي فى مصر، **وهى**[٤٧] :

- **<u>الهدف الأول</u>** يختص بجودة العملية التعليمية ككل، ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلى لمؤسسات التعليم العالي من هيئة ضمان واعتماد الجودة .ويتمثل هذا الهدف في تكوين طالب قادر على الإبداع والابتكار ومواكبة

[٤٧] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، "استراتيجة التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠"، البعد الاجتماعى، المحور السابع، التعليم والتدريب، التعليم العالى أو الجامعى. متاحة على الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى:

http://www.mop.gov.eg/Vision/EgyptVision.aspx
http://sdsegypt2030.com/

سوق العمل وخلق فرص عمل لتحريك الاقتصاد للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والاستدامة.

- **والهدف الثاني** يتمثل فى زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي لجميع طبقات المجتمع .
- **أما الهدف الثالث** فيختص بزيادة الجودة والإتاحة وتحقيق التنافسية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل من خلال تخريج طلاب قادرين على اقتناص فرص العمل بل وخلقها حتى تتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة المبنية على المعرفة والابتكار.

١-٤-٢ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ودورها فى الارتقاء بالتعليم العالى فى مصر:

اهتمت استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ بصياغة العديد من البرامج التى تهدف لتطوير التعليم العالي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الرؤية والأهداف والحد من المشكلات والتحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر (السابق الإشارة إليها)، **وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلى**[٤٨]:

- **التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص، والمدة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج عشر سنوات (٢٠١٥- ٢٠٢٥)، وذلك من خلال:**
  - تحديد جهة منوط بها التواصل مع القطاع الخاص والكيانات الدولية وتحديد الاحتياج إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي وتطوير خريطة وطنية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الحالية بناءً على التخصص.
  - وضع نظام للتوسع في توفير منح للطلاب المتفوقين في الجامعات الخاصة.
  - التوسع في إنشاء البرامج الجديدة مثل نظام الساعات المعتمدة لتوفير التمويل وإعادة توزيع الدعم وتخفيف العبء على البرامج الحالية
  - التوسع في إنشاء الجامعات الإلكترونية وتشجيع نظام التعلم عن بُعد مما يوفر تكاليف إنشاء فصول ويحقق تغطية أوسع

- **بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي:** حيث إن هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لها صلاحيات منها وضع المناهج وتحديد نظم التقييم وما إلى ذلك، وبالتالي أصبح بناء

[٤٨] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، مرجع سبق ذكره.

كوادر تدريسية ميزة أساسية لزيادة جودة التعليم العالي وتأثيره على الطلاب **والمدة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج خمس سنوات (٢٠١٥– ٢٠٢٠) وذلك من خلال:**

- وضع آلية جديدة لاختيار المعيدين تسمح بتضمين العنصر التربوي والكفاءات المهارية المطلوبة وخبراتهم في المجالات المختلفة وليس فقط تفوقهم الدراسي لضمان الجودة الشاملة للمعيدين.
- تطوير منظومة تدريب المعيدين لتنمية القدرات البحثية والكفاءة التدريسية وآليات التقييم.
- وضع نظام لزيادة أعداد المنح والبعثات الخارجية وتفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل أعضاء هيئات التدريس بالخارج بهدف النهوض بالتعليم والبحث العلمي واستحداث آلية لتقييم فاعليتها.
- وضع آلية لاعتماد مراكز تنمية مهارات هيئة التدريس والقيادات دولياً لتحسين كفاءة هيئة التدريس.
- إعادة هيكلة النظام الحالي للترقيات لدمج نظم التقييم والتركيز على البحث العلمي.

♦ **تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي** وذلك بتعزيز اللامركزية في التعليم العالي من خلال تعظيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق الكفاءة والالتزام بمعاير الجودة . **المدة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج خمس سنوات (٢٠١٥– ٢٠٢٠) وذلك من خلال:**

- وضع قانون يلزم مؤسسات التعليم العالي بالحصول على الاعتماد خلال فترة معينة لضمان السرعة في التنفيذ ومسايرة جميع مؤسسات التعليم العالي لمعايير الجودة .كما يجب أن ينص هذا القانون على الفترة اللازمة لتجديد الاعتماد.
- تحديد معايير الجودة المطلوبة بناءً على المعايير العالمية بما يتوافق مع البيئة المصرية.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد.
- تحديد كيان قومي معتمد دولياً لتنمية مهارات وقدرات الإداريين والقيادات الإدارية لتحقيق الكفاءة في مؤسسات التعليم العالي والاستغلال الأمثل للموارد المادية والموارد البشرية .

♦ **تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي: والمدة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج خمس سنوات (٢٠١٥– ٢٠٢٠) وذلك من خلال:**

- توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي والتوسع في مراكز البحوث الحالية.
- وضع نظم لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للتوسع في مراكز البحوث مثل برامج تقدير أفضل مركز بحثي في المحافظة أو أكثر مركز بحثي شارك في إنتاج أبحاث علمية وأكثره ذكراً واطلاعاً Most Cited

- وضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- تفعيل مبادئ البحث العلمي في الشق التطبيقي.
- وضع نظام لتفعيل والتوسع في البوابات الإلكترونية والمكتبات الرقمية وميكنة المكتبات لزيادة موارد مراكز البحوث وتعظيم دورها.

- **ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً**: بهدف ترسيخ العلاقة الديناميكية بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل مما يضمن تأهيل الخريجن .ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة، **والمدة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج خمس سنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠) وذلك من خلال:**

- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.
- تزويد الهيئة بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.
- وضع نظم تطوير برامج الإرشاد الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي لتوفير المشورة للطلاب والخريجين بشأن فرص العمل المتاحة وكيفية التقدم إليها.
- وضع آليات تدريبية للمساعدة على إعداد خريج قادر على التواصل والتفكير الإيجابي واقتناص وخلق فرص عمل تلائم تخصصه.
- وضع نظم لتوفير الاستشارات للطلاب في مراحل التعليم العالي الأولى بشأن اختيار التخصص ونوع فرص العمل المتوفرة للتخصصات المختلفة للحصول على خريج شغوف بتخصصه وحريص عليه.

- **تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات**: وذلك بهدف تحسين جودة التعليم العالي من خلال التطوير المستمر للمناهج بناءً على الإطار القومي للمؤهلات لمواكبة متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية. ومن المتوقع البدء في تنفيذ هذا البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك من خلال:

- تحديد معايير الإطار القومي للمؤهلات مع الجهات المعنية بناءً على متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية المناسبة للبيئة المصرية.
- وضع التشريعات المطلوبة لإلزام تطوير البرامج الدراسية ونظم التقويم بناءً على الإطار القومي للمؤهات ودمجها بالمواد المختلفة.

- توفير التدريبات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس على كيفية دمج معايير الإطار القومي للمؤهلات في المناهج لتعظيم الاستفادة من المناهج المطورة.

♦ **تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي:** بهدف التصدى لانخفاض كفاءة نظم القبول الحالية واعتماد التنسيق كلياً على درجات الطالب مع إغفال رغباته، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي وبالتالي أصبح تحديث نظم القبول وسيلة أساسية للحصول على خريجين ناجحين وشغوفين بمجالاتهم، كما يساهم هذا البرنامج في تعزيز اللامركزية في التعليم العالي .. ومن المتوقع البدء في تنفيذ هذا البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك من خلال:

- وضع نظم للتنسيق تأخذ في الاعتبار قدرات الطالب ورغباته ولا تعتمد كليا على معيار الدرجات لمعالجة الفجوات وأسباب انخفاض الكفاءة في الوضع الحالي.
- وضع سياسات للقبول بالجامعات متوافقة مع قدرات الطالب الحقيقية ورغباته مثل مقابلات مع متخصصين ومناقشة النتائج مع الطلاب.
- وضع آلية لعرض التخصصات المتاحة وتعريفها وتوضيح المواد التي تندرج تحت كل تخصص، والاستعانة بآراء عينة من الطلاب والخريجين من كل تخصص حتى يتمكن الطالب من تحديد التخصص الذي يتماشى مع قدراته بناءً على مجموعة من المعلومات الدقيقة والمتكاملة.

ويرى الباحث أن الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي حتى عام ٢٠٣٠ هي عظيمة فى حد ذاتها، ولكنها بحاجة إلى فترة أكثر من ١٥ عاماً لكى يتم تحقيقها، خاصة أن مصر تفتقر إلى العديد من الموارد التي يمكنها أن تساهم بشكل جدي وفعلي في تحقيق تلك الأهداف، ومن المعروف بشكل عام أن الاستراتيجية هي رؤية شاملة جامعة لجميع نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات الداخلية والخارجية، إلى جانب تحديد دقيق للتكلفة، ومصادر التمويل، وهو ما افتقرت إليه استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عند تعرضها لبرامج تطوير التعليم العالى فى مصر، حيث اكتفت فقط بالمجالات التي ستخصها بالاهتمام، وبنود التطوير المطلوب في كل منها، بعيداً عن أي تحليل استراتيجي حقيقي ملحقاً به خطط المتابعة والتقييم والجهات القائمة على هذه العملية وتحديد جدول زمنى دقيق،. **وبعبارة أخرى** يمكن القول بأن هذه الاستراتيجية لا يمكن اعتبارها إلا نظرية افتقرت إلى مقومات التطبيق الفعال، **ويمكن الوقوف على ذلك من خلال النقاط التالية:**

- لم يتم حتى الوقت الراهن (على حد علم الباحث) تحديد جهة منوط بها التواصل مع القطاع الخاص والكيانات الدولية بشأن التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص، ولم يتم وضع وتطوير خريطة وطنية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الحالية بناءً على التخصص، ومتابعة تنفيذ ذلك ضمن الإطار الزمني المحدد.
- لم تحدد الاستراتيجية برامج تطوير التعليم العالى الأكثر أهمية والأكثر إلحاحاً فى الوقت الراهن للبدء بها أو تقسيم الفترة الزمنية إلى مدى قصير ومتوسط وطويل، فمن غير الطبيعي أن تقوم دولة تتسم بمحدودية الموارد المالية والبشرية الكفؤة بتطوير جميع هذه البرامج دفعة واحدة.
- لم يتم الإشارة إلى الموازنة اللازمة لتغطية نفقات برامج تطوير التعليم العالى، ولم يتم تحديد مصادر التمويل بشكل واضح ودقيق، فالمصادر التي تم تحديدها هي مصادر عامة، ولم تحدد مشاريع أو مصادر بعينها أو قيمة التمويل والمشاركة المطلوبة من الأطراف المذكورة كالقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها. ويتطلب الأمر تحديد الأمور بشكل دقيق ولاسيما أن مصر الآن تعاني أزمة اقتصادية فى الوقت الراهن في ظل الانخفاض الحاد لقيمة الجنيه مقابل الدولار، وتوقف المعونات الخليجية وانخفاض موارد النقد الأجنبي وتراجع الصادرات المصرية وعائدات السياحة وانخفاض عائدات قناة السويس.
- عدم اثبات توافق جميع أطراف وأطياف المجتمع المدني والسياسي والتمثيلي الرسمي كالاتحادات النقابية، والجامعات، ومجلس النواب وغيرها، حيث لم يُذكر أنه تم عرض الاستراتيجية للنقاش الجماعي (بشكل جدى) من أجل التغذية الراجعة والتوافق عليها وتبنيها من قبل جميع الأطراف، لضمان التكاتف والتضامن من قبل هذه الأطراف فى تحقيق جزء كبير من أهداف هذه الاستراتيجية.

أهم نتائج وتوصيات الفصل الأول

أولاً: أهم النتائــج

تم رصد وتحليل منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥) فى أربعة أقسام رئيسية، وقد تم من خلالها التوصل إلي مجموعة من النتائج لعل أهمها:

- أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية (ومن ضمنها جامعة الأزهر) قد استحوذت خلال الفترة محل الدراسة على حوالى ٨٠% من الطلبة المقيدون بالتعليم العالى بصفة عامة، وحوالى ٧٧% من خريجين التعليم العالى، ويعمل بها أكثر من ٩٨% من إجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر.
- أن الانفاق الحكومى مازال يمثل المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في مصر خلال الفترة محل الدراسة، ولم يكن كافياً وكفؤاً لمواجهة متطلبات اصلاح التعليم العالي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم في مصر، والتى تمثلت في عدة مؤشرات منها : وجود عجز في اعداد الجامعات والمعاهد العليا مما أدى الي ارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات القائمة الي جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم العالي متمثلة في عدم المواءمة بين عرض خريجى التعليم العالي والطلب عليهم في سوق العمل.
- أن مصر من أقل الدول إنفاقاً على التعليم العالى حيث لم تتجاوز النسبة ٠.٨% من الناتج القومى الإجمالى، فى حين ترتفع هذه النسبة إلى ١.٨% فى تونس، و١.١% فى المغرب، وحوالى ١.٤% فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا، وتبلغ اقصاها فى كل من الدنمارك وماليزيا (٢.٤%، و٢.١%) على الترتيب.
- تبلغ نسب الطلاب المقيدين فى تخصصات تطبيقية حوالى ٢٨% فقط من إجمالى المقيدون بمؤسسات التعليم العالى فى مصر، وحوالى ٧٢% مقيدون بتخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية التى تضم كليات التجارة والحقوق بما فيها (برامج الانتساب والانتساب الموجه) وهى أكثر الكليات تكدساً من حيث أعداد الطلاب ويعتبر خريجوها الأكثر تعرضاً لخطر البطالة مقارنة بباقى خريجى التعليم العالى، وغالباً ما يضطر هؤلاء للعمل فى وظائف ومهن ليس لها علاقة بتخصصهم الدقيق.
- رغم تزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن هذه الزيادة لا تتلائم مع التزايد فى أعداد

الطلاب المقيدين بتلك المؤسسات، ويظهر ذلك من ارتفاع نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، حيث تصل إلى حوالى ٣٤ طالباً فى الجامعات الحكومية و ٩٣ طالب فى الجامعات الخاصة وهو ما يزيد عن المعدل العالمى وهو ١٣ طالب لكل عضو هيئة تدريس.

- هناك اختلال وتناقض بين توزيع أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم على القطاعات الأكاديمية وتوزيع الطلاب المقيدون فى هذه القطاعات، حيث بلغت نسبة أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم العاملون فى القطاعات التطبيقية حوالى ٦٥% ، والنسبة المتبقية (٣٥%) يعملون فى قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية. أما توزيع الطلاب المقيدون فى هذه القطاعات فحوالى ٢٧.٦% فقط مقيدون فى تخصصات تطبيقية، بينما النسبة المتبقية ٧٢.٤% مقيدون فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية .
- أن الخريجون يعانون قصورًا في المهارات الشخصية، والمهارات المتعلقة بالمواد التي درسوها، والمهارات اللازمة للعمل.
- أن البرامج الدراسية لا تفتح الباب أمام فرص عمل كافية وأن هناك حاجة إلى زيادة وعي أصحاب المصلحة وزيادة مشاركتهم بما فيهم الخريجين وأرباب العمل المحتملين والنقابات.
- أن الكليات لا تلتزم التزامًا كافيًا باتباع طرق التعلم والتدريس التي تمكن الطلاب من تحقيق نتائج التعلم المقصودة، وأنها لا تلتزم أيضًا بتوفير مواصفات المواد على نحو منتظم، وبإطلاع الطلاب على معايير التقييم.
- أن ارتفاع معدل البطالة إحدى المشكلات التى تتسم بها العلاقة بين مستوى (مهارات) خريجى التعليم العالى والمهارات المطلوبة فى سوق العمل فى مصر، بالإضافة إلى أن نسبة من الخريجين تعمل فى وظائف لا تمت بصلة لدراستهم الجامعية.
- أن الإطار التشريعي الحالي لا يلزم مؤسسات التعليم العالي بالتقدم والحصول على الاعتماد **خلال فترة معينة** باعتباره أولوية للدولة، خاصة في إطار اللامركزية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.

ثانياً: أهم التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إعادة بناء المناهج وفقاً لنموذج تربوى حديث يلبى متطلبات سوق العمل بواسطة المعايير القومية للجودة والتركيز على النشاطات الطلابية والتدريب على متطلبات الوظائف المختلفة .

- ضرورة التوسع في مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة، بما يتناسب مع وضعية الموارد المتاحة للدولة والسعى قدماً لتنميتها فى المستقبل.
- ضرورة وضع آليات واضحة لتحقيق الشفافية، والرقابة الداخلية والخارجية على كافة مؤسسات التعليم العالى فى مصر من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والاضطلاع على الوثائق.
- ضرورة وجود معايير واضحة ومؤشرات قياس على مستوى العمليات مثل نسب حضور أعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى المخرجات مثل نتائج الطلاب كما أن عدم ربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز لا يشجع أعضاء هيئة التدريس على التطوير المستمر.
- زيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالى وأصحاب الأعمال من خلال توفير برامج التدريب الداخلى للطلاب بالشركات والمصانع، ويمكن فى هذا الصدد الاستفادة من تجربة تايلاند فى توفير الحوافز الضريبية للشركات التى تقوم بتدريب الطلاب، وكذلك يمكن الاستفادة من هذا التعاون فى تصميم وتطوير البرامج التعليمية، وربطها بمتطلبات سوق العمل.
- وضع نظام لزيادة أعداد المنح والبعثات الخارجية وتفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل أعضاء هيئات التدريس بالخارج بهدف النهوض بالتعليم والبحث العلمي واستحداث آلية لتقييم فاعليتها.
- العمل على تعظيم دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة.
- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي وتزويدها بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.
- التأكيد على ضرورة وجود برامج إرشاد مهنى للطلاب فى الجامعات المصرية لتعريفهم بطبيعة الوظائف المناسبة لتخصصاتهم، بل ويفضل تطبيق هذه البرامج فى مرحلة التعليم قبل الجامعى، وذلك نظراً لأهمية التخصص الدراسى فى إختيار الخريجين الجدد للعمل بالتخصصات المطلوبة بسوق العمل.

الفصل الثاني: التجارب والخبرات الدولية في مجال تطوير التعليم العالي

٢-١ مدخل أساسي:

حالة التعليم والتعليم العالي في الوطن العربي في الإطار العالمي (حسب الموقف السائد خلال الفترة السابقة على أحداث ٢٠١١ وفي أعقابها)

تمهيد عن الإطار المكاني و الزمني للدراسة في المبحث

وحدة التحليل المكانية في هذا المبحث –و ما يليه من مباحث– تنصب على "الحالة المصرية" باعتبارها جزء من الحالة العربية العامة، في السياق العالمي. بعبارة أخرى، مصر هنا "نُظيْم فرعي" داخل المنظومة العربية، مأخوذة هذه بدورها في سياق التطور الدولي العام للتعليم و التعليم العالي.

أما عن الإطار الزمني المستخدم في هذا المبحث الأول من الفصل الحالي، وهو العقد الأول من الألفية الجديدة بشكل عام، فمن الملاحظ أن المنطقة العربية واجهت أحداثا جساما في السنوات الستة الأخيرة، بعد أحداث ٢٠١١، ترتب عليها حال من "عدم استقرار" عميق، مع تدهور عام على كل حال. و قد تغلغل "عدم الاستقرار" و التدهور، في مختلف أجزاء المنطقة، بمستويات متباينة وأشكال مختلفة، لدرجة أصبح من الصعب معها إجراء تعميمات موثوقة، وخاصة في ضوء تباين السياقات العامة لهذا التدهور بين دولة عربية وأخرى. كما أصبح من الصعب رسم لوحة مستقرة و ذات مصداقية مقبولة للتطور التعليمي العربي عبر الزمن، في ضوء المستوى العالي للتذبذب في مستويات ومعدلات التغير من سنة إلى أخرى، بل وعلى على مدى زمني أقل من ذلك أحيانا.

لذلك كله ارتأى الباحث أن يقوم بنوع من "المجازفة المنهجية"، عن طريق اتخاذ الفترة السابقة على الأحداث العاصفة لعام ٢٠١١، الممثلة عموما في العقد الأول من الألفية الجديدة، وخاصة الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، نقطة مرجعية للحال العربي الراهن في مجال التعليم والتعليم العالي. ونقصد هنا الفترة التي تستغرق أوائل و أواسط العقد الأول من الألفية الجديدة–بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ على سبيل التقريب–باعتبارها ممثلة لأوضاع التعليم والتعليم العالي، برغم بُعد الشقة الزمنية إلى حدما–نحو عشر سنين أو أقل أو أكثر. و تتأكد صحة اختيار الإطار الزمني للبحث في ضزء اعتباريْن: أولهما ملاحظة قدر كبير من الثبات النسبي في عديد الأوضاع التعليمية العربية عموما، مشوب بضعف أو تراجع نسبي في هذا البلد العربي او ذاك.

وعلى العموم، لم يحدث اختراق جوهري في حالة التعليم في أي بلد عربي، عما كان عليه الحال قبل عشرية زمنية كاملة، بما قد يخل علميا بفرضية (اعتبار فترة أوائل وأواسط العقد الأول من الألفية نقطة مرجعية مناسبة لمقاربة الحال العربي الراهن في مجال العليم والتعليم العالي). و الاعتبار الثاني أنه من الصعب العثور على قواعد بيانات ومعلومات ذات مصداقية عن الحالة العربية العامة للتعليم والتعليم العالي خلال فترة ما بعد ٢٠١١. و إذا نظرنا إلى أعضاء "جامعة الدول العربية" فسوف نجد أن حوالي نصف عدد الدول يعيش في ظل أوضاع لاتسمح حاليا، لأسباب متعددة، بتوفر قواعد البيانات والمعلومات الضرورية. ونذكر هنا أربع دول في حالة اقتتال أهلي–في الإطار الدولي والإقليمي– و هي سوريا وليبيا واليمن والعراق، بالإضافة إلى "عدم الاستقرار" المزمن لبلدان تحت الاحتلال أو في ظل ظروف خاصة، كما في فلسطين والصومال؛ كما نشير إلى صعوبة وجود الحد الأدني من البيانات والمعلومات في كل من موريتانيا وجيبوتي وجزر القمر، وإلى حدّ ما: السودان.

من هنا، جاز لنا في هذا المبحث الأول الاعتماد على ماورد عن الفترة السابقة على ٢٠١١ ، في عدد من التقارير الدولية والعربية بالإضافة إلى بعض الأعمال ذات الطابع الأكاديمي، الصادرة عن المنظمات الدولية، كمصادر للتوصل إلى تعميمات بصدد الأوضاع التعليمية العربية. و هذه التعميمات نرجو ألا تكون "جارفة"، وإنما معقولة بدرجة مناسبة، وذلك من خلال عرض تحليلي لخلاصات مستمدة من الوقائع و المؤشرات المتاحة عن فترة الدراسة في هذا المبحث.

تطبيقا لما سبق، نتناول، على التتابع، النقاط الآتية، التي تشير إلى تلك الأوضاع من زوايا مختلفة، في مراوحة مازجة بين البعدين العالمي والعربي، بما فيه المصري، بالتطبيق على قضايا عديدة واقعة على "متصل" منظومة التعليم العالي، وذلك في ضوء العلاقة بين المحلية والعالمية مرورا بالعلاقة المقارنة بين مصر ومنطقة شرق آسيا بالذات، انتهاء بموقع مكوّن البحث العلمي ضمن الإطار الجامع للتعليم العالي:

- السباق العالمي والعربي نحو التعليم العالي
- مؤشرات متنوعة عن الحالة التعليمية في الدول العربية–ومصر
- مقارنة أولية بين مصر وشرق آسيا
- الجامعات بين المحلية والعالمية:

  –الطريق إلى العالمية يبدأ محليا: التجربة الآسيوية
- البحث العلمي في الإطار الكلي للتعليم الجامعي

هذا، وقمنا بالسحب في هذا المبحث من بعض "الأعمال والدراسات السابقة"–تقارير ودراسات..إلخ– في بعض المواضع، ربما بأكثر من المعتاد، وذلك لإدراكنا أنها تقدم فهما متكاملا للمشكلات محل البحث، بما يمثل إضاءة ذات قيمة علمية عالية في مجالها، لفائدة هذا البحث. وقد بلغ من أهمية هذه المراجع، من منظور البحث الراهن، أننا اثبتنا البيانات الببليوجرافية لها في صلب المتن، وليس في مجرد قائمة المراجع المستخدمة أو في هوامش أسفل الصفحات.

وتجدر الإشارة إلى أننا، إذا كنا اعتبرنا العقد الأول من الألفية بمثابة الإطار الزمني للدراسة في هذا المبحث –الأول–وأن الإطار المكاني يتحدد بالمنطقة العربية في السياق العالمي كوحدة للتحليل و كزاوية للنظر إلى الحالة المصرية، فإن المبحثين التاليين سوف يتم فيهما اعتماد العقد الثاني من الألفية كإطار زمني، في ضوء وفرة و تجانس البيانات والمعلومات المتاحة وموثوقيتها، و كذا اعتبار العالم الخارجي إطارا مكانيا وكزاوية للنظر إلى حالة مصر العربية، في ضوء إمكانات الاستفادة المصرية من التجارب والخبرات الدولية.

٢–١–١ السباق العالمي و العربي نحو التعليم والتعليم العالي

جرت الجهود بصورة حثيثة من أجل العمل على تطوير المنظومة التعليمية،وفق رؤية معينة، في العالم وفي المنطقة العربية بشكل عام، خلال فترة الدراسة في هذا المبحث(العقد الأول من الألفية الجديدة) . وكان قد صدر–على سبيل المثال– تقرير للبنك الدولي عن التعليم عام ٢٠٠٨ بعنوان The Road Not Traveled أو "الطريق غير المأهول". وفي العنوان الفرعي: [إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا].. وهذه المنطقة الأخيرة يقصد بها، بصفة عامة، المنطقة العربية. و صدرت عن البنك الدولي أيضا تقارير موسعة(على هيئة كتب كاملة) عن مختلف مناطق ودول العالم، ومنها شرق آسيا، منها كتاب يتضمن خلاصة عن الدروس المستفادة من الخبرة الآسيوية في حقل التعليم، من تأليف الباحث الآسيوي (شاهيد يوسف) بعنوان: آسيا المبتكِرة Innovative East Asia ... كما توجد دراسات متنوعة عن الولايات المتحدة والصين وألمانيا والهند. نبدأ بإعادة قراءة موجزة لتقرير البنك الدولي عن إصلاح التعليم في المنطقة العربية.

يتحدث التقرير المشار إليه: (الطريق غير المأهول) عن الإنجازات المحققة في المنطقة العربية في مضمار التعليم، منذ الستينات من القرن الماضي قائلا: [لقد أنجزت المنطقة الكثير: الاستيعاب الكامل تقريبا للأطفال – في سن الدراسة– في التعليم الابتدائي، وزيادة معدلات القيد بثلاثة أضعاف في التعليم الثانوي بين ١٩٧٠ و٢٠٠٣، والزيادة بخمسة أضعاف في التعليم

العالي، وسد الفجوة بين الجنسين بطريقة شبه تامة في التعليم الابتدائي، وتقريب هذه الفجوة في المراحل الأخرى من التعليم بما لايقل عن منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية..] والنتيجة: [توسع القيد المدرسي، وزيادة سنوات التحصيل التعليمي "أو التمدرس"، وتحسن نسبي في مخرجات التعليم، وتضييق الفجوة بين الجنسين في فرص التعليم، وخفض معدلات الأمية إلى النصف خلال العشرين سنة الماضية، بالإضافة إلى تحقيق درجات مرتفعة في الاختبارات الدولية في العلوم والرياضيات من قِبل بعض الدول العربية]. ويضيف التقرير: [إن المنطقة حققت مستوى مرتفعا من الإنفاق على التعليم بالمعايير العالمية، إذ بلغ معدل هذا الإنفاق ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بصورة عامة، وقرابة ٢٠% من الإنفاق الحكومي.. وهو معدل يزيد عما هو مسجل لدى الدول الأخرى ذات مستويات الدخل المناظرة..]

ورغم هذه الإنجازات فإن هناك ثغرات أساسية وجوانب قصور جذرية (فما تزال معدلات الأمية مرتفعة، مقارنة بمناطق أخرى في العالم النامي، ونقصد شرق آسيا، وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات القيد في التعليم الثانوي والعالي.. كما يلاحظ ارتفاع معدلات التسرب من التعليم..). والأهم، وفق تقرير البنك الدولي المذكور، ما يلي:

- أن ثلثي الطلاب الجامعيين مسجلون في أقسام الدراسات الأدبية و العلوم الاجتماعية – وليس في العلوم الأساسية والرياضيات.
- لم تنجح الأنظمة التعليمية العربية في إنتاج المهارات المطلوبة، في عالم تتزايد فيه درجات المنافسة، مما يسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، والذين يعمل قطاع كبير منهم في القطاع الحكومي، منخفض الإنتاجية أصلا.
- انخفاض درجة المساواة في التعليم بين ذوي الشرائح المتباينة من الدخل، مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وهو ما ينعكس على التفاوت بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة، من حيث: الحصول على فرصة التعليم أصلا، والاستمرار في سلك "التمدرس"، وبالتالي: عدد سنوات الدراسة الكلي، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي والجامعي، و إمكان الحصول على "تعليم جيد".

أما التقرير المقدم للقمة العربية التاسعة عشرة والتي عقدت بمدينة الرياض عام ٢٠٠٧، المعنون (تقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في العالم العربي) فقد عالج أوضاع التعليم العالي، فقد ذكر أنه من الزاوية الكمية، لا يزال التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي تعليما نخبويا. إن نسبة القيد الإجمالي للملتحقين بهذا التعليم على مستوى المنطقة العربية كلها لا تتجاوز ٣٩% من مجمل الفئة العمرية المقابلة لهذا النوع من التعليم (١٨–٢٤ سنة)، وتتراوح النسب بين الدول العربية المختلفة بين حد أعلى لبعضها، بنسبة ٤٩% وحد أدنى لبعضها الآخر، بنسبة ٤%.

يضاف إلى ذلك، سوء توزيع الطلاب بين الكليات والتخصصات العلمية والتطبيقية، من جهة أولى، وبين الكليات والتخصصات (النظرية) أو(الأدبية) من جهة أخرى؛ (وتفتقر الجامعات في الدول العربية إلى "التشبيك الإلكتروني" فيما بينها، كما تفتقر إلى المكتبات الرقمية في معظمها إن لم يكن فيها جميعا).

وعن أبرز التحديات التي تواجه التعليم في البلدان العربية– وفق تقرير قمة الرياض المشار إليها آنفا– فإنها تتلخص فيما يلي:

- غياب الرؤية التنموية الشاملة للأنظمة التعليمية، فهي تعمل لتحقيق أمرين لا ثالث لهما: النجاح في الامتحانات، ومنح الطلاب شهادات للتوظف.
- النفوذ الطاغي للإدارة المركزية، وغياب الدور التخطيطي والتنفيذي للمستويات اللامركزية والمحلية.
- عدم كفاية، وعدم كفاءة، التمويل المخصص للتعليم. وينتج عن ذلك عدم القدرة على استيعاب التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة، والافتقار إلى المرافق والمنشآت والمختبرات والملاعب والأجهزة والمكتبات...إلخ.
- تعاظم تأثير القوى الخارجية على التعليم، من خلال القروض والمنح المشروطة.
- الانشطار الثقافي في بنية التعليم العربي، وخاصة حينما تستأثر أقلية محدودة بالتعليم الجيد الذي تتيحه لها وفرة مواردها المالية.

وبالعودة إلى تقرير البنك الدولي، المذكور سابقا: (الطريق غير المأهول)، فإنه بعد تناول الإنجازات، وجوانب القصور، قام فريق خبراء البنك الدولي ببناء إطار تحليلي مكون من ثلاثة عناصر:

١. "هندسة مدخلات النظام التعليمي" وتركز على إدارة (مدخلات العملية التعليمية)،سواء كانت مدخلات بشرية (المدرسون وعناصر الإدارة المدرسية والتعليمية) أو مدخلات مادية (التجهيزات والمباني والمواد والمعينات التدريسية) ومالية (مخصصات الإنفاق). أما المخرجات أو نواتج العملية التعليمية فتنصب على المعارف والمهارات المحصلة من جانب المتخرجين من النظام.
٢. منظومة الحوافز المادية والمعنوية، الموجهة لتغيير سلوك (الأطراف الفاعلة) الأساسية، أو "مقدمي الخدمات": من المدرسين، ومديري المدارس، والإدارات المحلية، على نحو إيجابي يصب في إصلاح المنظومة.

٣. المساءلة العامة، بمعنى إخضاع العملية والمنظومة التعليمية، لنوع من الرقابة من كافة الجهات المعنية بتحسين أداء التعليم، أو من جمهور "المتعاملين": الآباء و "أولياء الأمور"، والطلبة أنفسهم، والعاملين، وأرباب العمل– بغية "تعريض" الواقع التعليمي لأضواء كاشفة تبين العيوب سواء الظاهرة أو غير الظاهرة.

ولنبدأ بالعنصر الأول: هندسة المدخلات

يرى تقرير البنك الدولي–المذكور– أن هناك جهدا كبيرا بذل في المنطقة العربية، ولكنه لم يتعدّ حيز النشاط البسيط المباشر، من أجل توفير المدرسين، والمباني والمواد والأجهزة التدريسية– وصولا إلى الحاسبات ووسائط "تكنولوجيا المعلومات". غير أن من الملاحظ أن ذلك الجهد بقي في الإطار (الساكن) بصفة عامة، ويشهد على ذلك: مخازن مكدسة بالأجهزة والحاسبات، في أقبية المدارس العامة، دون استخدام فعلي، أو فعال.

لذا يلزم "مراقبة الجودة" للمدخلات، وتفعيل المشاركة بين أطراف عديدة لأجل توفير مصادر تمويل إضافية، بغرض تفعيل الحوافز ، وبناء الكيان المادي والبشري لكل من الوظيفة التدريسية، والوظيفة البحثية للمؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات: سواء جامعات الدراسة المنظمة، أو جامعات البحوث (أي المكرسة للوظيفة البحثية بصفة أساسية) ، على غرار ما هو قائم في عدد من الدول الصناعية. وهنا يأتي دور المجتمع الأهلي، ومؤسسة الوقف، والقطاع الخاص، وشراكات البحوث التعاقدية مع كل من القطاع الحكومي والشركات.

العنصر الثاني: استخدام الحوافز

يشمل هذا الاستخدام عنصرين:

١- حوافز مادية ومعنوية للمدرسين ومديري المدارس والمؤسسات التعليمية، على نحو قابل للمقارنة مع فرص أخرى لكسب الدخل في المجتمع، والعمل على ربط الحافز بالإنجاز.

٢- تحقيق درجة أعلى للاستقلالية في المنظومة والعملية التعليمية، فيما يتعلق باختيار المناهج والمادة التعليمية والكتب، و كذا المزيد من الاستقلالية للكيانات التعليمية ، و للمستويات المحلية، بهدف نقل أكبر قدر ممكن من مسئوليات اتخاذ القرار، من "المركز"، إلى المستويات اللامركزية.

العنصر الثالث : هو المساءلة العامة

ويرتبط تفعيل المساءلة بتحقيق ديموقراطية العملية التعليمية. وحسب تعبير فريق البنك الدولي: إن التعليم لا بد أن يصبح له (رئيس جديد) هو : الجمهور نفسه، وليس الدولة أو الحكومة، كما هو عليه الحال في المنطقة العربية الآن.

٢-١-٢ مؤشرات متنوعة عن الحالة التعليمية في الدول العربية- و مصر

أعدت"المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة"- أليكسو، في يوليو ٢٠٠٧ ، بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقريرا بعنوان: تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي؛ ويعنينا هنا التركيز على ما ورد فيه حول واقع ومستقبل التعليم العالي والبحث العلمي العربي.

وفق هذا التقرير، زاد عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع الدول العربية زيادة ملموسة خلال العقود الأخيرة، وكانت الزيادة في نصيب الإناث أعلى من الذكور في سجل المتعلمين والمتخرجين، مما يدل على جهد مبذول للنهوض بتعليم المرأة، وخاصة في دول الخليج (التي حققت أرقاما قياسية في هذا المجال) على حد تعبير التقرير.

وحدث تحسن في نسبة (طالب/مدرس) وخاصة في بعض الدول النفطية، والتي تصل فيها هذه النسبة إلى أقل من ١٠ طلاب لكل مدرس جامعي، مقابل أكثر من ١٠٠ طالب لكل مدرس في البلدان غير النفطية. كما زادت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي في مجمل الدول العربية بمتوسط يبلغ ١,٣% مع وجود تفاوت بين الدول العربية، حيث يحقق الأردن أعلى نسبة (٣.٤%) بينما لا تتجاوز ٠,٤% (أربعة في الألف) في بلد مثل جيبوتي. أما على مستوى البحث العلمي فقد تعاظم النشاط في عدد من الجامعات.

غير أن هذه المنجزات لا تخفي العيوب الهيكلية في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي العربي والمكونة من أكثر من ٦٠٠ جامعة ومؤسسة بحثية ومركزا علميا- إن صح القول بوجود مثل هذه المنظومة بمعناها التكاملي أصلا. و من أبرز هذه العيوب:

- افتقاد التوازن الاجتماعي في هيكلية التعليم العالي. إذ برغم التطور الكمي لعدد ونسبة الإناث في التعليم العالي، إلا أن التفاوت بين الجنسين ما يزال واضحا من خلال ارتفاع نسبة الإناث في فروع الإنسانيات والدراسات الأدبية، وأحدث ذلك فائضا منهن بما يشكل عقبة أمام إدماجهن في سوق العمل. كما أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي يظل أضعف بالنسبة لأبناء الشرائح الاجتماعية الفقيرة، بالمقارنة مع أبناء الشرائح الغنية. وحسب تعبير التقرير: (يبقى أبناء الشرائح الاجتماعية المتواضعة أكثر تواجدا نسبيا في الاختصاصات الأكثر عرضة للبطالة، مما يعوق دور التعليم العالي كآلية أساسية للحراك الاجتماعي).
- باستثناء بعض الدول النفطية، هنالك تراجع نسبي في المخصصات الموجهة للتعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي، وعلى الأقل: عدم حدوث زيادة في هذه المخصصات.

كما يلاحظ إهدار الموارد الموجهة للتعليم العالي والبحث العلمي، خاصة مع ذهاب النسبة الغالبة منها إلى بنود الإنفاق الجاري، من الأجور والمرتبات والمصروفات الإدارية.

- ضعف التأهيل الأكاديمي والمهاري للطلبة الجامعيين، وفق المعايير العالمية للجامعات الرائدة وخاصة الجامعات ذات المرتبة المتقدمة، مثل: جامعة هارفارد، جامعة ستانفورد، جامعة ييل، معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، جامعة كاليفورنيا–بيركلي، جامعة كامبريدج، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، جامعة أكسفورد، جامعة كاليفورنيا–سان فرانسيسكو، و جامعة كولومبيا–نيويورك.

ولنتذكر هنا أن من بين هذه الجامعات العشرة الأولى توجد ثماني جامعات أمريكية، وجامعتان اثنتان من بريطانيا: أكسفورد وكامبريدج. ووفق العديد من المصادر فإنه من بين الجامعات الأربعين الأولى على مستوى العالم: ٢٢ أمريكية، وخمس بريطانية، وخمس سويسرية، وثلاث كندية، واثنتان يابانيتان، واثنتان من أستراليا، وجامعة واحدة من سنغافورة. وتسعى كل من الدول الصناعية المتقدمة لكسب قصب السبق دائما، في مواجهة شركائها وحلفائها أنفسهم، انطلاقا من الاستثمار الكثيف والفعال في التعليم العالي والجامعي.

حقا لقد تزايد عدد الجامعات الخاصة (و لا نقول "الأهلية") في الدول العربية بصورة ملفتة، فيما يشبه الطفرة خلال السنوات الأخيرة –بمعنى قيام تلك "الخاصة" على مبدأ تحقيق وتعظيم العائد الاقتصادي وتأسيسها من قبل شخصيات القانون الخاص، سواء منها الجامعات المحلية أم الجامعات الأجنبية، وخاصة في منطقة الخليج ومصر والأردن، على عكس الحال فيما يتصل بالجامعات "الأهلية" حقا، التي يمكن قيامها من باطن المنح والتبرعات والوقفيات، وباعتبارها غير هادفة للربح. ولكن من الصعب إجراء تقييم كامل للجامعات الخاصة الحالية، بيْد أن الواقع يشير إلى أن أغلبها غير معتمد على نفسه تماما فيما يتصل ب (الهيئة التدريسية) كما أن المناهج فيها لا تختلف جوهريا عن تلك السائدة في الجامعات(القديمة).

وهذه الجامعات الخاصة الجديدة–كما أشرنا آنفا– بحكم استهدافها الربح لقيامها على أيدي بعض أعضاء (قطاع الأعمال الخاص)، بعكس حال الدول الصناعية المتقدمة والتي تؤدي فيها التبرعات والهبات والوقفيات والتمويل الأهلي عموما، دورا جوهريا، فإن هذا ينذر بإمكان أن تتحول هذه الجامعات و بعض (أشباه الجامعات) في البلاد العربية–بما فيها مصر–إلى كيانات مغلقة على القادرين ماليا، و تؤول من ثم إلى آلية لتعميق الانقسامات الاجتماعية.

٢-١-٣ مقارنة أولية بين مصر وشرق آسيا

يتجمع عدد وافر من الشواهد الدالة على التفاوت في مستوى أداء المنظومة التعليمية بين مصر وبين العديد من الدول الناهضة في منطقة شرق آسيا بالذات.

و من خلال المقارنة مع دول شرق آسيا حديثة التصنيع –أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"– يمكن أن نجد مؤشرات دالة على التفاوت الظاهر بين الطرفين، عبر الزمن، من حيث مستوى الاهتمام المبذول بالعملية التعليمية والمعرفية، وببناء القدرات البشرية عموما، لا سيما القدرات التعليمية والصحية. ومن بين هذه المؤشرات: "تطور الإنفاق على التعليم":حيث بلغ النصيب النسبي لقطاعيْ التعليم والصحة من الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا ٤,٦% في المتوسط، خلال السنوات الأولى من التسعينات وحتى عام ١٩٩٦، مقابل نحو ٧% لمصر عام ٩٧/١٩٩٦. ولكن، وفقا لحسابات قمنا بها من واقع بيانات التقارير السنوية ل (البنك المركزي المصري) انحدر النصيب المصري إلى ٣,٣% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وهذا يعكس الأهمية المتدنية للتعليم والصحة ضمن أولويات التجربة المصرية ، بالمقارنة مع الخبرة التنموية للدول الآسيوية، والتي شهدت، فيما هو مرجح، ارتفاع النصيب النسبي للتعليم بالذات، خلال العشرية الأخيرة، بالمقارنة مع ما كان عليه الحال عام ٢٠٠٥.

لا يقتصر الأمر بطبيعة الحال على المستوى الكمي للإنفاق، ولكنه يمتد إلى "كفاءة الإنفاق" أيضا. وفي كتاب شاهيد يوسف (من منشورات البنك الدولي ومطبعة جامعة اوكسفورد، ٢٠٠٣) المشار إليه سابقا: Innovative East Asia –في الفصل المعنون (التعليم من أجل التنمية)– نجد شواهد رقمية وفيرة على كفاءة الإنفاق التعليمي الآسيوي و "حُسْن الإدارة" للعملية التعليمية، لا سيما في مجال التعليم قبل الجامعي، وهو المرحلة الممهدة للتعليم العالي. وفيما يلي نقتطف بعضا من هذه الشواهد :

- فيما يتعلق بترتيب دول العالم (في عينة من ٣٨ دولة) من حيث "نوعية التعليم الثانوي"، نجد –بالنسبة لمادة الرياضيات– أن سنغافورة احتلت المركز الأول. بل إن المراكز الخمسة الأولى، تربعت عليها بلدان آسيوية، هي على التوالي: سنغافورة، كوريا (الجنوبية) تايوان، هونج كونج، اليابان. أما الولايات المتحدة فاحتلت المركز رقم ١٩ . وأخذت دول ثلاثة من أعضاء رابطة (الآسيان) مراتب متنوعة: تايلند (رقم ٢٧) وإندونيسيا (٣٤) والفيليبين (٣٦). أما في مادة العلوم، فقد أخذت تايوان المركز الأول، تليها سنغافورة في المركز رقم (٢)، بينما أخذت اليابان المركز الرابع، تليها كوريا (رقم ٥)، بينما احتلت الولايات المتحدة المركز رقم (١٨).
- فيما يتعلق بالحوافز المادية والمعنوية،وخاصة حوافز المعلم، يلاحظ ما يلي:

أ- يتمتع المعلمون في عدد من دول شرق آسيا بهامش معقول، بالمعايير العالمية، من حيث حرية الاختيار الذاتي للمقررات والمناهج التعليمية، في مادتيْ الرياضيات والعلوم. ويتسع هذا الهامش نسبيا في تايوان وماليزيا وإندونيسيا، بينما ينخفض الهامش نسبيا في كل من كوريا وسنغافورة وهونج كونج.

ب- فيما يتعلق بأجور المعلمين السنوية، حسب طريقة "تعادل القوة الشرائية" ،عند بداية العمل في سلك التدريس، يشار إلى ان هذا الأجر بلغ-على سبيل المقارنة: ٢٧,٦ ألف دولار في الولايات المتحدة، مقابل نحو ٢١ ألفا في هونج كونج، و٢٦ ألفا في كوريا، و ١٥ ألفا في تايوان، و ١١,٧ ألفا في ماليزيا، و١٠,٤ آلاف في الفيليبين، مقابل ١٣٥٧ دولارا فقط في إندونيسيا، و٢٨٣٥ دولارا في الصين. تشير هذه الأرقام إلى ارتفاع الدخول النقدية والحقيقية للمعلمين في أغلب دول شرق آسيا السائرة على طريق النمو السريع، بينما لايخفى بؤس الحال للمعلم في أغلب الدول العربية بما فيها مصر، خاصة إذا أضفنا انعدام هامش "الاختيار الذاتي" للمعلم ضمن العملية التعليمية. وكل ذلك يسهم في تفسير انخفاض أداء المعلم و يسهم في تفسير ظاهرة (الدروس الخصوصية).

تلك بعض مؤشرات رقمية دالة – ولو بصفة جزئية- على كفاءة الإنفاق التعليمي وفاعلية نظم (الحوافز) في النظم التعليمية في شرق آسيا. لكن تقييم الأداء للنظم التعليمية هو أمر نسبي تماما . و في مجلة (الثقافة العالمية) الصادرة من دولة الكويت (يناير- فبراير ٢٠٠٨)، وتختص بنشر الدراسات المترجمة من مصادر أجنبية معتمدة، نجد محورا خاصا بعنوان (التضخم العالي في التعليم الجامعي) بما يفيد، إلى حد بعيد، في إلقاء أضواء قوية مقارنة، على أوضاع التعليم والتعليم العالي في مصر وسائر الدول العربية. و يتضمن ذلك المحور في العدد المذكور من المجلة المشار إليها، دراسات عن كل من الولايات المتحدة وألمانيا والصين والهند، ونخلص منها إلى وجود انتقادات شديدة لنظام التعليم الجامعي في كل منها.

ففي مقالة "كريستوفر كلاوسن" عن نظام التعليم الجامعي الأمريكي، وهو من أفضل نظم التعليم الجامعي في العالم، بعنوان (البرج العاجي الجديد) نقرأ ما يلي: [التعليم العالي في أمريكا اليوم يبدو شيئا مشابها للكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى، مؤسسة غير طبيعية، تتمتع بغنى فاحش من الأموال والمواهب.. يتسم مبدؤها في الإدارة بالغموض لجميع الخارجين عن إطارها،

وتتبع قوانينها وتقاليدها الخاصة بها التي تبدو غير قابلة للنقد...]. و [إن أغلب الوظائف التي يشغلها خريجو الجامعات الآن، في مجال المبيعات، والمواصلات، والخدمات، وحتى في صناعة الكومبيوتر، يمكن أداؤها بفاعلية من قبل أشخاص لم يحصلوا إلا على القليل من التعليم العالي، أو لاشيء منه مطلقا...]. و [إن ٣١% فقط من الأمريكيين من خريجي الجامعات مؤهلون "كقراء للنثر"، وهو ما يعني أنه ليس في إمكانهم أن يفهموا بالكامل شيئا في بساطة خبر في صحيفة. وقد هبط هذا العدد من ٤٠% في العقد الماضي، حيث يبدو أن السبب يكمن في موجة من الخريجين الجدد غير المدربين...]. و [لقد تلاشت منذ عقد الخمسينات مسائل مثل التميز في المهمة والمنهاج، وتلاشت التوقعات العظيمة من الطلبة وهيئات التدريس...]. وإن ..[أعضاء هيئة التدريس الدائمين، وهم أقلية بين المشتغلين بالتدريس في الجامعة، يتزايد انشغالهم بعالمهم الخاص، فيتنافسون على المناصب مثل المصارعين ، ثم على سُبُل الراحة التي يوفرها التعليم العالي. فأعباء التعليم الخفيفة أو المعدومة، وميزانيات الأبحاث والتنقل، والعطلات المتكررة، وسلسلة الألقاب التشريفية، تعوض عن الأجور، التي في الحد الأدنى لا تكاد تقارب دخل طبيب او محامٍ ناجح...].

أما مقال "متشل جي آش" عن ألمانيا، بعنوان (وهْم همبولت) فهو ملىء بالنقد لنظام التعليم العالي الألماني، ويتطلع إلى نظام مثل النظام الأمريكي، حيث يذكر:

[إن أساس الحيوية التي يتمتع بها التعليم العالي في أمريكا هو التفتح والتنوع المؤسسي، و التوحد بين التدريب الاحترافي والبحث الأكاديمي داخل المؤسسة نفسها، وامتزاج البحوث الراقية في المستويات العليا مع حرية الوصول إليها من الطلبة الجامعيين]. و [إن أحد أسباب نجاح الجامعات الأمريكية هو استعدادها للتنافس فيما بينها على الموارد. إن توفر الموارد العامة والخاصة في أمريكا يعمل على وجود منافسة دائمة بين المؤسسات، ولكن هل يمكن حدوث مثل هذا في ألمانيا ؟] ، و [طالما استمرت حالة الاعتماد على تمويل الدولة فإن الحديث عن هارفارد او ستانفورد أو بيركلي أو ميتشيجان في ألمانيا، هو ضرب من الخيال..!]. و هكذا يتأكد الطابع النسبي لتقييم النظم التعليمية.

٢-١-٤ الجامعات بين المحلية والعالمية

يمثل الاهتمام بالترتيب العالمي للجامعات تطبيقا لمقولة (فكّر عالميا، ونفّذ محليا) Think Globally and Achieve Locally.. وقد قامت بعض التقارير الدولية في السنوات الأخيرة بقلب التسلسل على النحو التالي: (فكّر محليا، ونفّذ عالميا).. و تشير هذه المقولة الأخيرة إلى أهمية العامل المحلي من أجل الوصول إلى نقطة التنافس على المراتب الأولى عالميا، مما

يتطلب إعادة النظر جذريا في طريقة العمل من أجل تحقيق تلك الغاية. ونقصد بهذه الغاية: رفع مستوى الجودة في الجامعات.من خلال تطبيق أسلوب "إدارة الجودة الكلية" TQM في العمل الجامعي، بحثا علميا، ونشاطا تطبيقيا.

ولعلنا لا ننسى هنا، العاصفة العربية التي أثارها التصنيف الدولي للجامعات، الذي قامت بإعداده ونشره جامعة شنغهاي الصينية ، منذ أكثر من عشر سنوات متضمنا ثلاثة آلاف جامعة في العالم، تنطبق عليها– على نحو تنازلي– معايير التميز والجودة الجامعية، ولم تبرز منها جامعة واحدة من الدول العربية كلها..! ومن يومها حتى الآن، تجدد، أكثر من مرة، الجدل حول درجة (الصفر) التي قيل إن الجامعات العربية حصلت عليها في "تصنيف شنغهاي" المذكور، برغم تغير الترتيب بعد ذلك وخاصة بالنسبة لجامعة القاهرة بسبب حصول بعض خريجيها على جائزة نوبل. و قد جادل البعض –عن حق– بأن "تصنيف شنغهاي" قد ظلم الجامعات العربية نسبيا، إذ لم يكن حكمه منصفا تماما حول ترتيبها على مقياس (العالمية).

وينقلنا هذا إلى النقطة الثانية حول الترتيب العالمي للجامعات العربية، وتتعلق بالمعايير التي يتم الاحتكام إليها في بناء وتطبيق التصنيفات الدولية للجامعات، من زاوية (العالمية).

ونشير، بدايةً، إلى التصنيف الشهير، آنف الذكر، لجامعة شنغهاي جياو ونج، الذي ارتكز إلى عدة معايير رئيسية، في مقدمتها:

- عدد الباحثين البارزين في الأحياء والطب والفيزياء والهندسة، و العلوم الاجتماعية.
- عدد المقالات المنشورة في مجلة (نيتشر آند ساينس) خلال السنوات الخمسة الأخيرة– بالنسبة للتخصصات العلمية "الطبيعية".
- عدد المقالات المدرجة في مؤشر(معهد الإحصاء الدولي للعلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات) وذلك بالنسبة لتخصصات "العلوم الاجتماعية".

أما التصنيف الذي قامت به مجلة (تايمز) لمؤسسات التعليم العالي، من زاوية (العالمية)، فيقوم على المعايير التالية:

- النسبة المئوية للأساتذة الأجانب، من مجموع الأساتذة، في كل جامعة.
- نسبة الطلاب الأجانب إلى مجموع الطلاب.
- معدل (طالب/أستاذ) أي نسبة الطلاب إلى أعضاء الهيئة التدريسية.
- معدل "الاقتباس" من أبحاث الأساتذة– أي عدد مرات الإشارة إلى مراجع من تأليف أساتذة الجامعة، في الأعمال المنشورة بالدوريات العلمية المحكّمة في العالم.
- حجم الأوعية المكتبية التي تحوزها الجامعة المعنية، في المجالات العلمية المحددة.

أما تصنيف (نيوز ويك) للجامعات– حسب مدى "العالمية"– فكان يأخذ بعين الاعتبار عدة معايير في مقدمتها: الانفتاح والتنوع في البنية التركيبية للأساتذة والطلاب معا، من جهة أولى، والامتياز في الأبحاث، من جهة ثانية. و للتدليل على أهمية (الانفتاح والتنوع) على صعيد الطلبة والأساتذة، يشار إلى أن عدد الطلاب الذين يغادرون أوطانهم للدراسة في الخارج ازداد من ٨٠٠,٠٠٠ طالب في عام ١٩٧٥ إلى ٢,٥ مليون طالب عام ٢٠٠٤، بمعدل زيادة يبلغ نحو ٤% سنويا. ويحصل الطلبة الأجانب على ٣٠% من شهادات الدكتوراه الممنوحة في الولايات المتحدة، و٣٨% في بريطانيا. أما بالنسبة للأساتذة فإن نحو ٢٠% من الأساتذة الموظفين حديثا في التخصصات العلمية والهندسية بأمريكا مولودون في الخارج. أما في الصين (فإن الغالبية الساحقة من الأساتذة الموظفين حديثا في أفضل الجامعات التي تقوم بوظيفة البحث، قد تلقوا دراساتهم في الخارج). ويشير ذلك إلى نجاح الصين– و كذلك كوريا– في عكس اتجاه دورة "تزيف العقول"، بالعمل الفعال على استعادة الكفاءات، ثم إعادة ربطها بالوطن الأم، من خلال توفير البيئة الداعمة، ومنظومة الحوافز المادية والمعنوية اللازمة.

و لا يتنقل الطلبة والأساتذة فقط، ولكن تتحرك الجامعات (العالمية) نفسها إلى الخارج. فقد باتت بعض الجامعات المذكورة في إقامة حرم جامعي بعيدا عن بلادها، وخاصة في منطقة الخليج: مثل مشروع إقامة حرم لجامعة ميتشيجان في دبي، ولجامعة السوربون في أبو ظبي، وجامعة كورنيل في قطر.

ولكن هل يكفي نقل الحرم الجامعي من قلب ميتشجان والسوربون وكورنيل، إلى شواطىء الخليج، لإحداث القفزة المنشودة لمؤسسات التعليم العالي والجامعي العربي من المحلية إلى العالمية..؟ أم أن الأمر يتعدى "النقل" إلى "التوطين"..؟

٢–١–٤–١ الطريق إلى العالمية يبدأ محليا: التجربة الآسيوية

هل يكون (استنساخ) الجامعات الأجنبية ذات السمة (العالمية) هو العلاج لأزمة التعليم الجامعي بإنشاء فروع لها في بعض الدول العربية؟

الإجابة من وجهة نظرنا هي بالنفي. والحل هو التوطين.

فاللحاق بالولايات المتحدة لن يكون سهلا. و في هذا المجال، تذكر مجلة "نيوزويك" في عددها المشار إليه آنفا: [لقد تطلب وصول جامعات مثل ستانفورد وشيكاغو إلى صفوف الجامعات الأفضل في أميركا نحو نصف قرن من الزمان. وهذا ما تحاوله جامعات سنغافورة وهونج كونج و"الصين الأم". وفي الصين أقنعت كل من جامعة فودان و جامعة بكين علماء بارزين من

جامعة "ييل" الأمريكية بتوزيع وقتهم بين مختبرات في الصين وفي الغرب، أملا في وصول العلماء الصينيين إلى المستوى "العالمي".] ص٤٥.

والأهم–طبقا لنفس المصدر– أن [الصين تخوض معركة ضد هجرة العقول الصينية إلى الخارج منذ أربعين عاما. فلقد خرج الكثير من ألمع المواطنين ولم تعد سوى قلة منهم: فمن بين ٨١٥ ألف شخص غادروا للدراسة في الخارج بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٤ عاد إليها ما يقارب الربع. ولكن عددا متزايدا يعود الآن، بفضل الازدهار الاقتصادي، والخطة الحكومية للحوافز المالية والأكاديمية، من خلال تقديم إعانات سخية لكل أستاذ، وتقديم مناصب تعليمية مرموقة، وبيئة مناسبة للقيام بالبحث، وفرص لترؤس فرق الأبحاث. وقد نجحت هذه المحاولة برغم اشتراط الصين على العائدين التخلي عن جنسياتهم الأجنبية، وبرغم عدم توفر الهامش المناسب للحرية الأكاديمية أيضا..].

و هكذا تسير الصين –بفضل استثمارها العالي في التعليم– في سبيلها لتصبح مركزا دوليا للتعليم، بما في ذلك في مجال الجامعات الموجهة للبحث. و قد تم إطلاق مئات البرامج للتعليم الأجنبي في الصين منذ عام ٢٠٠٦. و زاد عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الصين عدة أضعاف خلال السنوات الأخيرة. وفعلت مثل ذلك سنغافورة، و أما كوريا–الجنوبية– فاستثمرت في الكثير من برامج الأبحاث الجامعية واجتذبت مؤسسات تعليمية عالمية مثل جامعة نيويورك وجامعة نورث كارولينا؛ و إن لم يلتحق سوى ٢٢,٠٠٠ طالب اجنبي بالجامعات الكورية خلال عام ٢٠٠٦ مثلا بينما اختار ٢١٨,٠٠٠ طالب كوري الدراسة في الخارج.

ولكن في مقابل الجهد الآسيوي العملاق في بناء السمة (العالمية) للجامعات، من خلال الأبحاث وتبادل الطلاب والأساتذة، يرى الخبراء–فيما يتعلق بالمقارنة مع الحالة العربية ولا سيما الخليجية– أن الجامعة الجيدة لا تكتفي باستعارة مقرر دراسي أو بضعة أساتذة من جامعة عالمية مرموقة، في ضوء قلة الطلاب المتفوقين، و بالتالي ضعف مستوى غالبية الطلاب، وافتقارهم إلى المهارات الأساسية في مجال الرياضيات والعلوم– واللغات الأجنبية– بالإضافة إلى الطريقة غير الملائمة في الدراسة، من حيث الاستظهار والتلقين.

ويعني كل ما سبق أن المحك في بناء الجامعات عالمية المستوى، هو بناء البيئة الحاضنة والداعمة للإبداع العلمي والتعليمي والبحثي.

٢-١-٥ البحث العلمى فى الإطار الكلى للتعليم الجامعى

تناولنا فيما سبق، التعليم العالي عموما، فماذا عن البحث العلمي بشكل خاص في الإطار الكلي للتعليم الجامعي وما يناظره؟

هناك قضيتان أساسيتان في هذا الصدد، فيما يتعلق بالحالة العربية، بما فيها المصرية:

- افتقاد السياسة العلمية–التكنولوجية المتكاملة، وسياسة الابتكار، و افتقاد الرؤية الإستراتيجية طويلة الأمد. يضاف إلى ذلك غياب (الطلب الاجتماعي) على البحوث العلمية ونواتج التطوير التكنولوجي، نظرا لأن الحكومات ومؤسسات الإنتاج السلعي والخدمي في كافة الدول العربية، لا تلجأ إلى الجامعات ومؤسسات البحث العلمي للبحث عن حلول لمشكلاتها، ثم أن هذه الأخيرة لا تلجأ إلى تلك. وتتم إقامة العديد من المشروعات الكبرى بطريقة (تسليم المفتاح) مع المقاولين والموردين الأجانب، فتضعف هياكل البحث العربية، وينزوي الباحثون ككل (بمن فيهم الباحثون غير المتفرغين ومساعدو البُحّاث). وتخلو المشروعات الإنتاجية من (وحدات البحث والتطوير) وهي عصب التطوير التكنولوجي في كل شركة من شركات العالم الصناعي.
- عدم الاستخدام الأمثل للقوة البشرية العلمية والتكنولوجية، حيث تعد الأبحاث من جانب الكادر الجامعي، مثلا، لأغراض "الترقيات" وليس للتطوير الإنتاجي والابتكار. و ينتمي معظم الباحثين العلميين إلى الجامعات. أما في العالم الصناعي فيتم إعداد أغلب البحوث بطريقة (شراكات البحث) على أساس العقود المبرمة بين الجامعات والمؤسسات البحثية وبين الحكومة وفي مقدمتها هيئات الدفاع والطيران والفضاء، و العقود مع شركات القطاع الخاص، عن طريق آلية "فرق البحث" . كما تعقد (تحالفات البحث) بين الشركات وبعضها البعض.

كما ينتشر الباحثون على امتداد الوحدات المؤسسة في قلب شركات قطاعيْ الأعمال الخاص والعام كليهما.

٢-٢ المبحث الثاني : دراسات حالة مقطعية لبعض التجارب والخبرات الدولية فى مجال التعليم العالى

٢-٢-١ مقدمـة

تتوفر مادة معلوماتية وفيرة حول التجارب والخبرات الدولية فى مجال التعليم العالى ، وخاصة فى أوروبا (الغربية والشمالية) وآسيا (الشرقية) وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وأستراليا . وتوفرت لدينا مواد عن التجارب والخبرات الرائدة ، من جوانب معينة وبدرجات مختلفة ، فى كل من فرنسا وبريطانيا ، واليابان والصين وسنغافورة ، والولايات المتحدة ، وفى مجموعة الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية .

وحرصاً على إبراز الدروس المستفادة من التجارب الدولية لفائدة تطوير منظومة التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية ، فقد رأينا من الأفضل أن نصنّف المعلومات المتوفرة ، حسب قضايا معينة ذات أولوية من وجهة النظر المصرية والعربية ، بحيث تعتبر بمثابة "دراسات حالة" مركزة على مقاطع معينة من التجارب المذكورة . ولذلك اعتبرناها بمثابة دراسات حالة "موضوعاتية" أو مقطعية sectorial case studies، تتناول جانبا معينا من موضوع الدراسة أو مقطع بعينه، بدلاً من أن تكون دراسات حالة قطرية country case studies. وسوف نرجع هنا إلى خبرات ريادية للدول التي قطعت شوطا بعيدا في مجال تطوير منظومة التعليم العالي، وخاصة منها الدول الصناعية.

وفيما يلى "المقاطع" أو الموضوعات المختارة فى ضوء الدروس المستفادة البارزة ، لفائدة تطوير قطاع التعليم العالى المصرى، في مجالات رائدة أو طليعية .

٢-٢-٢ التعليم العالى وعملية التدويل

٢-٢-٢-١ التدويل وحراك الطلاب على المستوى العالى

٢-٢-٢-١-١ بين التدويل والعولمة

يتأثر قطاع التعليم العالى فى الدول الصناعية ، وكذا في الدول المصنعة حديثاً – و خاصة بشرق آسيا– فى عملية التدويل بمعنى التفاعل المتبادل القوىّ على الصعيد الدولى بين الأطراف المشاركة الرئيسية، كما يؤثر فيها.

والحق أن التدويل أقدم من "العولمة" ، وربما يكون التدويل فى بعض جوانبه أكثر أصالة وأشد ارتباطاً باحتياجات التغير العالمى من العولمة بمعناها المركّز على "تلاشى الزمان والمكان" من حيث الشكل ، وتحرير – "لبرلة" بالأحرىLiberalization– حركات الأشخاص والسلع والخدمات والأفكار من حيث الموضوع ، وذلك فى اتفاق إلى حد كبير مع المصالح الأساسية للدول المتقدمة ذات السيطرة المستقرة تاريخياً على الاقتصاد العالمي .

أما التدويل فهو أشدّ تعبيراً عن التيارات الحقيقية لتطور الاقتصاد العالمى تحت السطح الظاهر لتضاريس النظام الدولى. ولذلك يتم الحديث عن "تدويل الإنتاج" مثلاً ، كما يتم الحديث عن تدويل التعليم والتعليم العالى، تعبيراً عن حركات التغير التعليمى فى أبعاده المختلفة، وأهم هذه الأبعاد : حراك الطلاب على مستوى التعليم العالى والدراسات العليا بين البلدان، من جهة أولى، واتساع موجة فتح فروع للجامعات الأجنبية الكبرى خارج الدول الأم، من جهة ثانية ، والشراكات البحثية وفى بناء القدرات، من جهة ثالثة. وفيما يلى نعالج هذه الموضوعات الثلاثة تباعاً.

٢-٢-٢-١-٢ الحراك الطلابى

يتأثر الحراك الطلابى على المستوى الدولى فى مجال التعليم العالى والدراسات العليا بقوتين متعاكستيْن : قوة الدفع Push–Power وقوة الجذب Pull–Power وتتوقف قوة الحراك ، كماً وكيفاً ، أى من حيث أعداد الطلاب المتحركين ومجالات تعليمهم النوْعية ، على القوة النسبية للدفع والجذب التى تحدد "نقطة التوازن" فى كل حالة على حدة .

ويقْصد بقوة الدفع حركة ابتعاث الطلاب فى "دول الإرسال" ، بينما ينصرف مفهوم قوة الجذب إلى كفاءة عملية استقطاب الطلبة للدراسة أو "التجنيد الطلابى" Recruitment التى تقوم بها "دول الاستقبال" لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الطلبة الأجانب للدراسة فى جامعاتها ، فى تخصصات معنية توفق بدرجة معينة بين رغبات ومطالب الطرفين : المرسل والمستقبل .

وتشير البيانات المتاحة فى هذا الصدد، من بعض المصادر والمراجع ذات الصلة، إلى عدة حقائق أساسية [١] :

- بلغ تعداد الطلاب الذين يتنقلون للدراسة من بلد إلى آخر نحو خمسة ملايين طالب عام ٢٠١٤ ، وهو ما يمثل أكثر من ضعف العدد عام ٢٠٠٠ (٢.١ مليون طالب)– بمعدل زيادة سنوية ١٠% تقريباً .

[١] See :University of Oxford, International Trends in Higher Education, 2015.

- تتوقع مصادر "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD أن يصل حجم التنقل الدولى للطلبة إلى ٨ ملايين طالب فى عام ٢٠٢٥ .

فيما يتعلق بدول الاستقبال الجاذبة للطلبة "الدوليين" ، فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول حيث تستأثر بحصة ١٦% من إجمالى عدد الطلبة المذكورين ، تليها المملكة المتحدة (١٣%) ، ولكل من استراليا وألمانيا وفرنسا حصة مقدرة بنحو ٦% ، لتجمع هذه الدول الخمسة نحو نصف العدد الاجمالى للطلبة الدارسين دوليا [٢] .

وفيما يتعلق بفرنسا – كمثال – فإنها تعمل بجهد واضح على أن تكون مقصداً جذاباً للطلبة الأجانب ، حيث يبلغ نسبة الطلبة الأجانب فى المستوى الثالث من التعليم Tertiary Education حوالى ٢% من إجمالى الطلبة فى فرنسا عام ٢٠١٢ ، من جامعات ومعاهد عالية وما إليها ضمن المستوى التالى للدراسة الثانوية [٣].

و استكمالا للفائدة التحليلية، نشير إلى أن مصادر " منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" تذكر تغيرا فى تركيب الدول المستقبلة للطلبة الأجانب عبر الزمن ، حيث أخذ النصيب التقليدى الكبير الذى تقتنصه الولايات المتحدة فى السوق الدولية للتعليم العالى فى التناقص تدريجياً ، مقابل ارتفاع نصيب كل من استراليا وكندا ، مع ظهور تفضيل طلابى للانتقال داخل الإقليم الجغرافى المشترك – بالمعنى الواسع – كتفضيل بعض طلبة شرق آسيا للدراسة فى أستراليا .

هذا عن دول الاستقبال الجاذبة والمجنِدة . أما دول الإرسال الباعثة فهى تتركز فى قارة آسيا عموماً ، وفى منطقة شرق آسيا خصوصاً ، حيث تقدم الدول الآسيوية نحو ٥٣% من إجمالى الطلبة الدارسين فى الخارج ، وخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية .
ويذكر أن من بين كل ستة طلبة دارسين دوليا ، يوجد طالب صينىّ واحد؛ وبعد الصين تأتى الهند التى يفضل طلابها المبعوثون الدراسة فى بريطانيا ، وتحتل الهند المركز الثانى من حيث عدد الطلبة الدارسين فى قطاع التعليم العالى ببريطانيا بعد الصين ، ويتوقع أن تتجاوزها نيجيريا بحلول عام ٢٠١٤–كآخر سنة متاح عنها بيانات في الدراسة التي نشير إلى نتائجها هنا [١] .
ولكن الصين تبقى فى جميع الأحوال "فرس الرهان" أمام مؤسسات التعليم العالى فى الدول

---

[2] University of Oxford, op.cit .

[3] OECD, Education At A Glance, 2014 .

[١] University of Oxford, op.cit .

الغربية فى مجال اقتناص الطلبة الأجانب ، لدرجة أن تتنافس هذه المؤسسات فيما بينها لاجتذاب المزيد من طلبة الصين ، ومنها ألمانيا [٢]. أما على مستوى الدول العربية فإن السعودية تحتل المركز الأول عربيا من حيث عدد الطلبة الدارسين بالخارج ، وخاصة فى الولايات المتحدة.

وإذا كان لنا من تعليق حول ظاهرة اتساع الحراك الطلابى على الصعيد الدولى فى مجال التعليم العالى ، من حيث دلالاته تجاه الحالة المصرية ، فإنه تنبغى الإشارة إلى التناقص المضطرد خلال الأعوام العشرين أو الثلاثين الأخيرة فى أعداد الطلبة (المبعوثين) للخارج. و كانت تسجل حركتهم فى مراحل سابقة بعداً أساسياً من أبعاد العملية التعليمية فى قطاع الدراسات العليا ، وخاصة فى العلوم الأساسية ، وفى بعض فروع العلوم الاجتماعية (الاقتصاد والاجتماع والسياسة) والإنسانيات (الفلسفة والآداب المقارنة والتاريخ المعاصر للمنطقة العربية والاسلامية) .

ويعود نقص أعداد (المبعوثين) للدراسات العليا –أيضا –إلى التغير الذى حدث فى النظام الدولى بانهيار الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الأوروبية المرتبطة به فى أوروبا الشرقية فى مطلع التسعينات من القرن المنصرم ، حيث كان الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية مقصداً أساسياً للمبعوثين المصريين فى مختلف مجالات الدراسات العليا سواء منها المدنية أو العسكرية ، فى إطار العلاقات المتميزة بين مصر وهذه الدول حتى مطلع منتصف السبعينات ، وبأقل نفقة ممكنة مترتبة على الطرف المصرى، حيث كان جانب كبير نسبياً من المبعوثين المصريين يذهب إليها فى إطار المنح الدراسية وما إليها .

وكان نقص التمويل المخصص للدراسات العليا بالخارج السبب المباشر بعد ذلك لتضاؤل حركة الابتعاث الخارجى ، مما حرم قطاع التعليم العالى المصرى من مورد هام لتجديد ديناميكية الدراسة فوق الجامعية وعملية البحث الأساسى والتطبيقي فى الجامعات المصرية ومراكز البحوث العلمية والزراعية والمعاهد المرتبطة بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وكذا المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة فى الحقل العام للعلوم الاجتماعية (مثل معهد التخطيط القومى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية).

٢-٢-٢-١-٣ التوسع فى فتح فروع الجامعات أو الحُرم الجامعية

تشير البيانات المتاحة إلى قيام عدد من الجامعات الكبرى فى الدول الغربيّة بفتح فروع لها على هيئة حُرُم جامعية كاملة Campuses فى بلدان أخرى [١].

---

[٢] Brandenberg and Jiani Zhu, Higher Education in China in the Light of Massification and Demographic change, Lessons to be Learned for Germany, CHE, Germany, Working Paper No. 97, October 2007 .

[١] See :University of Oxford, op.cit .

ومن الفروع الشهيرة فرع جامعة نوتنجهام فى مدينة " نينجبو" الصينية ، ووقعت كل من جامعة لانكستر Lancaster وجامعة ستراثكلايدٍ Strathclyde اتفاقاً فى مايو ٢٠٠٩ لإقامة فرعين فى أول مدينة للمعرفة Knowledge Park : فى مدينة لاهور بباكستان . ولجامعة لانكستر روابط سابقة مع الجامعات الباكستانية حيث قامت بالمشاركة فى التدريس ببرامج مصممة للحصول على درجات علمية مشتركة فى تخصصات إدارة الأعمال والحاسبات والهندسة ، بالاشتراك مع معهد كومستاس COMSTAS لتكنولوجيا المعلومات منذ ٢٠١٠ . وتخطط جامعة لانكستر أيضا لإقامة حرم جامعى بمدينة أكرا/العاصمة الغانيّة . ومن الأمثلة على التوسع فى حركة إقامة فروع الجامعات الأجنبية داخل المنطقة العربية مشروع إقامة "الجامعة الأمريكية" فى تونس ، قرب العاصمة، بالمشاركة مع جامعة (مون بليزير) التونسية Montplaisir حيث يدرس الطلبة لمدة سنتين فى تونس ، ثم سنتين أخريين فى الجامعات الأمريكية المشاركة ، يتم بعدها التحّصل على درجة جامعية مزدوجة . بالإضافة إلى حرم جامعى لجامعة نيو إنجلند UNE في مدينة طنجة بالمغرب، حيث يقضي طلبة من "جامعة نيو إنجلند" فصلاً دراسيا أو سنة دراسية كاملة لدراسة اللغة العربية والتاريخ والثقافة المغربية فى طنجة .

ويمكن أن نضيف فرع جامعة السوربون فى الدوحة/قطر، وحُرما جامعية أجنبية فى دولة الإمارات العربية المتحدة مثل فرع جامعة نيويورك NYu فى "أبو ظبى" .
عدا عن الفروع والحُرم الكاملة فهناك برامج للشراكة بين الجامعات الغربية ، الكبرى والجامعات فى آسيا وإفريقيا ، بما فيها المنطقة العربية ، من خلال تدريس بعض المقررات المعتمدة فى الجامعات الغربية ، وتبادل الأساتذة ، ومنح الشهادات المزدوجة ..إلخ .

ليس فيما سبق ما يشير من جانبنا بالضرورة إلى تفضيل لخيار فتح الفروع والحُرم الجامعية كآلية لتحسين عملية التعليم العالى والدراسات العليا فى الدول النامية ، بما فيها الدول العربية وخاصة مصر، ولكنا نقدم هذا الخيار كمثال على توسع حركة التشارك الأكاديمى على المستوى العالمى Collaboration والذى يمكن أن يفتح الطريق – وفق ضوابط لابد من أخذها فى الاعتبار ومراقبة تطبيقها بصرامة – نحو المشاركة فى ثمار العلم العالمى المعاصر فى أكبر معاقله الدولية ممثلة فى الدول الصناعية المتقدمة بالغرب (غرب وشمال أوروبا ، وأمريكا الشمالية) .

ونشير هنا إلى التجربة الصينية التى لا تسمح بالاستثمارات الأجنبية فى مجال التعليم العالى إلا بمشاركة ارتباطية مع المؤسسات الجامعية المحلية ، وتحت رقابة الحكومة [1].

فى جمهورية مصر العربية، يوجد منذ عشر سنوات أو أكثر توجه نحو قبول فتح جامعات أجنبية على غرار "الجامعة الأمريكية" القائمة منذ عام ١٩١٩، والتى أنشئت من خلال جهد مشترك لعدد من الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية. ويذكر من ذلك : الجامعة البريطانية ، والجامعة الألمانية ، وربما الجامعة الكندية ، الجامعة الفرنسية ، ومشاريع إقامة الجامعات اليابانية.

و استكمالا للفائدة المصرية من التجارب والخبرات الدولية، من المهم أن نشير إلى أنه وإن كانت إقامة هذه الجامعات تخضع لموافقة " المجلس الأعلي للجامعات "، إلا أن الأمر يقتضي ضرورة التأكيد علي أهمية أن تقدم الجامعات الأجنبية الجديدة إضافة تعليمية وبحثية وخدمية متميزة ، و ألا تكون مجرد منافذ لاستيعاب الطلبة القادرين علي أداء الرسوم الدراسية العالية ، من أبناء (العائلات) الموسرة نسبياً ، من الشرائح الدخلية المرتفعة والمتوسطة .. وذلك بالنظر الي ضيق الجامعات الحكومية عن استيعاب الأعداد الكبيرة من الحاصلين علي شهادة إتمام الدراسة الثانوية ، الراغبين والمؤهلين لاستكمال الدراسة في المستوى الثالث،من الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد العالية.

لذا يلزم أن يتم تفعيل الضوابط التى يضعها المجلس الأعلي للجامعات علي الترخيص بإقامة الجامعات الأجنبية ، وشروط تشغيلها ، ومنح واعتماد شهاداتها ، بما يحقق تقديم خدمة تعليمية متميزة بالفعل .

القناة الثانية المناظرة لفتح الفروع والحرم الجامعية الأجنبية في مصر هي برامج التشارك في المقررات ومنح الدرجات المزدوجة وربما تبادل الاساتذة ، من قبل مؤسسات تعليمية مصرية عامة وخاصة، تدرس في قسم منها باللغات الأجنبية مثلما عليه الحال في جامعة القاهرة – كلية الحقوق وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – وجامعة عين شمس، من جهة أولى ، ومعاهد تعليمية متنوعة خاصة، من جهة ثانية . ويقتضي الأمر في هذا المجال أيضاً ، بعد وضع الضوابط المحكمة ، مراقبة تطبيقها بفاعلية، بآليات واضحة مفصلة ليس هنا مقام التفصيل بشأنها، حتى لا تكون الدراسة من خلال قناة " التشارك " نافذة إضافية أو بوابة خلفية لجنْي عائد مالي إضافي للجامعات العامة ، او لتحقيق أرباح أعلي للمعاهد والكليات الخاصة .

[1] University of Oxford, op.cit .

هذه أضواء حاولنا إلقاءها على واقع التعليم العالي في مصر ، في شقّه المرتبطة بالعلاقات الأكاديمية مع الخارج ، كدروس مستفادة من التجارب والخبرات الدولية ، ونأمل الانتفاع بهذه الدروس من خلال وضع آليات جديدة او تحسين الآليات القائمة ذات الصلة، في ضوء ما كررناه بوضوح غير مرة عن بعض أهم هذه الدروس فيما سبق و فيما سنأتي على ذكره لاحقا.

٢-٢-٢-١-٤ شراكات البحث وبناء القدرات

النقطة الأخيرة في عملية تدويل التعليم العالي ، متصلة بشراكات البحث وبناء القدرات ؛ ويهمنا علاقتها بالبلدان النامية .

أما عن شراكات البحث ، فإنها تستمد قيمتها من تزايد أهمية الوظيفة البحثية المستقرة في الجامعات الكبرى ، في الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك في اليابان، والأهمية البازغة لهذه الوظيفة في دول شرق آسيا وخاصة الصين ، وبلدان أخرى مثل سنغافورة .

ولا تتوفر بيانات كافية عن تجارب أخرى يبدو بصفة عامة أن لها شأناً معتبراً، كما هو الحال بالنسبة لروسيا الاتحادية ودولة جنوب افريقيا .

ويظهر ، كما تشير بعض المصادر ، أن هناك نوعاً من التحول أو الانتقال الذي تمارسه جامعات ومؤسسات تعليمية بازغة في بلدان ناهضة ، شرق آسيوية بالذات ، من ابتعاث الطلبة إلى الخارج والقبول باقامة فروع للجامعات الأجنبية وشراكات تدريسية مع مؤسسات محلية، و التوسع في قدرات البحث بالمشاركة مع المؤسسات التعليمية المناظرة ، بما يحقق فائدة مشتركة للأطراف ذات العلاقة .

ومن الأمثلة على ذلك " مركز زيوريخ " للاستدامة البيئية العالمية ETH في سنغافورة ، من خلال التعاون بين مؤسسات اكاديمية سويسرية " و بين "المؤسسة السنغافورية الوطنية للبحوث " عام ٢٠١٠. ويكرس هذا المركز جل جهده البحثى للقضايا المتصلة بالتغير المناخي وما يولده من تهديد نوعية الحياة لدى سكان المدن العملاقة في المناطق المدارية و تحت المدارية ، بالإضافة الي أنشطة التدريب البحثى لطلبة الدراسات العليا فى الجامعات السنغافورية .

ومثال آخر : المبادرة الأمريكية – البريطانية المشتركة لتشجيع الابتكار ، والتى يتلخص هدفها المعلن فى تقوية "الشراكة البحثية" Research Collaboration بين الجامعات الأمريكية والبريطانية من جهة ، والاقتصادات النامية، من جهة أخرى. و تتكون الصيغ التنظيمية من طرف مشترك يمثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وطرف مناظر Counterpart يمثله مشارك

واحد أو أكثر من البلدان النامية الأربعة التى بدأت بها المبادرة وهى البرازيل والصين والهند وأندونيسيا[٤٩] .

...

فى الجامعات المصرية جهود بحثية –في مجال بناء القدرات–بدأت تعطى نتائج مبشرة ، حتى خارج جامعات المركز "القاهرى– التقليدى" ، مثلما في جامعة بنى سويف . كما أخذت جامعات "المركز" وجامعة الثغر بالإسكندرية وجامعات إقليمية عديدة ، فى تشجيع البحوث ونشرها فى الدوريات العلمية الدولية، وجعلها "المجلس الأعلى للجامعات" جزء من آلية اعتماد الدرجات العليا و الترّقى لأعضاء هيئة التدريس.

ومن الأهمية بمكان أن تلحق الجامعات ومؤسسات التعليم العالى المصرية بقطار التدويل بطريقة فعالة . ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم تأهيل أطراف وطنية للشراكات البحثية مع الجهات الدولية ، على غرار (المؤسسة السنغافورية الوطنية للبحوث) التى سبقت الإشارة إليها، بطرق متنوعة ليس هنا مجال بحثها المناسب .

وفى مصر وحدات بحثية بالجامعات ، ومراكز ومعاهد بحثية مستقلة ذات شأن رفيع تاريخيا ، فى كل من العلوم الأساسية والتطبيقية ، والعلوم الاجتماعية والإنسانيات . ومن قبيل رفع مستوى العملية البحثية، النظر فى إقامة شراكات قابلة لتحقيق "الفائدة المتبادلة" مع أطراف دولية أكثر تطوراً فى المجال البحثى .

ومن المعلوم أن التأخر النسبى للوظيفة البحثية فى الجامعات المصرية والعربية عموماً فى فترات سابقة، كان وراء تأخر المراكز التى احتلتها هذه الجامعات فى التصنيفات الدولية الشهيرة للجامعات ، مثل " تصنيف جامعة شنغهاى" .

...

بالإضافة إلى شراكات البحث ، تنشط عملية التدويل لقطاع التعليم العالى فى مجال " بناء القدرات" وخاصة من حيث :

- نظم توكيد الجودة Quality Assurance
- إدارة المؤسسات التعليمية "الثالثية"(من المستوى التعليمي الثالث)
- العلاقة بالمحيط المجتمعى – الطبيعى
- نظم التمويل المبتكرة للمؤسسات التعليمية

[٤٩] Ibid

وتشتد حاجة الجامعات المصرية والمعاهد العالية، والمعاهد والمراكز البحثية إلى تحسين مستويات الإدارة والجودة وأنماط العلاقة مع المحيط ونظم التمويل ، حتى تلحق بالنشاط "المدّول" على المستوى العالمى . ويمكن الإشارة هنا إلى ما حققته جامعات الصين خلال الأعوام العشرين أو الثلاثين الأخيرة، فى مجال الجودة ، لدرجة أن تشير بعض الدراسات الموثوقة ذات الصلة إلى تقارب مستوى الجودة للتعليم العالى بين الصين وألمانيا مثلا، لدرجة أن يدعو بعض المتخصصين الألمان إلى التماس التعاون مع الصين فى هذا المجال [١] .

٢-٣ المبحث الثالث : "اللبرلة" و "قابلية التشغيل" و "تمويل التعليم العالى"

٢-٣-١ عملية "اللبرلة" فى قطاع التعليم العالى Liberalization

منذ منتصف السبعينات ، وخاصة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، أخذ يشيع فى الفكر والعمل الاقتصادى فى الدول الصناعية الغربية (الولايات المتحدة + أوروبا الغربية والشمالية) توجه معادٍ للكينزية التى كانت حققت قدراً كبيراً من السيطرة فى هذه الدول تحت شعارات "دولة الرفاهة" منذ ثلاثينيات ذلك القرن إبان معالجة "الكساد الكبير" ١٩٢٩-١٩٣٣ وحتى أواسط السبعينات.وكانت الكينزية قد حققت نجاحات ظاهرة فى خفض معدلات البطالة وتحقيق "الأمان المعيشى" لفئات واسعة من المواطنين بواسطة أنظمة التأمين المختلفة .

وتتلخص أبرز معالم "التوجه المضاد للكينزية" والذى أطلق عليه توجه "الليبراليين الجدد" New-Liberals ، وخاصة فى بريطانيا والولايات المتحدة ثم فى بقية الدول المعنية، فيما يلى : استعادة الإيمان المطلق بآليات السوق الحرة وجهاز الأسعار ، وخفض النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات محدودة الدخل ، بما فيها نفقات التعليم والصحة والإعانات ، مع خفض الضرائب على الشرائح الدخلية العليا للأفراد والشركات ، فيما سمى بتشجيع "اقتصاديات العرض" . بالإضافة إلى التحول من الملكية العامة للمرافق والمنافع العمومية وما يسمى (السلع العامة Public goods) ، خاصة التعليم والصحة ، إلى القطاع الخاص (= الخصخصة) ، وتطبيق ميدأ "الحكومة الدنيا" minimal Government لاستبعاد أكبر قدر ممكن من النشاط الاقتصادي عن رقابة وسيطرة الحكومة .وفى النهاية : إعطاء الأولوية لاستعادة توازن الموازنة العامة ، مع تحميل تكلفة تحقيق التوازن ، من الوجهة الفعلية، على عاتق الفئات محدودة الدخل.

[١] UWE Brandenburg and Jiani Zhu, op.cit .

وانتشر هذا الاتجاه إلى الدول الصناعية وشبه الصناعية فى آسيا وكانت له انعكاساته على منظومة التعليم والتعليم العالى وعلى كل من استقلالية الجامعات والتمويل.

٢-٣-١-١ الخبرة اليابانية

فى ظل الموجة الجديدة التي اجتاحت اقتصاديات الدول الصناعية فى الثمانينات ، نشطت عملية لبرلة النشاط الاقتصادى ، بدء من بريطانيا فى ظل ولاية تاتشر لرئاسة الوزراء، و الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريجان. وكان لهذه الموجة انعكاساتها القوية على الدول الآسيوية ، وخاصة : اليابان عضو مجموعة الدول الصناعية السبعة .

وأخذت تسرى موجة الليبرالية الجديدة فى الاقتصاد اليابانى، رغم الإرث القوى للوجود الحكومى وقوة جهاز الدولة النسبية وترسخ منظومات الرفاهة الاجتماعية كالتأمين الصحى والتقاعدى.

فى مواجهة هذا الإرث، أخذ مسار التغيير فى قطاع التعليم العالى اليابانى يفعل فعله ، وخاصة تحت ضغط زيادة الطلب على هذا التعليم فيما يسمى التعليم الكثيف-أو "الجماهيري" Mass Education مع نقص نسبي فى إمكانيات الحكومة عن الاستجابة الملائمة . وانعكس الانعطاف نحو المسار الليبرالى الجديد فى اتجاهين : استقلالية الجامعات ، ومبدأ الربحية ، وخاصة من حيث رفع تكلفة الرسوم الدراسية.

وقد انتشرت الدعوة إلى "استقلالية الجامعات" ، ضمن ما يطلق عليه فى بعض الكتابات اليابانية "إصلاح التعليم العالى" [١] . ويتضح ذلك على سبيل المثال من كتاب الباحث اليابانى إيكيو أمانو Ikuo Amano فى كتابه عن "التحديات أمام الجامعات اليابانية Challerges to Japanese Universities وقد عنون فصله الأول كالتالى : الجامعات اليابانية فى سياق الأزمة The Japanese University in Crisis [٢] .

فى هذا الكتاب يقول المؤلف إن الشعارات السائدة تحت راية إصلاح التعليم العالى اليابانى فى هذه الآونة هى "اللبرلة" و "التنوع" و "إضفاء الطابع الفردى أو المتفرّد" Individualization . وقد صممت الاصلاحات فى ضوء هذه الشعارات للتخلص من الضوابط المستقرة للحكومة تجاه الجامعات ، سعياً إلى إضعاف الثقل التقليدى لوزارة التعليم اليابانية ، وصولاً إلى ما يسميه دعاة ذلك (الإصلاح) : إضفاء المرونة على التوجيهات التنظيمية ، وجعل مبدأ المنافسة هو الذى يحكم تخصيص الموارد.

---

[١] See :Geogory S. Poole, Higher Education Reformin Japan, Oxford ,U.K.
[٢] Ibid .

أما منتقدو الإصلاح فيقولون إن الإدارة الجامعية الحقّة فى الجامعات اليابانية يجب ألا تخضع لمبادىء السوق والمنافسة دون ضوابط،أو لمبدأ الربحية الحاكم للقطاع الخاص [١] .
وهكذا، وبعد أن كانت الجامعات اليابانية الحكومية أو الوطنية national قبل عام ٢٠٠٤ تابعة تماماً للحكومة فإنها أخذت بعد ذلك تتمتع بالاستقلالية فى إدارتها تحت قيادة رؤساء الجامعات، وهو أمر تحقق بسلاسة نسبية بفضل تمتع اليابان بجهاز إداري كفء، وتراث تعليمي معتبر عبر الزمن .

٢-٣-١-٢ تجربة (انجلترا) [٢]

تدل تجربة انجلترا –الجسم الرئيسى للمملكة المتحدة – على سعى قوى، وخاصة من جانب رؤساء الجامعات الحكومية، من أجل الحصول على قدر أكبر من استقلالية الجامعات فيما يسمى institutional Autonomy . ويتم ذلك تحت شعار "المنافسة" من أجل تبوّؤ مكانة لائقة على المستوى العالمى. ويقول منتقدو هذا التوجه إن الدعوة إلى الاستقلالية والمنافسة، ومن ثم "مبدأ الربحية"، تفتقر إلى الإلمام بالشواغل الأساسية المثارة بشأن التكاليف الاجتماعية التى يمكن أن تترتب على تحكيم المتطلبات السوقية. ويقولون أيضا إن الدعوة إلى استقلالية الجامعات هى فى حقيقتها دعوة إلى التفلّت من الرقابة الوثيقة للحكومة أكثر منها دفاع عن الحرية الأكاديمية الحقة . ويمضون إلى القول إن الدعوة إلى تحسين عملية صنع القرار فى إدارة الجامعات سعياً إلى توفير عاملىْ السرعة والمرونة ، ليست فقط من أجل التوافق مع متطلبات السوق ، ولكنها موجهة إلى مجابهة التنظيم الحكومى الهرمى الذى يضع قواعد صارمة للنشاط الجامعى .

٢-٣-٢ رفع رسوم الدراسة مقابل خفض الإنفاق الحكومى :

- تجربة بريطانيا واليابان

بالإضافة إلى ما ذكرناه بخصوص الدعوة إلى استقلالية الجامعات، كانعكاس لموجة "البرلة" التعليم الثالثى عموماً، والتعليم الجامعى خصوصاً، فى كل من بريطانيا (انجلترا) واليابان نلحظ ما يلى :

---

[١] Ibid .

[٢] John Holmwood, The Higher Education experiment in England .

- بالنسبة لانجلترا فإن مسئولى الجامعات يسعون إلى استبدال التمويل العام Public Funding بزيادة التمويل الآتى من الطلاب . وتقوم حجتهم فى ذلك على أن زيادة الرسوم الدراسية على الطلاب تمكّن من توفير التمويل المباشر اللازم لبرامج التدريس الجامعى والبحوث الجامعية ، وأن هذا، بالتالي، سيمكّن الجامعات العامة بالذات من تجنب الآثار الوخيمة لخفض مخصصات التعليم فى الموازنات الحكومية ويزوّد هذه الجامعات بالقدرة على المنافسة مع الجامعات الخاصة [١].
- أما عن اليابان فيلاحظ فى البداية أن إنفاق الحكومة اليابانية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى يعتبر أقل مما هو فى الدول الصناعية المتقدمة الأخرى ، برغم أن نصيب الانفاق الكلى يقارب المستوى السائد فى الدول الصناعية وخاصة ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، وهذا يعنى أن قطاع العائلات والاستثمار الخاص هو الذى يغطى الفارق .

وتلهث الجامعات اليابانية وراء نظيراتها الغربية ، وهى الأكثر مقاومة للتغيير فى منظومة التعليم اليابانية وفق ما يشير الدارسون الناقدون لهذه المنظومة ، وخاصة مع اتجاه الإنفاق الحكومى فى مجال التعليم إلى الانخفاض بعد ١٩٧٥ وخاصة ١٩٨٤ مقابل ارتفاع الرسوم الدراسية مما أدى إلى التباطؤ النسبي في حركة الالتحاق بالجامعات [٢] .

وحاليا تغطى وزارة التعليم اليابانية نحو نصف الإنفاق الجارى للجامعات العامة كمبلغ اجمالى يختلف من جامعة إلى أخرى حسب عدد أعضاء الهيئة العلمية والطلاب ، ويلزم أن تغطى كل جامعة عامة النصف الآخر من خلال الرسوم التعليمية ، وإيراد المستشفيات الجامعية ، وبعض المنح المقدمة من المشروعات الخاصة ، والتبرعات من المانحين ، وعقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات .

وعموماً، فقد أخذ الوزن النسبى للجامعات الحكومية اليابانية فى الانخفاض تحت وطأة ارتفاع أعداد الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالمستوى التعليمى الثالث ، حيث أصبح نحو ٧٥% من هؤلاء الطلبة يلتحقون بالجامعات الخاصة، بتكاليف باهظة على عائق العائلات . وكما أنه، ومع تزايد درجة الاستقلالية للجامعات العامة فى وجه الرقابة العامة ، لم يتم التطبيق الواجب لنظم توكيد الجودة فى تلك الجامعات [١] .

---

[١] Ibid .

[٢] Fumihiro Maruyama, An overview of the Higher Education System in Japan, pp.7-11.

...

فيما يتعلق بالحالة المصرية، فإن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالى يمثل حصة مرتفعة نسبياً من الإنفاق الكلي على القطاع التعليمى، كما أن الرسوم الدراسية منخفضة إلى حد كبير ولا تمثل شيئاً مذكوراً بالمقارنة مع التكلفة الحقيقية الواقعة على عاتق الميزانية العامة .

غير أن نسبة الإنفاق على التعليم ككل فى مصر من الناتج المحلى الاجمالى منخفضة انخفاضاً نسبياً مقارناً ملحوظاً مع بعض الدول النامية فى شرق آسيا ،وإن كانت نسبة الإنفاق التعليمى إلى اجمالى الإنفاق العام، قابلة للمقارنة فى العديد من الحالات، متقاربة معها نسبيا.

ولكن تزايد أعداد الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الثالثى، والقادرين علميا على ذلك ، ولّد طلباً اجمالياً مرتفعا على مؤسسات التعليم الخاصة (وهى–بالمناسبة– ليست مؤسسات "أهلية" وإنما هى "خاصة" ومن ثم هادفة إلى الربح ، كما هو معلوم) .

وقد ارتبط الاستثمار الخاص فى التعليم، والتزايد الشديد فى أعداد الكليات والمعاهد الخاصة ، بارتفاع الرسوم الدراسية إلى درجة تحدّ من أعداد القادمين من الفئات الاجتماعية محدودة الدخل . يتزامن ذلك مع دعوة –خافتة حينا أو مرتفعة النبرة حينا آخر–إلى مراجعة مبدأ "مجانية التعليم والتعليم العالى" وفق مبدأ "استرداد التكاليف Cost Recovery بآثاره الوخيمة المحتملة على تكافؤ الفرص في مجال الترّقى المجتمعى والحراك الاجتماعى، وبما يمكن أن يضيّق تضييقاً شديداً على تركيبة القاعدة الاجتماعية المستقبلية لقوة العمل المتطورة تكنولوجيا خلال العصر الصناعى–الرقمي ، بل والقاعدة الاجتماعية لبعض أقسام السلطة السياسية أيضا . و يؤكد ذلك أن (الدروس السلبية)–إذا صح هذا التعبير– المستخلصة من التجربتين الأخيرتين لكل من اليابان وبريطانيا، لا تصلح للتطبيق الآلي في الحالة المصرية والحالات العربية على سبيل الإجمال.

٢–٣–٣ التعليم العالى وقابلية التشغيل

زيادة القابلية للتشغيل Employability فى الاقتصاد الوطنى تمثل إحدى القضايا الأساسية فى مضمار ما يسمى بالكفاءة الخارجية للتعليم، ليس فقط فى حقل العلوم الأساسية ولكن فى العلوم الاجتماعية أيضا [١].

[١] أنظر عن العلوم الاجتماعية

See :GeorgiosPapanagnou (Ed.) : Social Science and Policy Challenges / Research and Policy Series, UNESCO, 2011 .

وفيما يلى نشير إلى تجربتين بهذا الشأن هما تجربتا فرنسا (كدولة صناعية) وسنغافورة (دولة شرق آسيوية– شبه صناعية) :

٢-٣-٣-١ التجربة الفرنسية

تشير تجربة فرنسا إلى اتساع القاعدة الاجتماعية للتعليم من المستوى الثانوى والثالثى، وارتفاع مستوى التحصيل الدراسى ، حيث أصبح نحو ٤٠% من جيل الشباب (فى الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة) يكتسبون تحصيلاً علمياً ، كما تقول بعض دراسات منظمة OECD ، أعلى من آبائهم . وأن ذلك قد صاحبه ارتفاع جوهرى فى مستوى المهارة لدى السكان.

لذا ، ليس مفاجئاً أن نجد أنه من السهل للأفراد الأعلى تأهيلاً من حيث المهارة المكتسبة أن يتمكنوا من الدخول إلى سوق العمل ، حتى مع المستويات غير المرتفعة نسبياً من التحصيل العلمى [٢] .

وبهذه المناسبة يلاحظ أنه بالنسبة للأفراد فى الفئة العمرية (٢٥-٦٤ سنة) فإن نحو ٨٤% منهم (و٨٧% على مستوى الدول أعضاء "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD") استطاعوا الحصول على وظائف. و نجد ٤.٥% فقط متعطلين –فى التجربة الفرنسية دائما (مقابل ٣.٥% فى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية") و ١١.٥% خارج دائرة السكان المشتركين فى النشاط الاقتصادى Economically Active Population (مقابل ٩.٥% في "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية") . وتضيف مصادر هذه المنظمة إلى أنه فى إيستونيا وبلجيكا و ألمانيا وهولندا والنرويج والسويد فإن نحو ٩٠% من الأفراد الأعلى مهارة هم مشتغلون ، بينما الأقل مهارة هم الأكثر تعرضاً للانكشاف الاقتصادى [١].

.. هذه الأرقام عن توسع قاعدة قابلية التشغيل للعاملين المهرة متخرّجى المنظومة التعليمية ، وخاصة من المستوى الثالثى ، تعكس أهمية الاستثمار فى التعليم فى فرنسا، مما يزيد من هامش الاستفادة المصرية من الخبرة الفرنسية في هذا الجانب تحديدا. وقد زاد الانفاق على التعليم بالنسبة للفرد فى ذلك البلد بمعدل ١٥% بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١١ على مستوى التعليم الثالث؛ مقابل ١٠% فى المتوسط على مستوى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" عموماً. هذا بينما لم يزد الإنفاق على التعليم من المستويين الأوّلي والثانوي فى فرنسا إلاّ بنسبة ٣% فقط خلال الفترة المذكورة مما يضيق هامش الاستفادة المصرية من الخبرة الفرنسية، علما بأن مستوى

---

[٢] OECD, Education At A Glance 2014, Country Note, France, 2014 .

[١] Ibid .

الرسوم الدراسية يبقى معتدلاً نسبياً بالمقارنة مع سائر الدول أعضاء المنظمة المذكورة، ليتسع هامش الاستفادة المصرية من الخبرة الفرنسية مرة أخرى [٢].

٢-٣-٣-٢ التجربة السنغافورية

إن توسع قاعدة قابلية التشغيل فى هذا "البلد–الميناء" الآسيوى الصغير، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الموسع والكثيف فى التعليم والتعليم العالى . وحسب مصادر "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" فإنه–خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ – زاد الإنفاق على التعليم بنسبة ٤٠% ، بينما زاد نصيب التعليم العالى من موازنة التعليم بشكل ثابت خلال نفس الفترة من نحو ٣٦% عام ٢٠٠٥ إلى ٤٢% عام ٢٠٠٩ . ومن المقدر أنه قد حدثت زيادة كبيرة ، خلال السنوات بعد ٢٠٠٩ ، فى الإنفاق على التعليم عموماً، والتعليم العالى خصوصاً. و ليست سنغافورة بدْعاً فى ذلك ، منذ زادت الاستثمارات بمعدلات مرتفعة على امتداد العالم ككل ، وخاصة فى المستوى التعليمى الثالثى [٣] .

تفسر مصادر "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" هذا الإنفاق الاستثمارى المرتفع على التعليم العالى فى سنغافورة بالذات ، بأنه (نابع من إدراك أن قوة العمل المتعلمة جيداً well–educated labor force هى أمر ضرورى للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل) [٤]. وتضيف (... فى هذا البلد الذى شهد مستوى عاليا لتطور قطاع التعليم العالى ، كان هناك إدراك متزايد بالحاجة إلى اقامة أقوى العلاقات الممكنة بين مؤسسات التعليم العالى والقطاع الصناعى، مع إحداث التنويع – فى نفس الوقت – للمدى الخاص بالمواصفات المهنية التى تقدمها هذه المؤسسات Occupational qualifications .. بالإضافة إلى إقامة علاقة وثيقةبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين مؤسسات التعليم العالى، فى مجال الابتكار وإقامة "مشروعات المخاطرة فى مجال البحث" Research Ventures كما هو الحال فى الدول المتقدمة مثل فرنسا والمملكة المتحدة واليابان) [١] .

(.. ولذا تعمل سنغافورة بشكل مركز في مجال تطوير وتحسين كفاءة الجامعات والمعاهد "البوليتكنيكية"– الفنيّة الشاملة– ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات ، من أجل ضمان أن يبقى

---

[٢] Ibid .

[٣] See : OECD, Higher Education to 2030 :
Globalization and Government Spending in Higher Education, Executive Summary, pp. 20-23 .

[٤] Ibid, p. 20.

[١] Ibid .

قطاع التعليم العالى السنغافورى ضمن طبقة التعليم المتميز بالمعايير العالمية (World class) [٢] .

ويضيف نفس المصدر أنه (فى سنغافورة تتأكد أهمية التحرك فى مجالات أكثر تعقيداً من التعليم ، عبر عملية "التشارك" Collaboration مع القطاع التصنيعى لجنىْ العوائد القصوى من الاستثمار فى التعليم العالى) [٣] .

ونذكر أيضا بخصوص المعاهد البوليتكنيكية ونظائرها على مستوى الكليات الجامعية (..أنها تعمل مع معاهد البحث الحكومية لأداء دور مركزى على صعيد الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة ، كما فى مجال الطب والبحوث الإكلينيكية مثلا ، كما تعمل مع شركات الصناعة من أجل تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية عبر مراكز الابتكار ووحدات التصميم الهندسى "القارّة" – أي المقامة أو المؤطّرة– ضمن المعاهد والكليات المذكورة) [٤].

ويذكرنا ما يحدث فى سنغافورة بما حدث فى الصين من إعطاء الاهتمام اللازم للتوسع فى "التعليم مدى الحياة" Life–long learning مع الارتباط الجدى بقضية تنمية "قطاع التميز" فى العملية التعليمية The excellence Sector .. حيث تقدم الصين ٦.٤% من اجمالى الإنفاق على التعليم العالى إلى تعليم الصفوة برسوم منخفضة (مقابل ١.٧% فقط فى ألمانيا) – وهذا يعنى أن الصين تقدم نصيبا نسبيا يبلغ أربعة أضعاف ذلك النصيب في ألمانيا، على صعيد تعليم النخبة : Elite Education– ويجرى ذلك تحت شعار : (لا يمكن تحقيق التميز إلا إذا توفرت الإرادة للاستثمار المتميز):

You can only get excellence if you are willing to invest excellently [١]

وبطريقة دائرية ، يعيدنا هذا مرة أخرى إلى التجربة السنغافورية التى تؤكد على الدعم الحكومى للتعليم ، من خلال الإنفاق العام ، حيث يؤكد العديد من الخبراء أن لدى المسئولين فيها قدرا عاليا من الإدراك السليم لاعتبارات الكفاءة الاجتماعية للتعليم العالى ، وخاصة من حيث أثره فى خفض مستويات الفقر و معدلات الجريمة . كما يتوفر الإدراك بأن اعتبارات الإنصاف equity – وهو مصطلح ذو دلالة إيجابية ولكن على مستوى أقل من العدالة Justice في ضوء ما تتضمنه هذه من إعادة توزيع الثروات والدخول– تقضى بأهمية تحقيق فرص متساوية بين الأفراد. و نعني هنا تطبيق (مبدأ تكافؤ الفرص)– حيث أن أصحاب الدخول المخفضة يواجهون المصاعب فى الحصول على الموارد اللازمة لاستكمال التعليم من المستوى الثالثى، حتى لو كان

---

[٢] Ibid, p. 23
[٣] Ibid .
[٤] Ibid, p. 22 .
[١] Brandenburg and Jiani Zhu, op.cit, p. 49.

على سبيل الائتمان والقرض .. وآخرون تدفعهم المصاعب إلى الالتحاق بسوق العمل بأسرع ما يمكن بدلا من استكمال المراحل المتقدمة من التعليم.

...

فى مصر دعوتان : أولاهما دعوة إلى مراجعة مجانية التعليم ، بل وتطبيق مبدأ "استرداد التكاليف" cost recovery .. ويتضح من التجربة السنغافورية (كما توجد إشارات من خبرة الصين أيضا) أن تطبيق ذلك المبدأ يخلّ باعتبارات الكفاءة الاجتماعية و مباديء الإنصاف وتكافؤ الفرص، إخلالاً جسيماً، مما يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية جدا فى نهاية المطاف. إذ ليس بمبدأ الربحية وحده تقام النظم التعليمية . و يستخلص هذا أيضا من فحص التجربة الفرنسية، على نحو ما سبقت الإشارة .

الدعوة الأخرى هى إلى ربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل. ولكن فى ضوء التجارب المذكورة آنفا يتضح أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال توسيع قابلية التشغيل كمعيار لكفاءة المنظومة التعليمية. وأن ذلك بدوره مرتبط بزيادة مرونة الجهاز الانتاجى (وبالتالى مرونة سوق العمل).

وإنه فى ضوء التجارب المعاصرة، وخاصة تجارب سنغافورة والصين وكذلك اليابان، وفى مراحل تاريخية سابقة : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة –فإن المدخل الأصح لربط مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل في الأجل الطويل وفي السياق التنموي، إنما هو توسيع وتعميق الصناعة التحويلية المحلية ، وخاصة "صناعات سلع التصنيع" – فيما يسمى بالفرنسية biensD'equipment أى الآلات والمعدات الإنتاجية و أدوات الورش.

وليكن معلوما أن دخول "العصر مابعد الصناعي"–حيث يصبح القطاع الخدمي المتطور تكنولوجيّا هو القطاع المسيطر و القائد لقاطرة الاقتصاد الوطني في ضوء توليده للشطر الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي–إن ذلك غير ممكن عمليا بالطريقة المجدية اقتصاديا، إذا لم يسبقه الدخول من أوسع الأبواب إلى العصر الصناعي نفسه. و قلب الصناعة هو "الصناعة التحويلية". ومن خلال توسيع وتعميق القطاع الصناعي التحويلي، يمكن أن تتحقق "ثورة التصنيع" التي مارستها كافة الدول الصناعية–جديدها وقديمها–على مدارج التاريخ الحديث والمعاصر والراهن جميعا. ومن خلال غذّ السير على مدارج التعميق الصناعي–وفق المعنى السابق– يمكن ان يتحقق "الدخول الآمن" إلى عصر الخدمات، في أفق الزمان المستقبلي لمصر العربية على كل حال.

من هنا تأتي أهمية البدء بتأهيل قوة العمل المصرية – و العربية عموما– من أجل التعامل مع مقتضيات التطور التكنولوجي للعصر الصناعي الذي يشهد تحولا حركيا صاعدا، بحكم اندماجه ببشائر الاقتصاد الخدمي المتطور– الاقتصاد المعرفي إن شئت– دون ما وجَل.

وهكذا، إن العلاقة بين الاستثمار فى التعليم وبين البناء الصناعى والتصنيعى، علاقة العروة الوثقى التي لا تنفصم أبداً .. وهذا أمر بالغ الأهمية فى مجال رسم سياسات تطوير التعليم والتعليم العالى فى مصر العربية.

ونشير في هذا المقام إلى نقطة مهمة، ربما لا تجد دعوة بشأنها في مصر كما ينبغي، وهى ما يسمى فى الصين تعليم الصفوة أو النخبة ويمسى فى الكتابات الغربية "إدارة المواهب" Talent Management وكان يطلق عليها فى مصر رعاية المتفوقين ، حيث كانت لهم فيما مضى، وربما لم تزل من حيث الشكل قبل المحتوى، مدارس مخصوصة تصل بهم إلى مستوى الجامعة .

و من ثم ينبغى استعادة الاهتمام بالمتفوقين في مصر، قبل وأثناء وبعد المرحلة الجامعية حتى الوصول بهم– دون مبالغة– إلى مدارج العبقرية .

٢-٣-٤ تمويل التعليم العالى : تجارب عربية

قدمنا فى الفقرات السابقة شذرات عديدة عن تمويل التعليم فى التجارب الأجنبية . فماذا عن التجارب العربية؟

ومع إدراكنا ضيق الحيز المتاح هنا لتناول الحالة العربية الراهنة، لأسباب ذكرنا طرفا منها في المبحث الأول، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات الضرورية للبحث، إلا أنه (ما لا يُدرك جُلّه لا يترك كلّه). ولذا نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ما يتعلق بالجانب التمويلي لإصلاح العملية التعليمية.

حسب مصادر "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" فإن الدول العربية تشترك عموماً فى اعتمادها على الدعم الحكومى فى تمويل التعليم العالى، ولكن نسب الدعم تتفاوت حسب القواعد المطبقة فى كل دولة. وتضيف إحدى وثائقها :

(تنقسم تجارب الدول العربية إلى مجموعتين : مجموعة تضطلع الحكومات فيها بالدور الأول فى تمويل التعليم، وتشمل دول المغرب العربى والدول أعضاء "مجلس التعاون الخليجى" وجمهورية مصر العربية . وهذا ما يمكن تسميته بالمنهج الاجتماعى فى التمويل. والمجموعة الأخرى يقوم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدنى بدور مركزى فى تمويل التعليم ، وتتكون من لبنان

والأردن وفلسطين ، وتحاول اتخاذ موقف "توفيقى" فى التمويل عن طريق السعى إلى محاولة إشراك مختلف الجهات المعنية فى تحمل تكاليف التعليم) [١] .

وسواء كان التمويل بهذا الطريق أو ذاك ، فإن التجارب الدولية التى ناقشناها فى السابق تلقى أضواء كاشفة– بضرورة توفر معايير الكفاءة الاجتماعية والإنصاف وتكافؤ الفرص.، حتى تكون منتجة حقا .

[١] د. نور الدين الدقّى ، تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى ، الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الإسكندرية ، ٢٢-٢٦ ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٩ .

النتائج والتوصيات

أهم النتائج

– يمثل الحراك الطلابى على المستوى العالمى ظاهرة أساسية فى التعليم العالى والدراسات العليا فى الدول الصناعية المتقدمة ، وفى الدول النامية الديناميكية بمنطقتى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتقوم جامعات الدول الغربية ، وخاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، بتجنيد طلاب التعليم من المستوى الثالث، ومن حقل الدراسات العليا، للدراسة لديها.

– تتوسع الجامعات الكبرى من الدول الغربية فى فتح فروع لها فى دول أخرى من العالم النامى ، كما تقوم الجامعات فى بعض الدول النامية بوضع برامج تدريسية وبحثية مشتركة مع الجامعات الأجنبية . وتمثل حركة فتح الفروع الجامعية والمشاركات التدريسية والبحثية قناة أساسية للتعاون العلمى على المستوى الدولى ونقل الخبرات ، ولكن النتائج الفعلية لمثل هذا التعاون تختلف إيجاباً وسلباً من حالة إلى أخرى ، حسب درجة التأهل لدى الجامعات المستفيدة ، ومدى استعداد الجامعات المانحة للخبرة لتقديمها إلى الأطراف الأخرى.

– توجد حركة قوية منذ أوائل الثمانينات فى الدول الصناعية إلى الدعوة لاستقلالية الجامعات بعيداً عن رقابة الجهات الحكومية المسئولة (مثل وزارات التعليم فى الدول المعنية). كما تزيد نسبة الإنفاق الموجّه للتعليم من قبل قطاع العائلات والقطاع الخاص بالمقارنة مع المخصصات الحكومية . وتزداد الرسوم التعليمية المفروضة على طلاب الجامعات بدرجات مختلفة . وهذا كله يتم في إطار ما يسمى بتحرير (أو "لبرلة") قطاع التعليم العالى.

– تتسم التجارب الدولية الرائدة فى الدول المتقدمة اقتصادياً بتحقيق درجة مرتفعة من الربط العضوى بين منظومة التعليم والتعليم العالى وبين منظومة التشغيل والإنتاج . وينتج عن ذلك ارتفاع نسبة استيعاب خريجى النظام التعليمى فى سوق العمل مع ارتفاع مستوى التقدم الاقتصادى ومرونة الجهاز الإنتاجى.

التوصيات

انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات التى يمكن تقديمها لفرص تحسين عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات فى قطاع التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية، وأهمها ما يأتى :

- العمل على ربط التعليم قبل الجامعى والتعليم الفنى بالتعليم الجامعى والدراسات العليا، من خلال منظومة متكاملة تراعى تحقيق ما يسمى بالشجرة التعليمية متعددة الفروع ، بدلاً من المسارات الخطية المغلقة لأنواع التعليم ومستوياته المختلفة .
- استعادة الاهتمام بالبعثات لطلبة الدراسات العليا فى كل من العلوم الأساسية والرياضية والعلوم الاجتماعية وفروع الإنسانيات (الأدب والفلسفة واللسانيات ..إلخ). ويتطلب ذلك رفع مخصصات البعثات من جهة أولى، و المهمات العلمية لما بعد الدكتوراه من جهة أخرى ، مع وضع مخطط قابل للتنفيذ فى هذا المجال من حيث الأهداف والموارد والمدى الزمنى .
- تفعيل الضوابط الموضوعة على عملية إقامة الجامعات الأجنبية فى مصر ، وتفعيل رقابة "المجلس الأعلى للجامعات" و "المجلس الوطنى للاعتماد" على عملية منح الشهادات من قبل الجامعات الأجنبية العاملة فى مصر ، والجامعات المحلية الخاصة ، وعلى قنوات المشاركة التعليمية بين الكليات الجامعية العامة والخاصة وبين الجامعات والكليات المناظرة فى الخارج .
- بذل مزيد من الجهود لتشجيع البحوث فى الجامعات ، ونشر الأعمال البحثية فى الدوريات العلمية ذات الوزن على المستوى العالمى .
- اعتماد مبدأ التدرج فى رفع الرسوم الدراسية على طلبة الجامعات لمراعاة الظروف الاجتماعية ، والتسيير على أبناء الفئات غير القادرة من خلال القروض الطلابية القابلة للتسديد بعد التخرج .
- استعادة الاهتمام بالمتفوقين فى المراحل الجامعية – و قبل الجامعية – لمواكبة التطور العالمى فى مجال "تعليم الصفوة" و "إدارة المواهب" .
- اتخاذ مزيد من الخطوات الفعالة لربط المنظومة التعليمية بالمنظومة الإنتاجية والتصنيعية لرفع القابلية للتشغيل Employability لمخرجات التعليم العالى .
- رفع مخصصات التمويل الحكومى للتعليم العالى باعتبارها نوعاً من الاستثمار المنتج، وفق ما نص عليه الدستور المصرى بشأن أنصبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمى من الدخل القومي.

ملخص الفصل الثانى

يشهد التعليم والتعليم العالى على المستوى الدولى تغيرات كبيرة ، ينبغى بحثها بعناية، من أجل التوصل إلى دروس مستفادة من واقع التجارب والخبرات المختلفة ، لتطوير قطاع التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية.

ويشتمل الفصل الثانى على عرض تحليلى لأهم التغيرات والدروس المستفادة المشار إليها، فى المجالات الأربعة الآتية:

أولا : التدويل

يقصد بتدويل التعليم العالى الانتقال من المحلية إلى العالمية ، وارتفاع مستوى التبادل والتعاون العلمى بين الدول ، واتساع حركة التفاعل بين الدول النامية –خاصة ما يسمى بالدول النامية الديناميكية الكبيرة – وبين الدول المتقدمة اقتصاديا فى أوروبا وأمريكا الشمالية فى المجال التعليمى من المستوى الثالث Tertiary Education – أى مستوى الكليات الجامعية وما يناظرها من المعاهد العالية والمؤسسات الأكاديمية.

ومن أهم مظاهر تدويل التعليم العالى بهذا المعنى ما يلى:

- نشوء ظاهرة "الطلبة الدوليين" الذين ينتقلون بغرض الدراسة من بلدانهم الأصلية إلى بلاد أخرى تتمتع بمستوى علمى مرموق ، سواء بدوافع فردية من الطلبة والعائلات ، أو فى سياق حركة بعض المجتمعات النامية التى تسعى دولها إلى الإرتقاء إلى "المرتبة العالمية" فى التعليم . World Class وقد بلغ عدد "الطلبة الدوليين" عام ٢٠١٤ حوالى خمسة ملايين طالب، وهو يمثل أكثر من ضعف العدد عام ٢٠٠٠ (حيث بلغ2,1 مليون طالب) . وأهم دول "الإرسال" الطلابى هى دول شرق آسيا ، خاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية ، بينما أهم دول "الاستقبال" هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.
- التوسع فى فتح فروع للجامعات الغربية، أو فتح جامعات تابعة لدول معينة، فى بعض الدول النامية – ومن بينها مصر .
- شراكات البحث والتعاون فى بناء القدرات . فقد بدأت تبرز ظاهرة جديدة هى تحول الدول النامية الكبيرة، كالصين والهند، من ابتعاث الطلبة إلى الخارج أو القبول بفتح فروع جامعية أجنبية، إلى التركيز على فتح وتفعيل قنوات للشراكة البحثية مع الدول المتقدمة اقتصاديا، و الْتماس المساعدة فى بناء قدرات البحث والنشر العلمى ، وإدارة

المؤسسات الأكاديمية، وبناء نظم تأكيد الجودة ، وطرق خدمة المجتمع ، وابتكار أدوات تمويلية مناسبة .

...

فيما يتعلق بالدروس المستفادة مصريا من عملية التدويل فإنها تتصل خاصة بما يلى:

- رفع مخصصات "البعثات" للطلبة الدارسين بمرحلتى الماجستير والدكتوراه فى الجامعات الأجنبية، سواء فى مجال العلوم الأساسية أو العلوم الاجتماعية والإنسانيات، لدى الدول الغربية الرئيسية، و اليابان.
- تفعيل الضوابط الموضوعة على تأسيس ونشاط الجامعات الأجنبية وفروعها فى مصر، وعلى برامج التعليم المشترك لدى المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا .
- اقامة شراكات بحثية فعالة مع الجامعات ، ومراكز البحوث فى الدول الغربية وفى اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية .
- الاستفادة من خبرات بعض الدول الأجنبية مثل الصين–كدولة نامية كبيرة، وألمانيا– كدولة صناعية متقدمة، فى مجال بناء القدرات للبحث والنشر وتصميم نظم تأكيد الجودة والإدارة الجامعية الحسنة .

ثانيا : " تحرير" قطاع التعليم العالى

كلمة "التحرير" – ويطلق عليها البعض مسمّى "اللبرلة" Liberalization – لها عدة معان. من أهم هذه المعانى السعى إلى تأكيد استقلالية الجامعات وخاصة الحكومية منها إزاء مؤسسات الدول المسئولة عن قطاع التعليم العالى (وزارة أو غيرها) .

وتعنى اللفظة أيضا إطلاق يد الإدارة الجامعية فى الحصول على موارد تمويلية من خارج مخصصات الموازنة العامة للدولة ، بما فى ذلك مساهمات القطاع الخاص وتبرعات المانحين والوقفيات، و"البحوث التعاقدية" مع الشركات، وكذا رفع مستويات الرسوم التعليمية المحصلة من الطلاب، والتى يترتب عليها التأثير فى سياسات القبول والقيد بالكليات الجامعية والمعاهد العالية .

تنتشر هذه المعانى للتحرير – أو اللبرلة – على مستوى الجامعات فى الغرب والشرق (مثال : بريطانيا والصين) وهى لها مؤيدها ومنتقدوها أو المعترضين عليها . وتنصب أوجه الاعتراض على أن التحرير – فى التحليل النهائى – قد لا يؤدى، في حدّ ذاته، إلى تحسين جذرى فى العملية التعليمية بقدر ما يعكس الرغبة فى التخلص من قيود الرقابة الحكومية . وأن التخلص من هذه القيود ليس خيراً كله ، فإن رفع رسوم الدراسة وفق قاعدة "استرداد التكاليف" يمكن أن

يؤثر تأثيراً سلبياً على القاعدة الاجتماعية للتعليم ، ويحرم غير القادرين من العائلات من فرص إلحاق أبنائهم بالمستويات الثالثة من التعليم ، وخاصة فى سلك الجامعات . ويسود هذا الانتقاد فى دوائر أكاديمية وثقافية واسعة فى اليابان على سبيل المثال .

ثالثا : قابلية التشغيل

ترتبط قابلة التشغيل Employability بقدرة الوصول access أو "الحصول" من طرف خريجى المنظومة التعليمية فى المستوى الثالث على فرص العمل اللائقة، سواء من حيث شروط التشغيل ومعدلات الأجور أو المزايا التأمينية وغيرها.

ونقدم بإيجاز مثالين على هذا الموضوع من فرنسا (كدولة متقدمة) وسنغافورة (كدولة نامية– ناهضة). ويستخلص من التجربتين أن فرص التشغيل تتمتع فيهما بهامش مرتفع للاتاحة availabilityللخريجين ، بالنظر إلى الربط العضوى بين المنظومة التعليمية والمنظومة الإنتاجية عموما و التشغيلية خصوصا .

ويستخلص أنه كلما ارتفع مستوى التصنيع ، كلما أصبح فى مقدور المؤهلين تعليمياً وفنياً الاندماج فى أسواق العمل المرنة بكفاءة عالية نسبياً .

رابعا : التمويل

فيما يتعلق بقضية تمويل التعليم، مع اتخاذ المنطقة العربية كحالة للدراسة ، فإنه يمكن تقسيم الدول العربية على مجموعتين ، وفق مصادر "المنظمة العربية" للتربية والثقافة والعلوم – أليكسو: المجموعة الأولى تضطلع الحكومات فيها بالدور الأساسى للتمويل ، من باطن الموازنة العامة للدولة ، ومن بينها مصر ودول "مجلس التعاون الخليجى"، ودول المغرب العربى . و أما المجموعة الثانية ، فتتبع أسلوباً توفيقياً يراعى ضعف المخصص الحكومى ويوازنه بارتفاع الرسوم التعليمية ومساهمات القطاع الخاص و المجتمع المدنى، وتشمل لبنان والأردن وفلسطين .

...فى ضوء النقاط الأخيرة (التدويل و"تحرير" التعليم العالى ، وقابلية التشغيل ، والتمويل) نجد عدداً من الدروس المستفادة المهمة على المستوى العربى العام، بما فيه جمهورية مصر العربية.

ضرورة التوفيق بين استقلالية الإدارة الجامعية وفاعلية السلطة الإشرافية للمجلس الأعلى للجامعات ، حتى لا يحدث تغوّل من طرف تجاه طرف .. وحتى لا تكون الدعوة إلى "تحرير" الإدارة مجرد وسيلة للتخلص من الرقابة العامة على منظومة التعليم العالى.

- بالتطبيق على مسألة الرسوم الدراسية، تطرح قضية مجانية التعليم والتعليم العالى من فترة إلى أخرى . وينبغى التدرج فى رفع الرسوم بما لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص وحتى لا يتم التأثير سلباً على فرص الحراك الاجتماعى لأبناء العائلات من القوى الاجتماعية محددة الدخل.

- أهمية الحصول بمخصص الإنفاق العام على التعليم والتعليم العالى إلى المستويات العالمية المقارنة وخاصة فى (الدول النامية الديناميكية) كالصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا . حيث الاستثمار فى التعليم ليس مجرد استثمار اجتماعى ولكنه استثمار اقتصادى – اجتماعى كلى ، ومن ثم وطنىّ فى التحليل الأخير .

- بذل اهتمام خاص بتعليم الصفوة العلمية لجيل الشباب فيما يسمى Elite Education ويعبر عنه في بعض الكتابات بـ "إدارة المواهب". وجرى العرف على تسمية هذه الفئة فى مصر بالمتفوقين .

- التدقيق فى وسائل التمويل الجامعى البديلة لرفع الرسوم، مثل ما يسمى بالصناديق الخاصة، من أجل التوفيق بين توفير موارد إضافية من الأنشطة الجامعية المختلفة كالبحث التعاقدى، وبين الحيلولة دون تسرب الممارسات المؤدية إلى الفساد فى بيئة التمويل الجامعى .

- أن تكون استراتيجية تطوير التعليم والتعليم العالى جزء من استراتيجية شاملة ، محورها التطور الصناعى والعلمى – التكنولوجى ، بحيث يتم رفع مستوى التأهيل المنتج لطلبة الجامعات والمعاهد العالية وفق "مواصفات المهن" اللازمة ، ومن ثم توفير فرص التشغيل اللائق للخريجين.

الفصل الثالث

قضية مجانية التعليم العالي في ضوء معياري عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة والاستفادة من الخبرات الدولية

مقدمة:

يعد التعليم أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي مجتمع، حيث يقوم على تهيئة المورد البشري، وجعله مؤهل للمساهمة في العمليات الانتاجية في أي اقتصاد. فالتعليم هو صناعة الانسان التقني الذي لا يقوم إنتاج حديث بدونه.

فصناعة التعليم تمثل أحد المكونات الهامة في العمليات والانشطة الاقتصادية المختلفة بأي مجتمع، حيث تشكل مخرجات هذه الصناعة ــ بالإضافة إلى التدريب ــ جانب العرض في سوق خدمات القوى العاملة المؤهلة. ومن هذه السوق تتم التغذية المستمرة لجميع الانشطة الاقتصادية بخدمات العمل الانتاجية، والتي بدورها تمثل القاسم المشترك لأي نشاط انتاجي في المجتمع. ومن جانب آخر، تمثل صناعة التعليم أحد أهم محفزات الطلب الفعال في أي اقتصاد، فهي صناعة يعمل فيها نسبة لا يستهان بها من حجم القوى العاملة، كما إنها تستهلك جزءا متزايدًا من ميزانية القطاع العائلي، علاوة على حجم ما ينفق عليه من الموازنة العامة للدولة.

كما تزداد أهمية هذه الصناعة مع التطورات التكنومعلوماتية التي تمثل الدعامة الرئيسية لمجتمع المعرفة، فالإنتقال إلى مجتمع المعرفة مرهون إلى حد كبير بمدى التطور في هذه الصناعة ــ بالإضافة إلى التطور في صناعة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات (الصناعة التكنومعلوماتية) ــ المسئولة عن تشكيل وصياغة كم ونوع رأس المال المعرفي، الذي بتزايد نسبته تتعمق المعرفية في المجتمع الذي لابد أن يكون هذا المجتمع قد مر بالمعلوماتية خلال تطوره التاريخي نحو المجتمع المعرفي.

وإذا كان التعليم هو صناعة الانسان التقني الذي لا يقوم إنتاج حديث بدونه، فهو أيضًا صناعة الإنسان بمفاهيمه الأخرى المتعددة والمتنوعة من سياسية واجتماعية وثقافية ودينية...إلخ. لهذا، يمثل التعليم قضية أمن قومي تشغل حيز كبير من إهتمامات أي مجتمع من المجتمعات. ونظرًا لأهمية هذه القضية، فقد ترسخ الاعتقاد بحتمية هيمنة الدولة على إدارة

هذه الصناعة، بل وفي الايدلوجيات التي تقطن أقصى اليسار، لا مجال لإتاحته إلا من خلال الدولة. وحتى في الأيدلوجيات اليمينية المعتدلة منها أو المتطرفة لا يمكن أن تترك هذه الصناعة بكاملها لآليات السوق.

إن للتعليم خصوصية تجعله من الوظائف الأساسية لأي دولة، وإن إختلفت الإيدلوجيات، فالإختلاف محصور في مدى مساهمة القطاع الخاص في إتاحته.

وقد برزت عديد من التحديات التي تواجة التعليم والعملية التعليمية في مصر، لعل من أهم هذه التحديات وأكثرها وطئة قضية مجانية التعليم بصفة عامة، ومجانية التعليم العالي بصفة خاصة، وهذه القضية الأخيرة قد إحتد بسببها النقاش بل البحث والدرس عن دور كل من الدولة والقطاع العائلي في تحمل أعباء التعليم العالي بما يتناسب والعائد، سواء العائد الاجتماعي بالنسبة للدولة، أو العائد الخاص بالنسبة للقطاع العائلي، هذا من جانب. ومن جانب آخر، إعادة النظر في دور كل من الدولة والقطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم العالي، وهو ما يساعد على تخفيف العبء على المؤسسات التعليمية العامة، بإستيعاب القطاع الخاص لجزء من طالبي الخدمة من الفئات القادرة على تحّمل تكلفة التعليم.

فإذا كانت مجانية التعليم أمر مقبول بل وواجب حتى مرحلة نهاية التعليم الأساسي، أو تمد حتى نهاية التعليم قبل الجامعي ـــ مع ضرورة مراعاة معايير كفاءة تخصيص الحجم اللازم لتغطية إحتياجات ومتطلبات جودة التعليم وكفاءة منتجه. فإن مد المجانية إلى التعليم العالي مرهون بقدرة مؤسسات التعليم العالي الحكومية على إستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي خدمة التعليم العالي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، مرهون بتناسب التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة دعم التعليم العالي مع العائد الاجتماعي منه. وهو ما يعني من جهة ثالثة، أن يتحمل القطاع العائلي بتكلفة تتناسب والعائد الخاص الذي يحصل عليه من التعليم العالي. هذا، مع الأخذ في الاعتبار للدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في تدعيم هذا المستوى من التعليم.

بيد أن أهم محور من محاور قضية مجانية التعليم العالي تتلخص في السؤال الذي نحاول الإجابة عليه، ومفاده: هل حققت المجانية الهدف منها في تحييد أثر مستوى الدخل على تحقيق عدالة الإتاحة، وفي نفس الوقت تحقيق الكفاءة منها؟ بمعنى آخر، هل أصبح

الإلتحاق بالتعليم العالي بفضل المجانية يتوقف فقط على قدرة الطالب الفطرية وجهده في التحصيل والدرس، أم أن هناك عوامل أخرى حاكمة، وبالتالي فقدت المجانية الهدف منها...؟

فإذا كانت المجانية قد حققت الهدف منها، فكيف يمكن تفسير هذا الكم من الأزمات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي في مصر سواء على مستوى مدخلات العملية التعليمية، أو على مستوى التشغيل، أو على مستوى المنتج النهائي؟!. أليست الأزمة التمويلية ــ وقرينتها الأزمة الإدارية ــ هي العامل المشترك المفسر لمعظم أزمات التعليم بصفة عامة في مصر، والتعليم العالي منه بصفة خاصة؟ فما الجدوى ــ والحال هكذا ــ من الإبقاء على المجانية المطلقة إن ثبت فقدانها للصلاحية Expire وإنتهاء فاعليتها؟

فإذا كانت أغلب دول العالم قد أعادت النظر في نهج المجانية المطلقة، وقامت بتوزيع عبء تكلفة التعليم العالي بينها وبين القطاع العائلي فيما يعرف بمفهوم "التشاركية أو المشاركة في تكلفة التعليم العالي" Cost Sharing in Higher Education. لهذا، فمن الضروري في مصر أيضًا أن يعاد التفكير في المجانية المطلقة، والبحث عن سبل أكثر جدوى من بين الطرق والأساليب المتبعة عالميًا للوصول إلى هدف تحقيق الكفاءة وبما لا يتعارض ومفهوم عدالة الإتاحة.

أما عن مجانية التعليم في مصر، فقد استمر التعليم لقرون طويلة لا يعرف غير العلوم الدينية والشرعية، والذي إنحصر بالتالي في قلة قليلة هم رجال الدين، بالإضافة إلى أقلية من كتبة الدواوين التي كانت تعرف فقط مبادئ القراءة والكتابة وطرق الحساب البسيطة اللازمة لتيسير الأمور الأميرية، وما عدا ذلك فالأمية تشمل عموم الأمة المصرية. إلى أن أعتلى سدة الحكم محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤١) الذي كان معنيًا بالتعليم كوسيلة في البداية وهدف في النهاية.

ففي البداية إتخذ من التعليم وسيلة لإعداد مَن كان في حاجة إليهم لتسيير شئون التنظيم الإداري الكبير الذي وضعه أنذاك، كما اتخذ في النهاية من التعليم هدف وغاية "لتنوير أذهان العباد"، وذلك بنشره بين أبناء الأمة حتى يمكنهم تقبل بل ودعم التغيير الحضاري الذي يرغب أن يحدثه في مصر بصبغها بالحضارة الغربية القدوة والمثال أنذاك.

لهذا سعى محمد علي إلى إنشاء المدارس وإرسال البعثات وإستقدام الخبراء لتعرف مصر معه التعليم بمفهومه المدني وعلومة الحديثة من طب وصيدلة وزراعة وهندسة ومحاسبة وغيرها من العلوم المدنية الحديثة.

بيد أنه خلال مسيرة محمد علي وعند إقتراب نهاية حكمه قد واجهته أزمة شديدة التعقيد، حيث تكدس الجهاز الإداري الذي نظمه بالعاملين خريجي المدارس الذي التزم بتعيينهم فيه، وعدم قدرة هذا الجهاز على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس، مع سوء الحالة الاقتصادية في مصر بعد عام ١٨٤٠ وما ترتب عليها من ضرورة تخفيض النفقات، لهذا سعى إلى إعادة النظر في النظام التعليمي الذي وضعه، فقام "المعتبر مؤسس مصر الحديثة وباعث نهضتها" علاجًا لهذه الأزمة بإلغاء المدارس الإبتدائية والتجهيزية مع تقليص عدد الطلبة في المدارس العليا كالحربية والطب البشري وغيرها[١].

وبعد ذلك لم يسترد التعليم عافيته إلا في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٨) ثم تراجع مرة أخرى مع الإحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، وانحصر التعليم المدني الحديث في نطاق تخريج أعداد من الكتبة والإداريين من أجل إدارة نظام متواضع للخدمة المدنية. إلى أن جاءت حكومة الوفد في عام ١٩٤٣ وأقرت قانون مجانية التعليم الإبتدائي، الذي معه تضاعف عدد طلاب وطالبات هذه المرحلة من ٤٣ ألف طالب وطالبة عام ١٩٤٤/١٩٤٣ إلى ٦٥ ألف عام ١٩٤٦/١٩٤٥ بمعدل زيادة سنوية تقارب ٢٨%. أما طلبة المرحلة الثانوية (البكالوريا) فلم يزيدوا في عام ١٩٥٠ عن ٨٠ ألف طالب وطالبة في مجتمع كان عدد سكانه قد تجاوز الخمسة عشر مليونًا، وهو ماحدا بحكومة الوفد أن تصدر في عام ١٩٥٠ قانون جديد يقر مجانية التعليم الثانوي من أجل تعزيز فرص الفقراء في التعليم[٢].

---

[١] شكري. محمد فؤاد وآخرون، "بناء دولة مصر محمد علي"، ذاكرة الأمة، العدد ١٤٦، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣، ص ٩٩.

[٢] فاروق. عبد الخالق، "كم ينفق المصريون على التعليم"، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٩.

هذا، وقد أستند قانون مجانية التعليم الابتدائي الذي أقرته حكومة الوفد عام ١٩٤٣ على المادة رقم (١٩) من دستور ١٩٢٣ الذي ينص فيها على أن "التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات. وهو مجاني في المكاتب العامة"[١].

وفي عام ١٩٦٢ صدر قانون يقر مجانية التعليم العالي لتكتمل به دائرة المجانية ليصبح التعليم العالي في مصر تعليم حكومي ــ ما عدا الجامعة الأمريكية في القاهرة كحالة خاصة إستثنائية ــ وهو ما دعم وعزز فرص أبناء الطبقة الفقيرة المؤهلين (بشهادة إتمام المرحلة الثانوية وبمستوى ــ درجات ــ يعبر عن جهودهم في البحث والدرس والتحصيل، بالإضافة إلى إمكانياتهم الفطرية) للإلتحاق بالتعليم العالي. وقد أقر دستور ١٩٦٤ مجانية التعليم العام العالي بنصه في المادة رقم (٣٩) منه على أن "تشرف الدولة على التعليم العام، وينظم القانون شئونه. وهو في مراحله المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان"[٢].

وقد أكد على مجانية التعليم العام في جميع مراحله دستور ١٩٧١ في المادة رقم (٢٠) منه التي تنص على أن "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة"[٣]. وصدق على ذلك أيضًا دستور ٢٠١٤ في المادة رقم (١٩) منه، والتي تنص على أن "التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، ووفقًا للقانون[٤]"

٣-١ عبء مجانية التعليم العالي في مصر:

وقد تزايد عبء مجانية التعليم العالي في مصر من سنة لأخرى، نتيجة تزايد الاقبال على التعليم العالي العام من ناحية، وإرتفاع أسعار مدخلات العملية التعليمية من ناحية أخرى. ومع ضعف البنية التحتية في هذا القطاع وإنخفاض كفاءته الانتاجية تتزايد تكلفته بمعدلات متزايدة، أي أن العملية الإنتاجية مستقرة عند مرحلة تزايد التكلفة. وبالتالي، يتزايد عبء المجانية بمعدلات متزايدة من سنة لأخرى. ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال المقارنة بين متوسط الزيادة في جملة المقيدين في هذا القطاع وبين متوسط الزيادة في الانفاق العام عليه. ويوضح الجدول التالي تطور عدد الطلبة المقيدين في قطاع التعليم العالي (حكومي وخاص) من العام الدراسي ٢٠١٠/٠٩ إلى العام الدراسي ٢٠١٤/١٣.

---

[١] أمين. أحمد محمد، "الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر –دراسة في الإصلاح الدستوري والسياسي" مكتبة الشروق الدولية، ص.٣١.

[٢] المرجع السابق، ص. ١٨٠

[٣] المرجع السابق، ص.٢١٠

[4] http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/download/Constitution_2014.pdf

جدول (٣-١): تطور عدد الطلبة المقيدين في قطاع التعليم العالي (حكومي وخاص) من ٢٠١٠/٠٩ : ٢٠١٤/١٣

بيـــــــــــان	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
جامعات حكومية (الدرجة الجامعية الأولى)	1,366,490	1,081,215	1,120,935	1,148,805	1,220,065
جامعات حكومية (الدراسات العليا)	218,991	174,035	252,318	271,642	258,892
تعليم عالي حكومي غير جامعي	74,221	33,908	46,235	64,479	72,852
أزهر (الدرجة الجامعية الأولى)	315,533	284,129	269,071.00	279,732	296,506
أزهر (الدراسات العليا)	19,227	12,644	11,926.00	13,222	14,316
جامعة أمريكية (الدرجة الجامعية الأولى)	5,055	4,760	5,344.00	5,329	5,295
جامعة أمريكية (الدراسات العليا)	1,148	1,224	1,273.00	1,323	1,267
جامعات خاصة وأهلية	69,315	67,426	71,582.00	88,358	103,535
المعاهد العليا الخاصة	324,926	293,720	283,711.00	309,977	341,241
المعاهد المتوسطة الخاصة	46,662	39,427	33,685.00	45,390	47,767
إجمالي عدد المقيدين بقطاع التعليم العالي حكومي وخاص	2,441,568	1,992,488	2,096,080.00	2,228,257	2,361,736

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، راجع:
http://www.higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/Default.aspx (25 Dec, 2016)

ومع الأخذ في الإعتبار أن العام الدراسي ٢٠١١/١٠ تناقص فيه أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية، نتيجة سنة الفراغ في الثانوية العامة في العام ٢٠١٠/٠٩، وتعديل الجدول السابق بحذف القطاع الخاص منه حتى نحصل على تطور إجمالي عدد المقيدين بقطاع التعليم العالي الحكومي فقط كما في الجدول التالي الذي يظهر أن الزيادة في جملة عدد المقيدين تصل في المتوسط إلى ٦% سنويًا.

جدول (٣-٢): تطور إجمالي عدد المقيدين بقطاع التعليم العالي الحكومي من ٢٠١٠/٠٩ : ٢٠١٤/١٣

بيـــــــــــان	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
جامعات حكومية (الدرجة الجامعية الأولى)	1,366,490	1,081,215	1,120,935	1,148,805	1,220,065
جامعات حكومية (الدراسات العليا)	218,991	174,035	252,318	271,642	258,892
تعليم عالي حكومي غير جامعي تشمل المعاهد العليا والمتوسطة	74,221	33,908	46,235	64,479	72,852
أزهر الشريف (الدرجة الجامعية الأولى)	315,533	284,129	269,071	279,732	296,506
أزهر الشريف (الدراسات العليا)	19,227	12,644	11,926	13,222	14,316
الإجمالي عدد المقيدين بقطاع التعليم العالي حكومي	1,994,462	1,585,931	1,700,485	1,777,880	1,862,631
نسبة التغير (٢٠١٠/٠٩) سنة أساس	0.00%	-20.48%	7.22%	4.55%	4.77%
متوسط الثلاث سنوات الأخيرة	5.51%				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، راجع:
http://www.higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/Default.aspx (٢٥ Dec, 2016)

كما يوضح الجدول التالي تطور حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي الحكومي في مصر خلال السبع سنوات الأخيرة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦.

جدول (٣-٣): تطور حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي الحكومي في مصر (٢٠١٠/٠٩ : ٢٠١٦/٥)

السنة	2010/09**	2011/10**	2012/11**	2013/12**	٢٠١٤/١٣**	2015/14**	2016/15***
جملة الإنفاق العام*	413,168.8	476,289.7	616,434.0	616,434.0	798,431	864,564.11	974,793.91
الإنفاق على قطاع التعليم*	47,053.7	49,898	64,034.5	64,034.5	94,354.6	99,262.9	103,962.2
الإنفاق على التعليم العالي*	10,234.3	10,560.1	13,728.4	13,728.4	19,984.9	21,211.1	22,627.1
نسبة الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق العام	11.39%	10.48%	10.39%	10.39%	11.82%	11.48%	10.67%
نسبة الإنفاق على التعليم العالي من جملة الإنفاق على التعليم	21.75%	21.16%	21.44%	21.44%	21.18%	21.37%	21.76%
نسبة الإنفاق على التعليم العالي من جملة الإنفاق العام	2.48%	2.22%	2.23%	2.23%	2.50%	2.45%	2.32%

* القيمة بالمليون جنية

** إنفاق فعلي

*** إنفاق مقدر

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، راجع في ذلك:

http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx(26 Nov. 2016)

ويتضح من هذا البيان أن حجم الإنفاق العام على التعليم العالي قد زاد من ١٠.٢٣ مليار جنية في عام ٢٠١٠م إلى ٢٢.٦٢ مليار جنية في عام ٢٠١٦م بزيادة قدرها ١٢١.٠٩%. وإن كانت نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي من جملة الإنفاق العام على قطاع التعليم ثابتة تقريبًا خلال نفس الفترة، حيث تتراوح من ٢١.١٦% إلى ٢١.٧٦% بمتوسط قدره ٢١.٤٤%. كذلك أيضًا نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي من جملة الإنفاق العام ثابتة تقريبًا خلال نفس الفترة، حيث تتراوح من ٢.٢٢% إلى ٢.٥٠% بمتوسط قدره ٢.٣٥%.

وبمقارنة متوسط نسبة الزيادة في عدد المقيدين سنويًا (٥%) بمتوسط نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من جملة الإنفاق على قطاع التعليم في مجملة (٢١.٤٤%) يتضح أن التعليم العالي في مصر يمر بمرحلة تزايد التكلفة، والتي تتطلب معها البحث عن آليه للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

ويتضح من الجدول التالي أن نصيب الطالب المقيد بالتعليم العالي قد زاد من ٥١٣١.٣٤ جنية في العام الدراسي ٢٠١٠/٠٩ إلى ١٠٧٢٩.٣٩ جنية في العام الدراسي ٢٠١٤/١٣ بزيادة قدرها ٢٠٩.١% ومتوسط تكلفة سنوية قدرها ٧٦٦٢.٨٧ جنية.

جدول (٣-٤): نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ٢٠١٠/٠٩ : ٢٠١٤/١٣

بيـــــــــــان	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
جملة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي*	10,234.26	10,560.14	13,728.37	13,728.37	19,984.89
الإجمالي المقيدين بالجامعات والتعليم العالي الحكومي**	1.99	1.59	1.70	1.78	1.86
نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي***	5,131.34	6,658.64	8,073.21	7,721.77	10,729.39

* القيمة بالمليون ** العدد بالمليون *** القيمة بالألف

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، راجع في ذلك المواقع التالية:

http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx,(24 Dec, 2016)

http://www.higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/Default.aspx (25 Dec, 2016)

٣-٢ مدى تأثير المجانية على عدالة الإلتحاق بالتعليم العالي:

يمكن القول تأييدًا لمبدأ مجانية التعليم العالي، أنه بدون قيام الدولة بإتاحة تعليم عالي مجاني لظل هذا المستوى من التعليم محصور في الطبقة ــ الغنية والمتوسطة ــ القادرة وحدها على دفع فاتورة تعليم أبنائها. بل وعند مستوى معين ــ من التكلفة التي تتحدد بناء على آليات السوق ــ قد يفوق قدره الطبقة المتوسطة؛ ستستبعد أيضًا هذه الطبقة من معادلة التعليم العالي، لتظل الطبقة الغنية وحدها متصدرة مشهد حملة المؤهلات العليا.

وبالتالي، فإن أحد أهم مميزات مجانية التعليم العالي أنها تلغي دور أو أثر التباين في مستوى الدخل على إمكانية الإلتحاق بهذا المستوى من التعليم. إلا أن من أهم سلبياتها أيضًا أن تكون مطلقة، بمعنى أنها تطبق على الجميع دون معايير لتحديد وإستهداف الفئات المستحقة، وإستبعاد الفئات غير المستحقة من مظلة المجانية، فيتساوى من يستطيع تحمل التكلفة مع من لا يستطيع، يتساوى المتفوق مع الأقل تفوقًا مع غير المهتم والفاشل أيضًا. كما أنه يتولد من المجانية المطلقة عديد من السلبيات التي من أهمها أنها تخفض بشكل أو بآخر من رفاهية المجتمع، ينخفض بسببها العائد الاجتماعي من الانفاق العام، كما إنها تعمل على إعادة توزيع

الدخل لصالح الطبقات الغنية. وفيما يلي تحليل مختصر لدور المجانية في تحييد أثر الدخل، وكذلك لأهم سلبيات المجانية المطلقة:

٣-٢-١ دور المجانية في تحييد أثر مستوى الدخل:

مما لا شك فيه ــ بصفة عامة ــ أن إقرار مجانية التعليم العالي قد حقق مبدأ عدالة الإتاحة لكل من هو مؤهل لمثل هذا التعليم عن طريق إلغاء أثر مستوى الدخل، أي تحييده. والمقصود هنا بأثر مستوى الدخل أن يكون لمستوى الدخل دور أساسي في الإلتحاق بالتعليم العالي من عدمه، فيتمثل أثر الدخل في إعطاء فرصة أكبر في الإلتحاق بالتعليم العالي لأصحاب الدخول المرتفعة، مقارنة بأصحاب الدخول المنخفضة. وبمعنى آخر، فإن أصحاب الدخول المنخفضة تقل فرصتهم في الإلتحاق بالتعليم العالي أو تنعدم بسبب إنخفاض دخلهم.

إن بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه مثل أن يكون التعليم قبل الجامعي مجاني، وأن يتوقف أثر مستوى الدخل في تحديد مستوى النجاح في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى توقف أثر عوامل أخرى؛ فإن مجانية التعليم العالي تعمل على تحقيق عدالة الإتاحة بتحقيق تكافؤ الفرص بين المؤهلين للإلتحاق به، بحيث لا يشكل إنتماء هؤلاء المؤهلين لطبقة معينة أي أثر ــ إيجابي أو سلبي ــ على عملية الإلتحاق، أي أن مستوى الدخل محايد بفعل أو نتيجة المجانية.

٣-٢-٢ أثر المجانية في إنخفاض رفاهية المجتمع:

بيد أن هذا التحليل مردود عليه بتحليل آخر في الاتجاة المعاكس مفاده: أن مجانية التعليم العالي وإن حققت مبدأ عدالة الإتاحة عن طريق إلغاء أثر مستوى الدخل، إلا أنها تعمل في نفس الوقت على إنخفاض الرفاهية في المجتمع. فقيام الدولة بتحمل تكلفة التعليم العالي، أي نقل عبء التعليم العالي من الميزانية الخاصة إلى الميزانية العامة، يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لمن شملته مظلة المجانية، أي زيادة الدخل الحقيقي لأصحاب الميزانيات الخاصة. وهو ما يعني زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الدخل النقدي، أي زيادة الرفاهية بفعل المجانية.

فإذا كانت الطبقات الغنية لديها منفعة حدية منخفضة للدخل نظرًا لإرتفاع مستوى دخل هذه الطبقات الغنية مقارنة بالمنفعة الحدية المرتفعة للدخل عند الطبقات الفقيرة نتيجة إنخفاض مستوى دخل هذه الطبقات الفقيرة، فإن المجانية المطلقة للتعليم العالي؛ وإن كانت تؤدي إلى

زيادة الدخل الحقيقي للطبقات الغنية التي ليست في حاجة إليه إبتداء، عند تحمل الدولة بعبء تعليم أبنائهم، إلا أن مستوى أو نسبة هذه الزيادة مقارنة بحجم الدخل المرتفع تكون ضعيفة، وهو ما يعني أن أثر المجانية في هذه الحالة أثر ضعيف على رفاهية مثل هذه الطبقات.

في المقابل نجد أن المجانية تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة بنسبة كبيرة مقارنة بحجم الدخل المنخفض لهذه الطبقات، وهو ما يعني أن المجانية في الواقع تزيد من رفاهية أصحاب الدخول المنخفضة

وبالتالي، فإن الإستمرار في دعم الطبقات الغنية نتيجة مجانية التعليم العالي تؤدي إلى إنخفاض رفاهية المجتمع مقارنة بزيادة هذه الرفاهية إذا ما تم إستبعاد الطبقات الغنية من المجانية. ومع الإستبعاد فإن الدخول الحقيقية للطبقات الفقيرة ذات المنفعة الحدية المرتفعة للدخل تزيد، وهو ما يؤدي في التحليل الأخير إلى زيادة رفاهية المجتمع.

٣-٢-٣ أثر المجانية في إنخفاض العائد الاجتماعي من الإنفاق العام:

وإذا كانت المجانية المطلقة تؤدي إلى إنخفاض رفاهية المجتمع، فهي بالتالي تعمل على إنخفاض العائد الاجتماعي من الإنفاق العام. حيث أنه إذا لم يتم مد المجانية للطبقات الغنية، فإنها ستقوم بنفسها بتحمل تكلفة التعليم العالي، لأن لديها القدرة والإمكانية. بعكس الطبقات الفقيرة التي إن لم يتوفر لهم التعليم العالي بالمجان ما كان من الممكن أن يحصلوا عليه. وهو ما يعني أن مد المجانية للطبقات الغنية يخفض من العائد الاجتماعي من الانفاق العام بعكس مد المجانية للطبقات الفقيرة الذي يعظم من هذا العائد.

٣-٢-٤ أثر المجانية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية:

هذا بالإضافة إلى أن مجانية التعليم العالي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية. فعند إلتحاق أحد أبناء الطبقة الغنية بالتعليم العالي، كان من المفترض أن تتحمل أسرته بعبء التكلفة عن طريق التضحية بجزء من دخلها يعادل هذه النفقة. فإذا كان الحال هكذا؛ أنه يحصل على الخدمة مجانًا، فإن واقع الحال يظهر أن مجانية التعليم قد عملت على زيادة الدخل الحقيقي لهذه الأسرة عن طريق الحصول على خدمات أكثر بنفس الدخل النقدي. وبمعنى آخر، عملت المجانية على تحويل غير مباشر لموارد الدولة إلى دخول حقيقية لمن يلتحق بالتعليم العالي. فإذا كان هذا التحويل مقبول بل وواجب للطبقات غير القادرة الفقيرة، فإنه غير مقبول بل ويعتبر سوء إستغلال للموارد وهدر لمال عام إذا حصلت عليه الطبقات القادرة الغنية.

وما يؤكد التحليل السابق ويدعمه دراسة أجرها البنك الدولي في عام ٢٠٠٢ عن الفقر في مصر ذكر فيها أن الإنفاق العام على التعليم العالي يصب في الواقع في صالح الطبقات الغنية، حيث تبين أن ٤٥% من الإنفاق على التعليم العالي يذهب إلى الأسر التي تنتمي لأعلى خميس للثروة، في حين يذهب ٦٨% إلى أعلى خميسين، ولا يستفيد الخميس الأدنى بأكثر من ٣% من هذه الموارد[١].

٣-٣ أثر الثروة والدخل في الإلتحاق بالتعليم العالي:

بصفة عامة، نؤكد أن المجانية المطلقة لا يمكنها أن تحقق عدالة الإتاحة أو تكافؤ الفرص، بل على العكس قد تؤدي إلى تعميق الفروق بشكل أو بآخر كما سبق عرضه. وإمعانًا في التحليل يمكن التدليل على ذلك بمحاولة الإجابة على السؤال التالي الأكثر تحديدًا: هل هناك عوامل متحيزة تمنح فئة معينة فرصة أكبر من غيرها وتجعلها مفضلة عن غيرها في الإلتحاق بالتعليم العالي ...؟

إن أي مسئول يوجه له مثل هذا السؤال يستطيع بكل بساطة أن يعرض الإجابة المباشرة التالية: أن الإلتحاق بالتعليم العالي يخضع لمعيار موضوعي لا خلاف عليه، هو مجموع درجات الطالب في المرحلة الثانوية، والتي حصل عليها بناء على قدرته الفطرية، وجهده وجلده على الدرس والتحصيل.

بيد أن الإلتحاق بالتعليم الجامعي في الواقع لا يخضع لمعيار موضوعي محايد إلا ظاهريًا فقط، بل هناك العديد من المؤثرات المتحيزة غير الحيادية، والتي يكون لها عظيم الأثر في عملية الإلتحاق. ومن بين أهم هذه العوامل ما يلي:

٣-٣-١ الثروة وأثرها في تأمين الإستثمار الشخصي طويل الأجل في التعليم العالي:

تعد الثروة رصيد تحتفظ به الأسر في شكل أصول مالية وعينية، وتمثل الثروة عامل أمان يمكن الاعتماد عليه وإستخدامه عند الحاجة إليه. وحيث أن الإستثمار في التعليم العالي يستغرق مدى زمني يتراوح من سبع إلى ثمان سنوات بأخذ مرحلة الثانوية العامة في الحسبان

---

[١] **البدري. أسماء وآخرون، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص"، مجلس السكان الدولي، ٢٠٠٢، ص. ٩١.**

كمرحلة لازمة للإلتحاق بالتعليم العالي ـــ وهو ما يجعل الإستثمار في التعليم العالي إستثمارًا طويل الأجل يصعب على مَن لا يمتلك الثروة تأمين التمويل اللازم له ـــ لهذا تفضل أغلب الأسر التي لا تمتلك الثروة؛ وبالتالي تحصل على دخل يغطي بالكاد الإحتياجات الدورية أو لا يغطي أغلبها؛ وترغب في تعليم أبنائها، أن تلحقهم بالتعليم الثانوي الفني نظرًا لإنخفاض تكلفة الإستثمار فيه، علاوة على إنه إستثمار قصير الأجل، بالإضافة إلى أنه مرحلة منتهية تؤهل لسوق العمل.

وبالتالي، نجد أن الإلتحاق بالتعليم العالي من عدمه يرجع ليس إلى قدرات الطالب الفطرية فقط، بل إلى خوف مثل هذه الأسر من عدم القدرة على الإستمرار في الإستثمار فيه، نظرًا للمخاطرة في تأمين التمويل اللازم لذلك. وهو ما يعني أن مَن يمتلك الثروة تزيد لديه الفرصة للإلتحاق بالتعليم العالي على خلاف مَن لا يمتلكها. وبالتالي لا يعد مجموع الطالب في الثانوية العامة هو المعيار الموضوعي الوحيد، بل أن للثروة أيضًا أثر في عدم تكافؤ الفرص في الإلتحاق بالتعليم العالي.

٣-٣-٢ الدخل وأثره في المفاضلة بين مساري الثانوي العام والثانوي الفني:

يعبر الدخل عن التيار النقدي الذي يتجدد بشكل دوري من فترة زمنية لأخرى، ويؤثر حجم الدخل على رصيد الثروة، فإذا كان الدخل مرتفع يغطي الاحتياجات الدورية ويزيد عنها، فإن هذه الزيادة تتحول عن طريق الادخار من فترة لأخرى إلى ثروة أو تعمل على زيادة الرصيد منها.

فإذا كانت الأسرة من أصحاب الدخول المرتفعة، فإنها تكون في نفس الوقت قادرة على تغطية نفقات التعليم الثانوي العام الموازي، أي الدروس الخصوصية. والتي أصبحت نتيجة ضعف كفاءة وكفاية التعليم الثانوي العام الرسمي، أحد محددات النجاح في الثانوي العام، بل أيضًا وبالتالي تحصيل أكبر مجاميع ممكنة للإلتحاق بالتعليم العالي المأمول.

في المقابل، نجد أن أصحاب الدخول المنخفضة لا يمكنهم اللجوء إلى التعليم الثانوي العام الموازي (الدروس الخصوصية) لتغطية النقص والضعف في التعليم الثانوي العام الرسمي، نظرًا لإرتفاع التكلفة التي تفوق إمكانياتهم. لهذا تفضل عدم خوض التجربة أساسًا بأن تختار أن يسلك أبناؤها مسار التعليم الفني.

وبالتالي، نكرر أن الإلتحاق بالتعليم العالي من عدمه يرجع ليس إلى قدرات الطالب الفطرية فقط، بل إلى عدم قدرة الأسر منخفضة الدخل على تغطية نفقات التعليم الثانوي غير الرسمي الموازي اللازم لإنهاء هذه المرحلة حتى يمكن الإلتحاق بالتعليم العالي المأمول.
وبالتالي لا يعد مجموع الطالب في الثانوية العامة هو المعيار الموضوعي الوحيد، بل أن للدخل أيضًا أثر بجوار أثر الثروة الملازم له في عدم تكافؤ الفرص في الإلتحاق بالتعليم العالي.

في التحليل الأخير، يمكن القول إجابة للسؤال المطروح عن العوامل المتحيزة التي تمنح فئة معينة فرصة أكبر من غيرها وتجعلها مفضلة عن غيرها في الإلتحاق بالتعليم العالي. أن هناك أشكال من التمييز تمنع تحقيق العدالة وتكافؤ فرص الإلتحاق بالتعليم العالي منها على وجه الخصوص المستوى الاقتصادي المعبر عنه بأثر مستوى الثروة وأثر مستوى الدخل. بالإضافة إلى عوامل الخلفية الاجتماعية، والتي نتصور أنها وليدة المستوى الاقتصادي، والتي منها ما يلي:

١ – مستوى تعليم الوالدين

أوضحت إحدى الدراسات[١] السابقة أن تعليم الوالدين له تأثير قوي على تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم العالي، فمع ثبات باقي العوامل الأخرى على ما هي عليه بما في ذلك عاملي الثروة والدخل، فإذا كان والد الفرد حاصلًا على تعليم جامعي، فلديه ما يقرب من ١.٥ مرة فرصة أن يذهب إلى الجامعة عن فرد أكمل والده التعليم الثانوي، وأربعة أضعاف الفرد ذي الوالد الأمي، كما أوضحت الدراسة أن مستوى تعليم الأم هو الأكثر تأثيرًا. فإذا كانت والدة الفرد حاصلة على تعليم جامعي، يكون لهذا الفرد فرصة في الإلتحاق بالجامعة تزيد عن حوالي ٢.٥ ضعف عن فرد أكملت والدته التعليم الثانوي، وسبعة أضعاف الفرد ذي الوالدة الأمية.

٢ – التوزيع الجغرافي

إن سكان الحضر، وكذلك سكان الوجه البحري يكونون أكثر حظًا من سكان الريف والمناطق الصحروية، وسكان الوجه القبلي في الإلتحاق بالتعليم العالي. فقد جاء في الدراسة السابقة[٢] أنه في جميع مستويات التعليم في مصر، قد بلغت معدلات الإلتحاق بالتعليم في المناطق الريفية إلى أدناها، ولا سيما في مناطق ريف الوجه القبلي. في حين بلغت أقصاها في المناطق الحضرية، ويصل الفارق إلى أعلى معدلاته في المستوى الجامعي.

---

[١] المرجع السابق، ص ٨٧.

[٢] المرجع السابق، ص ٥٧.

٣- مسار التعليم الثانوي

إن مسار التعليم الثانوي الذي يتم الإلتحاق به يلعب دورًا كبيرًا في تحديد ما إذا كان الفرد سيحصل على تعليم عالي من عدمه، حيث أن التعليم الثانوي العام يتيح فرصة أكبر من التعليم الثانوي الفني في الإلتحاق بالتعليم العالي، ونفس الدراسة السابقة قد أظهرت[١] أن أكثر من ٥٧% من مَن يدرسون بمعاهد فوق متوسطة هم من خريجي التعليم الفني، بينما ما يزيد على ٨٤% من مَن يدرسون بالمعاهد العليا هم من خريجي الثانوية العامة أو الأزهرية، وما يقرب من ٩٣% من مَن يدرسون بالجامعات قد حصلوا على الثانوية العامة أو الأزهرية.

إن الغرض الأساسي الذي من أجله تم إقرار مجانية التعليم العالي إبان الحقبة الإشتراكية، والمتمثل في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الإلتحاق بالتعليم العالي، قد فقد معناه جملة وتفصيلًا منذ أن تخلت الدولة عن القيم الاشتراكية الحاكمة. لهذا أضحى من اللازم صياغة آلية جديدة تناسب طبيعة الوضع الراهن، بما لا يتعارض مع مبدأ تحقيق عدالة الإتاحة، بأن يستهدف الإنفاق العام الفئات المستحقة، وهي الغير قادرة على الإلتحاق بالتعليم العالي نتيجة إستغراقها في الفقر. وفي نفس الوقت، يستبعد من هذا الإنفاق الفئات القادرة على تحمل التكلفة، أي دفع ثمن المنفعة التي يحصلوا عليها من التعليم العالي.

٣-٤ مدى تأثير المجانية على تحقيق الكفاءة:

يقصد بكفاءة النظام التعليمي بوجه عام "قدرة هذا النظام على الوصول إلى نقطة لا يمكن بعدها إنتاج خريج مؤهل بتكلفة أقل، أو الوصول إلى نقطة لا يمكن بعدها إنتاج خريج أكثر تأهيلًا دون زيادة في التكلفة". ولنظام التعليم العالي ــ مثله مثل أي نظام تعليمي آخر يختص بمستوى تعليمي معين ــ كفاءة داخلية وأخرى خارجية.

وتعني الكفاءة الداخلية العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، بمعنى مدى تحقيق أهداف محددة للعملية التعليمية من خلال حجم محدد من الموارد المادية والبشرية، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس هذه الكفاءة نسبة الانفاق الاستثماري على التعليم العالي إلى جملة الإنفاق على التعليم العالي، وأيضًا نسبة عدد الطلبة في التعليم العالي إلى عدد هيئة التدريس في هذا المستوى من التعليم[٢].

---

[١] المرجع السابق، ص ١٠٥.

٢ المرجع السابق، ص ١٤٣، ١٤٥

أما الكفاءة الخارجية فتشير إلى مدى ملاءمة المهارات التي تم اكتسابها من خلال منظومة التعليم مع إحتياجات سوق العمل وإحتياجات التنمية بشكل عام. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس هذه الكفاءة نسبة البطالة من خريجي التعليم العالي إلى جملة البطالة، نسبة البطالة بين خرجي التعليم العالي في تخصصات معينة إلى جملة البطالة من خريجي التعليم العالي، وأيضًا العائد الاقتصادي الشخصي من التعليم العالي وأثر زيادة سنوات التعليم على هذا العائد والذي يعرف بأثر الشهادة Diploma Effect [١]

هذا، ومن المتعارف عليه عن حال التعليم العالي في مصر أن له السمات التالية[٢]:

- الإنخفاض الشديد في نصيب الطالب من حجم الإنفاق العام على التعليم العالي مقارنة بنصيب الطالب في الدول المشابهة لحال وظروف مصر.
- معظم الانفاق العام على التعليم العالي في مصر يغطي النفقات الجارية خاصة الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين، والتي يذهب أغلبها إلى الإداريين وغير الأكاديميين نظرًا لإرتفاع نسبتهم مقارنة بأعضاء هيئة التدريس.
- معظم المقيدين في التعليم العالي في مصر مقيدون في كليات ومعاهد عليا نظرية، وهو ما يشير إلى غلبة التخصصات في مصر في مجال العلوم الاجتماعية، وهذه الفئات نظرًا لكثرة عددها هي الأكثر عرضة لخطر التعطل والانضمام إلى جيش البطالة.
- إنخفاض معدل العائد على التعليم في مصر مقارنة بالعائد السائد في الدول الأخرى التي تتشابة معها في نفس الظروف الاقتصادية.
- تحتل مصر المرتبة رقم ١٣٥ من ١٤٢ دولة على مستوى العالم في مؤشر جودة نظام التعليم العالي وفقًا لتقرير التنافسية العالمي (٢٠١٢/١١).
- تحتل مصر المرتبة رقم ١٢٨ من ١٣٤ دولة على مستوى العالم بالنسبة لمدى تلبية نظام التعليم العالي لإحتياجات سوق العمل التنافسي (٢٠٠٩/٠٨).

ومن هذه السمات وغيرها مثل: إرتفاع الكثافة العددية للطلاب بالجامعات والمعاهد العليا، التركيز على الأساليب التقليدية في التعليم المتمثلة في التلقين والحفظ والإستظهار، الإهتمام بكم محتوى المنهج دون الإهتمام بنوعيته، تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية في جميع التخصصات كمؤشر دقيق على عدم قدرة النظام التعليمي الرسمي على أداء رسالته في أن

[١] المرجع السابق، ص ١٤٣.

[٢] المرجع السابق، ص ص ١٤٥: ١٤٦، وراجع أيضًا فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٧: ١٠٩

يستوعب الطلبة ما يقدم لهم من محتوى ...إلخ. يمكن القول أن واقع التعليم العالي في مصر يشير إلى إنخفاض بل تدني الكفاءة الداخلية والخارجية.

وإذا دققنا النظر في هذه السمات، وبحثنا عن **السبب الرئيس** من وراء ذلك لوجدناه يقطن في المجانية المطلقة التي ولدت عدم العدالة في إتاحة غير منضبطة. فالمجانية المطلقة سمحت بإستيعاب أعداد متزايدة من سنة لأخرى بها نسب لا يستهان بها من فئات غير مستحقة على حساب ميزانية الدولة ذات الموارد الضعيفة ومحدودة النمو. وهو ما أدى وسيؤدي إذا إستمر الحال على ما هو عليه إلى إنخفاض وتدني الكفاءة الداخلية أو الخارجية لمنظومة التعليم العالي.

إن تدني الكفاءة سواء الداخلية أو الخارجية في منظومة التعليم العالي، بالإضافة إلى عامل ضغط هذه المنظومة على ميزانية الدولة هو ما حدا بالدولة بإقرار القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذي يسمح بإقامة منشآت تعليمية استثمارية الطابع وربحية الهدف، والتي يمكن أن تستوعب الفئات القادرة على دفع فاتورة التعليم فيها.

بيد أن مثل هذه المنشآت لا يمكنها بحال من الأحوال أن تستوعب جميع الفئات غير المستحقة، لأنها فئات غير متجانسة. ولكنها فقط تستطيع إستيعاب الطبقات العليا منها فقط، نظرًا لإرتفاع فاتورة التعليم بشكل مبالغ فيه في مثل هذه المنشآت.

وبالتالي، لا يعد السماح بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات التعليم العالي هو العلاج الناجع لحل مشكلة عدالة الاتاحة وتحقيق الكفاءة، بل هو جزء من الحل لإستيعاب الطبقات العليا فقط من الفئات القادرة. لأنه توجد فئات وإن كانت قادرة على تحمل فاتورة التعليم العالي، ولكن ليست بالقدرة التي تسمح لها برفاهية مستوى التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم الاستثمارية.

لهذا، يجب أن يكون الحل من داخل منظومة التعليم العام، لا من رحم الرأسمالية. فعلى الدولة أن تقوم بدورها المنوط بها وحدها في تعليم أبناء الأمة، لأنه أحد أهم وظائفها. فعليها أن تقدم خدمات التعليم لمن يستحق منهم؛ وإن كان غير قادر فهو واجبها. ومن لا يستحق منهم؛ فمن واجب الدولة أن تعلمه، وعليه هو أن يدفع تكلفة تعليمه.

أما عن الإستحقاق، فيجب البحث عن آلية يمكن من خلالها تحديد المستوى الاقتصادي الذي يحدد مَن هو مستحق الدعم الكلي، ومَن هو الذي يستحق الدعم الجزئي، وما هي درجات هذا الدعم الجزئي أو مستوياته، وفي نفس الوقت يتحدد مَن هو غير المستحق لمثل هذا الدعم دون الإخلال بمعيار الرغبة في التعليم والقدرة على إكتسابه.

وأما عن التكلفة المدفوعة من طالبي الخدمة، فيجب أن تكون متناسبة مع مستوى الخدمة التعليمية المقدم، ولا تزيد عن الكلفة الحقيقية، وإن كان هناك هامش ربح فلا يكون مبالغ فيه كما في المنشآت الهادفة للربح، حتى يمكن أن يستوعب التعليم العام الفئات القادرة على دفع فاتورة تعليمها، لكنها في نفس الوقت ليست بالمستوى الذي يسمح لها بالتعليم في المنشآت الاستثمارية.

٣–٥ التشاركية وأساليب فرض رسوم التعليم العالي من منظور مقارن[1]:

إن البحث عن بديل للمجانية المطلقة هو توجه عالمي، حيث تتجه الحكومات في كل أنحاء العالم بشكل متزايد نحو التشاركية في تكلفة التعليم العالي. وذلك بهدف تلبية الطلب المتزايد على هذا المستوى من التعليم وتناقص الاستثمار الحكومي فيه أو قُل ضعف الإنفاق الحكومي عليه. ولكن هذا التوجه مقيد بالنصوص الدستورية والقانونية الحاكمة التي تعيق هذه التشاركية بين الدولة وطالبي خدمة التعليم العالي، فالعديد من دساتير وقوانين العالم تؤكد على مجانية التعليم العالي الذي تقدمه الدولة. ولا يختلف الحال عن ذلك في مصر، فقد نصت الدساتير المصرية المتعاقبة على ذلك الأمر الذي يتطلب معه تعديلات دستورية وتشريعية متنوعة للتوافق مع التوجه نحو التشاركية التي قد تواجة بسيل من المعارضة السياسية والشعبية لإفتقارها لسند قانوني وظهير دستوري.

لذلك سعت العديد من دول العالم إلى التخلي فعلًا عن المجانية، ولكن بشكل غير مباشر حتى لا تصتدم مع ما يعيقها دستوريًا وقانونيًا وسياسيًا، وذلك بفرض رسوم تحت مسميات مقبولة مثل رسوم إدارية، رسوم أنشطة، رسوم خدمات صحية، تغذية، سكن، إنتقالات

---

1 **http://gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/files/Publications/arabic/TuitionFePoliciesComparativePerspectiveArabic.pdf (22 Nov. 2016).**

راجع في ذلك أيضًا ما يلي:

- **http://gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/files/Publications/arabic/Arabic_version_of_GUNI_paper_cost_sharing.pdf (30 Nov. 2016).**
- **http://www.gsa.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance (12 Dec. 2016)**

...إلخ. وعليه، أضحى الأمر الأكثر إلحاحًا الذي تواجهه الدوله في تفعيل "التشاركية" هو نشر هذا المفهوم مجتمعيًا وتوثيقه دستوريًا وقانونيًا.

وفي نفس السياق، بات من الأمور الملحة في "التشاركية" البحث عن الأساليب السوسيو اقتصادية الأكثر جدوى والتي في مفهومها أنها جدوى من الناحية الاقتصادية بما لا يؤثر إجتماعيًا، أو جدوى تستند إلى البعد الاجتماعي بما لايخل بالنواحي الاقتصادية ـــ لتوزيع عبء تكلفة التعليم العالي بين الطالب وأسرته من جهة، والدولة من جهة أخرى. كذلك ما تتطلبه هذه العملية من برامج وسياسات تقديم المساعدات المالية لضمان أن فرض رسوم دراسية لا ينتقص من قدرة الطلاب ذو الخلفية الاجتماعية المتواضعة على الحصول على التعليم العالي.

بيد أنه من الضروري التنويه في البداية أنه لا توجد سياسة معينة بذاتها يمكنها أن تلائم كافة المجتمعات لتوزيع عبء تكلفة التعليم العالي بين الطالب وأسرته من جهة والدولة من جهة أخرى. ولكن لكل مجتمع خصوصيته التي يجب أن تصمم السياسة الملائمة له. وإن كان من الضروري أن تكون هناك ركائز أساسية يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند وضع أي سياسة لتوزيع عبء تكلفة التعليم أهمها ما يلي:

- يجب أن تتبنى سياسة توزيع العبء طريقة المراحل في التطبيق وتجنب طريقة الصدمة، فالمجتمع الذي يتمتع بالمجانية المطلقة ويعتبرها حق مكتسب من عهود ونظم سابقة لا يمكنه أن يقبل بسهولة التنازل عنها خاصة أصحاب المصالح من الطبقات العليا والمتوسطة في المجتمع. وهو ما يتطلب في البداية أن تكتسب هذه السياسة المغايرة تأييد المجتمع من خلال أدوات السياسة الناعمة حتى يمكن تمريرها بسلام وعن قناعة مجتمعية بضروريتها.

- يجب أن يكون هناك تناسب بين تكلفة إنتاج الخدمة والرسوم المقررة للحصول على هذه الخدمة. فتكلفة تجهيز وإعداد الطالب في مجال التخصصات العملية تفوق تكلفته في مجال التخصصات النظرية، كذلك أيضًا هناك تفاوت في التكلفة بين التخصصات في أي المجالين.

- يجب أن يكون هناك تناسب بين جودة تقديم الخدمة والرسوم المقررة للحصول على هذه الخدمة. فالمؤسسات التعليمية التي تقدم خدماتها بجودة عالية من الضروري أن تكون رسوم التعليم فيها تفوق تلك المؤسسات التي تقدم نفس الخدمة ولكن بجودة أقل.

- يجب أن يكون هناك تمييز بسبب الكفاءة والجدارة العلمية للطالب، فالطالب المتفوق بمعايير معينة من الضروري أن يتميز من حيث نقل عبء تعليمه على الدولة عن الأقل منه كفاءة. حتى نصل إلى قناعة مجتمعية أن المجانية المطلقة هي حق لمن هو أكثر كفاءة، بينما المجانية النسبية لمن هو كفء؛ ولكن بنسب حسب درجة هذه الكفاءة.

- يجب أن يكون هناك تمييز بسبب القدرة الاقتصادية للطالب وأسرته بالتحيز للأضعف، فمن الضروري ألا يستبعد إنسان في مجتمع متحضر من التعليم العالي بسبب فقره، لأن هذا الفقر هو محصلة إختلالات مجتمعية؛ على الدولة أن تساهم في معالجته. ومن بين أساليب هذه المعالجة الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه في التعليم والصحة وإحتياجاته الضرورية.

هذا، وقد أظهرت تجارب الدول منذ تسعينيات القرن العشرين أساليب وطرق متنوعة يتم بها مشاركة الطلاب وأسرهم للدولة في تحمل تكلفة تعليمهم. ومن أكثر هذه الطرق شيوعًا ما يلي:

- رسوم التعليم المدفوعة مقدمًا

يستند هذا الأسلوب على فرضية أن التعليم العالي مسئولية الأسرة التي يجب أن تتحمل جزء من تكاليفه عند رغبتها في تعليم أبنائها تعليم عالي. مع الأخذ في الإعتبار أن ما يقوموا بدفعه من رسوم يجب أن يتناسب مع قدرتهم الاقتصادية. لهذا يتوقف مبلغ أو قيمة الرسم ــ وأيضًا مقدار المساعدة المالية التي يتلقاها الطلاب ــ على دخل الأسرة. فكلما كان الدخل مرتفعًا زاد مبلغ الرسوم المحصلة منه، وكلما كان منخفضًا حصل الطالب على مساعدات مالية. ويتبع هذا الاسلوب في عديد من الدول منها على سبيل المثال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنمسا وشيلي وهولندا وجنوب أفريقيا[1].

- رسوم التعليم مؤجلة الدفع

يستند هذا الاسلوب على فرضية أن الأسرة غير مسئولة عن التعليم العالي لأبنائها، وفي نفس الوقت الطلاب غير متوقع منهم أن يدفعوا تكلفة التعليم وهم لا يزالوا في مرحلة الدراسة. لهذا يتم إحتساب هذه التكلفة بإعتبارها قروض ميسرة تسدد بعد التخرج والإنخراط في دولاب العمل. ففي الدول الاسكندنافية، تدفع الحكومة كافة تكاليف التعليم للطلاب الأكفاء فقط، بينما يتحمل الطلاب الآخرين تكلفة التعليم عن طريق قروض

[1] Ibid., **p. 10**

مدعمة. وفي استراليا، هناك خيار بين الدفع المقدم للرسوم مع وجود حوافز تشجع على ذلك، أو الدفع المؤجل بعد التخرج وفقًا لقرض مشروط بأن يقوم الطالب بالسداد بعد أن يعمل ويحصل على الدخل الذي يمكنه أن يسدد منه تكلفة تعليمه تعليمًا عاليًا.

هذا، وقد أصبحت في السنوات الأخيرة سياسات تأجيل دفع رسوم الدراسة بمثابة توجه عام يهدف إلى التوفيق بين الرغبة في مطالبة الطلاب بالمساهمة في تكاليف التعليم العالي الخاص بهم، وبين عدم قدرتهم على الوفاء بذلك حيث أنهم لا يزالون في مرحلة الدراسة. وتمثل القروض المشروطة بالدخل إحدى الوسائل لتأجيل دفع رسوم الدراسة إلى المستقبل. وتحمل هذه القروض إلتزامًا تعاقديًا بدفع نسبة من الدخل المستقبلي إلى أن يتم دفع القرض كاملًا في ظل فائدة متفق عليها في التعاقد[1].

ويدخل من ضمن نظام رسوم التعليم مؤجلة الدفع ما تم إستحداثه في بعض الدول لإسترداد تكلفة التعليم العالي الذي تحملته الدولة في شكل ضرائب يطلق عليها ضرائب الخريجين. ففي عام ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة الأثيوبية أن المشاركة في التكلفة مكوين أساسي من مكونات تمويل عملية تطوير التعليم العالي. لهذا تم تطبيق نظام للضرائب يستهدف إسترداد الحكومة لما تنفقه على وجبات الطلاب والسكن والخدمات الصحية التي يتلقونها بالإضافة إلى ١٥% من رسوم الدراسة. وسيكون الدفع على أساس ثابت قدره ١٠% بغض النظر عن تصنيف الدخل حتى يتم سداد نصيب الطالب المتفق عليه بالكامل. ويحصل الطلاب وأسرهم الذين يدفعون نصيبهم مقدمًا كدفعة واحدة على خصم يبلغ ٥%، بينما يتلقى الطلاب وأسرهم الذين يدفعون الرسوم مقدمًا في السنة الدراسية الأولى على خصم قدره ٣%[2].

وعليه، تعد "التشاركية" أي مشاركة الطلاب وأسرهم في تكلفة التعليم العالي هو توجه عام دولي الغرض منه:

أولًا: الحد من سوء توزيع الموارد العامة للدولة بحصول فئات مقتدرة غير مستحقة للدعم الذي كان من الأولى أن يوجه بكامله للفئات المستضعفة اقتصاديًا ومجتمعيًا والمستحقة أكثر من غيرها لهذا الدعم.

ثانيًا: توفير مصدر لتمويل التعليم العالي بجوار الإنفاق الحكومي الذي أضحى غير قادر على تغطية نفقات التعليم المتزايدة من سنة لأخرى.

---

[1] **Ibid., p. 11**
[2] **Ibid., p. 14**

ثالثًا: تحقيق كفاءة النظام التعليمي بشقيها الداخلي والخارجي.

رابعًا: تحقيق عدالة الإتاحة بإستهداف مستحقي الدعم وتوجيه ما كان يستقطع منهم نتيجة ضم القادرين لمظلة الدعم، ورده إليهم في صورة خدمات أكثر وبجودة أعلى.

وفي التحليل الأخير، يتضح أن المجانية المطلقة لم تحقق الغرض المنوط بها في تحقيق عدالة إتاحة التعليم العالي، بل إنها أدت إلى إنخفاض الكفاءة التعليمية الداخلية والخارجية. وليست المجانية المطلقة في التعليم العالي هي وحدها المسئولة عن ذلك، بل يمكن القول إن المجانية المطلقة في التعليم بصفة عامة هي من أهم الأسباب ــ بالإضافة لأسباب أخرى على رأسها الإدارة غير الرشيدة ــ في تدهور العملية التعليمية. وليس معنى ذلك المطالبة بإلغائها، بل ترشيدها بإستهداف الفئات المستحقة بناء على معايير محكمة علميًا، والتي يكون لهذه المعايير دور أيضًا في إستبعاد تلك الفئات القادرة ذات البعد الاجتماعي والثقافي الذي يحثها هذا البعد بل يجبرها ذاتيًا على طلب التعليم والبحث عنه وتحمل تكلفته.

إن الحقب التاريخية التي فرضت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أن يكون للمجانية المطلقة دور فعال في توسيع قاعدة التعليم العالي قد إنتهت. وآن الأوان لإعادة التفكير والبحث عن آليات "إستهداف وإستبعاد" محلية تناسب طبيعة وظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الاستفادة من تجارب الدول المختلفة خاصة المشابهة أو قريبة الشبة بوضع مصر وظروفها.

كما أنه من الضروري في ضوء البعد المقارن أن تكون هناك آلية لتفعيل "التشاركية" في مصر بتوفير عديد من البدائل لسداد رسوم التعليم سواء المفوعة مقدمًا أو مؤجلة الدفع مثل:

- إتاحة دفع التكلفة السنوية للطالب بنسبة خصم معينة للأسر الغنية أو القادرة على السداد. أو أن يكون السداد على أقساط خلال العام الدراسي بنسبة خصم أقل أو بدون خصم.
- إنشاء إدارة خاصة في البنوك العاملة أو بنك خاص للطلبة يمنح قروض ميسرة بفائدة بسيطة تزيد أو تقل حسب عدد سنوات السداد، وبفترة سماح معينة ولتكن خمس سنوات بعد التخرج يبدأ بعدها السداد ولمدة محددة.

- فرض ضريبة على دخل خريجي الجامعات والمعاهد العليا بنسبة معينة تسمح بسداد تكلفة التعليم العالي في غضون عدد محدد من السنوات.
- أن يتاح لخريجي الجامعات والمعاهد العليا بالعمل في المرافق العامة أو المشروعات القومية لفترة محددة بعد التخرج مباشرًا، تتناسب هذه الفترة مع تكلفة التعليم العالي لكل خريج، على أن يخصم من الأجر الشهري نسبة معينة ولتكن ٥٠% أو ٧٥% لسداد تكلفة التعليم العالي، وأن يحصل على النسبة الباقية لتغطية نفقاته الخاصة.

أهم نتائج وتوصيات الفصل الثالث

أولاً: أهم النتائج

- إن مجانية التعليم العالي ــ بفرض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه ــ تعمل على تحقيق عدالة الإتاحة بتحقيق تكافؤ الفرص بين المؤهلين للإلتحاق به، بحيث لا يشكل إنتماء هؤلاء المؤهلين لطبقة معينة أي أثر ــ إيجابي أو سلبي ــ على عملية الإلتحاق، أي أن مستوى الدخل محايد بفعل أو نتيجة المجانية.

- إن إقرار المجانية المطلقة أدى إلى العديد من السلبيات أهمها إنخفاض في رفاهية المجتمع، إنخفاض العائد الاجتماعي من الانفاق العام، إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية.

- إن الإلتحاق بالتعليم الجامعي في الواقع لا يخضع لمعيار موضوعي محايد متمثل في التنسيق القائم على مجموع درجات الطالب في المرحلة الثانوية؛ إلا ظاهريًا فقط. بل هناك العديد من المؤثرات المتحيزة غير الحيادية، والتي يكون لها عظيم الأثر في عملية الإلتحاق. ومن بين أهم هذه العوامل أثري الثروة والدخل المعبران عن المستوى الاقتصادي للفرد، بالإضافة إلى عوامل الخلفية الاجتماعية مثل مستوى تعليم الوالدين، التوزيع الجغرافي، ومسار التعليم الثانوي.

- إن واقع التعليم العالي في مصر يشير إلى إنخفاض بل تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لهذا النظام. وأن السبب الرئيس من إنخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم العالي هو تطبيق المجانية المطلقة.

- إن البحث عن بديل للمجانية المطلقة هو توجه عالمي، حيث تتجه الحكومات في كل أنحاء العالم بشكل متزايد نحو مشاركة الطلاب وأسرهم في تكلفة التعليم العالي.

- أن هناك حقب تاريخية سابقة قد فرضت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أن يكون للمجانية المطلقة دور فعال في توسيع قاعدة التعليم العالي.

- أظهرت العديد من تجارب الدول منذ تسعينيات القرن العشرين أساليب وطرق متنوعة يتم بها مشاركة الطلاب وأسرهم للدولة في تحمل تكلفة تعليمهم. ومن أكثر هذه الطرق شيوعًا رسوم التعليم المدفوعة مقدمًا، ورسوم التعليم مؤجلة الدفع.

ثانياً: أهم التوصيات

- ضرورة أن تعيد الدولة التفكير في مجانية التعليم العالي المطلقة، حيث أن إتاحة التعليم العالي بالمجان دون معايير لتحديد وإستهداف الفئات المستحقة وإستبعاد الفئات غير المستحقة، قد أنحرف بالمجانية عن الغرض التي وجدت من أجله، وهو تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الإلتحاق بالتعليم العالي. بل إنها بهذا الوضع قد عمقت عدم العدالة بضم فئات غير مستحقة للدعم تحت مظلتها، وهو ما يعني إستبعاد فئات مستحقة أو حصول هذه الفئات المستحقة على دعم أقل مما يستحقونه.

- ضرورة وضع منهجية يتم من خلالها صياغة معايير موضوعية محكمة علميًا يتحدد من خلالها الفئات المستحقة لمجانية التعليم العالي سواء كانت مجانية كلية أو جزئية، ومن خلال هذه المعايير يتم أيضًا إستبعاد الفئات غير المستحقة لمجانية التعليم العالي، وعلى مثل هذه الفئات أن تقوم بدفع تكلفة هذا المستوى من التعليم.

- يجب عند وضع آليات "الإستهداف والإستبعاد" أن تكون محلية تناسب طبيعة وظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الاستفادة من تجارب الدول المختلفة خاصة المشابهة أو قريبة الشبة بوضع مصر وظروفها.

- يجب أن تضع الدولة سياسة لتحديد رسوم الدراسة تأخذ في الإعتبار مستوى الخدمة التعليمية المقدم، ولا تزيد عن نقطة التعادل، وإن كان هناك هامش ربح في بعض المؤسسات فلا يكون مبالغ فيه كما في المنشآت الهادفة للربح.

- يجب البحث عن آلية تمكن القطاع العائلي من تغطية نفقات التعليم العالي مثل إنشاء إدارة خاصة في البنوك العاملة أو بنك خاص للطلبة يمنح قروض ميسرة بفترة سماح معينة ولتكن خمس سنوات بعد التخرج يبدأ بعدها السداد ولمدة معينة. أو أن تكون هناك ضريبة تفرض على دخل خريجي الجامعات بنسبة معينة تسمح بسداد تكلفة التعليم العالي في غضون عدد معين من السنوات، أو أن يتاح لخريجي الجامعات والمعاهد العليا بدفع تكلفة تعليمهم عن طريق العمل لفترة محددة بعد التخرج مباشرًا في المرافق العامة والمشروعات القومية.

الفصل الرابع: تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر

مقدمة:

يساهم التعليم العالي والبحث العلمي إلى درجة كبيرة في دفع قاطرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، عن طريق الإستثمار في رأس المال البشري بما يتولد عن ذلك من مخرجات بشرية وتكنولوجية تستطيع تلبية حاجات سوق العمل والمنافسة على المستويين المحلي والدولي. ويعتبر توافر الموارد المالية وحسن استغلالها من أهم الركائز التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق جودة التعليم. وعلى الرغم من قيام الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من السياسات الاصلاحية التي أثرت إيجابياً على عملية تمويل التعليم العالي والتي كان من أبرزها التوسع في انشاء الجامعات والمعاهد الخاصة أو السماح للمؤسسات التعليمية الحكومية بإلحاق الطلاب ببرامج خاصة يتم من خلالها تقاضي رسوم الدراسة من الطلاب (نظام الانتساب والبرامج التي تدرس بلغات اجنبية) إلا إنها تواجه بالمقابل عددا من المعوقات والتحديات أهمها أن نظام التعليم العالي الحكومي في مصر لا يزال يعتمد في تمويله على ميزانية الدولة التي توفر الجزء الأكبر من تلك الموارد التمويلية، ومع النمو المطرد في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو، أصبحت مؤسسات التعليم العالي في مصر تعاني من ضغوط تؤثر على مستوىالعملية التعليمية مما جعل التحدي الأكبر لها في الفترة المقبلة هو وضع استراتيجية مستمرة لتمويل التعليم العالي من أجل الارتقاء به و تحسين جودته .

تبرز **أهمية البحث** في ضوء ما يشهده تمويل التعليم العالي في مصر من تحديات تتطلب وضع استراتيجية دائمة لمواجهتهاحتىيتم الارتقاء بهذا القطاع ومواكبة المتغيرات الدولية والمحلية والتكيف معها.

إنطلاقاً مما سبق ، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في:

وضع تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر في محاولة لرفع جودة التعليم العالي عن طريق تطوير مصادر التمويل الحالية وايجاد بدائل تمويلية مناسبة، خاصة بعد قصور مصادر تمويل التعليم العالي الحالية في رفع أداء المؤسسات التعليمية لما تعانيه من مشكلات عدم كفاية التمويل وعدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص من ناحية، اضافة لعدم كفاءتها في توظيف الموارد المالية من ناحية أخرى.

ويرتبط تحقيق هدف الدراسة الرئيسي بمجموعة الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على الواقع التمويلي للتعليم العالي في مصر، وتناول مصادر تمويل التعليم العالي الحكومي، كذلك كيفية تخصيص موازنات الجامعات المصرية.

٢- إبراز أهم التحديات والعوائق التي يواجهها تمويل التعليم العالي في مصر سواء من حيث كم الانفاق (عدم كفايته) أو من حيث كيفية الانفاق (عدم كفاءته).

٣- وضع تصور بالمساهمات المقترحة لتمويل التعليم العالي في مصر يشمل : كيفية مواجهة القيود والتحديات التمويلية، من خلال تطوير مصادر التمويل الحالية أو إقتراح مصادر بديلة حديثة لتمويل التعليم العالي في مصر، تتناول مساهمات كل من الحكومة والقطاع الخاص والأفراد والمجتمع المدني، كذلك مساهمات المؤسسات الانتاجية والخدمية في عملية التمويل.

٤-١ واقع تمويل التعليم العالي في مصر:

تتحمل الدولة العبء الأساسي في تمويل التعليم العالي، حيث يكفل الدستور المصري مجانية التعليم في جميع مراحله. لذا تعد المخصصات الحكومية المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، فمصر من الدول التي تتبع المنهج الاجتماعي في التمويل الذي تضطلع فيه الحكومة بالدور الأول في تمويل التعليم حسب المقاييس الخاصة بكل دولة. [١]

يعد المواطنون هذه المجانية أحد مكتسبات ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث تحملت الدولة التمويل بالكامل وما زالت تؤدي هذا الالتزام لطلاب الجامعات الحكومية الذين يمثلون أكثر من ٨٠% من عدد المقيدين بالتعليم العالي. وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ انشائها في عام ١٩١٩ هي الاستثناء الوحيد، بوصفها جامعة خاصة تقوم بتمويل نفسها من مصروفات الطلاب ومصادر أخرى. صدر القانون ١٠١ في عام ١٩٩٢ ، للترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة وتنظيم عملها. وقد بلغ عدد الجامعات الخاصة المرخص لها عام ٢٠١١ عشرين جامعة. وكذلك فقد سمح لمجموعة من المعاهد العليا الخاصة بأن تعمل وتمارس نشاطها مقابل مصروفات يدفعها الطلاب، اضافة إلى عدد من الأكاديميات الخاصة نشأت أيضاً في تسعينات القرن الماضي تعمل وفق اتفاقيات مع دول أخرى وتمول نفسها بعيداً عن موازنة الدولة، وتعتمد في الغالب على إيراداتها من الرسوم الدراسية للطلاب: مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

[١] الدقي. نور الدين ، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي ، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري ، الاسكندرية ، ٢٢-٢٦ ديسمبر ٢٠١٥ ، ص١٩.

والنقل البحري التي تتلقى مساهمات من جامعات الدول العربية بالإضافة إلى الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب .[١]

٤-١-١- مصادر تمويل التعليم العالي في مصر:

٤-١-١-١-تمويل حكومي: تمثل ميزانية الدولة التي تعدها الحكومة مصدراً رئيسياً لتمويل التعليم العالي. ويتفاوت دور الحكومات في دعم التعليم وفقاً للنظام السياسي والاقتصادي المتبع في كل دولة. و تدخل مصر ضمن مجموعة الدول التي تضطلع فيها الحكومات بالدور الأول في تمويل التعليم ، حيث تدخل هذه التمويلات في إطار التحويلات الإجتماعية ، أي تمكين الشبان المؤهلين لإتمام التعليم العالي دون تحميلهم أي تكاليف ، و مهما كانت خلفياتهم الإجتماعية ، و لا ترتبط الجامعات و مؤسسات التعليم العالي المستفيدة من هذه التمويلات بأي شرط مسبق أو عقد يخص تحقيق نتائج نوعية ، و يقتصر إسناد المخصصات المالية على توسيع الطاقة الإستيعابية[٢]

٤-١-١-٢-تمويل ذاتي من أنشطة المؤسسة التعليمية: سمح قانون تنظيم الجامعات بإنشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني وإداري ومالي بقرار من رئيس الجامعة.[٣]ويتركز التمويل الذاتي في دخل الجامعات من الوحدات المتخصصة كالوحدات ذات الطابع الخاص تقدم خدمات بمقابل، وتحكمها لوائحيها خاصة تسمح لها بالاحتفاظ بإيراداتها من سنة لأخرى. والأمثلة على ذلك كثيرة منها: مراكز الاستشارات والدراسات المهنية (الهندسية، أو التجارية،أو القانونية)، ومراكز خدمة المجتمع، ومراكز التدريب على الحاسبات وتعليم اللغات، والوحدات الانتاجية الموجودة بكليات الزراعة والهندسة، ومطابع الجامعات، وكلها تمثل مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للجامعات[٤]. ولقد تراوحت نسبة مساهمة هذا المصدر في تمويل التعليم العالي قسم تعليم[٥]في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بين ٨.٤% في بعض جامعات الأقاليم

---

[١] هلال. سمير رياض، تمويل التعليم العالي في مصر ، التعليم العالي في مصر : هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص ، مجلس السكان الدولي ، ٢٠١٢، ص ص ١٢،١٣.

[٢] الدقي. نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ١٩.

[٣] قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ و تعديلاته ، المادة رقم (٣٠٧،٣٠٨) من اللائحة التنفيذية للقانون.

[٤] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ،ص١٦.

[٥] حيثينقسم التعليم العالي إلى قسمين " تعليم و مستشفيات ".

كجامعة المنيا إلى ٢٠% في الجامعات الكبرى كجامعة القاهرة، بينما تراوحت نسبة مساهمة التمويل الذاتي في تمويل التعليم العالي قسم مستشفيات ما بين ٨% بجامعة الفيوم إلى ٧١% جامعة الاسكندرية. أيضاً بالنسبة للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية، تم إنشاء صناديق وحسابات ووحدات ذات طابع خاص تمول تلك الجهات ذاتياً، حيث تراوحت نسبة مساهمة التمويل الذاتي بموازنة ٢٠١٣-٢٠١٤ ما بين ١% في بعض المراكز(كالمركز القومي للإمتحانات والمركز القومي للبحوث التربوية) إلى نحو ٤٦% في جهات أخرى كأكاديمية السادات للعلوم الإدارية . [١]

٤-١-١-٣-**تمويل من القروض والمنح الخارجية** : تساهم الحكومة بالشراكة مع المؤسسات والمنظمات العالمية في تقديم المنح والبعثات الخارجية للطلاب اضافة إلى قبول القروض الدولية بهدف تمويل وتطوير التعليم العالي. ويعتبر هذا المصدر من المصادر التي تتأثر بشدة بالتحولات والتغيرات الطارئة التي يصعب السيطرة عليها ولذلك فهو من أضعف مصادر التمويل. فقد بلغت نسبة التمويل لمؤسسات ووزارة التعليم العالي من هذا المصدر نحو ٧% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.وعلى الرغم من ضآلة النسبة تبذل الحكومة جهوداً جيدة لزيادة التمويل من هذا الجانب من خلال التعاون مع دول ومؤسسات مختلفة لتطوير التعليم.

٤-١-١-٤-**تمويل من مساهمات الطلاب في تكلفة التعليم:** أو بمعنى آخر ما يسمى بتقاسم التكلفة بين الجامعة والطلاب لتمويل ما تقدمه الجامعة من برامج يتم تدريسها بلغات أجنبية أو برامج انتساب أو برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وكذلك ايرادات تعليم الطلبة الوافدين. ويقدر التمويل من هذا المصدر في الجامعات التي قدمت برامج جديدة بلغات أجنبية أو في تخصصات جديدة تستلزم تكلفة إضافية والتحاق الطلاب بها نظير المساهمات في التكلفة – بلغت نسبة المساهمة فيها ٦٠% من تكلفة البرنامج،[٢] مما وفر مصدراً تمويلياً إضافياً للكليات التي تقدم مثل تلك البرامج.

---

[١] ختاميات وزارة المالية المعتمدة من السلطة التشريعية ، نقلاً عن : أحمد سيد حسن علي، الأبعاد المالية لنشاط البحث و التطوير في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي ، ٢٠١٦، ص ص ٢٣٧،٢٤٣.

[٢] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦.

٤-١-٢- موازنات الجامعات المصرية:

تعتمد الحكومة على نظام تقليدي لتوزيع الميزانية الدورية السنوية بين الجامعات والمعاهد الحكومية، وهذا النظام تم توارثه اما عبر التاريخ أو من خلال المداولة والتفاوض. ولم تضع وزارتا المالية والتخطيط المسئولتان عن تحديد الميزانية الدورية والميزانية الإستثمارية على التوالي في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسات المؤهلة للتمويل أكثر أو أقل كفاءة وفعالية من نظيراتها في إدارة مواردها، كما أن المجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي، وهما الهيئتان الحاكمتان للجامعات، لهما رأي محدود في عملية توزيع الموارد.[١] وهذا يعتبر من أهم السلبيات التي تواجهها الجامعات الحكومية والتي تؤثر بطريقة مباشرة على جودة العملية التعليمية.

وبشكل عام تتم آلية تمويل التعليم العالي بشقية العام والخاص في مصر وفقاً للآتي:

٤-١-٢-١-تمويل التعليم العالي الحكومي:

٤-١-٢-١-١- أسس تخصيص الموازنات الحكومية للجامعات في مصر:

يتم تخصيص الموازنات الحكومية للجامعات المصرية عادة على أساس ميزانية الأبواب والبنود، الذي بمقتضاه يتم تخصيص الاعتمادات للجامعات ثم تقسيمها على مستوى الكليات ثم الأقسام، وبناء عليه فمازالت الميزانية الحكومية والميزانية الجامعية ميزانية بنود وليست ميزانية برامج. ويتم ربط الميزانيات لكل جامعة بشكل مباشر من قبل وزارة المالية، وتتكون الميزانية من أبواب للإنفاق هى: الباب الأول للمرتبات والثاني للنفقات التشغيلية باستثناء المرتبات والثالث للفوائد المالية المدينة بها الجامعات والرابع للنفقات الاجتماعية التي يستفيد منها الطلاب مثل الإعانات الإجتماعية للطلاب والتغذية والمدن الجامعية وغيرها والسادس للانفاق الاستثماري في المشروعات والمنشآت .[٢]

على جانب آخر، ترى بعض الدراسات أن صندوق تطوير التعليم العالي الذي تم انشاؤه قد أدى إلى تحسن ملموس في آلية تخصيص الموارد على مستوى مؤسسات التعليم العالي المختلفة، بحيث أصبح هذا التخصيص يتم من خلال آلية تنافسية تعتمد على معايير موضوعية وفنية ترتبط إلى حد بعيد بجودة الخدمة التعليمية المقدمة في تلك المؤسسات.[٣]

---

[١] منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصاديو البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، مراجعات لسياسات التعليم العالي ، التعليم العالي في مصر ، البنك الدولي ،٢٠١٠ ، ص ص ٣٠٢ ،٣٠٣ .

[٢] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ،ص ص١٦،١٧ .

[٣] العربي. أشرف ، تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية و العدالة و الكفاءة ، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر و الدول العربية : شركاء التنمية ، فبراير ٢٠١٠، ، ص١١.

٤-١-٢-١-٢- توزيع ميزانية الجامعات الحكومية على وجوه الإنفاق المختلفة:

تمثل الأجور والمرتبات أكثر من ٦٥% من إجمالي الميزانية، ويتراوح الإنفاق الإستثماري بين ١٥-٢٠%، فلا تبقى إلا نسبة ضئيلة من ١٥-٢٠% للإنفاق الجاري. وتخصص ميزانيات الجامعات على ثلاثة أجزاء: الأولى للتعليم والثانية للمستشفيات الجامعية والثالثة للمدن الجامعية، وتمثل قدراً جوهرياً من الإنفاق لإسكان الطلاب وإعاشتهم، ويساهم الطالب في تكلفة الإقامة والإعاشة بمبلغ بسيط في حدود ١٠% من التكلفة الفعلية للإعاشة دون الإقامة. ومن الملاحظ أن المستشفيات الجامعية تحظى بمقدار الثلث تقريباً من المخصصات المعتمدة للجامعة، مما يعني أن أرقام الاعتمادات المدرجة للجامعة ليست موجهة بشكلها الظاهر إلى العملية التعليمية أو البحثية في معظم الكليات .[١]

٤-١-٢-١-٣- المصادر الذاتية للتمويل في الجامعات:

أدى انخفاض مخصصات التعليم في الميزانية العامة للدولة (كما سيتم الاشارة له في الجزء الخاص بالانفاق) إلى أن تقوم الجامعات بالبحث عن مصادر ذاتية إضافية تستطيع من خلالها توفيرما تبقى من مواردها.

وتتمثل مصادر التمويل الذاتي في الجامعات الحكومية اضافة إلى المستشفيات الجامعية في الآتي: المراكز الجامعية المتخصصة والوحدات ذات الطابع الخاص، وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، والبرامج الأكاديمية باللغات الأجنبية أو في التخصصات الجديدة، وبرامج الانتساب الموجه، وإيرادات تعليم الطلبة الوافدين.

والشكل التالي يوضح نسب التمويل الذاتي للجامعات المصرية قسمي التعليم والمستشفيات لعام ٢٠١٣ /٢٠١٤

[١] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨.

شكل رقم (٤-١): بيان مصادر تمويل الجامعات المصرية (بالمليون جنيه) لموازنة السنة المالية

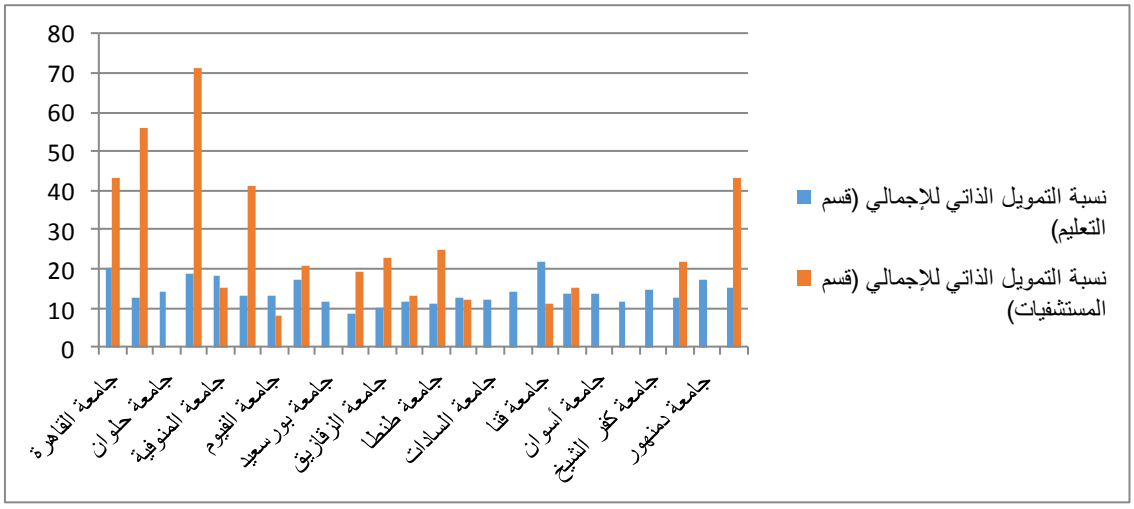

٢٠١٤/٢٠١٣

المصدر: ختاميات وزارة المالية المعتمدة من السلطة التشريعية ، نقلاً عن : أحمد سيد حسن علي، الأبعاد المالية لنشاط البحث و التطوير في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي ، ٢٠١٦، ص ص ٢٤٠،٢٣٧.

من الشكل السابق يمكن ملاحظة الآتي:

تراوحت نسبة مساهمة التمويل الذاتي قسم تعليم في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بين ٨.٤% في بعض جامعات الأقاليم كجامعة المنيا إلى ٢٠% في الجامعات الكبرى كجامعة القاهرة، بينما تراوحت نسبة مساهمة التمويل الذاتي في تمويل التعليم العالي قسم مستشفيات ما بين ٨% بجامعة الفيوم إلى ٧١% جامعة الاسكندرية ، وبشكل عام تتجاوز نسب اعتماد التعليم العالي " قسم مستشفيات" على مصادر التمويل الذاتية نسب اعتماد التعليم العالي " قسم تعليم " على نفس المصدر.

٤-١-٢-٢-تمويل التعليم العالي الخاص:

تعتبر الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب المصدر الرئيسي لموارد الجامعات الخاصة، وبشكل عام فإن الجامعات الخاصة لديها حرية أكبر من الجامعات الحكومية في اعداد ميزانياتها بما يتلاءم مع أهدافها المحددة. هذا ما يؤثر بشكل كبير في قدرتها على رفع جودة العملية التعليمية.

والحكومة المصرية ضاعفت دعمها لمؤسسات التعليم العالي الخاص خلال العقدين الأخيرين، حيث تبنت الدولة سياسة ليبرالية في وضع التشريعات الملائمة لزيادة الاستثمار في

التعليم الخاص. وقد بلغ إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي الخاص حوالي ٢٠% من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي المصري، ويتحمل الطلاب رسوماً دراسية تختلف بإختلاف البرنامج الدراسي، أقلها خمسة آلاف جنيه مصري .[١]

٤-٢- تحديات وعوائق تمويل التعليم العالي في مصر:

توضح الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، استحواذ باب الأجور وتعويضات العاملين على أعلى نسبة من ميزانية التعليم حيث بلغت ٨٢,٩٣٩مليار جنيه أي حوالي ٨٣.٣% بينما خصص لباب الاستثمار ٨,٧٠٨ مليار جنيه أي حوالي ٨.٧% وحصل باب السلع والخدمات على ٦.٦٥٣مليار جنيه أي حوالي ٦.٧% وباب المصروفات الأخرى على ٠.٧٢% أي حوالى ٧١٥مليون جنيه وباب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على ٠.٢١% أي حوالي ٢١٣ مليون جنيه وأخيراً باب الفوائد بنصيب ٠.٣٤% أي حوالي ٣٤ مليون جنيه .[٢]

يلاحظ بشكل عام انحياز النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، وبالرغم من ذلك فإنه عند مقارنة مشروع موازنة قطاع التعليم لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ بميزانية الدولة لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، سنجد أن مخصصات باب الأجور كنسبة من مخصصات قطاع التعليم انخفضت بنسبة ١.٧٤ % كما انخفضت مخصصات باب شراء السلع والخدمات بنسبة ٣.٨٦ %، بينما ارتفع باب الأصول غير المالية أي الاستثمارات بنسبة ١٩.٤٨% .

ما سبق يوضح الاهتمام الحالي للحكومة برفع نسبة الاستثمار في التعليم ممثلة ببناء المنشآت التعليمية كالمدارس والجامعات على حساب بند أجور العاملين والمدرسين وخفض السلع والخدمات المتمثلة في بنود عديدة منها الكتب والصيانة وغيرها. ويبقى التساؤل الهام فيما يخص الانفاق على قطاع التعليم العالي: هل يحقق هذا الإنفاق كفاية التمويل المطلوبة متضمنة عدالة توزيع التمويل وعدم حرمان أي طالب من الحصول على الخدمة التعليمية بما يتواءم مع ظروفه الاقتصادية أو نوعه أو المنطقة الجغرافية التي يقيم بها؟ وهل يحقق أيضاً هذا الانفاق كفاءة التمويل الداخلية والخارجية؟ هذا ما سيجاب عليه من خلال تقييم عملية الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كفايةً و كفاءةً .

---

[١] الدقي. نور الدين ، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي،مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.

[٢] وزارة المالية ، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥ /٢٠١٦ ، ص ص ١١٤، ١١٥ .

٤-٢-١- كفاية الإنفاق:

شهد التمويل الحكومي للتعليم بشقية الجامعي وقبل الجامعي نمواً مطرداً خلال العقدين السابقين ، فبعد أن كان الإنفاق الحكومي على التعليم لا يتجاوز ٤.٦ مليار جنيه مصري عام ١٩٩١/١٩٩٠، ارتفع ليصل إلى ٢٢.٢ مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم إلى ٤٠مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨،[١] وقد وصل حجم الإنفاق على التعليم ٦٤.٠٣ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٣/٢٠١٢.[٢]

على الرغم من الزيادة الواضحة في الإنفاق الحكومي على التعليم، إلا أن تلك الزيادات المتلاحقة – كما سيتضح في هذا الجزء من الدراسة – لم تستطع مواجهة متطلبات عملية اصلاح التعليم في مصر، مما أثر بشكل ملحوظ على جودة العملية التعليمية.

جدول رقم (٤-١): الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠١٢ /٢٠١٣)

السنوات المالية	نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦.١٣	٢.٤٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦.٤٨	٢.٧٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥.٢٩	١.٣٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤.٩٧	١.٥٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥.٠٩	١.٧٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤.٤١	١.٢١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣.٩١	١.١٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣.٩٤	١.٣١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣.٩	٠.٨٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	–	–
٢٠١١/٢٠١٠	٥.٥	١.٢
٢٠١٢/٢٠١١	٣.٤	٠,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٤.٢	٠.٩

المصدر:

- وزارة التنمية الاقتصادية : تقارير متابعة الأداء الاقتصادية و الاجتماعية ، أعداد متفرقة.
- وزارة المالية : الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة ، أعداد متفرقة ، و وزارات التعليم العالي : إحصاءات التعليم .
- مصر في أرقام ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، أعداد متفرقة .

[١] بلتاجي. مروة ، تمويل التعليم العالي في مصر : المشكلات و البدائل المقترحة ، أوراق بحثية ، كلية اقتصاد و علوم سياسية ، ص١٤.

[٢] مصر في أرقام ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء ، مارس ٢٠١٣، ص١٣٦.

يتضح من الجدول رقم (٤-١) بأنه على الرغم من زيادة الانفاق على التعليم العالي إلا أن حجم التمويل الفعلي يتناقص عبر السنوات،وهذا ما تعكسه نسبة الانفاق العام على التعليم ككل والتعليم العالي إلى الناتج المحلي الاجمالي، وبخلاف عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠١٠/٢٠١١ فقد أخذت هذه النسبة في الإنخفاض منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وهذا يوضح أن معيار الحكم على كفاية الانفاق لا يتحدد فقط بحجم التمويل وإنما أيضاً تحكمه عدة اعتبارات أخرى أهمها ما يمثله حجم الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ومن اجمالي الإنفاق العام .

جدول رقم (٤-٢): تطور نسبة الانفاق على التعليم الجامعي و قبل الجامعي إلى اجمالي الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧حتى٢٠١٠/٢٠١١)

البيـــــــان	الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى اجمالي الانفاق العام على التعليم (%)	الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى اجمالي الانفاق العام على التعليم (%)
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٩.٦	٧٠.٤
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٩.٤	٧٠.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٥.٥	٧٤.٥
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٤.٦	٧٥.٤
٢٠١٠/٢٠١١	٢٥.٥	٧٤,٥

المصدر : مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، واقع التعليم في مصر حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، السنة السابعة ، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣ ، ص٧ .

قد يعكس جدول رقم (٤-٢) وجود انحياز في الإنفاق على التعليم لصالح مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، وهذا ما توضحه نسب الإنفاق على شقي التعليم في الأعوام من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ /٢٠١١، بينما في حقيقة الأمر أن الانحياز الفعلي لصالح الإنفاق على التعليم العالي. فنسبة المقيدين بالتعليم العالي لا تتجاوز ١١% من اجمالي المقيدين بالتعليم إلا أن نصيب التعليم العالي من الموازنة كما يوضحه الجدول السابق كانت ٢٥.٥ % عام ٢٠١٠/٢٠١١، أي أن ما ينفق على طالب الجامعة يتجاوز بشدة ما ينفق على طالب التعليم قبل الجامعي، وعلى الرغم من ذلك فما يصل فعلياً من تكلفة التعليم لكلتا الفئتين من الطلاب لا يتناسب مع ما تتطلبه جودة العملية التعليمية.

جدول رقم (٤-٣): الانفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١حتى٢٠١٣/٢٠١٢)بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الإنفاق العام للدولة	٤٩٠٥٨٩.٧	٥٣٣٧٨٤.٨
الإنفاق العام على التعليم	٥١٧٧٠.٧	٦٤٠٣٤.٥
نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الانفاق العام (%)	١٠.٦	١٢.٠
الإنفاق العام على التعليم العالي	١١٠٨٦.٤	١٣٧٢٨.٤
نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم (%)	٢١.٤	٢١.٤

المصدر : مصر في أرقام ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مارس ٢٠١٣.

يتضح من جدول رقم (٤-٢) أن نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعي إلى نسبة الانفاق العام على التعليم قد انخفضت بعد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، كما يوضح جدول رقم (٤-٣) ثبات تلك النسبة في عامي ٢٠١٢/٢٠١١ ، ٢٠١٣/٢٠١٢ عند ٢١.٤% على الرغم من زيادة الانفاق العام على التعليم، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام على التعليم عن٥١٧٧٠.٧ مليون جنيه مصري بنسبة ١٠.٦% من إجمالي الإنفاق العام للدولة عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، ٦٤٠٣٤.٥ مليون جنيه مصري بنسبة ١٢% من إجمالي الإنفاق العام للدولة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ،و يرجع إنخفاض نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم لإنخفاض الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة . وتذهب ٤٠% من النفقات الحكومية على التعليم العالي إلى ثلاث جامعات مصرية كبرى هى: الأزهر وجامعة القاهرة وجامعة الأسكندرية، إضافة إلى ذلك، أدى الاستقرار النسبي التمويل مع تزايد أعداد الطلاب إلى انخفاض نصيب الطالب المصري من موازنة التعليم وتعد هذه النسبة ضئيلة مقارنة بمعدلات الكثير من الدول العربية والنامية حيث أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي لا يتعدى ١٠٠٠ دولار أمريكي.[١] حيث يبلغ نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في مصر حوالي ٩٠٢دولار أمريكي مقارنة ب ٤٦٣٤ دولار في تونس، و٤٥٠٠ دولار في لبنان، و ٤٤٢ دولار في الأردن.[٢] أدى انخفاض معدلات الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وبالتبعية انخفاض

[١] الدقي. نور الدين ، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٧.

[٢] العربي. أشرف ، تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية و العدالة و الكفاءة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣.

نصيب الطالب الجامعي منها إلى ظهور قصور واضح في العملية التعليمية، مما دفع الأسر المصرية للاتجاه نحو الإنفاق على الدروس الخصوصية لمواجهة تلك الفجوة التعليمية، مما يؤثر بشكل سلبي على المستوى الاقتصادي للأسرة ويزيد من فرص التعليم الجامعي المجاني لمن لديه القدرة على هذا النوع من الإنفاق على حساب الأسر الأقل دخلاً .وقد بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الجارية حوالي ٣٣.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١. وقُدر حجم الإنفاق العائلي على التعليم في مصر بنحو ٥٥.٧٣ مليار جنيه، وهذا يعني أن ما يتم إنفاقه على التعليم العالي في مصر عام ٢٠١٢/٢٠١١ يقدر بنحو ١١.٩٣ مليار جنيه (أي ما يعادل ٣.٦% من إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي عام ٢٠١٢/٢٠١١)، وذلك بإفتراض أن ما يتم تخصيصه للتعليم العالي من إجمالي حجم الإنفاق العائلي على التعليم يمثل حوالي ٢١.٤%.[١]فيما يتعلق بالإنفاق على الجهات البحثية بخلاف الجامعات سواء التابعة لوزارة الدولة للبحث العلمي أم تلك التي تتبع وزارات أخرى،[٢] فإن الجدول التالي يوضح تطور المصروفات الفعلية بتلك الجهات كالتالي:

[١]بلتاجي. مروة ، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل و استراتيجيات التطوير ، مركز شركاء التنمية ، القاهرة ، ص ص ١٩،٢٠.

[٢]تصنف الجهات البحثية بخلاف الجامعات إلى جهات تتبع وزارة الدولة للبحث العلمي و أخرى لا تتبع وزارة الدولة للبحث العلمي و إنما تتبع وزارات مختلفة . فهناك عدد ١٢ جهة بحثية تتبع وزارة الدولة للبحث العلمي ، و هى : المركز القومي للبحوث ، المعهد القومي للبحوث الفلكية و الجيوفيزيقية ، المعهد القومي لعلوم البحار و المصايد ، معهد بحوث البترول ، مركز بحوث و تطوير الفلزات ، معهد بحوث الإلكترونيات ، معهد بحوث أمراض العيون ، معهد تيودوربلهارس للأبحاث ، المعهد القومي للقياس و المعايرة ، الهيئة العامة للأبحاث العلمية و التطبيقات التكنولوجية ، الهيئة القومية للإستشعار عن بعد و علوم الفضاء ،صندوق الإستشارات و الدراسات و البحوث الفنية و التكنولوجية . على صعيد آخر هناك ١٨ جهة بحثية تتبع وزارات أخرى منها : معهد التخطيط القومي (التخطيط) ، هيئة الطاقة الذرية (الكهرباء و الطاقة) ، هيئة المواد النووية (الكهرباء و الطاقة) ، مركز البحوث الزراعية (الزراعة و استصلاح الأراضي) ، المركز القومي لبحوث المياة (الموارد المائية و الري) ، جهاز تخطيط الطاقة (الكهرباء و الطاقة) الهيئة القومية للرقابة على المستحضرات الحيوية و اللقاحات (الصحة و السكان). أنظر : أحمد سيد حسن علي، **الأبعاد المالية لنشاط البحث و التطوير في مصر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي ، ٢٠١٦، ص ص ١٦٧،١٧٧-١٨٥،١٨٦.

جدول رقم (٤– ٤): تطور المصروفات الفعلية بالجهات البحثية التابعة لوزارة الدولة للبحث العلمي والجهات التابعة لوزارات أخرى (بالمليون جنيه)

البيان	المتوسط العام	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
اجمالي المصروفات	٢٤٤٢.٢	٤٤٥٤.٣	٣٠٧٣.٧	٢٨١٣.٦	٢٦٦٦.٠	٢٤٩١.٨	٢٠٥٥.٤	١٨١١.٥	١٧٢٢.١	١٧٢٤.٢	١٥٥٧.١
النسبة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الاجور والتعويضات للعاملين	١٣٨٧.١	٢٨٣٧.١	٢٠٢٤.٧	١٥١٠.٨	١٣٦٥.٧	١٣٤١.٦	١١١٥.١	١٠٥٣.٣	٩٦٧.١	٨٤١.٠	٧٩١.٣
النسبة	%٥٧	%٦٤	%٦٦	%٥٤	%٥١	%٥٤	%٥٤	%٥٨	%٥٦	%٤٩	%٥١
شراء السلع والخدمات	١٩٣.٠	٢٦٢.٨	٢٧٤.١	٢٧٤.٦	٢٧٤.٨	٢٣٧.٦	١٨٤.٣	١٤٢.٩	١٣٣.٨	٧٨.٦	٦٢.٠
النسبة	%٨	%٦	%٩	%١٠	%١٠	%١٠	%٩	%٨	%٨	%٥	%٤
الفوائد	١.٦	١.٤	١.٤	١.٥	٣.٣	١.٦	١.٢	١.٢	١.٣	٢.٠	١.٥
النسبة	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦٥.٦	٧٨.١	٩٨.٨	١٠٦.٧	١٠٩.٨	٩٨.١	٧٠.٠	٤٢.٦	٣١.٩	١٢.٨	٧.٦
النسبة	%٣	%٢	%٣	%٤	%٤	%٤	%٣	%٢	%٢	%١	%٠
المصروفات الأخرى	٧٣.١	٨٤.٣	٥٠.٦	٤٢.٣	٤٥.٧	٤٦.٢	٨٤.٣	٦٨.٢	٥١.٣	١٤٥.١	١١٢.٩
النسبة	%٣	%٢	%٢	%٢	%٢	%٢	%٤	%٤	%٣	%٨	%٧
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧٢١.٧	١١٩٠.٦	٦٢٤.١	٨٧٧.٨	٨٦٦.٨	٧٦٦.٨	٦٠٠.٤	٥٠٣.٤	٥٣٦.٧	٦٤٤.٦	٥٨١.٨
النسبة	%٣٠	%٢٧	%٢٠	%٣١	%٣٣	%٣١	%٢٩	%٢٨	%٣١	%٣٧	%٣٧

المصدر: ختاميات وزارة المالية المعتمدة من السلطة التشريعية

من خلال الجدول رقم (٤–٤) يلاحظ أن المتوسط العام للإنفاق على الجهات البحثية خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ نحو ٢.٤ مليار جنيه (بدءاً من ١.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وصولاً إلى ٤.٥ مليار جنيه في ٢٠١٣/٢٠١٢ وبمعدل زيادة سنوية حوالي ١٣%). يلاحظ أيضاً استحواذ باب الأجور و تعويضات العاملين على أعلى نسبة من ميزانية التعليم الموجهه للجهات البحثية غير الجامعات، حيث قدرت كمتوسط عام بحوالي ٥٧% من إجمالي المصروفات، يليه المخصص لباب شراء الأصول غير المالية –الإستثمارات، حيث قدرت كمتوسط عام بحوالي ٣٠% من إجمالي المصروفات، أي أن الباب الأول والسادس يستحوزان على حوالي ٨٧% من إجمالي المصروفات باقي أبواب الموازنة تستأثر بباقي النسبة

أي حوالي ١٣% . ويدل ضعف الإنفاق على باب السلع والخدمات على قلة الإهتمام بالجانب العملي التجريبي في تلك الجهات والإعتماد بشكل أكبر على الجانب النظري.

وعن سبب تعاظم الإنفاق على باب الأجور وتعويضات العاملين سواء فيما يخص الجامعات أو الجهات البحثية الأخرى، فيعود ذلك إلى تكبيل المؤسسات التعليمية بأعداد من العمالة الإدارية التي تكلف الدولة بأعباء مالية في حين أن مردودها ضئيل نسبياً، ولا يتناسب مع المخصصات المالية، فقد مثلت نسبة الإداريين في الجامعات المصرية من إجمالي عدد العاملين (قطاع التعليم) حوالي ٥٥% مقابل ٤٥% لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، اما بالنسبة لقسم المستشفيات، فقد استحوذ الإداريون على حوالي ٩٦% من إجمالي عدد العاملين مقابل ٤% فقط لأعضاء هيئة التدريس، لتكون إجمالي نسبة الإداريين في الجامعات المصرية حوالي ٦٦% مقابل ٣٤% لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم. أما فيما يخص المراكز والمعاهد البحثية فتمثلت النسبة بنحو (١ كادر بحثي : ٢.٦ كادر عام)بينما من المفترض أن تكون تلك النسبة وفقاً للمعدلات العالمية بالمؤسسات البحثية و فق الأعراف الدولية نحو (٢ كادر بحثي : ١ كادر عام).[١]

يتضح مما سبق أن الجامعات والمراكز البحثية تعاني من إهدار للمخصصات المالية الموجهة إليها نتيجة التوزيع غير الجيد للموارد المالية على الأبواب المختلفة وعدم التركيز على أكثر الأبواب ارتباطاً بتحقيق أهداف العملية التعليمية، وبالتالي ينعكس هذا بشكل سلبي على جودة المخرجات التعليمية والبحثية.

وفيما يتعلق باعتماد المراكز والمعاهد والهيئات البحثية على مصادرها الذاتية في تمويل العملية التعليمية والبحثية، يعرض الشكل رقم (٤-٢) نسب التمويل الذاتي في تلك الجهات.

[١] علي. أحمد سيد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٠٠،١٧٤.

شكل رقم (٤-٢): نسبة التمويل الذاتي للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

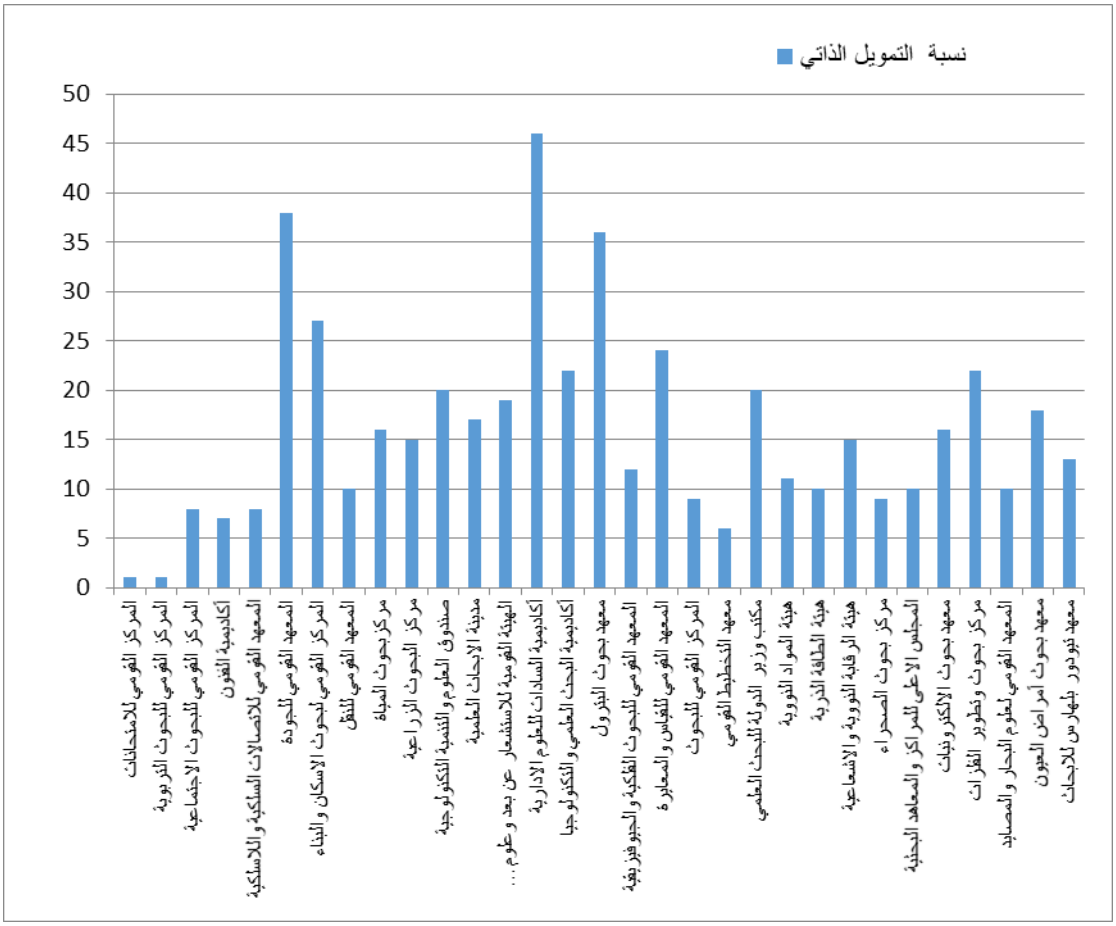

المصدر: ختاميات وزارة المالية المعتمدة من السلطة التشريعية.

تراوحت نسبة مساهمة التمويل الذاتي بموازنة ٢٠١٣-٢٠١٤ وفقاً لما يوضحه الشكل رقم (٤-٢) ما بين ١% في بعض المراكز(كالمركز القومي للإمتحانات والمركز القومي للبحوث التربوية) إلى نحو ٤٦% في جهات أخرى كأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

لا تنفصل قضية كفاية التمويل عن قضية تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص التعليمية بأي حال من الأحوال. فتحقيق كفاية التمويل تتضمن أيضاً حصول مختلف الشرائح الإقتصادية والفئات الإجتماعية والمناطق الجغرافية على فرص تعليمية متساوية. ويعد هذا تحدياً كبيراً في كثير من الدول خاصة تلك التي تعاني من ارتفاع الطلب على التعليم العالي نتيجة الوضع الديموغرافي الذي يعكس زيادة الفئة السكانية من الشباب في سن التعليم الجامعي، إضافة إلى

توفير مجانية التعليم لكافة الشرائح الاقتصادية، مما يعوق بشكل كبير تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في الحصول على الفرص التعليمية.

ترتبط وتتشابك دائماً عدالة توزيع التمويل جغرافياً مع عدالة الحصول على فرص التعليم بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة. فمعايير قبول الطلاب بالجامعات تجعل من فرصة التحاق أبناء الأسر الفقيرة متوقفة على عاملين:[١]

- مدى إتاحة فرص التعليم العالي المجاني في الجامعات والمعاهد الحكومية في نفس المنطقة الجغرافية، حتى لا تتكبد الأسرة نفقات لا تستطيع تحملها في انتقال أبنائها وإعاشتهم في مناطق أخرى.
- حجم الانفاق العائلي المطلوب لنوع التخصص الذي يريده الطالب أو الطالبة. ويقصد بذلك مستلزمات الدراسة والدروس الخصوصية في التعليم الجامعي ومدى قدرة الطالب وأسرته على تحملها.

والواقع يؤكد أن هناك تفاوت في الإلتحاق بالتعليم بين أبناء **الأسرة الفقيرة والأسرة الغنية**,و لأن مجانية التعليم حق للمحتاجين فقط و ليست حقاً لكل مواطن ، فليس من المنطقي أن نجد أن الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الغنية يتمكنون من الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية و يتمتعون بالمجانية ، في حين أن بعض الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة لا يتمكنون من الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية و من ثم لا يتمتعون بالمجانية[٢]فالأسر الفقيرة لا تستطيع توفير الدروس الخصوصية لأبنائها حتى يتمكنوا من منافسة قرنائهم من أبناء الأسر ذات القدرة المالية الأعلى مما لا يمكنهم من الالتحاق بالكليات العملية الطبية والهندسية على عكس الأسر الغنية التي تتاح لهم تلك الفرصة بسبب مجانية التعليم .

وفيما يتعلق **بالمساواة بين الجنسين** في الحصول على فرص التعليم العالي،هناك تفاوت بين أعداد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية والخاصة، حيث بلغت نسبة الطلبة المقيدين بالجامعات الحكومية حوالي ٥١.٣٨% مقارنة بنسبة الطالبات التي بلغت حوالي ٤٨.٦٢% وذلك عام ٢٠١٢/٢٠١١. وعلى صعيد الجامعات الخاصة بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالجامعة حوالي ٦٠.٣٦%، بينما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات حوالي ٣٩.٦٤%.[٣]ويوضح ذلك وجود فجوة في الحصول على فرص التعليم الجامعي بين الذكور والإناث وإن كانت تقل في الجامعات الحكومية عن الجامعات الخاصة. وقد يعود وجود تلك الفجوة إلى أسباب ثقافية واجتماعية بالدرجة الأولى، وخاصة مع التوزيع الغير متكافيء لفرص

---

[١] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٤.

[٢] بلتاجي . مروة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤.

[٣] مصر في أرقام ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، مارس ٢٠١٤، ص ص ١٣٠ ،١٣١.

التعليم بين المحافظات ولا سيما في صعيد مصر حيث ترفض كثير من الأسر مغادرة الطالبات لمحل اقامتهن من أجل حصولهن على فرص التعليم العالي في المحافظات التي تتوفر بها تلك الفرص .

شكل رقم (٤-٣): الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية في المحافظات طبقاً للنوع في الفترة٢٠١١/٢٠١٢

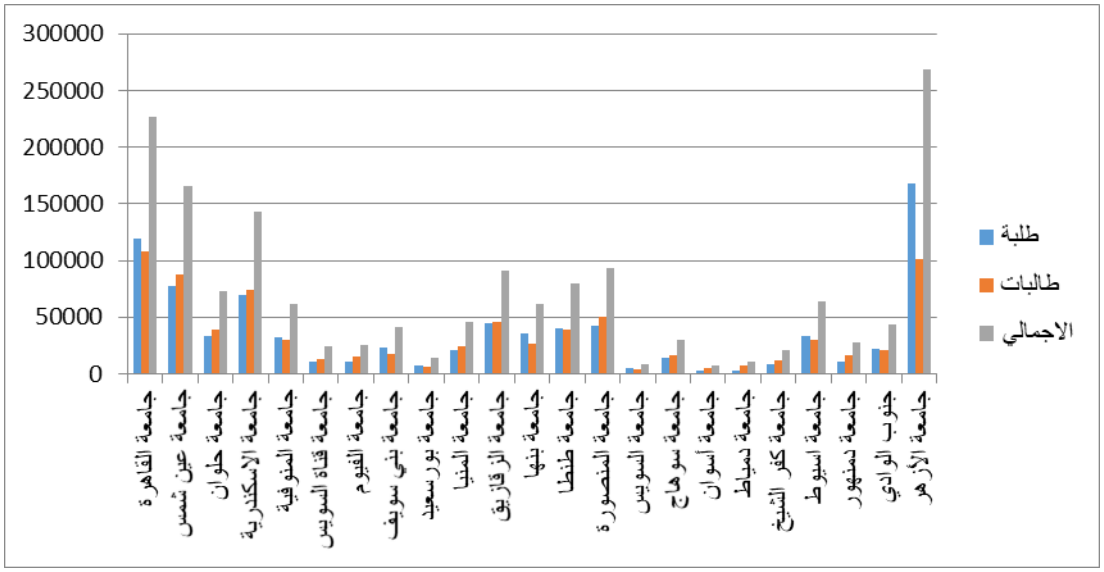

المصدر: مصر في أرقام ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، مارس ٢٠١٤، ص ص ١٣٠ ،١٣١.

ومن الشكل (٤-٣) يلاحظ : تفاوت أعداد الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية بين المحافظات. وبخلاف جامعة الأزهر، يزيد قيد الطلاب بشكل كبير في جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية على حساب القيد في باقي محافظات مصر.

ولهذا التفاوت عدد من المسببات لعل أهمها أن الفرص المتوافرة للتعليم العالي بالقاهرة تصل إلى ٦٣% من إجمالي الفرص المتاحة على مستوى الدولة، مما جعل معدل الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي يصل إلى ٦٤% تقريباً من الشريحة العمرية ١٨-٢٢ مع فرص التعليم العالي المتاحة بهذه المحافظات. أيضاً قد يقل عدد المقيدين في التعليم العالي في المحافظات منخفضة الكثافة الطلابية عن ١٠% من اجمالي السكان في الفئة العمرية ١٨-٢٢ إما لعدم وجود جامعات أو معاهد حكومية، وإما لأن جامعات وليدة قد نشأت بها منذ ما لا يزيد عن خمس سنوات و مازالت لا تتيح كل التخصصات .[١]

يلاحظ أيضاً تفاوت طفيف بين نسبة الطلاب المقيدين الذكور والاناث ، يصب اجمالاً لصالح الذكور وبشكل خاص في محافظات القاهرة والمنوفية وبني سويف وبنها وأسيوط وجنوب

[١] هلال. سمير رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥.

الوادي، بينما يرتفع قيد الطالبات في بعض المحافظات مثل عين شمس والاسكندرية والسويس والمنصورة، وسوهاج وأسوان ودمياط وكفر الشيخ ودمنهور، وتتقارب النسب في جامعتي السويس وبورسعيد.

قد يبدو الحديث عن اتاحة فرص التعليم العالي **لذوي الاحتياجات الخاصة**، حديثاً رفاهياً أو كمالياً في ظل ما يعانيه قطاع التعليم العالي من محدودية فرص التمويل، حتى أنه لا توجد بيانات متاحة في قطاع التعليم العالي عموماً حول أعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن يظل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من منظومة التعليم العالي، فهم يطمحون في المساواة مع قرنائهم وتوفير التجهيزات المناسبة لهم التي تمكنهم من خوض العملية التعليمية بسهولة ويسر، كتجهيز مباني التعليم العالي بشكل يسمح بوصولهم لكافة القاعات بسهولة ويسر وتوفير المساعدات التعليمية الأخرى لكل طالب وفقاً لحالته. ويزداد الأمر تحدياً اذا كان هذا الطالب أحد أبناء الأسر الفقيرة وفي ذات الوقت من ذوي احتياجات خاصة.

٤-٢-٢- كفاءة الإنفاق:

يعتمد تحقيق كفاية الإنفاق على وجود استراتيجية واضحة ومحددة لإستغلال الموارد بشكل جيد على الرغم من محدوديتها لضمان التوظيف السليم لها وعدم اهدارها، كما يعتمد على قدرة المنظومة التعليمية على متابعة تنفيذ تلك الاستراتيجية ووضع نظم حوكمة تضمن الشفافية ومحاسبة كافة الأطراف المشاركة في تنفيذها، ويدخل كل ما سبق تحت مظلة ما يسمى بكفاءة الإنفاق. لذلك فعنصري كفاية وكفاءة الإنفاق على التعليم مرتبطان ومتداخلان لحد كبير لضمان جودة عملية تمويل التعليم ومن ثم جودة المنظومة التعليمية بأكملها.

لقياس كفاءة الإنفاق، يتم عادة التفرقة بين مؤشرات الكفاءة الداخلية ومؤشرات الكفاءة الخارجية للإنفاق. وتعد نسبة الإنفاق الإستثماري لجملة الإنفاق ونصيب بند الأجور وتعويضات العاملين من الانفاق على التعليم وكذلك تكدس الطلاب بالجامعات واستغراق بعض الدرجات العلمية في المرحلة الجامعية مدداً زمنية طويلة من مؤشرات الكفاءة الداخلية، بينما يمكن التعبير عن مؤشرات الكفاءة الخارجية بمؤشرات تعكس جودة نظام التعليم العالي بشكل عام كبعض المؤشرات العالمية مثل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين والتوزيع النسبي للمتعطلين طبقاً للحالة التعليمية الذي يعكس مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات السوق وجودة نظام التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة مدارس الإدارة في مصر ومقارنتها بالمتوسط العالمي.[١]

[١] مؤشرات كفاءة الإنفاق تم تحديدها استنادا على بعض الدراسات السابقة انظر :
- العربي . أشرف ، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية و الكفاءة و العدالة ، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر و الدول العربية ، شركاء التنمية ، فبراير ٢٠١٠.

وبتناول بعض مؤشرات الكفاءة الداخلية للإنفاق نجد الآتي: استحوذ الإنفاق الجاري على التعليم على ما يقرب من ٩١.٣% من جملة الإنفاق العام على التعليم، في حين بلغ نصيب الإنفاق الإستثماري حوالي ٨.٧% طبقاً للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٥/٢٠١٦. وبمقارنة النسبيتين بنظيرتيهما في موازنة الدولة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغتا حوالي ٩٣% ، ٧.٥ % على الترتيب، مما يدل على حدوث انخفاض طفيف عام ٢٠١٥/٢٠١٦[١] في الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق الإستثماري. وبشكل عام ترتفع نسبة الإنفاق الإستثماري لجملة الإنفاق العام إلى أكثر من ٢١% بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعي، وتنخفض بشدة إلى نحو ٢% فقط بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الجامعي.[٢] وفي كل الأحوال يعاني الانفاق على التعليم من التحيز لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية.

أما فيما يخص نصيب بند الأجور وتعويضات العاملين من اجمالي الإنفاق على التعليم، فقد استحوذت الأجورعلى أعلى نسبة من ميزانية التعليم حيث بلغت ٨٢,٩٣٩مليار جنيه أي حوالي ٨٣.٣%، بينما بند مهم للغاية بالنسبة للتعليم الجامعي كبند السلع والخدمات فخصص له ٦.٦٥٣مليار جنيه أي حوالي ٦.٧% من الميزانية المخصصة للتعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٥/٢٠١٦.هذا ما يدل على انخفاض الكفاءة في توزيع الموارد المالية على بنود الانفاق.

يعتبر حجم الجامعات المصرية الضخم من الأمور المعرقلة فيما يتعلق برفع جودة التعليم العالي ودليلاً واضحاً على انخفاض الكفاءة الداخلية، وأهم مظاهر ذلك تكدس قاعات المحاضرات، وزيادة أعداد الطلاب عن أعداد أعضاء هيئة التدريس بشكل يؤدي إلى عدم إعطاء الاهتمام الكافي المباشر للطلاب كل على حدة من جانب أعضاء هيئة التدريس. وإذا ما قارنا نصيب عضو هيئة التدريس المصري من الطلاب بنصيب أقرانه في عدد من الدول العربية نجد أن : لكل عضو هيئة تدريس في مصر ٤٢ طالب ، بينما في دولة تونس ١٧ طالب، وفي البحرين ١٢ طالب، أما في الإمارات ٣٢ طالب، وفي سوريا ٣٠ طالب، وبلبنان ١٦ طالب وذلك عام ٢٠١١.[٣] تصبح النتيجة الطبيعية لذلك في مصر انخفاض جودة العملية التعليمية وكفاءتها .

- منظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، مراجعات لسياسات التعليم العالي ، البنك الدولي،٢٠١٠.

[١]وزارة المالية ، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠١٥ /٢٠١٦ .

[٢]العربي. أشرف ، تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية و العدالة و الكفاءة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨.

[٣]الدقي. نور الدين ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٣.

يعد استغراق بعض الدرجات العلمية في المرحلة الجامعية مدداً زمنية طويلة كما يحدث في كليات الطب والهندسة والصيدلة وطب الأسنان والعلاج الطبيعي والطب البيطري والفنون الجميلة وغيرها من الكليات بمثابة ضغطاً اضافياً على ميزانية الدولة المخصصة للتعليم.

ومن الأمور المثيرة للقلق ملاحظة أن تلك المشكلة لا تقتصر على الجامعات الحكومية وإنما تنتشر أيضاً في الجامعات الخاصة والمعاهد العليا. ولأن هذه المؤسسات تخضع لسيطرة محكمة من وزارة التعليم، فإنها لا تتمتع بالحرية اللازمة للإفلات من نمط المقررات التقليدية المطبق في الجامعات الحكومية .[١]

أما فيما يتعلق بمؤشرات الكفاءة الخارجية، فمن أخطر التحديات التي تواجه التعليم في مصر عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل حيث نجد أن ٤٢.٩% من أصحاب الأعمال رأوا أن قطاع التعليم العالي لا يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات والكفاءات المطلوبة، بينما يرى نحو ٣٣.٩% فقط منهم أن قطاع التعليم العالي يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات والكفاءات المطلوبة .[٢]

شكل رقم (٤-٤): معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) لمصر وعدد من الدول العربية (٢٠٠٥-٢٠١٣)

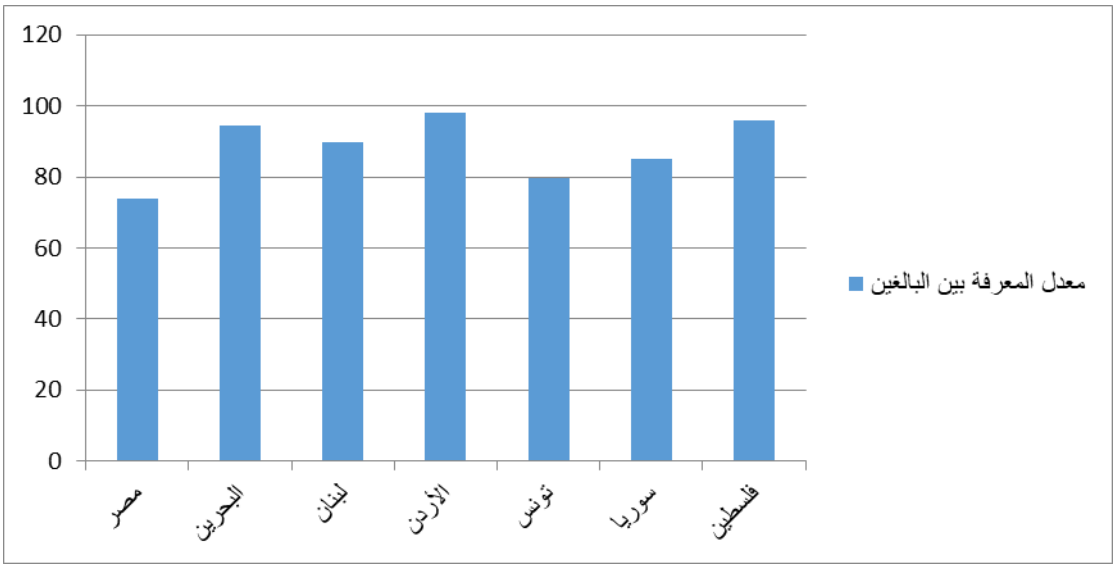

Source: UNDP 2014, table9: 192-195.world bank WDI 2015.

بالنظر لمعدل مدى معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) في مصر وعدد من الدول العربية، نجد أن هذا المعدل بلغ أقل من ٧٤% في مصر، مقارنة بنحو ٩٤.٦%

[١] منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، ص٣١٢.

[٢] مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، واقع التعليم في مصر حقائق و آراء ، تقارير معلوماتية ، السنة السابعة ، العدد ٦٨، ص ص ١٤-١٧.

في البحرين ، ٨٩.٦% في لبنان، ٩٧.٩% في الأردن ، ٧٩.٧% في تونس، ٨٥.١% في سوريا، ٩٥.٩% في مصر. أي تعتبر مصر هى أقل دولة في معدل القراءة والكتابة ضمن الدول العربية المختارة .

شكل رقم (٤-٥): التوزيع النسبي للمتعطلين طبقاً للحالة التعليمية ٢٠١٢

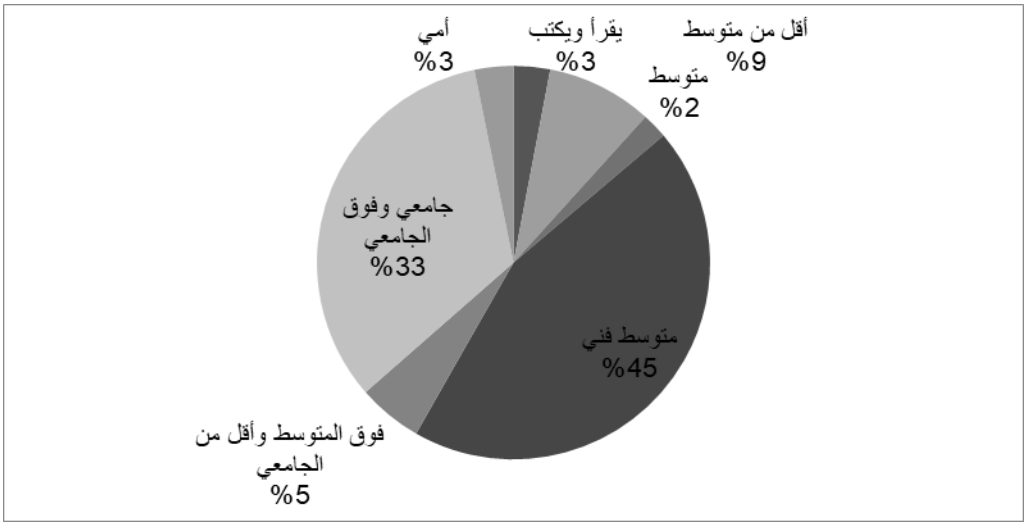

المصدر: مصر في أرقام ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، مارس ٢٠١٤، ص٣٩.

ويعكس شكل رقم (٤-٥) التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل وفقاً للحالة التعليمية، ويلاحظ أن ثاني أكبر قطاع من المتعطلين عن العمل بعد الحاصلين على المؤهل متوسط فني يمثله الحاصلون على مؤهل جامعي وفوق الجامعي بنسبة ٣٣.٢%، بينما أقل قطاع من المتعطلين عن العمل هم الحاصلون على مؤهل متوسط بنسبة ٢.١%. مما يدل على أن هناك فجوة حقيقية بين ما يتلقاه الطالب الجامعي وفوق الجامعي من تعليم وبين احتياجات سوق العمل.

كذلك يعكس تقرير التنافسية العالمي لعام٢٠١٥ /٢٠١٦ جودة التعليم العالي في مصر باستخدام عدد من المؤشرات كالتالي :

جدول رقم (٤-٥): بعض مؤشرات جودة التعليم العالي ٢٠١٥/٢٠١٦

البيان	جودة نظام التعليم	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	جودة مدارس الادارة
المتوسط العالمي	٥.٠٣	٥.٠٤	٥.٠٥
قيمة المؤشر في مصر	٢.١	٢,٦	٢,٥
ترتيب مصر بين ١٤٠ دولة	١٣٩	١٣١	١٣٩

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015-2016, p.161.

يوضح جدول رقم (٤-٥) مدى جودة التعليم العالي بمصر والتي يعكسها مؤشر جودة التعليم التي حصلت فيه مصر على ٢.١ بينما بلغ المتوسط العالمي ٥.٠٣ وكان ترتيبها ال١٣٩ من بين ١٤٠ دولة. ثم مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم الذي بلغ ٢.٦ في مصر مقارنة بالمتوسط العالمي ٥.٠٤ وكان ترتيب مصر وفقاً لهذا المؤشر ١٣١ من بين ١٤٠ دولة. أما مؤشر جودة مدارس الإدارة فقد بلغ ٢.٥ في مصر بينما بلغ المتوسط العالمي ٥.٠٥ وكان ترتيب مصر وفقاً لهذا المؤشر الـ١٣٩ من ١٤٠ دولة.

خلاصة ما سبق: يعاني قطاع التعليم العالي في مصر من قصور في الإنفاق العام الموجه له من قبل الدولة. يظهر ذلك بوضوح من خلال عدم كفاية الموارد التمويلية لتغطية احتياجات العملية التعليمية ووجود تفاوت في توزيع الفرص التعليمية على المحافظات وعدم المساواة في حصول كافة الفئات النوعية والاجتماعية والاقتصادية على نفس الفرص التعليمية. لعل أهم أسباب عدم كفاية الانفاق تعود إلى الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة الزيادة السكانية مع قدرة محدودة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من قبل مؤسسات التعليم العالي وعدم القدرة على توصيل الدعم الحكومي للإنفاق على التعليم لمن يستحقه. ومن ناحية أخرى يعاني القطاع من عدم كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم، وتتجلى مظاهر عدم الكفاءة في سلبية مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية، ولعل أهم أسباب انخفاض الكفاءة التمويلية يرجع إلى عدم وجود سياسات وخطط متكاملة مستمرة تساعد على علاج أوجه القصور في عملية تمويل التعليم العالي.

٤-٣-تصور بالمساهمات المقترحة لتمويل التعليم العالي:

أدى ارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية، وارتفاع نفقات تقديم تلك الخدمات، إلى الحاجة لتقديمبدائل تمويلية جديدة لتيسير عملية اصلاح التمويل وإعادة التوازن بين النفقات والاحتياجات التعليمية، وبين الموارد المتاحة في سبيل تحقيق أعلى قدر من الكفاءة والارتقاء بالمستوى التعليمي .لذا يهدف التصورالمقترح إلى الارتقاء بكفاءة وكفاية الإنفاق الحالي للنظام التعليمي من ناحية، والاعتماد على موارد اضافية مستحدثة وتوظيفها في تمويل التعليم من ناحية أخرى.

لابد من التركيز على أن تمويل التعليم العالي سيظل مسئولية الدولة بالشراكة مع باقي المساهمين لأنه من المهم جداً ألا يترك الأمر بشكل كلي مع حكومة بيروقراطية وألا يتركأيضاً لهؤلاء المشاركين الذين قد لا تعنيهم بشكل كبير أن تعم الفائدة على الجميع.[١]

[1]C .Sanyal.Bikas , Martin .Michaela, **Financing Higher Education : International Perspective** , Higher Education in the world 2006 , p.18 .

لتحقيق الهدف المحدد من التصور المقترح لتمويل التعليم العالي، سيتم تناول مقترحللمساهمات التي سيقدمها كل طرف من الأطراف المشاركة في عملية التمويل. حيث يتناول هذا الجزء من الدراسة تصورلمساهمات الحكومة والقطاع الخاص والأفراد والمجتمع المدني والمؤسسات الانتاجية والخدمية في تمويل العملية التعليمية.

٤-٣-١- المساهمات الحكومية:

يعتمد التصور المقترح التي ستقوم به الحكومة على محورين أساسيين. يتعلق المحور الأول بتحقيق كفاية التمويل والمحور التاني يتعلق بتحقيق كفاءة التمويل.

٤-٣-١-١- مساهمات لتحقيق الكفاية:

- تستطيع الحكومة أن تحقق كفاية التمويل من خلال هذا التصور بإتباع الآتي:

الالتزام بنسبة محددة من الناتج المحلي الاجمالي للتعليم العالي تساوي أو تقارب النسبة المحددة في باقي الدول.**يمكن أن يتم ذلك من خلال** برنامج استثماري لضخ مال ضخم لمرة واحدة، ولبناء القدرات. ويركز البرنامج على تحديث القاعدة المادية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك مبانيها ومكتباتها ومعدات التعليم والبحث، فضلاً عن تجديد المناهج وتحسين الإدارة.[١] وليتم ذلك لابد من إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم [٢]فقد شكل الانفاق على قطاع التعليم عام ٢٠١٤ –٢٠١٥ حوالي ١٢% من جملة الانفاق العام،فإعادة الترتيب يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة نصيب التعليم من الانفاق العام للدولة ليصل في أقل التقديرات إلى ١٥% من الإنفاق العام وبما يضمن الحد من أشكال الهدر المختلفة في الانفاق العام للدولة كما توضحها تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات.[٣]وقد تم رسم رؤية محددة فيما يخص التمويل الحكومي للتعليم العالي في رؤية مصر ٢٠٣٠

---

[١]منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٥.

[٢]يتضمن ترتيب أولويات الإنفاق العام ترشيد مجانية التعليم بحيث يصل الدعم لمستحقيه و بذلك يتم ترشيد استخدام المخصصات المحدودة لصالح الطبقات الأكثر احتياجا . كذلك الاعتماد على المشروعات الإستثمارية الضخمة لضخ مزيد من رأس المال بالعديد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية .

[٣]العربي. أشرف ، تمويل التعليم العالي في مصر : رصد الواقع –دراسة التجارب – و مصادر التمويل المقترحة ، برنامج القضاية الاجتماعية ، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، مارس ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٦، ٣٧ .

للتنمية المستدامة تتضمن مضاعفة تمويل الحكومة للتعليم العالي مرة كل ٣ سنوات حتى عام ٢٠٢٣.[١]

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تخفف العبء عن التمويل الحكومي. **ومن أجل تحقيق هذا الهدف،** فإن هناك مجموعتان من الإجراءات يمكن النظر فيهما: **أولاً** سيكون من المطلوب إزالة الحواجز القانونية والإدارية التي تعوق نمو مؤسسات التعليم الخاصة. **ثانياً** يمكن للحكومة أن تنظر في إمكانية تقديم دعم حكومي محدود للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يمكن إعطاء المؤسسات الخاصة الفرصة لطلب دعم مالي من الحكومة في المجالات ذات الأولوية الكبرى مثل الهندسة والطب،[٢]إضافة إلى عدد من الحوافز التي تقدمها الحكومة من أجل تشجيع دور القطاع الخاص في دعم التعليم العالي، فبشكل مباشر بإمكانها خفض الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص، أو بشكل غير مباشر يمكنها منح أدوات مالية أكثر للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم الخاصمثل القروض وضرائب التعليم ،[٣] والهدف من كل ذلك هو دفع مؤسسات التعليم العالي الخاصة على زيادة أعداد الملتحقين بها وتعزير جودة التعليم داخلها بتكلفة تقل اجمالاً عن تكلفة انشاء جامعات حكومية جديدة.

- التوسع في استثمار موارد الجامعات والجهات البحثية من الخبرات والاستشارات بزيادة الوحدات ذات الطابع الخاص وتنشيطها والوحدات الانتاجية الخاصة وتحفيزها لزيادة الأنشطة والخدمات التي تقدمها للمجتمع والتي تدر دخلاً يمكن استخدامه في تدعيم التعليم والبحث العلمي وعدم تحصيل أي مبلغ من دخل خدماتها لحساب وزارة المالية، والسماح لها باستثمار أموالها تحت رقابة الأجهزة العامة للدولة.[٤]

---

[١] استراتيجية التعليم العالي في رؤية مصر ٢٠٣٠ : WWW.sdsegypt2030.com

[٢] العربي. أشرف ، تمويل التعليم العالي في مصر : رصد الواقع –دراسة التجارب – و مصادر التمويل المقترحة ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠.

[3] Niazi.Hamid Khan, Mace. John , The contribution of Private Sector To Higher Education in Pakistan with Particular Reference to Efficiency and Equity Bulletin of Education and Research , December 2006, Vol.28 , No.2 , P.34.

[٤] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ، ص٢٨.

- الاستفادة من الأصول التي تدر دخلاً كالأراضي والأوقاف التي تعتبر مصدراً هاما تعتمد عليه الجامعات العريقة في التمويل لأنه غير متقلب كالمعونات الخارجية وتبرعات المجتمع المحلي.

وينتشر الوقف الجامعي في الدول المتقدمة وكذا في الدول الصاعدة التي تشبه البلدان العربية في ثقافتها مثل تركيا. وتمثل عائدات الوقف في معظم هذه التجارب حوالي ٣٠% من ميزانية الجامعات .[١]

- مشاركة **السلطة المحلية** للحكومة في تمويل التعليم العالي عن طريق تقديم الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية بتخصيص جزء من الايرادات الضريبية لدعم التعليم.

ففي دولة كبريطانيا تتكلف هذه السلطات بحوالي ٤٠% من نفقات التعليم بجميع مراحله وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي ٥٥% إلى ٦٠% من هذه النفقات، وقد تصل هذه المساهمة إلى ٩٠% من المصروفات وذلك في حالة عجزها عن تحصيل الضرائب.[٢]

وتقدر حصيلة ضرائب الإدارة المحلية في مصر وفقاً لموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بحوالي ٨.٨٢ مليار جنيه مقارنة ب٨.٧٠ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ كما مثلت الإيرادات الأخرى للإدارة المحلية حوالي ٦.٢١٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٦.٣٧٩ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ .[٣]

يمكن أن تضع السلطة المركزية في مصر نسبة لمشاركة السلطة المحلية لها في تمويل التعليم العالي من حصيلة ضرائبها، مع تحديد حد أدنى وحد أقصى وفقاً لتغير الحصيلة الضريبية وليكن ٥% من جملة الإنفاق على التعليم العالي كحد أدنى و٣٠% من جملة الإنفاق على التعليم العالي كحد أقصى. كذلك بإمكان السلطة المحلية أن توجه جزء من عوائد وإيرادات تأجير واستخدام الأصول التابعة للمحافظة في اتجاه تمويل مؤسسات التعليم العالي. وللسلطة المحلية أن تفرضأن تحدد أوجه الإنفاق التي تساهم في تمويلها السلطة المحلية حتى لايحدث إزدواج أو إهدار للموارد المالية ، و يتطلب ذلك العمل على إرساء قاعدة من اللامركزية المالية التي تمكن السلطة المحلية من القيام بدور فعال في تمويل التعليم العالي ،

---

[١] الدقي. نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨،٣٩.

[٢] المرجع السابق ، ص ١٩.

[٣] وزارة المالية ، موازنة الإدارة المحلية ٢٠١٥/٢٠١٤.

و لا يمنع ذلك قيام الدولة بدورها الاشرافي حتى لا يحدث تفاوت لغير صالح المناطق الفقيرة كريف الوجه القبلي .

من ناحية أخرى بإمكان السلطة المحلية أن تشارك في عملية تمويل التعليم العالي من خلال الجهود المجتمعية. فمن الممكن أن تدرج هذا البند ضمن خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة في تنميته ضمن المشروعات المحلية.

اضافة لما سبق، من الممكن التضامن بين السلطات المحلية للمحافظات القريبة جغرافياً في تمويل مؤسسات التعليم العالي، وقد يصل الأمر إلى الاشتراك في مشروعات توفر وسائل النقل المدعم للطلاب بين جامعات المحافظات القريبة بتخصصاتها المختلفة.

- لكي تتمكن الحكومة من تقديم مساعدات ماليةدون الاخلال بشرط تحقيق العدالة، فلابد لها أن تضع نظام معلومات تفصيلي يمكنها من معرفة حالة الطلاب الاقتصادية والاجتماعية وهذه الخطوة من أهم الخطوات التي يتعذر بدونها وضع سياسة واضحة للمساعدات المالية و تنفيذها.

وتعتبر القروض الطلابية من أهم المساعدات المالية التي تمكن الطلاب من مواجهة الارتفاع في الرسوم، وبإمكان الحكومة المقارنة بين الأنواع الرئيسية لأشكال القروض الطلابية المستخدمة في الوقت الراهن، لتحديد النوع المناسب تقديمه:

قروض على شكل رهون تقدمها الدولة مباشرة : وهذا النظام هو الاتجاه الأكثر شيوعاً عبر أنحاء العالم، حيث تقوم الحكومة بتمويل القروض الطلابية التي يتم سدادها بعد التخرج. ولكن العيب الوحيد في هذا النظام أنه يحتاج إلى تخصيص معدلات ضخمة من الموارد العامة لبدء المشروع وتطويره حتى يصل إلى الصورة المطلوبة، إضافة إلى ضرورة المحافظة على مصروفات التشغيل الادارية ودعم سعر الفائدة ومعدل التخلف عن السداد حتى يصل إلى أقل مستوى ممكن من أجل الحفاظ على استمرارية برامج إقراض الطلاب. **قروض على شكل رهون بنظام المشاركة في المخاطر:** وفي تلك البرامج تعمل الحكومة بشراكة مع البنوك التجارية، حيث يمكن أن تقدم الحكومة دعماً لسعر الفائدة، وبشكل عام تقدم الضمانات المطلوبة في حالة التخلف عن السداد، كما تقوم البنوك الخاصة بتمويل القروض الطلابية بنفسها. وهذا النهج يتيح ميزة عظيمة هى الجمع بين موارد القطاع الخاص والمساهمات المالية الحكومية المحدودة. **نظام القروض المتوقفة**

على مستوى الدخل: وهذا النظام يمكنه نظرياً أن يحقق توازناً أفضل بين استرداد النفقات بشكل فعال على الجانب الحكومي وبين عنصر المخاطرة للمقترض. وتكون الإدارة بشكل عام أبسط وأقل تكلفة في ظل تلك المشروعات لأن استرداد القروض يدار من خلال آليات قائمة للتحصيل مثل إدارة ضريبة الدخل أو نظام الضمان الاجتماعي كذلك تتميز القروض القائمة على مستوى الدخل بأنها أكثر عدالة وأنها تحقق مبدأ القدرة على الدفع بشكل أفضل لأن مدفوعات الخريجين تحدد كنسبة مباشرة من دخلهم.[١] ومن الضروري أن يتزامن تقديم الحكومة لهذه النوعية من القروض مع خطوات أخرى لترشيد مجانية التعليم العالي.

- وضع نظام شامل لإعادة توزيع الخدمات التعليمية جغرافياً ، ويتأتى ذلك بإعادة توزيع الإنفاق العام وفقاً لمعايير كمية مثل توزيع الطلاب وفقاً للتخصصات الدراسية، حتى لايكون هناك تحيزاً في الإنفاق تجاه بعض الجامعات على حساب جامعات أخرى. ولذلك فإن وضع معايير واضحة وقابلة للقياس لتوزيع الإنفاق يمكن أن يحسن من أوضاع العديد من الجامعات نتيجة لزيادة نصيبها من الإنفاق العام وسينعكس ذلك بالتبعية على تقليل الفجوة نسبياً بين الطلاب الأغنياء والفقراء في الحصول على الخدمة التعليمية حيث ستتوافر التخصصات العلمية في جامعات الأقاليم ولن تكون محصورة على جامعات العاصمة والمدن الكبرى وبالتالي يتيسر للطلاب الفقراء من سكان الأقاليم الحصول على الخدمة التعليمية المناسبة دون تحمل تكاليف إضافية.
- ترشيد مبدأ مجانية التعليم المتاح للجميع، فمصر لديها قصور في مواردها المخصصة للتعليم، كما أن نظامها الإداري عاجز عن توظيف مواردها المحدودة بشكل كفء. إضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت عليها خلال الأربعين سنة الماضية فزادت من الطبقية. كل تلك العوامل جعلت من غير الممكن الاستمرار في منح الدعم التعليمي لكافة الطلاب. لذلك من الضروري أن تطبق الدولة مبدأ ترشيد مجانية التعليم وأن تحصل رسوم دراسية من الطلاب القادرين مع الحفاظ على حق الطلاب غير القادرين الذين يطمحون في الحصول على الفرصة التعليمية بشرط ربط المجانية بأدائهم وتحصيلهم في العملية

[١] منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مرجع سبق ذكره ص ص ٣١٨،٣١٩ .

التعليمية، فلا يحصل عليها كاملة من غير القادرين إلا الطالب الجاد حتى لا يصبح هناك أي هدر للموارد المالية.

٤-٣-١-٢-مساهمات لتحقيق الكفاءة:

- تطوير نظم إعداد الموازنات الحكومية للتعليم العالي وتأسيسها على البرامج والأداء.**فمن ناحية** ربط الاعتمادات المالية بالخطط الاستراتيجية المعتمدة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي حتى يمكن ربط الانفاق بالأهداف.[١]**ومن ناحية أخرى** لابد من الإتفاق على صيغة للتمويل بين وزارة المالية ومؤسسات التعليم العالي مبنية على متغيرات تحفز المؤسسات على الجودة والتميز مثل (عدد الطلاب وكمية البحث العلمي وجودته ومساهمة المؤسسة التعليمية في خدمة البيئة المحيطة وحل مشكلاتها والحفاظ على التراث المصرى)[٢] وفي هذا الشأن تستطيع الحكومة أن تستحدث مزيجاً من آليات توزيع الموازنة القائمة على الأداء وبناء على هذه الآليات يتم تقديم حوافز مالية مقابل تحسين نتائج مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل **أهم آليات التوزيع المبتكرة في عدة أشكال :**

أولاًصيغ التمويل القائمة على المخرجات، حيث يتم استخدام مقاييس المخرجات لتحديد صيغة التمويل ككل أو جزء منها. على سبيل المثال تتلقى الجامعات أموالاً مقابل أعداد الطلاب الذين يتخرجون منها وأحياناً تتلقى مبالغ أكبر مقابل الخريجين الذين ينتمون إلى تخصصات دراسية معينة أو يمتلكون مهارات محدودة. **ثانياً عقود الأداء،** حيث توقع الحكومة اتفاقات تنظيمية مع المؤسسات لتقرير الأهداف المتبادلة القائمة على الأداء. **ثالثاًنظام القسائم،** حيث يتسلم الطلاب قسائم بقيمة مالية معينة تسمح لهم بسداد الرسوم الدراسية في أية مؤسسة للتعليم العالي يختارونها.**رابعاًالتمويل التنافسي،** حيث يتم منح التمويل للخطط المحكمة والمصممة لتحقيق تحسن في المؤسسات أو لتحقيق أهداف السياسة القومية.[٣]

- تحقيق ما يسمى بفاعلية التكلفة من أجل رفع كفاءة الانفاق العام، ففي دراسة فعلية عن الجامعات المصرية بخصوص تكلفة الطالب توضح كيفية توزيعها على المستلزمات التشغيلية والإدارية للمؤسسة التعليمية ونسبة ما يصل الطالب منها في

---

[١] و قد يتطلب الأمر رؤية مستقبلية لإعادة هيكلة الجهاز الفني و الإداري للجامعات لخفض بند الأجور نسبياً مما يسمح بتنفيذ تصور ربط الإنفاق بالأهداف و ضخ الجزء الأكبر من الإنفاق لبنود أكثر تأثيراً في العملية التعليمية .

[٢] هلال. سمير رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧ .

[٣] المرجع السابق ، ص٢٧.

شكل خدمة مباشرة، تبين أن ما يصل الطالب من التمويل لا يزيد عن ثلث مخصصاته في الموازنة،[١] لذلك يجب العمل على زيادة الاستفادة المباشرة للطالب من إجمالي التكلفة مما يعني تقليل التكلفة الاجمالية العامة غير المباشرة للكلية وللجامعة عن طريق تقليل حجم الإدارة والاتجاه نحو ميكنة النظم الإدارية والخدمات،[٢] من خلال إعادة النظر في الهيكل الإداري للجامعات ومؤسسات التعليم العالي للحد من تضخم الإنفاق على الأجور والمرتبات والناتج عن تضخم أعداد الإداريين، وكذلك أعداد عمال الخدمات والعمالة المؤقتة.[٣]وبالنسبة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري بمؤسسات الدولة البحثية، فمن الممكن التحقق من جدوى وجود مكتب لوزير الدولة للبحث العلمي و كذا المجلس الأعلى للمراكز والمعاهد البحثية، بل وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية بحيث يمكن أن يتم دمجها معاً في كيان مشترك يمثل (ديوان عام وزارة الدولة للبحث العلمي) ويمارس مهاماً تخطيطية ورقابية ويقوم برسم استراتجيات البحث والتطوير على مستوى الدولة دون الوقوع في مشكلة التعددية المفرطة التي لا طائل منها سوى الزيادة في أوجه الإنفاق واستقطاب جانباً من البطالة بما يزيد من تراجعه مع مرور الزمن .[٤]

- وضع ضوابط فنية للتعيين الإداري بالمؤسسات العلمية و البحثية وعمل برامج إعادة تأهيل مستمرة للكادرالإداري والحصول على شهادة إعتماد لفترة زمنية محددة للإرتقاء بالأداء الإداري من ناحية، ومنع البطالة المقنعة والهدر المالي من ناحية أخري على أن يكون للكادر الإداري في المؤسسات العلمية والبحثية امتيازات مالية خاصة بخلاف نظرائهم في المؤسسات العامة، مما يشجعهم على تحسين الأداء الوظيفي فينعكس ذلك بالتبعية على جودة الأداء الفني في المؤسسات العلمية والبحثية.[٥]

---

[١]بلتاجي. مروة ، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل و استراتيجيات التطوير، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥.

[٢]هلال. سمير رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧.

[٣]العربي.أشرف ، تمويل التعليم العالي في مصر : رصد الواقع –دراسة التجارب – و مصادر التمويل المقترحة، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

[٤]علي. أحمد سيد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٧.

[٥]المرجع السابق ، ص ٢٥٣.

- منح الجامعات الاستقلال الكامل مالياً لإدارة أموالها واستثمارها في مجالات ملائمة وذات عائد مناسب، فالجامعات وفقاً لأسس إعداد الميزانية الموزعة على آليات وبنود للصرف لا تستطيع أن تتحكم في صرف أموالها وفقاً لأولوياتها.[١]
- اتساع الفجوة بين النمو المتزايد لأعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي وبين قدرة الدولة أو استعدادها لدعم هذا النمو، يجعل من الضروري على الحكومات بذل مزيد من الجهد من أجل جذب طلاب دوليين لديهم القدرة على دفع الرسوم،[٢] فمن الممكن الاهتمام بجذب الطلاب الوافدين بتقديم خدمة أكاديمية وإعاشية متميزة وفتح برامج جديدة تستجيب لإحتياجات الدول المحيطة والاستفادة كذلك من واقع مصر ومناخها في جذب الطلاب من الدول الأجنبية للدراسة في الفصل الصيفي والسياحة في الوقت نفسه.[٣]
- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية، على أن يتم ذلك وفقاً لضوابط محكمة تتيح أكبر استفادة منها. ويجب على الدول المانحة والوكالات التمويلية أن تسعى إلى تحقيق زيادة ملموسة في المساعدات الإنمائية التي تقدمها ، والسعي إلى اعتماد نظم تراعي خصائص كل بلد، بحيث تشمل تخفيف عبء الديون وعبء خدمتها، خاصة في الدول التي نجحت في تطوير السياسات التعليمية وتعبئة مزيد من الموارد المحلية لديها.[٤]
- اتخاذ تدابير مكافحة الفساد من الأمور التي تعود بالفوائد على قطاع التعليم بأسره،[٥] لذلك فإن على الحكومة أن ترسي نظام ملزم للحوكمة داخل المؤسسات التعليمية يساعد على الحد من انتشار الفساد المالي والإداري، مما يحد من إهدار الكثير من موارد المؤسسات التعليمية المالية.
- تخطيط مدة الدراسة لنيل درجة علمية في مصر بصورة تتفق مع الممارسات الدولية سوف يسمح بإعادة توظيف جزء كبير من الموارد المستخدمة حالياً في

---

[١] هلال. سمير رياض، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٧.

[2] Asian Development Bank , Counting The Cost Financing Asian Higher Education For Inclusive Growth , Philippines , 2012 , p.44.

[٣] هلال. سمير رياض ، مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

[٤] بلتاجي. مروة ، تمويل التعليم العالي في مصر : المشكلات و البدائل المقترحة ، ص٢١،٢٠.

[٥] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة للجميع ، التعليم للجميع ، منشورات اليونسكو ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٠ .

التعليم العالي وتوفير بعض المدخرات للإنفاق العام،[١]ففي الوقت الذى تقوم فيه غالبية الدول الأوروبية بالإنتقال إلى نظام دراسة جامعي ينال فيه الطالب درجته الجامعية بعد الدراسة لمدة ثلاث سنوات، مازالت مصر تتبع النظام التقليدي الذي يستغرق مدداً زمنية طويلة لمنح الدرجة العلمية في المرحلة الجامعية الأولى في بعض الكليات .

ووفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، فقد تم اقرار نظام يسمح بالمرونة في عدد سنوات التعليم العالي حسب الاحتياج التخصصي بحلول عام ٢٠١٦[٢]. رغم ذلك يبدو أنه واقعياً لم يتم العمل بتلك الآلية.

٤-٣-٢- مساهمات القطاع الخاص:

إضافة إلى عنصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يخفف العبء عن التمويل الحكومي والذي سبقتالإشارة إليهفي معرض الحديث عن المساهمات الحكومية، فإنه بإمكان القطاع الخاص أن يؤدي دوراً فاعلاً في تمويل التعليم العالي من خلال:

- الرسوم التي يدفعها الطلاب، والموارد التي توفرها المؤسسات الاقتصادية والوقفية، إلى جانب بعض التمويلات العرضية التي تمنحها الدولة.
- المساهمة في صندوق يخصص للتعليم العالي على غرار صندوق مشروع تطوير التعليم العالي الذي يعد جزءاً من اتفاقية القرض بين مصر والبنك الدولي للانشاء والتعمير، والهدف من انشائه هو تقديم المساعدة والدعم المالي للمشروعات التي تبنتها وزارة التعليم العالي والممثلة في مشروع تطوير تعليم العالي.

٤-٣-٣- مساهمات الافراد:

من المهم ملاحظة أنه لا توجد دولة استطاعت بشكل جوهري أن توسع نطاق التعليم العالي لديها مع تحسين جودته في الوقت ذاته دون الحاجة إلى مساهمات مادية

---

[١] منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٩.

[٢] استراتيجية التعليم العالي في رؤية مصر ٢٠٣٠ : WWW.sdsegypt2030.com بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣٠.

كبيرة من الطلاب وأسرهم في نفقات الدراسة، ربما باستثناء الدول الاسكندنافية وسويسرا التي تتميز بارتفاع معدلات الضرائب لديها بدرجة كبيرة للغاية .[1]

يمكن للأفراد المساهمة في تمويل التعليم العالي من خلال :

- مشاركة الطلاب وأولياء الامور في التكلفة Cost Sharing بقواعد محددة ودون مساس بحق الطالب القادر علمياً وغير القادر مالياً على الحصول على الفرصة الكاملة في التعليم. فيصبح الأمر أكثر عدالة من ذي قبل، حيث يشارك الطلاب الذين ينتمون إلى أسر ذات مستويات مرتفعة أو متوسطة بجزء من نفقات تعليمهم مما يساهم فيرفع جودة التعليم من ناحية وحصول الطلاب المستحقين للمجانية من ناحية أخرى.[2]
- تشجيع مساهمات الأفراد في تمويل التعليم، فالكثير من الأسر تدفع مبالغ طائلة في الدروس الخصوصية لأبنائهم الملتحقين بالجامعات ويرون أن ذلك من مسئوليتهم ويترددون في المساهمة بها مباشرة لمؤسسات التعليم.حيث يرون أن تمويل مؤسسات التعليم مسئولية الدولة. لذلك يتعاظم دور التوعية الإعلامية تجاه أسر الطلاب الجامعيين بأهمية مساندتهم للدولة في رفع جودة التعليم والتشجيع على ضخ تلك المبالغ المدفوعة في الدروس الخصوصية في قنوات رسمية تعزز عملية تمويل التعليم العالي.

٤-٣-٤- مساهمات المجتمع المدني:

ينشط دور منظمات المجتمع المدني في تمويل التعليم العالي بالدول المتقدمة أكثر من مساهماتها بالتمويل في الدول الأقل تقدماً. ولعل من أهم أسباب ضعف هذا الدور في مصر بالآونة الأخيرة وتحديداً بعد قيام ثورة يناير ٢٠١١ هو ما صاحبها من شكوك حول دور تلك المنظمات في التحولات الاجتماعية والديمقراطية، واتهامات لبعضها خاصة التي تتلقى تبرعات أو دعم من الخارج.

يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في عملية تمويل التعليم العالي باحدى الطرق التالية:

- تأسيس شركات ومؤسسات أهلية للتجارة أو الانتاج الصناعي، وبتزايد الشركات المساهمة التي يقوم الأهالي بإنشائها تزداد فرص العمل ويقل العبء على الدولة لتوفير عمل لكل مواطن، مما يتيح للحكومة أن تهتم

---

[1] منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٦ .

[2] هلال. سمير رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٨.

بالتعليم من المدرسة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية والتأهيل الجيد للشباب ليقوم بعد ذلك بالمشاركة الفعالة في الإنتاج.

- قيام الشركات والمؤسسات الأهلية بتمويل التعليم العالي عن طريق المساهمة في صندوق يخصص للتعليم العالي أو تقديم منح للطلاب ورعايتهم اجتماعياً وصحياً.
- لابد أن يصبح للاعلام وللمؤسسات الدينية دوراً هاماً في تحفيز الأفراد والمؤسسات على تمويل التعليم العالي بوصفه أحد الالتزامات القومية المهمة التي تؤكد الانتماء للمجتمع والمساهمة في تطويره. وفي هذا الصدد، يمكن طرح فكرة الصكوك أو الكوبونات والتي يمكن تمويلها من خلال أموال الزكاة واستخدامها في تمويل التعليم العالي.[١]
- طرحت وزارة التعليم العالي في أواخر عام ٢٠٠٦ "مشروع قانون موحد للتعليم العالي" تطرقت فيه لعدد من التوصيات فيما يخص دور منظمات المجتمع المدني، حيث أشارت الوثيقة إلى أن المجتمع المدني عليه أن يشارك في دعم التعليم العالي من خلال: المشاركة في التخطيط على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، المساهمة في انشاء وإدارة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم العالي، تفعيل العلاقات التبادلية لنقل الخبرة والشراكة العلمية و التقنية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية وبين مؤسسات التعليم العالي، عن طريق دوره في ربط الخريجين بالمؤسسات التي درسوا فيها، تأكيد الدور المتابع والرقابي للإعلام والرأي العام في المجتمع على منظومة التعليم العالي وأدائها.ورغم تلك الأفكار الجيدة إلا أن هذا المشروع لاقى معارضة شديدة من عدد من المتخصصين على أساس أنه لا يمكن تطبيق موحد على كافة مؤسسات التعليم العالي باختلاف أنواعها، بالاضافة إلى المخاوف التي أثارها البعض بشأن أن يكون القانون الموحد مدخلاً لإلغاء"مجانية التعليم العالي". وقد نجحت هذه المعارضة بالفعل في إعاقة إصدار القانون الموحد.[٢]

---

[١] العربي. أشرف و آخرون ، تمويل التعليم العالي في مصر ، رصد الواقع – دراسة التجارب – و مصادر التمويل المقترحة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣.

[٢] المرجع السابق ، ص٢٢.

وبالرغم من رفض القانون الموحد، إلا أن تنفيذ تلك الاقتراحات سيزيد بالفعل من مشاركة المجتمع المدني في رفع أداء مؤسسات التعليم العالي مما يجعل لديه حافزاً قوياً لتمويل تلك المؤسسات بطرق مباشرة وغير مباشرة .

- تعتبر الوقفية الجامعية مشاركة مجتمعية في تحمل قسط من مسئولية التعليم العالي وتكاليفه، وليست مجرد مصدراً للإيرادات الإضافية.[1] لذلك فاستفادة الجامعة حكومية كانت أم خاصة من الأراضي والأوقاف التابعة لها تعد ضمن المساهمات المجتمعية.
- تبرع المجتمع المدني بالأراضي أو المواد الانشائية أو حتى بالعمل التطوعي والمجهود، جميعها تعتبر مساهمات منه في تمويل التعليم العالي.

٤-٣-٥- مساهمات المؤسسات الانتاجية والخدمية:

تشارك المؤسسات الاقتصادية والهيئات المعنية بالبحوث في تمويل التعليم العالي بشكل نشط وفعال بالدول المتقدمة أكثر مما تشارك بالدول الأقل تقدماً، وبالامكان تقديم تصور لكيفية مشاركة المؤسسات الانتاجية والخدمية في تمويل التعليم العالي بمصر كالتالي:

- اجراء تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات الصناعية على قاعدة دعم المختبرات العلمية التابعة للجامعة مقابل الاستفادة من نتائج البحث.
- اجراء تعاقدات بين المؤسسات الصناعية والمالية يتم بناء عليها تمويل التعليم من أرباحها مقابل اعطائها مجموعة من الحوافز والاعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمة الاجتماعية.فعلى سبيل المثال: تستطيع الحكومة المصرية أن تفرض ضرائب على المبيعات وعلى الرواتب لصالح التعليم على المؤسسات الإنتاجية والخدمية، تعفى منها إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة مساهمات لإحدى مؤسسات التعليم العالي، كما تستطيع الحكومة التعاقد مع المؤسسات الإنتاجية على تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بتلك الشركات والمصانع والتي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي.

وبالرغم من محدودية الاعتماد على هذا المصدر البديل لتمويل التعليم العالي بمصر والإفتقاد إلى النظرة الشمولية، إلا أن هناك بعض الأمثلة التي تنم عن مجهودات لبعض المسئولين داخل الجامعات المصرية من أجل محاولة تطبيقه:

---

[1] الدقي. أنور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨.

فعلى سبيل المثال: قامت جامعة المنصورة بإنشاء خط انتاج لكبرى مصانع السيارات برومانيابفرع الجامعة الجديد بمدينة جمصة بالشراكة بين الجامعة وجامعة يستشتي في رومانيا وشركة كبرى لتصنيع السيارات للعمل على تصنيع السيارات محلياً وكذلك توفير فرص عمل مميزة لخريجي كلية الهندسة ومنحهم شهادات ودرجات علمية معتمدة أوروبيا.[١]

أيضاً هناك تخطيط لإنشاء مصنع لكل كلية في جامعة كفر الشيخ لتأهيل الطلاب لسوق العمل وبالفعل تساهم كلية العلوم في انتاج لمبات الLED،[٢] بما يسهم في توفير جزء من موارد الكلية المالية نتيجة مشاركتها في إنتاج هذا النوع من اللمبات، ويعتبر ذلك خطوة هامة في سبيل إنشاء الجامعة المنتجة.

بعد عرض مساهمات الأطراف المختلفة في تمويل التعليم العالي، نشير إلى نموذج يوضح هيكلية التمويل للمؤسسات التعليمية، حيث وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نموذجاً للممولين للتعليم، هم: الدولة، أصحاب العمل، المجتمع المحلي، والأكاديميون والطلبة. وهذا النموذج يعني بالضرورة أن يتحمل كل طرف نسبة معينة يتفق عليها، والجدول التالي يبين نسب يمكن اعتبارها استرشادية علماً بأن الأردن أفضل دولة عربية أوجدت شراكة بين الأطراف الأربعة:

جدول رقم (٤-٦): هيكلية التمويل للمؤسسات التعليمية والتدريبية

م	مصادر التمويل	مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية		مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١	**منحة حكومية**	%٤٠	%٧٥	%٥	%١٠
٢	**أجور طلبة**[٣]	%١٠	%٣٠	%٥٠	%٧٥
٣	**ايرادات الأنشطة التشغيلية**	%١٠	%٢٥	%١٠	%١٥
٤	**الهبات والمنح والتبرعات**	%١	%٥	%١٠	%٢٠
٥	**صناديق التدريب**	%١	%٢	%١	%٢
٦	**أخرى**	%١	%٥	%١	%٥

المصدر:التميمي. على خليل ، اصلاح التعليم و التدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، الجزائر ، ١٥-١٧ نوفمبر ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨.

[١] صدى الجامعة ، صحيفة جامعة المنصورة الالكترونية ، متوفرة على: WWW.Sada.mans.edu.eg. بتاريخ ١٩ /١٢/ ٢٠١٦.

[٢] موقع جامعة كفر الشيخ WWW.kfs.edu.egبتاريخ ١٩/١٢/ ٢٠١٦.

[٣] المقصود : الرسوم الدراسية

وعلى ضوء ذلك يمكن ادراج بعض التصورات في هيكلية التمويل للمؤسسة التعليمية والتدريبية والتي تستند إلى الشراكة الحقيقية بين الأطراف الأربعة:[1]

- الانتقال التدريجي وبمراحل زمنية مدروسة من التمويل الحكومي إلى التمويل المشترك.
- اعتماد صيغة تحمل أصحاب العمل النفقات الجارية للتخصصات وفقاً لنسب تواجد مخرجات هذه التخصصات في القطاعات وعلى أساس احتساب تكاليف الإعداد لهذا الخريج .
- انشاء صندوق للاستثمار في التعليم والتدريب يساهم فيه أصحاب العمل بنسب تتناسب والتخصص العام على أن تساهم الدولة بما قيمته ٥٠% من هذا الصندوق وتشمل هذه المساهمة المؤسسات التعليمية الحكومية و الخاصة.
- اعتماد نظام الرسوم الدراسية للطلبة على أن يخير الطالب بين الحصول على منحة من أصحاب العمل يسددها بعد تخرجه والتحاقه بالعمل أو الدفع المباشرأو الاقتراض من صندوق الاقراض الخاص واستيفاء هذا القرض منه بعد التخرج.
- انشاء صندوق التمويل الذاتي في المؤسسة التعليمية لإدارة النشاط الانتاجي الذي تستغل عائداته بنسب محددة في صندوق الاستثمار وأخرى في الميزانية الجارية للمؤسسة التعليمية والتدريبية.
- قيام الحكومة باعتماد تشريعات وقوانين تشجع على الاستثمار أو المساهمة في صناديق التمويل المذكورة كالاعفاء الضريبي والتسهيلات المصرفية .
- حشد جهود التنظيمات المدنية في التوعية لأهمية التبرعات للتعليم والتدريب المهني والتقني.
- الاستفادة من المساعدات المالية أو العينية التي تقدمها المؤسسات والوكالات الدولية وتوجيهها نحو التعليم و التدريب.

[1] التميمي. على خليل ، اصلاح التعليم و التدريب المهني و التقني لتشغيل الشباب ، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ، منظمة العمل العربية ، الجزائر ، ١٥-١٧ نوفمبر ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٧- ١٩.

أهم نتائج وتوصيات الفصل الرابع

أولاً: أهم النتائج

- تتوقف قدرة الدولة على الإرتقاء بجودة التعليم العالي والتوسع فيه على مدى توافر الموارد المالية الكافية وعلى حسن استغلال وتوظيف تلك الموارد .
- يمثل التعليم العالي في مصر مشكلة حقيقية تواجهها الدولة في ظل ما تعانيه من زيادة سكانية ذات سمات ديموغرافية تجعل من الفئات العمرية التي تحتاج إلى خدمات تعليمية في ازدياد مستمر في مقابل محدودية الموارد. ومن جهة أخرى تعاني من نظم إدارية قاصرة لا تستطيع توظيف الموارد المالية المحدودة للتعليم العالي بشكل كفء .
- لم يعد تخصيص الموازنات الحكومية للجامعات والجهات البحثية في مصر – المعتمد على ميزانية الأبواب والبنود – متناسباً مع أهداف العملية التعليمية والبحثية خاصة مع التحولات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية التي شهدتها مصر في الأربعة عقود الأخيرة .
- تركز الإنفاق على مستوى الجامعات و الجهات البحثية في باب "الأجور وتعويضات العاملين" على حساب المكون الإستثماري، مما أثر بشكل سلبي على جودة مخرجات العملية التعليمية والأداء البحثي، ويعود ذلك للإفتقار إلى وجود استراتيجية تعمل على تحويل الجهود البحثية والعلمية لمنتجات وخدمات لها مردود إقتصادي وإجتماعي على المستوى القومي.
- ما زال التمويل الذاتي للجامعات والجهات البحثية يعاني من قصور بشكل عام، وقد يعود ذلك إلى عدم تقديم مخرج حقيقي يخدم الإقتصاد القومي ويعود بمردود إيجابي على تلك الجهات بما يساعدها على التوسع في إستخدام هذا المصدر.
- إفتقاد القطاع إلى معايير خاصة بشغل الوظائف بالجامعات والجهات البحثية مما أدى إلى اكتظاظ تلك المؤسسات بالعمالة الإدارية على حساب الكوادر العلمية مما يعد إهداراً للمخصصات المالية الموجه للعملية التعليمية والبحثية .
- مازال القطاع يعاني – بشكل خاص على مستوى الجامعات – من سوء توزيع الخدمات التعليمية جغرافياً حيث تتركز أغلب الفرص المتوفرة والمتنوعة للتعليم العالي بالقاهرة،

وبالتبعية ترتب على ذلك تفاوت في فرص الإلتحاق بالتعليم العالي بين أبناء الأسر الفقيرة والأسر الغنية، وقد ساعد على وجود هذا التفاوت استمرار تطبيق مجانية التعليم لجميع فئات الشعب مما حد من فرصة الطالب الفقير المتميز علمياً في الإلتحاق بركب التعليم العالي.

- جمود النظام الإداري الذي تعمل في نطاقه مؤسسات التعليم العالي، فلم يعد يمثل دافعاً وحافزاً لإستغلال الموارد المالية بطرق أكثر كفاءة وفعالية، ويستدل على ذلك من سلبية بعض مؤشرات الكفاءة الداخلية و الخارجية.

ثانياً: أهم التوصيات

- لابد منتطوير الموارد القائمة وابتداع موارد اضافية للمساهمة في تمويل التعليم العالي، بحيث ترتبط تلك الموارد بشكل واقعي بتحقيق الأهداف المنشودة لعملية اصلاح التعليم العالي بعد ما أصبح من غير المتوقع أن تحقق مصر ما تهدف إليه من ارتقاء بجودة التعليم العالي في ظل الإعتماد على ميزانية الدولة بصفة أساسية.

- ضرورة أن تتم عملية تمويل التعليم العالي وفق مشاركة مجتمعية مع تحديد الأطراف المشاركة للدولة (قطاع خاص – أفراد – مجتمع مدني – مؤسسات إنتاجية وخدمية)، وبيان الكيفية التي سيشارك بها كل طرف في عملية التمويل.

- أن تساهم الحكومة في تحقيق كفاية التمويل من خلال: الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تخفف العبء عن التمويل الحكومي، التوسع في استثمار موارد الجامعات والجهات البحثية من الخبرات والإستشارات،والإستفادة من الأصول التي تدر دخلاً كالأراضي والأوقاف التي تعتبر مصدراً هاماً تعتمد عليه الجامعات العريقة في التمويل،مشاركة السلطة المحلية للحكومة في تمويل التعليم العالي عن طريق تقديم الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية،وضع نظام شامل لإعادة توزيع الخدمات التعليمية جغرافياً، ترشيد مبدأ مجانية التعليم المتاح للجميع.

- أن تساهم الحكومة في رفع كفاءة تمويل التعليم العالي من خلال: تحقيق ما يسمى بفاعلية التكلفة من خلال إعادة النظر في الهيكل الإداري للجامعات ومؤسسات التعليم العالي للحد من تضخم الإنفاق على الأجور والمرتبات والناتج عن تضخم أعداد الإداريين، وضع ضوابط فنية للتعيين الإداري بالمؤسسات العلمية والبحثية وعمل برامج إعادة تأهيل مستمرة للكادر الإداري، تطوير نظم إعداد الموازنات الحكومية للتعليم

العالي وتأسيسها على البرامج والأداء،تخطيط مدة الدراسة لنيل درجة علمية في مصر بصورة تتفق مع الممارسات الدولية.

- لابد من تعاظم دورالإعلام والمؤسسات الدينية في تحفيز القطاع الخاص والأفراد والمجتمع المدني والمؤسسات الانتاجية والخدمية على المساهمة في تمويل التعليم العالي بوصفه أحد الإلتزامات القومية المهمة التي تؤكد الإنتماء للمجتمع والمشاركة في تطويره. وفي هذا الصدد يمكن طرح فكرة الصكوك أو الكوبونات والتي يمكن تمويلها من خلال أموال الزكاة واستخدامها في تمويل التعليم العالي أو من خلال مساهمة الأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والانتاجية والخدمية في صندوق يخصص للتعليم العالي.

- تحفيز المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات الصناعية من خلال إجراء تعاقدات على قاعدة دعم المختبرات العلمية التابعة للجامعة مقابل الاستفادة من نتائج البحث، كذلك اجراء تعاقدات بين المؤسسات الصناعية والمالية يتم بناء عليها تمويل التعليم من أرباحها مقابل اعطائها مجموعة من الحوافز والاعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمة الإجتماعية .

- من الضروري أن يتم تنفيذ تلك المقترحات ضمن سياسات تشملها إستراتيجية محددة وفق خطط زمنية مدروسة وأن يكون هناك اطاراً تفاعلياً بين كافة الأطراف المشاركة في عملية التمويل، حتى يكون هناك اتساقاً في اتخاذ القرارات وتجنباً لأي إهدار في عمليات الإنفاق ناشئ عن إزدواجية التمويل أو سوء توزيعه على أوجه الإنفاق وعلى مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

الفصل الخامس

العلاقة بين البحث العلمى بالتعليم العالى وتنمية المجتمع المصرى وكيفية تطويرها

مقدمة:

تتم عملية التنمية المستدامة فى وقتنا الحالى فى عصر تتسارع فيه منجزات العلم والأبحاث العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية وتذوب فيه الحواجز بين الأسواق المحلية والقومية والعالمية، وتظهر فيه الابتكارات والتطوير فى ميادين المنافسة الدولية التي تعتمد على دقة المعلومات وسرعة الحصول عليها. ولا يتم التقدم العلمي والتكنولوجي إلا بالاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويرهما، حيث يعتبران هما الأداة الأساسية والضرورية لتنمية واستثمار الموارد البشرية التي أصبحت العنصر الأساسي والضروري لعصر مجتمع المعرفة ولعالم تتزايد فيه درجة المنافسة وتعتبر التنمية البشرية رأس مال سريع النمو ودائم التقدم وقادر على المنافسة عالمياً بمتطلبات خطط التنمية المستدامة لتحديث المجتمع.

ومن هنا تبرز أهمية تفعيل رسالة الجامعات فى عصرنا الحالي التى لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة ونشرها، بل إمتدت الرسالة لتشمل كل ميادين الحياة فى المجتمع. ويدرك المتأمل لوضع التعليم العالى عالمياً ممثلاً بالجامعات أن أدوار الجامعات ما تفتأ عن التحول بصورة كبيرة وذلك على مستوى المفهوم والممارسة والتطبيق. وفى هذا الشأن يشير تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الأوروبي للتعليم مدى الحياة (Needs and constraints analysis of the three dimensions of third mission, 2012) أن هناك اعترافاً متزايداً فى جميع أنحاء العالم بالدور الذى يمكن أن تضطلع به الجامعات نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فى عصر يقوم على المعرفة والإبداع والبحث والتطوير، حيث يقع على عاتق الجامعة مسئولية كبيرة تجاه المجتمع. ومن هنا ظهر مفهوم جديد لدور الجامعة يتمحور حول المعرفة بوصفها مهمة فى بلورة وتكوين منتجات تخدم المجتمع والفرد. فالمعرفة لها دور كبير فى تقدم المجتمعات وتطورها بكونها المسئول الرئيسي الذى يقف خلف التنمية المستدامة فى المجتمع، وهذا ما أشارت إليه كثير من الدراسات والتقارير الدولية فى مجال التعليم العالي ودوره فى التنمية والتطور.

وعلى ذلك يتعين على الجامعات خدمة مجتمعها، ليس فى مجال الوظيفة الأولى والوظيفة الثانية، بل التركيز على مشاركة المجتمع والانخراط فى قضاياه وتبنيها وهى مايسمى بالوظيفة الثالثة للجامعة والتى سوف نتناولها فى هذا الفصل، فالاهتمام بهذه الوظائف الثلاثة كفيل بتقدم المجتمع فى شتى المجالات ويمثل ذلك قاعدة أساسية فى بناء مجتمع معرفي مبدع. فعلى سبيل المثال فى الدول الصناعية الكبرى تم تخصيص أماكن فى مؤسسات التعليم العالي لشركات ومؤسسات صناعية تتخذ من الجامعة مقراً لها لتعمل على دراسة المشكلات التى تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعمل على تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها ويسمى هذا المقر بمحطة العلوم. وفى حالة تعذر انتقال الشركات الصناعية للجامعة، يمكن للجامعات الانتقال إليها من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل فى الشركات لمدة محددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على احتياجات وأولويات الصناعة فى الواقع وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها نماذج بحثية علمية يدرسونها لطلابهم بدلاً من الاقتصار على نظريات مجردة تؤدى مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

وكمثال آخر لأهمية ربط الجامعة بالمجتمع وارتباطها بقضاياه ومشكلات، نجد فى الدول الأوروبية(ومنها فرنسا على وجه الخصوص)، أن الجامعة منذ بداية تأسيسها لم تنعزل عن المجتمع ، بل كانت جزءاً لايتجزأ منه ، ولعل رمزية موقعها الجغرافى دل على ذلك، فعادة ما تكون داخل المدينة غير مفصولة عنها بأسوار ولا مداخل ومرافقها متاحة لمن أراد من مكتبه ومراكز أبحاث واستشارات .. .. .. الخ . فهى إذن من الأساس جزء من المجتمع[1]. وهذا يبرز ضرورة ربط البحث العلمى للتعليم العالى بمصر باحتياجات المجتمع وأنشطته المختلفة ارتكازا على اقتصاد المعرفة، وذلك لأهمية البحث العلمى فى التنمية المستدامة بشكل عام. وبمعنى آخر أهمية التكامل بين الكيانات الأساسية لمنظومة البحث العلمى للتعليم العالى بمصر والتى تشمل الموارد البشرية والتمويل والجهات المستفيدة من الأبحاث متمثلة فى الكيانات الصناعية والزراعية والتجارية للدولة عن طريق تفعيل وتنشيط العلاقة بين مؤسسات التعليم العالى بمصر (بما تصدره من الأبحاث العلمية) وبين القطاع العام والخاص وخاصة الصناعة والمجتمع المدنى. وعليه يمكن بلورة الهدف العام والأهداف التفصيلية فيما يلى:-

(1) وزارة التعليم العالى ، المملكة العربية السعودية ، الوظيفة الثالثة للجامعات ، ١٤٣٥ هـ /٢٠١٤ م .

- **الهدف العام** :-

ربط البحث العلمى للتعليم العالى بمصر باحتياجات المجتمع وأنشطته المختلفة ارتكازا على اقتصاد المعرفة .

- **الأهداف التفصيلية** :-

١. إبراز أهمية البحث العلمى فى التنمية المستدامة .
٢. إبراز أهمية التكامل بين الكيانات الأساسية لمنظومة البحث العلمى للتعليم العالى بمصر والتى تشمل الموارد البشرية والتمويل والجهات المستفيدة من الأبحاث متمثلة فى الكيانات الصناعية والزراعية والتجارية للدولة.
٣. المدخل لتأصيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالى بمصر بما تصدره من الأبحاث العلمية وبين القطاع العام والخاص وخاصة الصناعة والمجتمع المدنى.

لذلك فسوف نتناول فى هذا الفصل النقاط التالية :-

١- أبعاد الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالى.

٢- واقع البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى فى مصر للتعرف وأهم المعوقات والتحديات.

٣- أهم الخبرات العالمية فى مجال البحث العلمى بالتعليم العالى والدروس المستفادة فى تنمية المجتمعات.

٤- أهم جهود الحكومة المصرية من أجل النهوض بمصر وتنميتها بالارتكاز على البحث العلمى بالتعليم العالى وتقييم تلك الجهود.

٥ -١ أبعاد الوظيفة الثالثة بمؤسسات التعليم العالى[1] :-

تعد الوظيفة الثالثة فى كثير من الدول هى خدمة المجتمع ولكن هذا المفهوم توسع ليشمل الثلاثة أبعاد التالية كما يتضح من الشكل رقم (٥ -١).

---

[1] المرجع السابق .

شكل رقم (٥ –١)
أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات

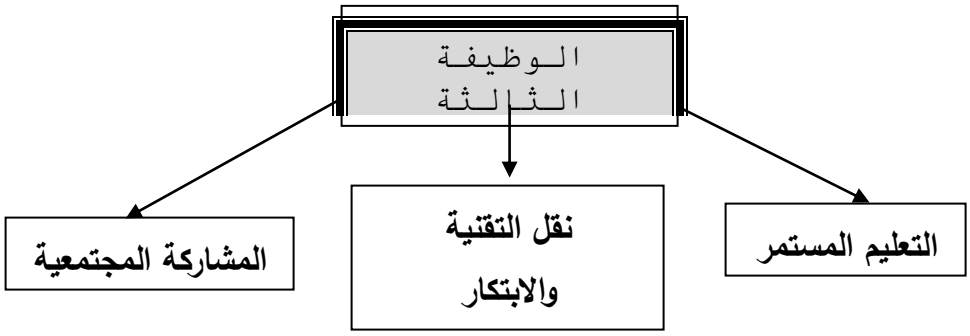

حيث قامت الجامعات الأوروبية بتأسيس مشروع بحثى امتد لثلاث سنوات (٢٠٠٨ – ٢٠١١) مدعوماً من الهيئة الأوروبية للتعليم مدى الحياة، يهدف إلى إيجاد أداة شاملة لتعريف الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالى فى الدول الأوروبية وقياسها ومقارنتها. وأسفر هذا المشروع عن إقامة مؤتمر فى العاصمة الايرلندية دبلن فى شهر فبراير من عام ٢٠١٢ بعنوان (الوظيفة الثالثة للجامعات : مؤشرات وممارسات مثلى) :-

(Universities Third Mission. Indicators and Good Practices)

ليناقش نتائج المشروع فيما يخص مؤشرات قياس الوظيفة الثالثة للجامعات ومنهجية التصنيف الأوروبية. واشتركت فى هذا المشروع عدة جامعات من ثمانى دول أوروبية، وقد اهتمت الجامعات الأوروبية بربط الجامعات بمجتمعاتها من خلال الثلاثة أبعاد السابق ذكرها. واقترحت هذه الجامعات مجموعة من المؤشرات لقياس هذه الأبعاد، وهـى موضحة وفق كل بعد من أبعاد هذه الوظيفة، كما يلى:ـ

٥ –١–١ مؤشرات التعليم المستمر:

التعليم المستمر معمول به فى أغلبية دول العالم وموجه لكافة أفراد المجتمع بجميع فئاتهم العمرية وتوفره الجامعات ، ويعود مفهوم نظام التعليم المستمر إلى المفكر (كومينوس) الذى طالب بتعليم مستمر متكامل لجميع أفراد المجتمع فهو وسيلة لتحرير الأفراد من سلبياتهم ونقائصهم ويزيد من إنسانيتهم التى تنمو بكل من العقل والفكر والعمل. وكمثال فى أوروبا، يتيح التعليم المستمر لكل فرد إمكانية الحصول على عمل، وذلك بالتأهيل المتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما يجعل المتخصص مواكباً لكل ما يستجد فى تخصصه، وأيضا سمح لمن هم على رأس العمل أن يتطوروا

مهنياً ، كما يتيح لرؤساء الشركات أن يحسنوا تنافسية الشركة، ويحدثوا معارف الموظفين ويصقلوا مهاراتهم.

أما المؤشرات التي تم اختيارها لقياس هذا البعد (التعليم المستمر) فهى ثمانية عشر مؤشراً على النحو التالي:-

م	مؤشرات التعليم المستمر
١	التعليم المستمر متضمن فى رسالة المؤسسة التعليمية.
٢	التعليم المستمر متضمن فى سياسة وإستراتيجية المؤسسة التعليمية.
٣	وجود خطة لدى المؤسسة التعليمية للتعليم المستمر.
٤	وجود إجراءات لضمان الجودة بالأنشطة وفعاليات التعليم المستمر.
٥	عدد برامج التعليم المستمر الفعلية فى السنة الذى نفذت فيها هذه البرامج.
٦	عدد برامج التعليم المستمر المنفذة التي كان لها عائد كبير وفقاً لنظام التعليم العالى.
٧	عدد الشراكات مع القطاعين العام والخاص والتى نفذت لهم برامج فى السنة المحددة.
٨	نسبة برامج التعليم المستمر الدولية المنفذة فى تلك السنة.
٩	نسبة مشاريع التدريب للتعليم المستمر الممولة والتى نفذت فى السنة المحددة.
١٠	مجموع عدد الساعات الدراسية المعتمدة فى النظام التعليمى.
١١	عدد الساعات الدراسية المعتمدة المسجلة.
١٢	عدد المسجلين فى برامج التعليم المستمر فى السنة المحددة.
١٣	نسبة الساعات الدراسية المعتمدة المسجلة فى برامج التعليم المستمر الى الساعات الدراسية المعتمدة المسجلة.
١٤	نسبة شهادات إتمام البرنامج إلى المجموع الكلى للمسجلين.
١٥	مستوى رضا الطلاب.
١٦	مستوى رضا المستفيدين الرئسين.
١٧	معدل الإكمال لجميع البرامج (فى المتوسط).
١٨	نسبة برامج التعليم المستمر الحاصلة على اعتماد خارجى.

٥ –١–٢ مؤشرات نقل التقنية والابتكار:

مما لا خلاف عليه أن للجامعة دور مهم فى الإبداع والابتكار وذلك من خلال الاهتمام بتطوير البحث العلمى حيث من خلاله يمكن التوصل إلى ابتكارات مهمة تساعد على تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية وتوسيع نطاق السوق، وخلق فرص وظيفية لأبناء المجتمع.

وتقوم معظم الدول الصناعية على وجود حاضنات للتقنية تسهم فى التغلب على المشكلات التى تواجه المؤسسات فى سعيها للابتكار التقنى ونجحت فى تحجيم هذه المشكلات وإزالتها ومن مشاريع التقنية الدولية مدن التقنية، حدائق التقنية، ومراكز التميز والتجمعات الصناعية المعتمدة على التقنيات الرفيعة، وتقوم هذه الحاضنات بفتح قنوات اتصال بين مشروعات الحاضنة ومراكز الأبحاث فى الجامعات لمعرفة متطلبات السوق العالمى لأحدث المخترعات والتقنيات. وكمثال يوجد فى فرنسا ٣٠ حاضنة تشرف عليها وزارة التعليم العالى والبحث التى تشجع على إنشاء الشركات التى تقوم على الابتكار من خلال نتائج البحث أو من خلال براءات الاختراع وخلال عشرة سنوات أنشئت ١٥٠٠ شركة منها ٩٠% قائمة الآن.

وقد تم الاتفاق بين الخبراء الذين أسسوا المشروع البحثى للوظيفة الثالثة على أن يتضمن البعد الثانى وهو الابتكار ونقل التقنية ٢٠ مؤشر كما يلي :

م	مؤشرات نقل التقنية والابتكار
١	نقل التقنية والابتكار متضمن فى رسالة المؤسسة التعليمية.
٢	نقل التقنية والابتكار متضمن فى سياسة وإستراتيجية المؤسسة التعليمية.
٣	وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية لنقل التقنية والابتكار.
٤	عدد الرخص والخيارات ونقل الملكيات (الفعلية والمنفذة الحصرية وغير الحصرية) للشركات الجديدة والمتفرعة عن أخرى والشركات القائمة.
٥	الميزانية الكاملة المتأتية من عوائد الاتجار والمعرفة التى تملكها المؤسسة التعليمية.
٦	عدد الشركات الجديدة والمتفرعة من أخرى التى جرى إنشائها.
٧	عدد مشاريع المشاع الإبداعي **(creative commons)** والابتكار الاجتماعى التى ينخرط بها منسوبو المؤسسة التعليمية.
٨	عدد اتفاقيات دعم البحث العلمى والتطوير، والعقود والبرامج التعاونية مع الشركاء غير الأكاديميين.
٩	نسبة ميزانية المؤسسة التعليمية المتأنية من دخل البحث العلمى والتطوير والممولة وفق اتفاقيات

ومشاريع تعاونية مع شركاء غير الأكاديميين.

١٠ عدد عقود الاستشارات.

١١ نسبة طلاب مرحلة الدراسات العليا والباحثين بعد مرحلة الدكتوراه والممولين مباشرة من المؤسسة التعليمية أو بالاشتراك مع القطاعين العام والخاص.

١٢ عدد المختبرات والمبانى المنشأة (بتمويل مشترك) الخاصة بالمؤسسة أو المشتركة.

١٣ عدد الشركات المشاركة فى دورات التنمية المهنية المستمرة.

١٤ عدد موظفى المؤسسة التعليمية الذى لديهم وظائف مؤقتة خارج القطاع الأكاديمى.

١٥ عدد الموظفين غير الأكاديميين المرتبطين بعقود مؤقتة مع المؤسسة التعليمية.

١٦ عدد الرسائل العلمية لمرحلة الدراسات العليا أو المشاريع التى اشترك فى الإشراف عليها مشرفون غير أكاديميين.

١٧ عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين فى هيئات وشبكات ومنظمات ومجالس مهنية.

١٨ فى توجهها والتحقق من فعاليتها، ومن هم أعضاء فى مجالس المراجعة للمؤسسة التعليمية، أو معاهدها ، أو مراكزها ، أو برامجها التعليمية.

١٩ عدد جوائز الابتكار المرموقة التى حصلت عليها المؤسسة التعليمية من جمعيات القطاع الخاص أو العام أو الوكالات والمنظمات الداعمة (الوطنية والدولية).

٥ -١-٣ مؤشرات المشاركة المجتمعية:

تواصل الجامعات مع المجتمع دليل على الدور المؤثر لها وأنها لا تعمل بمعزل عن أفراد المجتمع، بل تسعى للانخراط بين فئات المجتمع من خلال البحوث التى لها الأثر المباشر على المجتمع، كما أصبحت وظيفة الجامعة فى المشاركة المجتمعية ليس الانتظار لطلب الخدمة، بل يتعين على الجامعة بكفاءتها وقدرتها الموجودة فيها تخرج بنفسها إلى تقديم الخدمة لأبناء المجتمع.

وقد أجمع خبراء المشروع على ١٦ مؤشر للبعد الثالث للوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالى على النحو التالي:

م	مؤشرات المشاركة المجتمعية
١	المشاركة الاجتماعية متضمنة فى رسالة المؤسسة التعليمية.
٢	المشاركة الاجتماعية متضمنة فى السياسة العامة للمؤسسة التعليمية أو إستراتيجيتها.
٣	وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية للمشاركة الاجتماعية.
٤	تخصيص جزء من الميزانية للمشاركة الاجتماعية.

٥ عدد الأكاديميين المنخرطين فى مجالس استشارية تطوعية.
٦ عدد الفعاليات المتاحة للمجتمع / للعامة.
٧ عدد المبادرات البحثية ذات الأثر المباشر على المجتمع.
٨ عدد الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم الخدمات والمرافق للمجتمع وتكلفتهم.
٩ عدد أفراد المجتمع الذين يحضرون إلى مرافق المؤسسة التعليمية أو يستخدمونها.
١٠ عدد المشاريع المتعلقة بالتواصل التعليمى.
١١ عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب المشتركين فى أنشطة التواصل الاجتماعى.
١٢ النسبة من ميزانية المؤسسة التعليمية المخصصة للتواصل التعليمى.
١٣ عدد أفراد المجتمع المشتركين فى أنشطة التواصل التعليمى.
١٤ عدد الأنشطة التى تستهدف تحديداً الفئات المحرومة من الطلاب والمجتمع.
١٥ عدد ممثلى المجتمع فى مجالس المؤسسة التعليمية أو لجانها.
١٦ قيمة المنح والتبرعات والعقود المتأتية من الشراكات.

٥-٢ واقع البحث العلمى للتعليم العالى بمصر وأهم المعوقات والتحديات :

يتناول هذا الجزء واقع البحث العلمى للتعليم العالي بمصر من خلال عرض :-

٥-٢-١ الإطار التنظيمي للبحث العلمى بالجامعات المصرية

٥-٢-٢ مؤشرات تقييم البحث العلمى بالجامعات المصرية

كما يتناول كذلك أهم المعوقات والتحديات من خلال تناول مايلى :-

٥-٢-٣ التحليل البيئي الرباعي **(Swot Analysis)** لمنظومة البحث العلمى للتعليم العالى بمصر

٥-٢-٤ معوقات وتحديات البحث العلمى فى الجامعات المصرية

٥-٢-١ الإطار التنظيمي للبحث العلمي بالجامعات المصرية:-

تتم العملية البحثية بالجامعات المصرية على عدة مستويات تغطى معظم القطاعات الأكاديمية بالجامعة، ويوضح شكل رقم **(٥-٢)** توزيع البحوث العلمية على هذه القطاعات. وهى على النحو التالى:-

يختص قطاع الدراسات العليا بالبحوث العلمية التى تتم فى إطار رسائل الماجستير والدكتوراه وهى أحد المحاور الهامة لأية إستراتيجية جامعية للبحث العلمي، حيث أن الأمر يتطلب تبنى عدد من السياسات الرامية إلى تحقيق مايلى:-

١. اختيار موضوعات الرسائل وفق خطط الأقسام العلمية ترتبط بتوجهات الجامعة البحثية.
٢. ربط موضوعات الرسائل العلمية بالطلب على البحوث العلمية بالقطاعات الإنتاجية والخدمية والتوسع فى مجالها التطبيقي.
٣. توفير كافة أنواع الدعم من الجامعة للارتقاء بالمستوى العلمى للرسائل العلمية.

وبالنسبة لقطاع البحوث العلمية بالجامعة فهو يتولى دعم البحوث الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والبحوث فى مجال العلوم الأساسية والبحوث التعاقدية فى كافة مجالات التطبيق، كما يختص هذا القطاع بإدارة المعامل البحثية والمختبرات ودعم الأشكال غير التقليدية للوحدات البحثية مثل المعاهد المتميزة والمنتجعات البحثية ومراكز الابتكار التكنولوجي. وفى ظل مايجرى فى الوقت الراهن من جهود وطنية بهدف إعادة النظر فى منظومة البحث العلمى فإنه يتعين على الجامعات أن توجه مورداً إضافياً لهذا القطاع بصفته القاطرة التي تقود البلاد لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المعرفة.

شكل رقم (٥-٢) توزيع البحوث العلمية علي قطاعات الجامعة

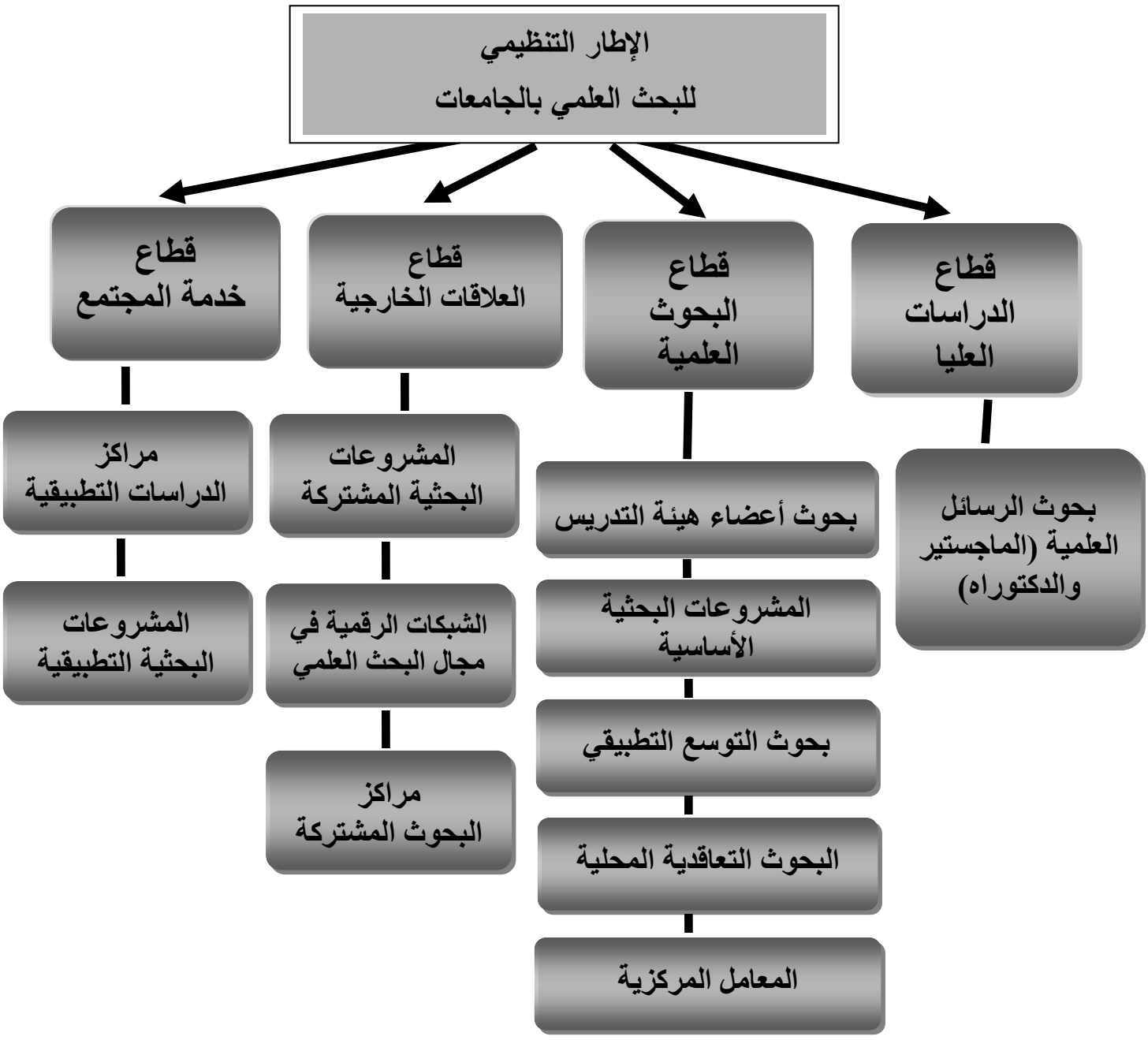

المصدر:

خورشيد، معتز: الجامعات والبحث العلمي، إدارة الجامعات كأداة لرفع كفاءة منظومـــة التعليم العالي فى مصر ، أوراق مرجعية للمناقشة ٢٨/٦٢ مارس منتدى الإصلاح المصري ، جامعة الإسكندرية (٢٠٠٧) ص١٥.

٥-٢-٢ مؤشرات تقييم البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى [1]:-

نستعرض فى هذا الجزء مجموعة من المؤشرات التى من خلالها نتعرف على الوضع الحالى للبحث العلمى بالجامعات المصرية ومكانة مصر بين دول العالم فى البحث العلمى والابتكار.

٥-٢-٢-١ مؤشرات التعليم العالى:

تطور نظام التعليم العالى فى مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعة خاصة واحدة (الجامعة الأمريكية) حتى وصل الآن إلى ٤٣ جامعة، منها ٢٤ جامعة حكومية و١٩ جامعة خاصة تمثل، الكليات العملية (العلوم والتكنولوجيا) فى هذه الجامعات بنسبة ٥٣% والكليات الأدبية (العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية) تمثل ٤٧% من جميع الكليات. وبالنسبة إلى التخصصات العلمية للطلبة المقيدين بالجامعات كانت أكبر نسبة من الطلاب المقيدين فى مجال العلوم الاجتماعية (٥١%) تليها ٢٠% فى العلوم الإنسانية، أما مجال العلوم الطبيعية يمثل ٨% من الطلبة المقيدين، ومجال العلوم الطبية والصحية ونسبتهم ١١%، و٨% فى الهندسة، و٢% فى العلوم الزراعية وتعتبر هذه النسب قليلة بالنسبة للتخصصات العلمية وهو مؤشر لابد من تحفيز الطلبة على التسجيل فى هذه التخصصات التي هى أساس لصناعة المستقبل فى كثير من المجالات الصناعية والزراعية للبنية التحتية فى مصر. ولأهمية الدراسات العليا التى تعتبر أولى الدرجات الفعلية للدخول فى مجال البحث والتطوير، وبصفة عامة ارتفع عدد الطلبة المسجلين للحصول على درجات علمية عليا بمعدلات مرتفعة، فقد زاد عدد الطلبة المسجلين فى الدبلومات فى الفترة مابين عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ من ٦٩١٨٣ إلى ١٧٩٨٤٠ فى حين ارتفع أعداد طلبة درجة الماجستير من ٧٨٧٣٢ إلى ١٢٦٤٦٥ وبالنسبة لطلبة الدكتوراه كانت الزيادة من ٢٣٨١١ إلى ٣٨٣٢٥.

٥-٢-٢-٢ النشر العلمى الدولي:

كانت نتيجة دراسة المؤسسات الأكثر إنتاجية فى مصر وفقاً للمنشورات وعدد استشهادات والتعاون الدولى فى الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ كانت جامعة القاهرة الأعلى ترتيباً بعدد ٩٣٩٩ فى النشر الدولى تليها جامعة عين شمس بعدد ٦٢٦٢ أبحاث دولية. ولكن السؤال كم عدد الأبحاث الدولية التى تم نشرها تطبق عملياً على أرض الواقع لخدمة وتنمية المجتمع المصري؟.

---

[1] تقرير المرصد المصرى لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بأكاديمية البحث العلمى ٢٠١٤ .

٥-٢-٢-٣ براءات الاختراع:

تبلغ طلبات براءات الاختراع ٠.٣٤% (من إجمالى المتقدمين لطلبات الاختراع نجد أن نسبة ٦٧% للمتقدمين من الشركات ، ٢٩% للأفراد ، ٣.٦٦% للمراكز البحثية) للجامعات المصرية وهى نسبة ضئيلة فبالرغم من كثرة عدد الأبحاث التى تنشر دولياً كما ذكر فى الفقرة السابقة ولكن هذا يشير إلى أن التى يستخدم منها فى التطبيق لخدمة المجتمع عدد قليل.

٥-٢-٢-٤ مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلى:

يوضع جدول رقم (٥-١) تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلى فى الفترة من سنتى ١٩٩٦، ٢٠١٣ لمجموعة من الدول فنجد أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير خلال هذه الفترة فى مصر ضئيلة جدا وذلك مقارنة بالدول الأخرى مثل : كوريا واليابان وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فعلى سبيل المثال نسبة الإنفاق على البحث والتطوير عام ٢٠١٣ فى مصر بلغت ٠.٦٨% وهى نسبة ضئيلة مقارنة بكوريا، وإسرائيل، واليابان التى بلغت ٤.١٥ ،٤.٠٩ ، ٣.٤٧ على التوالى. ولكن وفقاً للدستور المصرى الجديد سوف تزيد هذه النسبة لتصل ١% على الأقل.

جدول رقم (٥-١)

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالى الناتج المحلى

السنة / الدولة	١٩٩٦	٢٠١٣
جمهورية كوريا	٢.٢٤	٤.١٥
اليابان	٢.٧٧	٣.٤٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢.٤٤	٢٠٧٣
إسرائيل	٢.٦٠	٤.٠٩
مصر	٠.٢١	٠.٦٨

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولى.

٥-٢-٢-٥ مؤشر القدرة على الابتكار:

يوضح الجدول رقم (٥-٢) مؤشر القدرة على الابتكار لمجموعة من الدول من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ وبتتبع هذا المؤشر لمعرفة مكانة وموقع مصر بين الدول الأخرى نجد أن ترتيبها

متأخر جداً بين الدول الأخرى وكذلك قيمة مؤشر الابتكار صغيرة وهذا يدل على وجود خلل ومشكلة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى لمصر[1].

جدول رقم (٥-٢)

مؤشر القدرة على الابتكار من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥

البلد	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
سويسرا	١٤٢/٢	٥.٨	١٤٤/٢	٥.٨	١٤٨/١	٥.٨	١٤٤/١	٥.٩	١٤٠/١	٦.٠
السويد	١٤٢/٤	٥.٧	١٤٤/٥	٥.٥	١٤٨/٧	٥.٥	١٤٤/٦	٥.٥	١٤٠/٤	٥.٧
الولايات المتحدة	١٤٢/٧	٥.٢	١٤٤/٧	٥.٢	١٤٨/٥	٥.٦	١٤٤/٢	٥.٩	١٤٠/٢	٥.٩
اليابان	١٤٢/١	٥.٨	١٤٤/١	٥.٩	١٤٨/٦	٥.٦	١٤٤/٧	٥.٤	١٤٠/١٤	٥.٣
ماليزيا	١٤٢/١٩	٤.٣	١٤٤/١٧	٤.٦	١٤٨/١٥	٤.٩	١٤٤/١٣	٥.٢	١٤٠/٧	٥.٥
الصين	١٤٢/١٥	٤.٧	١٤٤/١٥	٤.٧	١٤٨/١٩	٤.٨	١٤٤/٢٣	٤.٨	١٤٠/٢١	٤.٩
كوريا	١٤٢/٢٠	٤.٣	١٤٤/١٩	٤.٥	١٤٨/٢٢	٤.٥	١٤٤/٢٤	٤.٧	١٤٠/٢٤	٤.٨
السعودية	١٤٢/٢١	٤.٣	١٤٤/٢٩	٣.٩	١٤٨/٤٣	٣.٩	١٤٤/٥٥	٤.٠	١٤٠/٥٧	٤.١
الهند	١٤٢/٣٥	٣.٦	١٤٤/٤٢	٣.٥	١٤٨/٤١	٤.٠	١٤٤/٤٨	٤.٠	١٤٠/٥٠	٤.٢
تركيا	١٤٢/٧١	٣.٠	١٤٤/٤٨	٣.٤	١٤٨/٤٥	٣.٨	١٤٤/٧٧	٣.٧	١٤٠/٨٣	٣.٨
تونس	١٤٢/٤٤	٣.٤			١٤٨/٩٩	٣.٢	١٤٤/١٠٧	٣.٣	١٤٠/١٠٩	٣.٥
مصر	١٤٢/٨٣	٢.٨	١٤٤/٨٠	٣.٠	١٤٨/١١١	٣.١	١٤٤/١٣٢	٢.٩	١٤٠/١٣٣	٣.١
اليمن	١٤٢/١٤٢	٥.١	١٤٤/١٤٢	١.٩	١٤٨/١٤٢	٢.٦	١٤٤/١٣٥	٢.٩		

المصدر : تم تكوين الجدول من معطيات التقرير العالمى لمؤشر الابتكار سنوات مختلفة.

٥-٢-٢-٦ مؤشر القدرة على جذب الموهبة:

يوضح جدول رقم (٥-٣) مقارنة بين مصر وبعض الدول للقدرة على جذب الموهبة والاحتفاظ بها للأعوام الثلاثة ٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ فنجد أن قيمة المؤشر لمصر٢.٢ لعام ٢٠١٣، ٢.٧ لعام ٢٠١٥ وهو دلالة على عدم قدرة الدولة على الاحتفاظ بعلمائها وجذبهم اليه وكذلك ترتيب مصر العالمى هو ١٣١/ ١٤٨عام ٢٠١٣ ولعام ٢٠١٥ ترتيبها العالمى ١٠٨ / ١٤٠ وهذا يدل على أن هناك خلل ومشكلة فى الاهتمام بالعلماء داخل مصر والاستفادة من خبراتهم[2].

---

[1] حلمى منصور ، رحاب " البحث العلمى والتطور التكنولوجى فى مصر كركيزة أساسية للتنمية القائمة على المعرفة " – رسالة ماجستير – معهد التخطيط القومى ، ٢٠١٦.

[2] مرجع سابق.

جدول رقم (٥-٣)

مقارنة مصر ببعض الدول وفقا لمؤشر قدرة الدولة على جذب الموهبة

من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥

الدولـــــة	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
	قيمة المؤشر	الترتيب العالمى	قيمة المؤشر	الترتيب العالمى	قيمة المؤشر	الترتيب العالمى
سويسرا	٦.١	١٤٨/١	٦.١	١٤٤/١	٦.١	١٤٠/١
قطر	٦.٠	١٤٨/٣	٥.٩	١٤٤/٤	٥.٩	١٤٠/٥
الولايا ت المتحدة	٥.٧	١٤٨/٦	٥.٨	١٤٤/٦	٥.٨	١٤٠/٦
السعودية	٤.٩	١٤٨/١٤	٤.٧	١٤٤/١٧	٤.٧	١٤٠/١٨
ماليزيا	٤.٦	١٤٨/٢٢	٥.٠	١٤٤/١٢	٥.٣	١٤٠/١١
كوريا	٤.١	١٤٨/٣١	٤.٢	١٤٤/٢٨	٣.٩	١٤٠/٣٥
البرازيل	٣.٧	١٤٨/٥٣	٣.٦	١٤٤/٦١	٣.٠	١٤٠/٩٤
الهند	٣.٧	١٤٨/٥٤	٣.٨	١٤٤/٤٦	٣.٨	١٤٠/٤٠
اليابان	٣.٣	١٤٨/٨٠	٣.٣	١٤٤/٧٩	٣.٣	١٤٠/٧٨
تركيا	٣.٢	١٤٨/٨٩	٢.٩	١٤٤/١٠٠	٢.٧	١٤٠/١٠٥
تونس	٣.٨	١٤٨/١٠٣	٢.٨	١٤٤/١٠٤	٢.٥	١٤٠/١٢٤
مصر	٢.٢	١٤٨/١٣١	٢.٧	١٤٤/١٠٨	٢.٧	١٤٠/١٠٨
الجزائر	٢.٠	١٤٨/١٣٩	٢.٣	١٤٤/١٣٣	٢.٤	١٤٠/١٢٨
فنزويلا	١.٥	١٤٨/١٤٨	١.٤	١٤٤/١٤٤	١.٤	١٤٠/١٤٠

المصدر : تم تشكيل الجدول من معطيات تقرير التنافسية العالمية سنوات مختلفة.

يتراوح المؤشر (١ – ٧) درجات ، يعبر الواحد عن عدم القدرة على الاحتفاظ بالموهبة و ٧ تعـبر عـن القدرة الهائلة على جذب بالموهبة .

ولمعرفة أهم المعوقات والتحديات لمنظومة البحث العلمى بمصر فإننا نتناول مايلى :-

٥-٢-٣ التحليل البيئى الرباعى لمنظومة البحث العلمى (Swot Analysis)

بعد عرض المؤشرات الخاصة بتقييم البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى فى مصر فسوف نعرض الآن التحليل البيئي الرباعى وهو تحليل للبيانات التى تم الحصول عليها من خلال الدراسة التى أعدها المرصد المصرى لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بأكاديمية البحث العلمى عن مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار فى مصر نهاية ٢٠١٤، وذلك من خلال توزيع استمارة استبيان على رؤساء الجامعات والمؤسسات البحثية وتم تحليها بواسطة الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمى لتحديد مواطن التنافسية ونقاط القوة والضعف كالتالى:-

جدول رقم (٥-٤) يوضح نقاط القوة والضعف بمنظومة البحث العلمى :-

	نقاط القوة(S)	نقاط الضعف(W)
الموارد البشرية	- وجود قاعدة علمية جيدة تتمثل فى أكثر من ١١٠ ألف باحث و٤٦ جامعة حكومية وأهلية وخاصة و١٢٠ مركز ومعهد بحثى ومؤسسات مجتمع مدنى معنية بالبحوث والتطوير. - مصر تضم أكبر إنتاج مجمع بحثى من باحثين علميين فى الشرق الأوسط على مدى العشر سنوات الماضية. - وجود أكثر من ٣٠٠ ألف طالب مقيد فى الدراسات العليا (دكتوراه وماجستير) من الجامعات المصرية. - مزيد من النمو لعدد الباحثين من مختلف الجهات البحثية. - ازدياد شريحة الشباب ضمن الباحثين. - وجود مجموعة خبرات وطنية شابة فى إدارة تمويل البحث العلمى ومؤشرات العلوم والتكنولوجيا وتقييم أداء مؤسسات البحث العلمى. - وجود كلية هندسة فى كل جامعة خاصة جديدة.	- عزوف التلاميذ عن التعليم بالقسم العلمى بالمرحلة الثانوية. - قلة عدد العلماء فى مجالات الفيزياء والرياضيات. - توجه أغلب الجامعات الخاصة نحو التعليم فقط وعدم تنمية الجدارات البحثية والإبتكارية لأعضاء هيئة التدريس - عدم تمكين الشباب وتهميش دورهم فى التخطيط وإدارة منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار. - عدم وجود عدد كاف من المهندسين والفنيين المعاونين (أمناء المعامل) فى مؤسسات البحث العلمى وتدنى قدراتهم ودخولهم . - نقص الخبرات فى بعض التخصصات النادرة (الفيزياء النووية). - عدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمى لا يتجاوز ٤٠% من العدد الكلى للباحثين فى مصر. - فقر التوزيع الجيد للباحثين بالتناسب مع القدرات المميزة على النطاق القومى. - الافتقار إلى ثقافة العمل الجماعى. - قلة مساهمة النساء فى الترقى العلمى مما يؤثر على القدرة البشرية الكلية.

	نقاط القوة(S)	نقاط الضعف (W)
بيئة محلية داعمة للابتكار والبحث العلمى	- نمو سريع لبيئة شابة وناضجة داعمة للابتكار وتطوير البحث العلمى بما فى ذلك من منظمات مجتمع مدنى ، حاضنات التكنولوجيا، منظمات استثمار رأس المال، مسابقات خطط الأعمال، برامج دعم النماذج الأولية وبرامج نقل التكنولوجيا.	- اهتمام أغلب الفاعلين بمنظومة دعم الابتكار بالمجتمع المدنى والاستثماري بدعم قطاعات تكنولوجيا المعلومات والعزوف عن القطاعات التكنولوجية الأخرى. - عدم وجود خطة إستراتيجية معلنة وملزمة للبحث العلمى بمصر. - غياب نظام تقييم الأداء للباحثين ومؤسسات البحث العلمى. - عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمى بالصناعة. - تعدد قواعد الترقيات وغياب الوزن النسبى المخصص لتقييم دور الباحث فى الابتكار والتنمية التكنولوجية والمساهمة فى حل المشاكل الملحة والضاغطة التى تواجه المجتمع. - تعقد البيروقراطية الحكومية التى تعيق الاستفادة من التمويل المتاح وتستهلك وقت وجهود الباحثين. - تهميش البحوث الاجتماعية والإنسانية. - تدنى مستوى الثقافة العلمية. - المفهوم الخاطئ لاستقلال الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية. - الاستمرار فى إنشاء جامعات غير مكتملة البنيان. - عدم وجود معهد متخصص لتدريس سياسات وإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار. - غياب فكر المدارس العلمية فى معظم مؤسسات البحث العلمى المصرية. - عدم التعاون والتنسيق بين الفاعلين فى منظومة العلوم والتكنولوجيا.
رؤى دولية	- تحتل مصر مراكز متقدمة فى إنتاجية البحوث العلمية بمجالات الكيمياء والطب وعلوم المواد ومراكز متقدمة من ناحية التأثير للبحوث فى مجالات الرياضيات والفيزياء والزراعة. - ترتيب مصر الجيد فى مجال النشر الدولي حيث تحتل المرتبة ٣٨ من بين ٢٢٥دولة. - الإنتاج العلمى لبعض المدارس العلمية فى مصر أعلى من المتوسط العالمى.	- ترتيب مصر متدني فى مؤشر الابتكار العالمي (المركز ٩٩ من إجمالي ١٤٣ دولة). - ظهور ترتيب متقدم لمصر فى مؤشرات الغش العلمى. - عدم استغلال الفرص التمويلية وفرص الشراكة الدولية وفرص دعم القدرات المتوفرة لمصر ودول شمال أفريقيا من العديد من المؤسسات الدولية الحكومية.

	نقاط القوة	نقاط الضعف
استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الإقتصادى	- وجود شبكات من مراكز نقل التكنولوجيا TICO فى الجامعات والمراكز البحثية ومكاتب فرعية لمكتب براءات الاختراع المصرى. - ظهور مبادرات لدعم مشروعات التخرج وتحويلها إلى خدمات ومنتجات.	- ضعف المردود الاقتصادى والعائد الملموس (الذى يمكن قياسه) من البحث العلمى. - ضعف عدد البراءات المسجلة سنوياً للمصريين وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية حيث لاتتعدى ٠.٥% سنوياً من إجمالى البراءات. - تدنى ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكية الفكرية. - وجود بعض اللوائح المعوقة لأصحاب الملكيات الفكرية.
البحوث العلمية	- النشر العلمى القائم على التعاون الدولى فى ازدياد ملحوظ. - ازدياد معدل النشر الدولى بشكل تصاعدى. - إدماج عدد كبير من المجلات العلمية المحلية بقواعد البيانات الدولية .	- عدم وجود أولويات واضحة للبحث العلمى على نطاق الكليات والأقسام. – عدم الاهتمام بالتخصصات البينية فى الأقسام. - تأثير النشر العلمى الدولى فى العديد من التخصصات ضعيف. - ضعف جودة النشر العلمى للمؤسسات .

الفرص والتهديدات :-

جدول رقم (٥-٥) الفرص والتهديدات بمنظومة البحث العلمى :_

الفـرص (O)	التهديـدات (T)
الموارد البشرية :	الموارد البشرية :
- وجود عدة آلاف عالم مصرى فى المهجر فى جميع التخصصات وعدد كبير منهم يتولى مناصب قيادية فى الخارج.	- نزيف مستمر للعقول المتميزة لوجود عوامل جذب مادى قوية فى الغرب والخليج (الهجرة الانتقائية).
التمويل	التمويل
- مادة فى الدستور تخصص ١% على الأقل من الدخل القومى لدعم البحث العلمى.	- عدم التنسيق بين الجهات المانحة المختلفة يؤدى إلى تمويل متكرر لنفس النقاط البحثية. - عدم التنسيق بين مؤسسات البحث العلمى يؤدى إلى تكرار الموضوعات البحثية. - قلة عدد المؤسسات البحثية المتخصصة والمتفردة فى مجال محدد.

اللوائح والنظام التشريعى	اللوائح والنظام التشريعى
- وجود الإرادة السياسية والشعبية الداعمة للبحث العلمى والابتكار.	- مزيد من التغيرات المستمرة فى منظومة العلوم والتكنولوجيا. - عدم وجود آلية ملزمة لمتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية ومتابعة الأداء البحثى للجامعات والمراكز البحثية . - ظهور قيود على توطين التكنولوجيات المتقدمة وامتلاك أدواتها من قبل الدول المتقدمة . - عدم توحيد التشريعات المنظمة والمحفزة للبحث العلمى بالمؤسسات البحثية فى قانون واحد .
رؤى دولية	رؤى دولية
- تعاون دولى متكافئ مع أمريكا وبعض الدول الأوربية والآسيوية والأفريقية . - السمعة الطيبة لمدرسة الطب المصرية فى العالمين العربى والاسلامى .	- الاستقرار الأمني والسياسي وتأثيره فى دعم الشراكات البحثية الدولية والأنشطة المحلية.
استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادى	استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادى
- تدشين بعض المشروعات القومية الكبرى مثل قناة السويس الجديدة وبورصة الغلال والتوسع خارج الوادى. - فتح الاستثمارات فى مجال الطاقة الجديدة والنقل. - توجه الدولة نحو تعميق التصنيع المحلى ودعم الصناعات الوطنية مثل الغزل والنسيج والدواء والبتروكيماويات.	- اعتماد الصناعة الوطنية على الخبرات الأجنبية (غياب الثقة). - صعوبة المنافسة مع التكنولوجيات المستوردة بعد التحرر الكامل للتجارة. - التنسيق على الجانب القومى مع الجهات الحكومية الداعمة للاستثمار والتسويق لمخرجات البحث العلمى.
البحوث العلمية	**البحوث العلمية**
- ترحيب الجهات الدولية بمشاركة الجهات المصرية فى برامج دولية عالية التنافسية لدعم البنية التحتية ، ورفع القدرات ودعم الأبحاث التطبيقية المشتركة.	- عدم الأمانة العلمية. - النشر باللغة العربية. - التقييم المتدنى من قبل اللجان العلمية للمجلات الوطنية.

٥- ٢-٤ أهم المعوقات والتحديات التى تواجه البحث العلمى بالتعليم العالى بمصر:

مــن التحليل السابق لمؤشرات البحث العلمى ومن التحليــل البيئى الرباعـى يمكــن أن تتحـدد أهم المعوقــات والتحديــات[1] التى تواجـــه منظومـــة البحث العلمـــى والابتكـــار بالتعليم العالى بمصــر كما يلى:-

- ضعف البنية التحتية والمعلوماتية اللازمة لتطوير البحث العلمى، مما أدى إلى ضعف قاعدة البيانات لدى مؤسسات التعليم العالى المختلفة، وبالتالي عدم القدرة على دعم اتخاذ القرار.
- انحصار إنتاج الجامعات والمراكز البحثية على النشر العلمى لغرض الترقية، مما يؤدى إلى عزوف الباحثين عن بذل الجهود للحصول على تعاقدات مع الصناعة لتطويرها من خلال البحث العلمى.
- تستعين الصناعة بالباحثين بصفة شخصية وليست مؤسسية لإيجاد بعض الحلول وحل بعض مشاكل التصنيع.
- معدل الابتكار فى الصناعة ضئيل ولا يتغير مع كبر حجم المؤسسات الإنتاجية.
- أغلب الإبتكارات فى المؤسسات الصناعية لا تتعلق بالمنتج ولكنها تنحصر فى العمليات الإدارية وشراء خطوط إنتاج جديدة.
- حتى فى الحالات القليلة التى تتسم بالابتكار داخل المؤسســات الإنتاجية أو الخدميــة، لا يتم اللجوء إلى مؤسسات البحوث والتطوير أو الجامعات بسبب تدنى مستوى الثقة بين الطرفين.
- ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير وخاصة من طرف الجهة المستفيدة، وذلك لأن ما يخصص لمصر بصفة من جدول (٥-١).
- عدم وجود مصادر رئيسية وثابتة ومتزايدة لضخ الدعم اللازم لميزانية البحث العلمى.
- إحجام أصحاب الأعمال والقطاع الخاص عن تدعيم التعليم والبحث العلمى.
- ضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس للحصول على مشروعات من الجهات الممولة للبحث العلمى.

---

[1] وزارة التعليم العالى والبحــث العلمـــى " الإستراتيجيــة القومية للعلـــوم والتكنولوجيا والابتكـار" (ج.م.ع) ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ ص ٢٧ -٣١.

- القصور فى تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة فى مشروعات تنموية وتكنولوجية.
- ضعف الوعى الثقافي لدى الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة بدور البحث العلمى فى التصدى للتحديات المجتمعية.
- ضعف البرامج التعليمية التى تؤسس لتكوين عقلية علمية للطالب فى مرحلة البكالوريوس والليسانس والتعليم ما قبل الجامعي.
- غياب منظومة واضحة وشاملة وقوانين وتشريعات محفزة للابتكار.
- غياب الحوكمة فى منظومة البحث العلمى التي من شأنها تنمية قوة الدفع الذاتية لدى جميع المؤسسات المعنية بالبحث العلمى لإنجاز المهام المطلوبة منها.
- عدم ربط إستراتيجيات المؤسسات البحثية والجامعات بالإستراتيجية الأوسع للبحث العلمى وبإستراتيجية التنمية للدولة.
- عدم وجود شراكات فاعلة بين مؤسسات البحث العلمى والقطاعات الاقتصادية التى لها علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث العلمى.
- قلة التركيز على البحوث ذات الطابع التطبيقي والتطويري التى تسهم وبشكل مباشر فى عملية التنمية وحل مشكلات المجتمع.
- بعض المؤسسات العلمية والبحثية فى مصر مازالت تفتقر لوجود سياسات للملكية الفكرية تنظم العلاقة بين المؤسسات والباحثين والعاملين فيه، وهذه المقولة نتيجة للدراسة التى أجراها المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا كما ذكر فى البند (٥-٢-٣).

٥-٣ أهم الخبرات العالمية فى مجال البحث العلمى بالتعليم العالى والدروس المستفادة:-

يتناول هذا الجزء مجموعة من الخبرات الدولية فى مجال تطوير البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى، ويعرض ملامح التطوير لهذه البلاد وآلياتها والميزات التى تتسم بها منظومة البحث العلمي فى هذه الخبرات، ثم ينتهي هذا العرض بالدروس المستفادة منها.

ومما هو جدير بالذكر أن الدول المتقدمة تبذل جهود كبيرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات الرقمية والاتصالات وإتاحة المعلومات فى شتى أنحاء العالم مما كان له الأثر الكبير فى تراكم المعرفة وانتشارها وأدى ذلك إلى تطوير قطاع الصناعة بصورة واضحة، اعتماداً على اقتصاد

المعرفة، ومن هنا كان على مؤسسات التعليم العالى دور كبير ورسالة بأن تتوجه بأبحاثها لخدمة المجتمع وحل مشكلاته. وسنتناول فيما يلى خبرة البلاد التالية :-

(الصين - اليابان- دول جنوب شرق آسيا- فرنسا - أمريكا)

٥-٣-١ الخبرة الصينية [1] :

تؤمن الحكومة الصينية بأن التعليم هو السبيل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية والمتقدمة على حد السواء وأن اقتصاد المعرفة هو القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة.

ومن هنا أصبحت الجامعات فى الصين تلعب دوراً هاماً فى تدريب الموهوبين والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا. ولقد مر تطوير البحث العلمى الجامعي بالصين بعدة مراحل وكانت الحكومة داعماً قوياً للبحوث . وحتى يمكن مواجهة التحدي العالمي للثورة التكنولوجية الجديدة والتنافسية ، أطلقت الحكومة المركزية عدة برامج تكنولوجية تهدف إلى دعم الطاقة التجديدية فى قطاعات التكنولوجيا العالية خاصة فى تكنولوجيا المعلومات والبيوتكنولوجي والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد المتقدمة ، وتكنولوجيا الطاقة ، .....، ..... الخ.

ونظام الجامعة البحثى فى الصين له عدة خصائص فى الوقت الحالى :-

١. تحاول الحكومة بناء نظام قومى للتجديد أكثر فاعلية.
٢. أصبحت الشركات الفاعل الأهم فى تطوير البحث العلمى فى الجامعات.
٣. إنتشار إقامة الحدائق المعرفية وسبل تقييم الجامعات على مستوى النشر العلمى والابتكار [2].

---

[1] الدسوقى، إبراهيم " تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة – رؤية مستقبلية " . رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة ٢٠١٣ – ص. ص ١٣٦-١٤٢ .

[2] الحدائق المعرفية مرادفة لمايلى : مناطق تقنيه – مناطق علوم – حدائق تقنيه – حديقة بحوث مدينة التقنية وتعمل على تنظيم نقل المعرفة والإبداع من الجامعات والشركات ثم إلى السوق. ولمزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى المقالة التالية :-

د.عبود، محمد، وآخرين : " الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها فى خدمة المجتمع والتطور الاقتصادى " مجلة الاقتصادى الخليجى (٢٣) لسنة ٢٠١٢ .

ومن هنا يتضح أن النظام البحثي فى الجامعات الصينية ركز فى الفترة الحالية على الانتقال إلى الكثافة المعرفية من خلال تشجيع النشر والابتكار وإقامة التجمعات البحثية بجوار الهيئات المستفيدة، فضلاً عن التوسع فى التنافسية من خلال توفير قواعد عالمية للتقييم، كما توسعت الجامعات فى توفير مراكز للمعرفة والموهبة ، فقد طورت الجامعات طاقاتها البحثية، وأسهمت إسهاماً أكثر وضوحاً فى البناء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدولة.

وأصبح الكثير من الصينيين يدركون أهمية الدور الذى تقوم به الجامعات فى تنمية مجتمع المعرفة، مع تزايد التجديد فى الصناعة الصينية.

٥-٣-٢ الخبرة اليابانية [1]:

تهتم الحكومة اليابانية بتطوير البحث العلمى بصفة دائمة حيث ينص القانون الأساسي للعلوم والتكنولوجيا لعام ١٩٩٥ فى اليابان أنه يجب على الحكومة أن تضع خطة أساسية للعلوم والتكنولوجيا كل خمس سنوات والهدف منها إعداد برنامج شامل لدعم العلوم والتكنولوجيا فى اليابان فيما يخص مسألة التمويل الحكومى وتنمية الموارد البشرية والتعاون بين الجامعة والصناعة.

وقد تبنت هذه الخطة سياسات أساسية تهدف **أولاً** : إلى دعم البحوث الأساسية وتضع أولويات مختلفة للبحوث والتطوير (R & D) تستجيب للاحتياجات القومية والاجتماعية مع وضع أولويات للتمويل فى٤ مجالات (علوم الحياة، المعلومات والاتصالات، علوم البيئة، النانو تكنولوجى). **ثانيا:** برامج تمويل جديدة ففى عام ٢٠٠٦ تم وضع برنامج لانتشار مراكز تجديد للبحوث المشتركة المتقدمة، وذلك لبناء طاقات شتى ومؤسسة للعلوم والتكنولوجيا من خلال التعاون الوثيق بين الجامعات والصناعة والحكومة. وفى عام ٢٠٠٧ بدأت مبادرة مركز البحوث الدولى لتركيز الاستثمار فى خمس مؤسسات حتى تصبح مراكز بحثية مرموقة بالفعل فى المجتمع الدولى. هذه المراكز هى : المعهد العالى لبحوث المواد فى جامعة Tohku ، معهد الفيزياء والرياضيات الكونية فى جامعة Tokyo ، معهد علوم مواد الخلية فى جامعة Kyoto ، معهد المناعة فى جامعة Osaka والمركز الدولى Materials nonoarchitectohisc فى المعهد القومى لعلوم المواد.

---

[1] مرجع سابق ص ص ١٦٠ – ١٦٥ .

وتعتبر ميزانيات البحث العلمى فى اليابان من أكثر الموازنات سخاء فى العالم عام ٢٠٠٩ حيث كانت ٣.٣% من الناتج القومي ، وكان الهدف من ذلك واضحاً لدى اليابانيين، وهو خلق جيل يابانى جديد، يشارك فى توطين العلوم والتكنولوجيات الحديثة وتطويرها، وقد شمل توطين التكنولوجيا مجالات النقل البرى والبحري والجوى ، وأجهزة الإعلام والاتصالات والآلات الطبية، والروبوت وغيرها. ويبدى اليابانيون اهتماماً كبيراً بفكرة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية وتركز التعاون بشكل كبير على ابتكارات التكنولوجيا الجديدة. وقد سمح للمؤسسات الصناعية بزيادة مساهمتها فى المؤسسات الأكاديمية، إذ بلغت فى عام ١٩٨٦ أكثر من ١٥٠٣ مليون دولار ثم ارتفعت فى عام ١٩٩٦ لتصل إلى ٣٩١٨ مليون دولار، كما سمح لهذه المؤسسات بالحصول على مقاعد للموهوبين فى الجامعات، وبلغ عدد الجامعات التى تمنح مقاعد للمؤسسات الصناعية ٩٨ جامعة. وتعزز هذه المساهمات فكرة " الشراكة بين الطرفين " ، وهى تأتى على أشكال متعددة منها: دفع رواتب للباحثين العاملين فى مراكز البحوث وتفريغهم للعمل فيها. وزيادة مساحة المختبرات والمعامل وتزويد المعامل بالمعدات والتجهيزات وتقديم المنح والهبات لأعضاء هيئة التدريس. وقد بلغ عدد الجامعات التى تمنح مقاعد للمؤسسات الصناعية فى اليابان لتنشيط البحث العلمى ما يقرب من مائة جامعة. كما أن هناك تعاون مشترك بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية، وبالأخص الجامعات الأمريكية.

٥-٣-٣ خبرة دول جنوبي شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند وسنغافورة)[1]: -

أشارت مجموعة من البحوث قدمت فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا إلى أن هناك توسع فى الخدمات التى تقدمها الجامعة للمجتمع فى كل من ماليزيا وتايلاند وسنغافورة وأن لهذه الخدمات دوراً فى تطوير هذه الدول كما توثقت العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع من خلال اهتمام المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخبرة أعضاء هيئة التدريس ذوى القدرة على الإبداع والابتكار للقيام بالأبحاث العلمية التى تعالج مشكلاتها وتوفر الأموال اللازمة للإنفاق عليهم، كما تقوم هذه المؤسسات والشركات بتبنى مجموعة من الباحثين فى الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال نشاطها أو أن الباحث الذى يقوم بالبحث من الممكن أن ينضم إلى فرق البحث الخاصة بها.

---

[1] مرجع سابق.

ففى ماليزيا تقوم الجامعات بإجراء البحوث التى تسهم فى تنمية المجتمع وتقدمه ويشهد على ذلك نمو الجامعات المتخصصة فى العلوم والتكنولوجية وإنشاء معهد للدراسات العليا ، ولقد تضاعفت الأبحاث التعاونية المتداخلة والمتعددة التخصصات ، وظهر داخل الجامعات عدد من المكاتب الاستشارية التى تقود أعمال حول مشكلات شديدة الاتساع والتنوع لا يتيسر القيام بها فى إطار البنى الجامعية التقليدية.

وفى سنغافورة تقوم جامعة سنغافورة الوطنية بلعديد من الأبحاث المرتبطة بالمجالات التى تدخل فى أولويات الحكومة كما يتولى معهد علم النظم التابع لها إجراء بحوث فى مجال المعلوماتية، كما تتعاون الجامعة مع مؤسسات الإنتاج المحلية فى إجراء البحوث المشتركة.

٥-٣-٤ الخبرة الفرنسية [(2)]:

- فى فرنسا قامت الجامعات والمراكز البحثية بإنشاء شركة علمية مشتركة فيما بينها تسمى (SATT) تكون حلقة وصل بين الجامعات والمعامل البحثية والعالم الاجتماعي والاقتصادي. ومهمتها تقوم على تحويل الاكتشافات إلى تطبيقات ملموسة، وتلبية احتياجات الشركات بما يسهم فى إفادة المجتمع. ونشاطهاُ يترجم بتسجيل براءات الاختراع وتحويل تقنيات الجامعة والمعامل إلى فرص تجارية.
- قامت بعض الجامعات الفرنسية مثل جامعة نانت، فى غرب فرنسا بتطبيق برامج تربوية ثقافية تحمل اسم مقاهى المواطنين **(café des citoyens)** تهدف إلى توعية المجتمع ومشاركته فى مناقشة مواضيع متنوعة. وتقام هذه البرامج فى وسط المدينة، ويديرها مجموعة من أساتذة الجامعة من تخصصات مختلفة مع مجموعة من أفراد المجتمع الراغبين فى مناقشة مواضيع تخص البيئة، والصحة، والتعليم .. .. إلخ. وقد ناقشوا مؤخراً موضوع قمة الأرض فى ريو دى جانيرو فى البرازيل قبل انعقادها فى شهر يونيو من عام ٢٠١٤، وماذا تقدم هذه القمة للمجتمعات الأوروبية، خاصة المجتمع الفرنسي، وينبغي، حسب قولهم، أن تدافع فرنسا عن نموذج جديد للتنمية المستدامة، يمنح كل المكانة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لإغناء الأهداف الاجتماعية، وكذلك لعملية الانتقال المتعلقة بالبيئة والطاقة.

---

(2) وزارة التعليم العالى – المملكة العربية السعودية " الوظيفة الثالثة للجامعات " ١٤٣٥/٢٠١٤ هـ .

٥-٣-٥ خبرة الولايات المتحدة الأمريكية [1]:

تعد البحوث التطبيقية والتطويرية من الخدمات الخارجية التى تقدمها الجامعة للمجتمع، حيث توجه هذه البحوث مباشرة لحل مشكلات المجتمع فى مجال الإنتاج والخدمات، وكذا لحل المشكلات الاجتماعية، وقد تكون هذه البحوث بحوث قصيرة المدى تحدد موضوعاتها الاحتياجات الفعلية الخاصة بالجهة التى يخدمها البحث وقد تكون بحوث طويلة المدى تتعلق فى الغالب بمشاكل رئيسية ترتبط بعملية التنمية وقد لايظهر عائدها إلا فى المدى البعيد وهذه البحوث تختلف عن البحوث الأساسية التى تقوم بها الجامعة بهدف تنمية المعرفة وخدمة العلم.

ويمكن للجامعات إجراء عديد من الأبحاث للمؤسسات الإنتاجية فى المجتمع بحيث تأخذ هذه الأبحاث شكل اتفاقية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج أو تكون أبحاث تعاونية يشترك فيها فريق من الباحثين من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، كما أن هناك التطبيقات العملية لنتائج الأبحاث كإنشاء مراكز خاصة لإحياء المخترعات الجديدة ثم العمل على تعميمها بعد أن تثبت صحتها.

ففى الجامعات الأمريكية تقوم الجامعات بإجراء عديد من البحوث والمشروعات لخدمة المجتمع منها: -

- مشروعات تسهم فى تشكيل المستقبل وتقديم حلول للمشكلات الصناعية والهندسية.
- أبحاث بناء على طلب قطاعات المجتمع وخاصة القطاع الصناعى ، حيث أسهمت هذه البحوث فى تطوير التكنولوجيا فى مجال الالكترونيات وازدادت الروابط بين الجامعات والمؤسسات الصناعية الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن عديد من مؤسسات التعليم العالي فى أمريكا دخلت فى شراكة مع الحكومة وقطاع الصناعة والقطاعات غير الربحية لإجراء المشروعات البحثية التى تدعم النمو الاقتصادى والثقافى Education in New Jersey (Higher) ففى جامعة ولاية ميتشجان Michigan State University برنامج للتطور التطبيقى والعلمى Applied Development Science يهتم بالأبحاث المشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين فى مؤسسات المجتمع ، كما عين عدد من أساتذة الجامعة فى بعض المنظمات والشركات وفقا لعقود أبرمت معهم.

---

[1] د. مكرر ، عائد " تطوير البحث العلمى بالجامعات اليمنية فى ضوء الخبرات العالمية الحديثة " المؤتمر العلمى الرابع لجامعة عدن " جودة التعليم العالى وتحقيق التنمية المستدامة " عدن ١١ -١٣ أكتوبر ٢٠١٠ .

كما تقوم الجامعات الأمريكية بإجراء أبحاث فى عديد من المجالات مثل:
(Youngstown State University & Saint Louis University)

- الاتصالات ، الصناعات الدوائية ، أبحاث فى مجال التعليم.
- الإسهام فى إجراء الأبحاث التى تتناول القضايا السياسية، والمشكلات الإقليمية وتدعيم الاستقرار الاجتماعي للمنطقة.
- أبحاث لتقييم مؤسسات المجتمع والحكومة المحلية والفيدرالية والمنظمات والوكالات غير الربحية.
- نشر البحوث والتقارير التى تتناول القضايا محور الاهتمام بالمصلحة العامة.
- عقد المنتديات التى يستطيع من خلالها القائمين على خدمة المجتمع حل قضايا المصلحة العامة.
- كما ترتبط بعض مراكز الجامعات بهيئة التطوير العقارى والتخطيط الحضرى وبمشروع التطوير المهنى للمدارس، وتركز على كيفية ربط الخدمة الاجتماعية والتعليمية والتجارية بمؤسسات المنطقة بغرض إعادة تنشيط وإحياء المجتمعات المدنية.

وتقوم الجامعات الأمريكية أيضا بتنظيم فرق عمل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب لإجراء بعض المشروعات البحثية التى تسهم فى خدمة المجتمع والارتقاء به وخلق فرص عمل جديدة.

كما تعمل مؤسسات وشركات المجتمع من جهتها على فتح معاملها وإتاحة خبراتها لأساتذة الجامعة ، وتقدم لهم مكافآت سخية وتبرم مع ذوى السمعة العلمية العالية عقود طويلة الأجل وأحياناً تسمح لهم بإدارة مشروعاتها أو شركاتها، كما توافق السلطات الجامعية من جهتها على إعفائهم من المحاضرات أو منحهم إجازات للتفرغ لهذا العمل البحثي الخارجي أو الداخلي كما ازدادت العلاقة توسعاً بين الجامعات ومؤسسات المجتمع فى العقدين الأخيرين، وازدادت عدد المراكز البحثية داخل الجامعات والتي تقوم بإجراء البحوث التطبيقية والتطوير لهذه المؤسسات والشركات، وتميزت هذه البحوث بروح الفريق وبالتالي حققت الجامعات الأمريكية عائدات ضخمة من إيرادات هذه البحوث.

كما تقوم الجامعة الأمريكية بالقاهرة بإجراء البحوث التطبيقية عن طريق مركز تنمية الصحراء Desert Development Center ومركز الأبحاث الاجتماعية Social Research Center ومن أمثلة هذه البحوث دراسة الاستراتيجيات المختلفة لإزالة الآفات الزراعية، نوع الأشجار التى يجب أن تستخدم كمصادات واقية من الرياح، صحة الطفل ، تقييم فاعلية المؤسسات المحلية مثل هيئة منظمة مستخدمى المياه، كما تقوم الجامعة بالتعاون مع مؤسسات عالمية لإجراء البحوث التطبيقية.

٥-٣-٦ الدروس المستفـــادة من الخبرات الدولية السابقة فى مجـــال البحث العلمـــي بمؤسسات التعليم العالي :

هناك اهتمام ملحوظ بالبحث العلمى فى جامعات الدول المتقدمة لثقة هذه الجامعات بأن للبحث العلمى انعكاسات على الجامعات نفسها من حيث زيادة مواردها بالإضافة إلى انعكاساته على المجتمع بزيادة تقدمه وتطوره ويتمثل هذا الاهتمام فى :-

- حرص هذه الجامعات على ربط البحث العلمى باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع عن طريـــق:-

- تشجيع أساتذة الجامعة على إجراءا البحوث العلمية التى تسهم فى حل مشكلات المجتمع وتطويره ، وذلك عن طريق التمويل الجيد للأبحاث العلمية ومنح أساتذة الجامعات أجازات تفرغ .
- دخول الجامعات فى شراكة مع قطاعات المجتمع العام والخاص من خلال إنشاء مراكز مشتركة، أو إجراء بحوث مشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين فيها.
- إجراء البحوث بناء على طلب قطاعات ومؤسسات المجتمع.
- السماح لأساتذة الجامعة بالعمل لدى مؤسسات وقطاعات المجتمع.
- إعفاء بعض الأساتذة من المحاضرات أو منحهم إجازات للتفرغ للعمل البحثى سواء داخل الجامعة أو خارجها.
- فتح مؤسسات وشركات المجتمع معاملها لأساتذة الجامعة لإجراء أبحاثهم.
- تقدم مؤسسات وقطاعات المجتمع مكافآت مالية للقائمين على دراسة مشكلاتها وتطوير منتجاتها.
- قيام مؤسسات وقطاعات المجتمع بتبني مجموعة من الباحثين فى الجامعات والإنفاق على أبحاثهم الخاصة إذا كانت متصلة بمجال أنشطتها.
- اهتمام المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخبرة أساتذة الجامعة من ذوى القدرة على الإبداع والابتكار وإبرام العقود معهم للقيام بالأبحاث العلمية التى تعالج مشكلاتها، نشر البحوث التى تجرى فى المجلات العلمية، وتحويل نتائجها إلى تقنيات عالية.
- إنشاء عديد من المراكز البحثية بالجامعات.
- تخصيص ميزانية تغطى نفقات البحث العلمى.
- تشجيع الملكية الفكرية لأساتذة الجامعة.

- منح أساتذة الجامعة مكافآت سخية مقابل الأبحاث التى يقومون بها.
- عقد المنتديات التى تتناول مشكلات المجتمع.

٥-٤ أهم الجهود المبذولة من جانب الحكومة المصرية للنهوض بالبحث العلمى وتنميته وتقييمها :

فى الآونة الأخيرة تنبهت الحكومة المصرية بقيادة الرئيس / عبد الفتاح السيسى إلى أهمية البحث العلمى و التطوير التكنولوجى القائم على المعرفة للوصول إلى تنمية حقيقية مستدامة ، فقامت الحكومة المصرية بعدة مبادرات كان الهدف منها هو تطوير وتنمية البحث العلمى فى مجال التعليم العالى، وتحويل العلم وتطبيقاته إلى أداة لخدمة المجتمع، حيث تم إنجاز مايلـــى:-

١. الدستور المصرى ٢٠١٣ وعلاقته بالبحث العلمى.
٢. المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا بأكاديمية البحث العلمى.
٣. مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.
٤. مبادرة " نحو بناء مجتمع مصرى يتعلم ويفكر ويبتكر ".
٥. بنك المعرفة.
٦. مبادرة جسور التنمية بأكاديمية البحث العلمى.
٧. مؤتمر مصر تستطيع ١٤ – ١٥ ديسمبر ٢٠١٦.

وسنتناول كل ما سبق بشيء من التفصيل :-

٥-٤-١ الدستور المصرى ٢٠١٣ وعلاقته بالبحث العلمى:

إيماناُ من الحكومة المصرية بأهمية البحث العلمى فى تطوير وتنمية المجتمع المصرى فقد تضمن الدستور المصرى ٢٠١٣ أربعة مواد متعلقة بالتعليم والبحث العلمى وهى :-

- **مادة (٢٣)**

تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية ، وبناء اقتصاد المعرفة ، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لاتقل عن ١% من الناتج القومى الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى.

- **مادة (٣٢)**

موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب ، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها.

كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة ، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمى المتعلق بها. وعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية ، وزيادة قيمتها المضافة وفقاً للجدوى الاقتصادية.

ولا يجوز التصرف فى أملاك الدولة العامة، ويكون منح حق استغلال الموارد الطبيعية أو التزام المرافق العامة بقانون ، ولمدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً.

ويكون منح حق استغلال المحاجر والمناجم الصغيرة والملاحات ، أو منح التزام المرافق العامة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاماً بناء على قانون.

ويحدد القانون أحكام التصرف فى أملاك الدولة الخاصة ، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

- **مادة (٦٦)**

حرية البحث العلمي مكفولة ، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها.

- **مادة (٦٩)**

تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات وتنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية وينظم القانون ذلك.

٥-٤-٢ المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا بأكاديمية البحث العلمى [1]:

أنشأ المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (**Egyptian Science Technology and Innovation Observatory " ESTIO")** فى فبراير ٢٠١٤ اتباعاً للنهج الدولى كأحد الوحدات الإدارية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وذلك كإضافة للجهود الرامية إلى تعزيز تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة ، ويهدف المرصد إلى مساعدة متخذي القرار فى وضع السياسات التى يتعين اتخاذها فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة تحديات المستقبل اعتماداً على

[1] الموقع الالكترونى لمرصد العلوم والتكنولوجيا :
(Htt://www.estio.eg.nrt)

مؤشرات حقيقية ووفقاً للمعايير الدولية وتحديد نقاط القوة والضعف المختلفة والتى يمكن أن تؤثر على الأداء البحثى والمؤسسى فى الجامعات والمراكز البحثية وغيرها من المهام الأخرى.

ومن المأمول أن المرصد المصرى سيكون بمثابة مستودع لبيانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومصدر رئيسى لتحليل ودعم سياسات العلوم، وسوف يقوم بتصميم مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذ الاستبيانات المختلفة التى تقيس العلوم والتكنولوجيا فى مصر كما سيقوم بتصميم وتنفيذ استبيانات الابتكار واحتياجات الصناعة من البحث العلمى إلى جانب دراسة أنشطة الابتكار فى الشركات الصناعية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها وكيفية دعمها من برامج العلوم والتكنولوجيا واحتياجاتها من الدعم الحكومى.

وتتمثل مهام المرصد الأولية فى الآتى :-

١. تزويد صانعى القرار بالبيانات الحديثة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وذلك للمساعدة فى تحليل، وتخطيط ، وتمويل ، وإدارة سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
٢. رصد تطور وضع مصر العلمى والتكنولوجى.
٣. تصميم وقياس وتحليل ، وتطوير مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار باستخدام المعايير الدولية من خلال تصميم وتنفيذ الاستبيانات المختلفة.
٤. إجراء التحليل المقارن مع البلدان الأخرى.
٥. إنشاء مجموعة من المؤشرات المركبة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لقياس المفاهيم المتعددة الأبعاد للعلوم والتكنولوجيا مثل مايسمى (مؤشر الابتكار الموحد).
٦. إجراء دراسات محددة للتنبؤ بالعلوم والتكنولوجيا.
٧. قياس أداء المراكز البحثية والجامعات ، بالإضافة إلى قياس احتياجات الشركات الصناعية من البحث والتطوير.
٨. التعاون الدولى فى المشروعات ذات الصلة.

وتتمثل إنجازات المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار حتى الآن فى الآتى :-

أولا : تم إنشاء الموقع الالكتروني المبدئي للمرصد المصري وجارى تحديثه **.estio.eg.netHttp://www**

ثانيا : تم الاتصال بكافة المنظمات الدولية التى تعمل فى مجال مؤشرات البحث والتطوير والابتكار مثل(**UNESCO – NEPAD – OECD)** وغيرها وأصبح المرصد نقطة الاتصال المصرية المعتمدة والوحيدة لكافة المنظمات الدولية (*).

ثالثا: تم إصدار العدد الأول والثاني والثالث من النشرة الدورية لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وجارى العمل بالتقرير النهائي لسنة ٢٠١٥ لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا.

رابعا : تكوين شبكة الاتصال للمرصد من خلال ضباط الاتصال بالمراكز والمعاهد البحثية فى كل الوزارات وفى الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية للعمل على جمع البيانات وفق المعايير الدولية ، والمتابعة فى جميع البيانات وفق هذه المعايير للخروج بإحصائيات دقيقة يمكن مقارنتها ببيانات الدول الأخرى.

ومما هو جدير بالذكر أن معهد التخطيط القومى ممثل فى المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بعضوين هما أ.د. زلفى شلبى – المستشار بالمعهد و د. سيد دياب – مدير مركز المعلومات بالمعهد .

٥-٤-٣ مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا:

تأسست مدينة زويل عام ٢٠١٢ وسميت باسم العالم العربي المصري أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٩٩ ، وهى مشروع مصر القومي للنهضة العلمية لحل كثير من مشاكل مصر المعقدة لعل أهمها مشكلة الطاقة المتجددة والخلايا الشمسية، والنانو تكنولوجي وعلوم البيئة ، والصحة ، ..... وهذه المشاكل تحتاج إلى حلول غير تقليدية ، وعلى ذلك يتم إعداد الطالب إعداداً جيداً يعتمد على أسلوب التفكير والتعليم المقاد بالبحث العلمى. وحتى عام ٢٠١٦ حققت مدينة زويل العديد من الانجازات والأبحاث والجوائز والعمل الجاد.

(*) – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

UNESCO: United Nation Educational, Scientific and cultural Organization

– الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

NEPAD : The New Partnership for Africa's Development

– منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

OECD Organisation for Economic Co-operation and Development **:**

ففى مجال البحث العلمى استطاعت أن تنشر ٢١٤ ورقة بحثية للباحثين والأساتذة بها فى دوريات علمية مرموقة ذات تأثير كبير فى مجالات تكنولوجيا النانو ، الفوتونات ، الخلايا الجذعية، على الجينوم ، العلوم الطبية، أجهزة والكترونيات النانو ، والفيزياء الأساسية.

كما عرض الباحثون والأساتذة بها ٢٨٦ ورقة بحثية فى مؤتمرات عالمية فى شتى المجالات، التى من خلالها سوف تواجه مصر كثير من التحديات والمشاكل، بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة المصريين.

وفى مجالات التعاون العلمي: ولأهمية التعاون العلمي والبحثي مع المؤسسات العلمية فى مصر وحول العالم ، شارك أعضاء هيئة التدريس والباحثين بمدينة زويل فى مشاريع متعددة التخصصات عبر شبكة من المؤسسات المحلية والدولية فى عديد من المجالات مثل علم الجينوم ، وتكنولوجيا النانو وعلوم المواد والخلايا الجذعية وعلاج السرطان والطاقة المتجددة والمواد الذكية والفيزياء الأساسية .. .. الخ وعلى سبيل المثال لهذا التعاون على المستوى المحلى والدولى :-

- **أمثلة على التعاون المحلى** مع : جامعة عين شمس ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، الجامعة الألمانية ، مؤسسة مجدى يعقوب ، المعهد القومى لعلوم الليزر ، جامعة بنها – جامعة طنطا .
- **وأمثلة على التعاون الدولى** مع : جامعة أستون – المملكة المتحدة ، جامعة برونيل – المملكة المتحدة، المعهد السويسرى الفيدرالى للتكنولوجيا – سويسرا ، معهد لينز للطاقة الشمسية العضوية – النمسا ، والمنظمات الأوروبية للأبحاث النووية .

٥-٤-٤ مبادرة " نحو بناء مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر":

فى الاحتفال بعيد العلم لعام ٢٠١٤ أعلن الرئيس عن إطلاق المبادرة القومية نحو بناء " مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر " وهى المبادرة التى كان الرئيس / عبد الفتاح االسيسى قد كلف المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمى بإعدادها منذ شهر سبتمبر ٢٠١٤ ، والتى تستهدف توجيه أولويات الدولة نحو بناء الإنسان المصري ، وسيتم تنفيذها على ثلاث مراحل، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، كما سيتم فى إطارها تنفيذ العديد من المشروعات وأعمال التطوير والتحديث لمنظومة البحث العلمى ، وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر، مضاعفة المنح للمتفوقين من أبناء الوطن للدراسة فى الجامعات العالمية، وإصدار قانون لتنظيم البحث العلمى، ووضع إستراتيجية مصرية للبحث العلمى تتواكب مع إستراتيجية تطوير التعليم.

ودعا الرئيس القطاعين الخاص والأهلى ورجال الأعمال الى الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية المصرية، ولاسيما فى قطاع الصناعة ، والمساهمة فى تطوير وتمويل البحث العلمى فى مصر ، لتحقيق الاستفادة المشتركة والمنفعة المتبادلة.

٥-٤-٥ بنك المعرفة المصرى:

في الأسبوع الأول من شهر يناير ٢٠١٦ أطلقت رئاسة الجمهورية مشروع " بنك المعرفة المصرى " باعتباره خطوه نحو بناء المجتمع المتعلم عن طريق إتاحة العلوم والمعارف الإنسانية بشكل ميسر لكل مواطن مصري، ويعد هذا المشروع من أكبر المشروعات التي يقوم بها المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي منذ تأسيسه، كما يعد مشروع غير تقليدى ، حيث تم عقد شراكه مع اكبر دور للنشر في مختلف أنحاء العالم، مثل سبرنجر – نيتشر – ناشونال – جيو جرافيك – ديسكفراى، .... بهدف إتاحة المحتوى واستخدامه لـ ٩٠ مليون مصري ، كما أنه يضم باقة معرفية لمحتوى علمي قيم يصعب الحصول عليه بالطرق التقليدية فهو يحتوى على كتب الكترونية كاملة ، دوريات علمية، قواعد بيانات ، ..... ويعد بنك المعرفة المصرى ثروة علمية ضخمة للاستثمار فى المواطن المصرى، حيث أن كثير من دول العالم سبقت وتقدمت بسبب الاستثمار فى الإنسان ، وهذا ماتحتاجه مصر فى مجال إصلاح وتطوير منظومة التعليم العالي بشكل عاجل.

٥-٤-٦ مبادرة جسور التنمية بأكاديمية البحث العلمى :

وهذه المبادرة الهدف منها هو استثمار الكفاءات العلمية والتكنولوجية للعلماء والخبراء المصريين بالخارج لمواجهة التحديات التنموية فى مصر وجذب المغتربين المصريين وربطهم بالوطن.

وتعتبر مبادرة "جسور التنمية_" أحد برامج أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، وهى مبنية على الخبرات المتراكمة لبرامج مختلفة ، مثل برنامج توكتن " نقل المعرفة من خلال المغتربين ". فقد بدأ برنامج توكتن عام ١٩٨٠ ، كما تم تمويله من جانب الـ UNDP شراكة مع الحكومة المصرية فيما بين ١٩٩٢ – ١٩٩٤ ، ثم مول البرنامج بالكامل من جانب الحكومة المصرية منذ عام ١٩٩٥م.

وجذب البرنامج فيما بين عامي ١٩٨٠ –٢٠٠٥ (٤٤٣ عالما مغترباً مصريا) من أمريكا الشمالية ، واستراليا وأوروبا، والتى تعد الجهات الرئيسية التى تتوجه إليها الهجرات المستمرة.

وبرنامج " جسور التنمية" بمثابة برنامج متعدد الأهداف والأغراض ، حيث يسمح للمؤسسات البحثية فى مصر بالاستفادة من خبرات المغتربين المصريين ، كما يسمح للخبراء المصريين بالخارج برؤية التحديات والمتطلبات الخاصة بعملية التنمية على المستوى المحلى، فكل من المؤسسات البحثية المصرية والخبراء المصريين بالخارج يستطيع التقدم وإنشاء ائتلاف خاص بحل مشكلة راهنة. و"جسور التنمية" يهدف للإفادة من الخبرات المتنوعة للمصريين العاملين بالخارج ، والخلفيات الأكاديمية والصناعية فى التنمية المحلية ، على عكس برامج أخرى متشابهة، و" جسور التنمية " لا يركز على إعادة توطين الخبراء المصريين فى الخارج، لكن يعتمد على تطوير علاقات قوية معهم تسهم بسهولة فى مواجهة وإيجاد حلول للتحديات والمشكلات المحلية.

والبرنامج يوفر منح تصل إلى مليون جنيه مصرى، بناء على أساس تنافسى، للمنظمات المصرية لدعم التحديات المحلية من خلال العمل بالتعاون مع الخبراء المصريين فى الخارج ، ويسمح للجهات الصناعية والمؤسسات البحثية المصرية بالاشتراك مع الخبراء المصريين فى الخارج فى مشروع مشترك، وأنشطة المشروعات المشتركة تشمل البحوث التعاونية ودعم النماذج الأولية الصناعية والابتكار التكنولوجى وبناء القدرات وزيادة الروابط الدولية ، كما يهتم البرنامج أيضاً بأهمية تداول العقول ورفع قدرات شباب الباحثين فيتيح البرنامج الدعم المالى لشباب الباحثين لزيارة ومدارس علمية متقدمة بالإضافة إلى فرص التشبيك الدولى للمؤسسات المصرية.

٥-٤-٧ مؤتمر مصر تستطيع ١٤ – ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ :

يُعد عقد مؤتمر مصر تستطيع فى الفترة من ١٤ –١٥ ديسمبر ٢٠١٦ خطوة إيجابية وهامة لربط العلماء والخبراء المصريين الموجودين بالخارج بوطنهم للمساهمة فى النهوض بالبحث العلمى ومناقشة بحث قضايا الوطن حيث تضمن المؤتمر عدة محاور هامة هى : البنية التحتية، السلامة والأمان، التنمية البشرية ويضم التعليم والصحة والتدريب والبحث والطاقة والموارد الطبيعية والمتجددة، التجارة واللوجستينات والنقل ، وقد ركز المؤتمر فى نصف جلساته على تنمية محور قناة السويس ، كما أعلنت الدكتورة/ نبيلة مكرم – وزيرة الدولة لشئون الهجرة عن تأسيس مؤسسة علماء مصر بالخارج برئاسة الدكتور / مجدى يعقوب – الجراح العالمى ، منوط بها متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر وإعداد قاعدة بيانات للعلماء المصريين بالخارج ومتابعة أبحاثهم واختراعاتهم وتكون حلقة وصل بين الحكومة والعلماء ، ولأهمية التعليم بمصر والنهوض به يتم خلال شهر مارس من العام القادم ٢٠١٧ مؤتمر عن النهوض بالتعليم وسوف يتم دعوة العلماء المصريين بالخارج لدراسة

أفكارهم حول تطوير التعليم بمختلف مراحله ، خاصة أنه قضية أمن قومى تسعى الدولة للنهوض بها .

ويشارك فى المؤتمر كافة مؤسسات الدولة، بطلبات واستشارات علمية تستعد لتقديمها للعلماء المشاركين فى المؤتمر للأخذ بمشورتهم فى حل المشاكل التى تشكل عائقا واهتماما أمام الحكومة. وفى هذا السياق طالبت وزارة البترول والثروة المعدنية استشارة علماء وخبراء المؤتمر الوطنى لعلماء وخبراء مصر فى الخارج، فى ٥ موضوعات هامة تتمثل فى خفض دعم الطاقة لكافة القطاعات المحلية المستهلكة تدريجيا مع ضمان حماية حقوق الطبقات محدودة الدخل، وتنظيم أنشطة سوق الغاز، وزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية والطاقة الجديدة والمتجددة، وتفعيل منظومة التخطيط المتكامل للموارد والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والتعدينية ونقل الخبرات فى مجال إعادة هيكلة قطاع التعدين فى مصر.

وطالبت وزارة الاستثمار باستشارة العلماء المشاركين فى المؤتمر، فى المشروعات القومية التى تشرف على تنفيذها، حيث طلبت الوزارة أخذ رأى العلماء والخبراء فى مشروع تنمية محور قناة السويس، ومشروع العاصمة الإدارية، والمشروع القومى للطاقة، وفى المشروع القومى للطرق ، ومشروع الريف المصرى (استصلاح واستزراع ١.٥ مليون فدان) ، وأخيرا مشروع المثلث الذهبى.

وتقدمت وزارة النقل بـ ٣ مطالب فقط للمشاركين فى المؤتمر الوطنى لعلماء وخبراء مصر فى الخارج، حيث طلبت وزارة النقل استشارة العلماء والخبراء فى أفضل السبل لتطوير منظومة نقل البضائع عبر السكك الحديدية، وأسلوب اختيار أفضل المسارات لربط المدن الجديدة بشبكة السكك الحديدية وإنشاء خطوط جديدة للقطارات فائقة السرعة. وإمكانية إقامة منظومة لصناعة السفن فى مصر ومتطلباتها.

وتقدمت وزارة التخطيط من المشاركين فى المؤتمر الوطنى لعلماء وخبراء مصر فى الخارج بـ ٦ طلبات فى مقدمتهم تطوير مراكز الخدمات الحكومية "ميكنة الخدمات" والإصلاح الإداري والتطوير المؤسسي " قانون الخدمة المدنية " وتطوير منظومة التعليم ، وإستراتيجية التنمية المستدامة وتعزيز قدرة القطاع الخاص لتحقيق أهدافها وتنمية سيناء.

أما التجارة والصناعة فطلبت ٦ استشارات من المشاركين فى المؤتمر الوطني لعلماء وخبراء مصر فى الخارج، تمثلت فى الرأى فى الخطة الملاحية وجدواها الاقتصادية فى بعض الأسواق التصديرية الهامة فى إفريقيا وروسيا، ودراسات جدوى لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة فى مناطق محددة فى مصر، والفرص الواعدة لتصدير منتجات الطاقة الجديدة والمتجددة وعلى الأخص فى أفريقيا، وتطبيق فكر إدارة البرامج والمشروعات على الأخص الخطط المقترحة من الوزارات ،

وتطوير الصناعات المصرية، وحاضنات الأعمال ، وكيفية زيادة عددها وكفاءتها فى مصر وخاصة فى القطاع الصناعى.

وطالبت وزارة الاتصالات من العلماء، الاستشارات فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمة المواطنين، والمدن التكنولوجية الذكية، والإبداع وريادة الأعمال. أما وزارة البيئة فطلبت الاستشارة من المشاركين فى المؤتمر الوطنى لعلماء وخبراء مصر فى الخارج، وتقدمت بـ ١١ طلباً أوله إنشاء مدن ذكية تشمل كل مقومات المدن الخضراء صديقة البيئة، وتطبيق منظومة النقل المستدام والرصد المرورى باستخدام أحدث التقنيات فى شبكة الرصد البيئى والتنمية المستدامة بمحور قناة السويس لتطبيقه بمجالات حماية نوعية الهواء المحيط والضوضاء والعرض على شاشات عرض خاصة بذلك، وإمكانات الرصد البيئى من خلال تقنيات الاستشعار عن بعد، وتقنيات التنبؤ بالسيول والأعاصير، والاستفادة من مياه السيول والأمطار لاستخدامها فى مياه الشرب والحفاظ على مصادر المياه "بحار وأنهار ".

كما طالبت الوزارة ، الخبرات الدولية الحديثة فى معالجة الصرف الصحى (معالجة ثلاثية) بصورة علمية إعادة استخدامها فى الزراعة والأغراض الأخرى، ووسائل وتكنولوجيات تحلية مياه البحر، مع الأخذ فى الاعتبار كيفية التخلص الآمن من المياه شديدة الملوحة للحفاظ على البيئة البحرية، والتكنولوجيات المختلفة لتدوير ومعالجة المخلفات ، وإدارة المدافن الصحية ومعالجة مياه الرشح– والتحكم فى الغازات، وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية واستخدام تكنولوجيا المعلومات فى متابعة ورصد خدمات إدارة المخلفات. وأخيراً طلبت وزارة البيئة من علماء المؤتمر استشارة فى إدارة المشروعات الصغيرة، والمتوسطة فى مجال صناعات إعادة التدوير.

وخرج المؤتمر بتوصيات أهمها :–

١. إنشاء إمتداد جديد لمستشفى مجدى يعقوب ومركزاً طبياً ووحدة بحوث للتطوير ورعاية متكاملة على أعلى مستوى لخدمة المرضى، ويعتمد هذا الامتداد على توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية المتجددة طبقاً لدراسات الأطلس الشمسى بتقنيات تركيز الشمس والألواح الشمسية.
٢. دعم وكالة الفضاء المصرية وتعاونها مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والاستعانة بالعلماء المتخصصين فى بحوث الفضاء بالداخل والخارج.
٣. إنشاء البرنامج الوطنى للتوعية بكيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية والأزمات وتعميمه على مستوى الدولة والجامعات والمدارس والمؤسسات الحكومية والخاصة.

٤. بدء تنفيذ مخطط التدرج فى إنشاء المحطات الشمسية الحرارية المتضمنة الخلايا الضوئية وبها التسخين الحرارى، حيث تعمل ليلا نهاراً والعمل على نشرها على مستوى الدولة لتخفيف الحمل عن الشبكة القومية للكهرباء.
٥. استخدام الطاقة الشمسية فى تحلية المياه والزراعة التى يمكن أن توفر ٤٠% من مياه الرى واستخدام تقنيات الرى الحديثة فى مشروع المليون ونصف مليون فدان.
٦. تحليل البيانات للأقمار باستخدام الذكاء الصناعى وتوقع مشكلات الأقمار فى المدارات.
٧. إنشاء هيئة وطنية تابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى للإهتمام بتبنى سياسات ورعاية الشباب المبتكرين وتسويق ابتكاراتهم.
٨. الاهتمام بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى قناة السويس والبحر الأحمر، التى تعتمد على الموارد المتاحة مثل السيلكا والصناعات الغذائية والدوائية.
٩. إنشاء مركز دعم لوجستى للخدمات بمنطقة قناة السويس.
١٠. حماية البنية التحية بمنطقة القناة واستحداث نوع جديد من القطارات بمشاركة القطاعين العام والخاص.
١١. إنشاء مجموعة عمل لوضع وتفعيل إستراتيجية موحدة لحوكمة وتطوير نظم المعلومات داخل الدولة لتقديم خدمات للمواطنين والتغلب على التحديات التى تواجه المجتمع.

٥- ٤- ٨ تقييم الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية فى مجال البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى بمصر :-

مما لاشك فيه أن الحكومة المصرية قامت بعدة مبادرات هامة وفعالة لتطوير وتنمية البحث العلمى بمؤسسات التعليم العالى بمصر، ولكن هذا لايكفى ، فالطريق أمام الحكومة المصرية طويل ويحتاج إلى تضافر الجهود مع عدد كبير من الجهات المعنية حيث يوجد العديد من المشاكل المزمنة لمنظومة البحث العلمى التى يتطلب حلها بصورة سريعة (مشاكل تتعلق بالموارد البشرية، التمويل ، ضرورة وجود بيئة داعمة للابتكار والبحث العلمى وبراءات الاختراع والملكية الفكرية) ، وذلك حتى تحقق مصر الريادة الدولية لبيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكارات فى البحث العلمى ونحن نتفق مع ماتضمنته الإستراتيجية القوميــة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ -٢٠٣٠ لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى بمصر حيث حددت مساريين رئيسيين متكاملين ترتكز عليهما ، **المسار الأول** يستهدف " تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار فى البحث العلمى، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية ".

ويتضمن ذلك سبل مواجهة المشاكل المزمنة بمنظومة البحث العلمى المصرية وخاصة تلك المتعلقة بإعادة هيكلتها، وتحديد المهام والمسئوليات وتنقية اللوائح الحالية من الجمود والمعوقات وإستصدار تشريعات جديدة محفزة للبحث العلمى وداعمة للابتكار والتنمية التكنولوجية والتأكيد على حق المؤسسات البحثية والجامعات فى إنشاء شركات تكنولوجية. كما تهتم بسبل توفير البنية التحتية والمعلوماتية اللازمة لتطوير أداء مؤسسات البحث العلمى ووضع السياسات اللازمة لتحرير وتحفيز حركة الباحثين والعلماء فى التنقل بين كل مؤسسات البحث العلمى المصرية بما فى ذلك الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والشركات والمعاهد والمراكز البحثية، ومن ثم تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية وكافة قطاعات المجتمع، دعما لمنظومة البحث العلمى لمواجهة التحديات المجتمعية. ويهتم هذا المسار أيضا بتنويع مصادر تمويل البحث العلمى وإيجاد مصادر متجددة ومتزايدة لضخ الدعم اللازم ، فضلاً عن تحديد آلية لتوزيع ميزانية البحث العلمى بين الجامعات ومراكزها البحثية .، والمؤسسات البحثية الأخرى. ويعمل هذا المسار على اعتماد تقييم مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والعائد من الصرف على البحث العلمى – طبقاً للمعايير الدولية _ كأداة للتطوير وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. ويعطى هذا المسار مساحة كبيرة لنشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وربط البحث العلمى بالتعليم وبالحياة اليومية بما فى ذلك تبسيط الظواهر الطبيعية والتعليم الإبداعى للعلوم وتحفيز الشباب للإبتكار وإحتضان المبتكرين.

وتأسيساً على ماسبق ، فإن تحقيق الغاية الإستراتيجية فى هذا المسار بتطلب تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية :-

- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمى وسياساتها، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية.
- صياغة هيكل تنظيمى فاعل لمنظومة البحث العلمى يحدد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمى.
- دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للإرتقاء بالبحث العلمى.
- الارتقاء بجودة البحث العلمى (البحوث الأساسية ، والبنية ، والمستقبلية ، والاجتماعية) لتحقيق مستوى عال من التميز يسهم فى تحقيق زيادة إقليمية ودولية.
- دعم الاستثمار فى البحث العلمى وربطه بالصناعة وخطط التنمية وإحتياجات المجتمع، وتعزيز الشراكة مع القطاعات المختلفة.

- نشر الثقافة العلمية فى المجتمع وربط التعليم بالبحث العلمى لتكوين عقلية علمية تدعم التفكير العلمى ، وتعزز ثقافة البحث العلمى لدى الطلاب.
- تنسيق وتطوير التعاون الدولى لخدمة الأهداف الإستراتيجية للدولة.

المسار الثانى يستهدف إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

ويركز هذا المسار على دفع البحوث والتطوير والابتكار ومشروعات نقل وتوطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع المحلى فى الصناعة الوطنية ، والتنقيب فى مخرجات البحث العلمى المصرية للمساهمة في حل المشاكل الملحة والضاغطة التي يعانى منها المجتمع وتطبيقها ، وذلك في مجالات الطاقة والمياه والصحة والسكان والزراعة والغذاء والبيئة والصناعات الإستراتيجية والرأسمالية، كما تتناول قضايا التعليم والأمن القومى. والتنمية البشرية المستدامة والمالية والإدارية، والسياحة، ومستقبل التكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية. ويعطى هذا المسار أولوية كبيرة للبحوث الأساسية والمستقبلية والاجتماعية والعلوم البينية والمتداخلة مثل النانو التكنولوجى والبيوتكنولوجى والمعلوماتية ، وذلك بهدف بناء قاعدة علمية قوية قادرة على إنتاج المعرفة وتحسين ترتيب مصر العلمى الدولى وكذلك تمكين منظومة البحث العلمي المصرية من اللحاق بالثورات العلمية المتلاحقة فى العلوم البيئية والمتداخلة والمستقبلية.

بإختصار فإن الغاية الإستراتيجية لهذا المسار تركز على دعم البحوث والتطوير والابتكار ومشروعات نقل وتطوير التكنولوجيا بهدف المساهمة فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية :_

١. رفع كفاءة منظومة الطاقة فى مصر، والبحث عن مصادر جديدة ، وترشيد الاستهلاك.
٢. تأمين استمرار توافر المياه الكافية والإستدامة البيئية لتلبية إحتياجات الحاضر والمستقبل.
٣. تطوير المنظومة الصحية للإرتقاء بصحة ورفاهية المواطن، وتبنى إستراتيجية مع وزارات الصحة والبيئة والزراعة للتخلص من مسببات أمراض الحيوان الوافدة والمتوطنة والأمراض الناتجة عن التلوث بحلول ٢٠٣٠.
٤. معالجة الفجوة الغذائية ومشكلة الأمن الغذائي، ومساعدة وزارة الزراعة فى تحقيق إكتفاء ذاتي من الغذاء، وتحسين جودة منتجات الأراضي وعلاج الآفات والإهتمام بالثروة الحيوانية والسيطرة على منافذ البلاد فى دخول الحيوانات والأدوية المهربة.

٥. حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، ورفع الكفاءة الإنتاجية للمواد الخام والثروة المعدنية ، ودعم برامج صون الطبيعة.
٦. تمكين التطبيقات التكنولوجية ، وتطوير وبناء القدرات فى العلوم البينية والمتداخلة والمستقبلية، مثل النانوتكنولوجى والبيوتكنولوجي والمعلوماتية الحالية.
٧. عبور الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وتمكين تكنولوجيا المعلومات والإتصال لبناء مجتمع متطور وحديث، ورسم طموحاته المستقبلية.
٨. دعم منظومة التعليم والتعلم لإنتاج رأس مال بشرى قادر على الإبداع والإبتكار والتميز.
٩. توظيف وتعظيم دور المنظومة الإعلامية فى تشكيل وضبط القيم الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع المصرى.
١٠. تحقيق التنمية المالية والإدارية والمستدامة، بالتركيز على قضايا الإستثمار والتجارة الالكترونية، والاقتصاديات والمجتمعات الرقمية.
١١. إبتكار وسائل علمية جديدة تضمن تنمية قطاع السياحة للإرتقاء بالمنتج السياحى.
١٢. دعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية والارتقاء بها للوصول إلى معايير النشر الدولية.
١٣. دعم بحوث التربية الرياضية التطبيقية للإسهام فى ٱرتقاء بالأنشطة الرياضية وتحسين صحة المواطنين.

أهم نتائج وتوصيات الفصل الخامس

أولاً: أهم النتائج

بالنسبة لأهم النتائج للفصل الخامس سوف يتم تناولها من عدة جوانب وهى :-

- **عدم وجود بيئة داعمة للابتكار والبحث العلمى :**

١. غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفى للمجتمع، وعدم القيام بدورها فى إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية وهو الشيء الذي ينعكس مباشرة فى تزايد الفجوة المعرفية بين مصر والدول المتقدمة.

٢. من أهم نقاط ضعف التعليم الجامعي اقتصار دور الجامعة على كونها مجرد مانح للدرجات العلمية مع غياب دورها كمؤسسة للتعليم المستمر.

٣. عضو الهيئة العلمية فى مصر يستهلك جهده ووقته فى إعداد أبحاثه للترقية وفى عملية الامتحانات وأعمال الكنترول والإشراف على الرسائل والتدريس، فكيف نطلب منه أن يكون مبتكراً وله إنتاج علمى يساهم فى تطور العلم؟

٤. غياب سياسات فعاله للربط بين الإنتاج العلمى بالجامعات والمؤسسات البحثية والطلب المجتمعى على البحوث من خلال الشركات الصناعية والمؤسسات الخدمية يؤثر على مسيرة التعليم الجامعي.

٥. ترتيب مصر لمؤشر القدرة على الابتكار متأخر جداً بين كثير من الدول العربية والأجنبية وكذلك قيمة المؤشر صغيرة وهذا يدل على وجود خلل ومشكلة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بمصر.

٦. ضعف البنية التحتية والمعلوماتيه اللازمة لتطوير البحث العلمى ، مما يؤدى إلى ضعف قاعدة البيانات لدى المؤسسات البحثيه المختلفة، وبالتالى عدم القدرة على اتخاذ القرار.

٧. ضعف الوعى الثقافى لدى الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة بدور البحث العلمى فى التصدى للتحديات المجتمعية.

- **التمويل :**

١. نقص الإمكانات اللازمة لإجراء البحوث المتقدمة من مكتبات ومعامل وأجهزة وغير ذلك

٢. حيث لا يوجد مصادر ثابتة ورئيسية ومتزايدة لضخ الدعم اللازم لميزانية البحث العلمى.

٣. مايتم تخصيصه للإنفاق على البحث والتطوير فى قطاع التعليم العالى كنسبة من الناتج القومى الإجمالي ضعيف ولا يكفى لإقامة نشاط متميز فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

- **الموارد البشرية :**

١. هجرة العقول وخاصة فى التخصصات النادرة.
٢. ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التى تواجه قطاعات المجتمع فمعظم البحوث التى تجرى بها لمجرد الترقية بعيداً عن مشكلات المجتمع واحتياجاته.
٣. نسبة المقيدين فى مجال العلوم الطبية والهندسية والعلوم الزراعية تعتبر قليلة إذا ماقورنت بالعلوم الاجتماعية ولابد من تحفيز الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية لأنها هى أساس لصناعة المستقبل.

- **براءات الاختراع والملكية الفكرية :**

١. تدنى طلبات براءات الاختراع للجامعات المصرية (٠.٣٤%) وهى نسبة ضئيلة إذا ماقورنت بعدد الأبحاث التى تنتشر دوليا وهذا مؤشر على وجود خلل ومشكلة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر.
٢. بعض المؤسسات العلمية والبحثية فى مصر مازالت تفتقر لوجود سياسات للملكية الفكرية تنظم العلاقة بين المؤسسات والباحثين والعاملين فيها.

ثانياً: أهم التوصيات

بالنسبة لأهم التوصيات للفصل الخامس سوف يتم تناولها من عدة جوانب وهى :-

- **ضروة وجود بيئة داعمة للابتكار والبحث العلمى :**

١. تبنى سياسة للبحث العلمى تضع تصوراً شاملاً عن أهمية البحث العلمى والتطوير التكنولوجى اللازمة لمجتمع عصرى يواكب متطلبات مجتمع المعرفة .
٢. فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية وثورة المعلومات والاتصالات والانفجار المعرفى والتحديات التكنولوجية والعلمية فلابد من تحديث التعليم والتعلم بحيث يتحول التعليم إلى الابتكار والإبداع ، ومن التعليم المعتمد على الآخرين الى التعليم المعتمد على الذات.
٣. تشكيل فرق عمل متخصصة ومدربة لتسويق المعارف العلمية والتكنولوجيا المتاحة للجامعات مع الاهتمام بالإعلام والإعلان على المشروعات البحثية والتعريف بأنشطة الجامعة بجميع

وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، مع عقد ندوات علمية وحلقات عمل يدعى إليها المعنيين بمجال عمل الندوة أو حلقة العمل من الهيئات العلمية والتنفيذية والمستفيدة.

٤. ومن الدروس المستفادة من خبرات جامعات الدول المتقدمة فى مجال البحث العلمى يمكن أن تنتهج الجامعات بمصر نفس النهج على سبيل المثال :-

- السماح لأساتذة الجامعة بالعمل لدى مؤسسات وقطاعات المجتمع.
- إعفاء بعض الأساتذة من المحاضرات أو منحهم أجازات للتفرغ للعمل البحثى سواء داخل الجامعة أو خارجها.
- قيام مؤسسات وقطاعات المجتمع بتبنى مجموعة من الباحثين فى الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال أنشطتها.
- إنشاء العديد من المراكز البحثية بالجامعات.
- عقد المنتديات التى تتناول مشكلات المجتمع.

- **<u>الموارد البشرية :</u>**

١. حصر المؤسسات البحثية فى مصر وإعادة هيكلتها وتوفير البنية الأساسية البشرية واستثمارها فى التعليم والتدريب والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى.
٢. وضع خطة لجذب العلماء المصريين المهاجرين من الخارج وذلك بتوفير الأجور المناسبة والحياة المستقرة.

- **<u>التمويـل :</u>**

١. زيادة التمويل المخصص للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ليقترب من المعدلات العالمية فعلى سبيل المثال فى جمهورية كوريا وإسرائيل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالى الناتج المحلى لعام ٢٠١٣ يبلغ ٤.١٥ ، ٤.٠٩ على التوالى بينما يبلغ ٠.٦٨ لمصر لنفس العام.
٢. إيجاد مصادر أخرى للتمويل بالإضافة إلى الميزانية المخصصة من الدولة – حيث أن الأبحاث الحديثة تحتاج تمويل كبير وتكلفة مرتفعة – ومن مصادر التمويل التى يمكن الاستفادة منها مراكز التمويل الدولية والجهات المانحة والمؤسسات والوزارات ورجال الأعمال المستفيدة من هذه الأبحاث لخدمة الصناعة التى تقوم عليها.
٣. قيام الجامعات بتطوير منظومة الدخل الخاص بها لتتماشى مع ميزانية الدولة وزيادة مصادر الإنفاق الذاتى عن طريق استغلال الموارد الذاتية لكل جامعة ، والاستفادة من التجارب التى

قام بها بعض من رؤساء الجامعات من ذوى الخبرة فى هذا المجال لتطبيقها على باقى الجامعات.

- **ضرورة تطوير الجامعات لتصبح بمثابة بيوت خبرة على مستوى المحافظات بمصر (اللامركزية فى حل مشاكل المجتمع) :-**

أصبح من الضروري فى الوقت الحالى أن تكون كل جامعة فى نطاق محافظتها هى بيت الخبرة والاستشارات المعتمدة لكل المشروعات الخاصة بالمحافظة وتكون قادرة على حل المشكلات التى تواجه المحافظة ، على أن تكون هذه الاستشارات بمقابل مادى ، وهذا بمثابة مصدر لعائد اقتصادى كبير للجامعات يمكن استغلاله فى تنمية المجتمع.

الفصل السادس

علاقة التعليم العالي بسوق العمل وتفعيلها

مقدمة:

يهدف هذا الفصل الى الوقوف على أهمية دراسة التعليم العالى كمنظومة فى علاقتها بسوق العمل، وذلك من خلال الادبيات المتاحة والاتجاهات المعاصرة فى هذا السياق.

كما يناقش هذا الفصل طبيعة العلاقة بين التعليم العالى وسوق العمل وما ترتب على هذه العلاقة من اختلالات، سواء فى عرض التعليم أو الطلب المتوقع عليه.

وفى الخطوة التالية مباشرةً يتناول هذا الفصل العوامل المحددة للطلب على قوة االعمل من التعليم العالى ممثلة فى الدخل القومى والاستثمارات والانتاجية، وخصائص قوة العمل المصرية من حيث: معدت النمو السكانى والقومة العاملة، التوزيع النسبى لقوة العمل، ومعدلات البطالة.

كما يتم مدارسة الفجوة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل، وينتهى الفصل بطرح مقترح لترشيد العلاقة بين التعليم العالى وسوق العمل : المؤامة المهنية لخريجى التعليم العالى. هذا ويتحدد مسار منحى هذا الفصل كما يلي:-

٦ – ١ الدراسات السابقة والاتجاهات المعاصرة.

٦ – ٢ طبيعة علاقة التعليم العالى بسوق العمل.

٦ – ٣ محددات الطلب علي القوى العاملة من التعليم العالي.

٦ – ٤ خصائص قوة العمل المصرية.

٦ – ٥ الفجوة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل.

٦ – ٦ توصيات للارتقاء بعلاقة التعليم العالى بسوق العمل.

٦-١ الدراسات السابقة والاتجاهات المعاصرة:

تأتى أهمية التعليم العالي من كونه على قمة الهرم التعليمي، بما يجعله يتحمل القسط الأوفى في إحداث التنمية المرجوة، من خلال اعداد العمالة المؤهلة كماً وكيفاً ومستوى لتلبية سوق العمل بالمهن المتاحة حالياً ومستقبلاً، وأيضاً فإن هذا التعليم بحكم أنه استثمار، يساعد في تسريع النمو المجتمعي، ويساهم في الحراك الاجتماعي والتطور الشخصي [١].

من هنا، فإن التعليم العالي يعد أهم انساق المجتمع وأكثرها تأثيراً في الحاضر، والمستقبل، إذ يعتبر هذا النوع من التعليم الرصيد الاستراتيجي لحركة التنمية في المجتمع وتوجيهه بفاعلية، والمدخل الرئيسي للوفاء باحتياجات التنمية الذاتية المستقلة نظراً لاعتبار الجامعة قاعدة التنمية المجتمعية الشاملة. لكن رغم هذه المكانة وتلك الأهمية فإن واقع هذا التعليم يشوبه الكثير من أوجه الضعف والقصور، في مختلف عناصر منظومة التعليم العالي، وهو ما أكدت عليه الدراسات السابقة[٢].حيث أشارت إلي إن التعليم العالي ضعيف في قدرته على مسايرة المتغيرات المجتمعية المختلفة، ويرجع ذلك الي وجود خلل في أدائه لوظائفه الأساسية، مما دفع إلي هجرة بعض الكفاءات العلمية للخارج، بسبب ضألة الإنفاق على التعليم، رغم ما يقال عن وجود نمو سنوي في ميزانيات التعليم العالي،وبجانب ذلك فإن هذا التعليم لا يؤهلخريجيه للعمل تأهيلاً جيداً وهذا مؤشر سلبي يعبر عن ضعف كفاءة التعليم العالي الداخلية والخارجية معا[٣]. وقد يرجع الخلل في الأداء الجامعيمن وجهة نظر أخرى إلى:-

---

[١] محمد ابراهيم عطوة مجاهد ، "تطوير سياسات وبرامج مؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة"، المؤتمر السنوي العشرين والدولي الأول لكلية التربية بدمياط بعنوان خلال الفترة من ١٧- ١٨ أكتوبر ٢٠١٦ في مصر، ص. ٨.

[٢] من بين هذه الدراسات :

أ – فايز فرج مينا ، التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل) ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢

ب – علي علي عبد ربه، " أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر"، دراسات تربوية – رابطة التربية الحديثة – القاهرة، مج ٤، ج ١٥ ، ٢٠٠٦.

[٣] محمد ابراهيم عطوة مجاهد ، "تطوير سياسات وبرامج مؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة"، المراجع السابق ، ص ص. ١٣ – ١٤.

١ – طبيعة سياسة القبول، حيث انعكست هذه السياسة على الأداء الجامعي في ضوء المتغيرات الاجتماعية والمجتمعية في مصر، مما ساعد على ضعف التوازن بين برامج التعليم واحتياجات الاقتصاد من القوى العاملة [١].

٢ – وهناك من يرى أن ضعف وسلبيات منظومة التعليم الجامعي بسبب عدم وجود فلسفة عامة، أو استراتيجية مستقبلية محددة، وأيضاً عدم وجود توافق مع متطلبات سوق العمل، ومهارات منظومة التعليم، ومحدودية مصادر التمويل الحكومي من ميزانية الدولة، وغياب معايير الأداء الجامعي [٢].

٣ – في حين يعزى واقع التعليم العاليوالجامعيإلى أنه يفتقر للبنية التحتية اللازمةلتطويره وعدم ارتباطه بالحياة، وعالم الانتاج، وضعف المستوى الأكاديمى للخريجين ... فضلا عن مشكلات التمويل ومانتج عنها من ضعف وانخفاض في المرتبات والإنفاق على البحث العلمي[٣].

تأسيساً على ما سبق يتضحأن قضايا وتحديات التعليم العالي متعددة ومتداخله، وكل منها يحتاج الى دراسةوتخطيط لمسايرة متطلبات العصر، فضلاً على أن مشكلات هذا التعليم متراكمة ومتشابكة، بلغت من التعقيد حداً ينذر بالخطر على المستقبل.

وليس هناك من شك أن تلك السلبيات أدت إلى عدم وفاء التعليم العالي بمتطلبات التنمية وابتعاد هذا التعليم عن سياق المنافسة العالمية، نظرا لضعف مستوى جودته مع وجود فجوة بين مخرجاته وبين متطلبات العمل [٤].

مما تقدم يلاحظ أن الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت علاقة التعليم العالي وسوق العمل أكدت على: –

أ – اصلاح وتطوير هذا التعليم، وتحسين نوعية خريجيه حتى تمكنهم من التكيف مع المتغيرات في عالم العمل والانتاج. وذلك من خلال إجراء دراسات تتبعيه طولية

---

[١] علي أحمد سيد علي ، "دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل" ورقة مقدمة إلى الندوة القومية التي تعقدها منظمة العمل العربية بالقاهرة من ٩–١١ نوفمبر ٢٠٠٩، ص٦٦

[٢] أشرف السعيد أحمد، " دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر"، مجلة كلية التربية بالمنصورة – جامعة المنصورة – مصر، ع ٦٨ ، ج ١ ، ٢٠٠٨.

[٣] اسامه حسين ابراهيم باهى ، "المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعي في مصر خلال النصف الثانيمن القرن العشرين" ، بحث مرجعي ، مجلة التربية والتنمية جامعة الازهر ، كلية التربية ، ع (١٠٣) ، اكتوبر ٢٠٠١ .

[٤] ناهد شاذلي ، "التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية المستدامة" ، مجلة التربية والتنمية ، ع (٣٢) س (١٣) ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية ، القاهرة مارس ٢٠٠٥ .

وعرضية لخريجي مؤسسات التعليم العالي، بقصد التعرف على المشكلات التي ترتبط بالآداء وحتى يمكن إجراء التعديلات اللازمة لتطوير هذا النوع من التعليم[١].

ب –تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل أي تحقيق المواءمة المهنية للخريجين كما ونوعا ومستوى، سبيلاً للارتقاء بالآداء التعليمي، ومن ثم زيادة انتاجية الخريج.

ج – التوصل إلى بعض التوصيات العملية التي تنشد توطيد العلاقة بين التعليم العاليواحتياجات برامج ومشروعات التنمية من العمالة التي يوفرها التعليم العالي، ومن ثم تحديد آليات تطويره واصلاحه.

- في حين أشارت الاتجاهات المعاصرة في مجال تطوير وإصلاح منظومة التعليم العالي إليضرورة إعادة النظر في رؤية ورسالة هذا التعليم،واقتراح نوع من التوازن والتوافق بينالنظرية والتطبيق في تصميم مناهجوأنشطته سواء في مجالات اكساب المهارات و/ أوتنمية القدرات، و/ أو تكثيف الجهود الرامية إلى تصميم وبناء المصفوفة المهنية التي تسهم في تحديدوتقدير احتياجات سوق العمل من العمالة التييوفرها التعليم العالي،وضرورة مشاركة كل منالعاملين في السياق التعليمي وأصحاب المصالح والطموحات والشركاء الاجتماعيون[٢].

٦-٢ طبيعة علاقة التعليم العالي بسوق العمل:

إن علاقة مؤسسات التعليم العالي بعالم العمل والانتاج (سوق العمل) تعد قضية محورية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، منها ما هو سياسي حيث تتأثر بطبيعة ونوعية النظام السياسي واتجاهاته، أيضا اتجاهات اصحاب المصالح، وما يوجه سلوك السياسة من قيم ومبادى، وما يهدف إلى تحقيقه من غاياتوما يوظفه من وسائل وأساليب[٣].

–وايضا فان خطوط التماس لعلاقة التعليم العالي بسوق العمل في (مجالها الفني) إنما تتعامل بوضوح وفى اماكن متعددة مع عناصر مجالها السياسي وتداعياته وعوامل استقراره او عدم استقراره. في حين تؤثر العوامل الثقافية على اتجاهات وميول وسلوك الرأي العام

---

[١] كمال حمدان :الاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في لبنان والبلدان العربية، ورقةعمل مقدمة إلى مؤتمر التوجيه في لبنان بين التخصص الجامعي وسوق العمل،٢٠١٠، ص ص. ١٣ : ١٥.

[٢] سيلانجبران العبيدي، "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، للمؤتمر الثاني عشر للوزراءالمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، ٦ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ص. ٦ : ٨.

[١] سليمان بن عبدالله العيسى، "دور الجامعات السعودية في الحد من بطالة خريجيها"، مجلة كلية التربية ببنها، مج. ٢٧، ع. ١٠٦، ج. ١، إبريل ٢٠١٦

وبخاصة قيم العمل المهني / الفني، بينما تمثل المحددات الاجتصادية Socio-economics فيما يتعلق بنظرة المجتمع الى التعليم العالي، خاصة أبناء الصفوة والعامة وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. أما المحددات التعليمية فتتمثل في الكفاءة التعليمية، ومدى ما يسهم به التعليم العالي في خدمة المجتمع، وبما ينعكس اثره على مدى جودة العمليات التي تستهدف الإعداد المتكامل والشامل لخريجي التعليم العالي.

- هذا وتعاظمت أصداء الاهتمام بعلاقة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص بسوق العمل منذ عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، إذ تحولت النظرة الى التعليم باعتباره المتغير المستقل وعمليات التنمية الاقتصاديةSocio-Economic المتغير التابع، إلى الاهتمام بعدم تطابق عرض قوة العمل عالية التأهيل من خريجي التعليم العالي، وبين الطلب عليه ممثلا في احتياجات سوق العمل [١].

وثمة علاقة عكسية بين محدودية التوسيع في عدد الوظائف وهبوط الطلب على الخريجين، وتبدو هذه العلاقة في أوضح صورها في دول العالم الثالث،حيث تواجه مواقف متصارعة فيما يتعلق بقوة التعليم العالي وقوة العمل، وبمعنى أدق، عند مقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، وحاجة برامج ومشروعات التنمية من القوى البشرية المؤهلة والمدربة، ولعل ضعف الميزانية التي يتوفر من خلالها فرص عمل جديدة، وأيضاً بسبب فشل التعليم العالي في الإستجابة للحاجات المجتمعية[٢].

وفى هذا السياق، ثمة تساؤلات تطرح نفسها :-

- مامدى إسهام مخرجات التعليم العالي في برامج ومشروعات التنمية ؟
- وما مدى مناسبة برامج التعليم وطرائقه وأهدافه لهذه التنمية ؟
- وماذا حقق التعليم لخريجيه فيما يختص بالحراك الاجتماعي سواء فيما يتعلق بالصعود الى اعلى أو بالهبوط الى اسفل، ومن ثم انجاز ادوار اجتماعية معينة، تسعى الى الحصول على عمالة مناسبة ؟وهنا يأتي السؤال الهام:هل توجد علاقة بين التعليم العالي وسوق العمل ؟ للإجابة على هذا السؤال يجب ان ندرك مدى الاهتمام المتناميلتحقيق العلاقة بين التعليم وسوق العمل وتدعيم الروابط بينهما، وايضاًالناتج عن حدة الشعور

---

(1) Tickler, V., and Sanyal, B., Higher Education and the Labor Market in F. R. G. the UNESCO Press, IIEP. Paris, 1998, pp. 1 – 2.

(٢) عبدالإله بن سيف الدين ساعاتي، " دور كليات المجتمع في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليمالعالي وإحتياجات سوق العمل "، المجلة العلمية للإدارة، ٢٠٠٨، ص ص. ١ – ٣.

بمشكلة عدم التطابق أو التوافق بين التعليم (العرض) وسوق العمل (الطلب). وكيف يمكن مجابهة هذه الإشكالية .

فمن ايجابية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل إنها تعتمدعلى قدرة مخرجات التعليم العالي على تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف المطلوبين وفى الزمان المحدد ومن ناحية قدرة الاقتصاد المتمثل فى سوق العمل على النمو والتطور والقدرة على استيعاب أعداد مناسبة وبتخصصات متنوعة ومؤهلة للتفاعل مع طموحاته، وبما يؤدي الى اتجاه التوظيف الافضل للمواردالبشرية المتاحة.

ومما تجدر الإشارة اليه هوأن هناك وجهات نظر بشأن علاقة التعليم بسوق العمل، تتمثل في أربع وجهات نظر هي[١] :-

الوجهة الأولى، ترى أن التعليم يعد الأفراد بالمهارات اللازمة لتطوير الاقتصاد – لذاينظر الى الاستثمار في التعليم كالاستثمار في راس المال البشري، ومنثم الاستثمار في القدرة الإنتاجية للفرد.الوجهة الثانية، وترى أن التعليم لا يوفر فقط المهارات المطلوبة واللازمة، لكنه بجانب ذلك ينشد القيم الاجتماعية من خلال تعزيز الحراك الاجتماعي. ومن هنا يعمل التعليم كمصفاهلاختيارالأفراد للوظائف الأفضل.

الوجهة الثالثة،وتسمى هذه الوجهة بنظرية التجزئ، بمعنى ان تكون الانتاجية صفة للوظيفة وليس للفرد،بحيث يحدث توافق بين الفرد والوظيفة، ومع ذلك فالتعليم ليس محدداً كافياً للإنتاجية.الوجهة الرابعة، وترتبط هذه الوجهة بالوجهة الثالثة، وإن فكرة المواءمة بين التعليموالعمل فكرة وهمية توجد فقط في عقول الخريجين، وإن مشكلةالخريجين أقل بكثير مما يتطلبه الإنجاز أثناء العمل.

وخلاصة القول إن الوجهتين الأولى والثانية تعبر عن مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية، في حين تشترك وجهتي النظر الثالثة والرابعة في رفع الشكوك حول دور التعليم في التنمية.ومن اجل تحقيق العلاقة بين قوة التعليم العالي وقوة العمل، فمن المهم [٢]:-

- تركيز الاهتمام حول الافراد والمؤسسات وما يجرى في سوق العمل مع اعتبار ان ذلك يمثل انعكاساً للبناء الاجتماعي متضمنا نظم التعليم فيه .

---

(1)Sanyal, B., Higher Education and Employment Some Aspects of IEEP.Research Project Paper (62) Paris 1995, pp. 11 -12.

(2)Sanyal, B., lbid. Pp. 16.17.

ويشير الواقع الراهن لعلاقة التعليم العالي بسوق العمل في مصر الى[١] :-

- عجز النظام الاجتصادى Socio- economic عن تعيين خريجي التعليم العالي، ولعل بطالة الخريجين من التعليم العالي في الآونة الاخيرة أكبر دليل للتعبير عن الازمة التي يعانى منها التعليم العالي في علاقته بسوق العمل. كما تشير الدلائل على استمرار هذا الوضع مستقبلا. وهذه الأزمة يمكن أن تتبلورفي اتجاهين:-

الاتجاه الاول : اختلالات خارجية عن عرض التعليم العالي (ممثلا في خريجيه) والطلب الاقتصادي لحجم وفرص العمل المتاحة.

الاتجاه الثاني : اختلالات داخلية في التوازن النوعي للحاجات التعليميةالتيتتطلبها مواقع العملوالإنتاج من التخصصات المختلفة والتي يتيحها نظام التعليم العالي،حيثتوجد مواقع تشكل فائضاً كبيراً واخرى تعانى نقصاً شديداً[٢] .

وتتأثر علاقة التعليم العالى بسوق العمل بما يلى[٣]:-

أ – النمو العشوائي لقوة العمل

ب – قصور فى توزيع مخرجات التعليم على قطاعات النشاط الاقتصادي

ج – انخفاض الكفاءة الانتاجية للخريجين

د – تزايد بطالة الخريجين

هـ– طبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

إن احداث نوع من التوازن و/ أو التكامل و/ أو المواءمة و/ أو المطابقة بين معدلات الكفاءةالخارجية للتعليم العالي في تلبية احتياجات النظام الاقتصادي من القوى البشرية بعناصرها المختلفة يعد أمراً مطلوباً ومرغوباً. أما وجود حالة من عدم التوازن فيؤدى إلى وجود حالة من عدم التوافق بين عرض التعليم العالي والطلب عليهوبالتالى عدم القدرة على تحديد حجم فرص العمل المتاح[٤].

وخلاصة القول فإن البحث في العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل تحظى باهتمام بالغ من صانعي السياسة والمخططين والإداريين، لاسيما وأن التنبؤات الكمية للاحتياجات من القوى البشرية لا تسمح بتوجيه كاف لتطوير التعليم العالي. لذا فالعلاقة بين قوة التعليم وقوة

---

[١]محمد أحمد محمد أحمد، " دور التعليم والتدريب المهنى فى تلبية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة فى المجتمع"، مجلة كلية التربية ببنها، مج. ٢٥، ع. ٩٧، ج. ٢، يناير ٢٠١٤، ص. ٩٢.

[2]Sanyal, B., op. cit., p. 3.

[3]Korn, K., etal, Education Employment and Development. G D R., IEET., Paris, 1990, p. 13.

[4]lbid, p. 16.

العمل لا يمكن ان تبنى على نماذج تنبوئية فقط، وعلي اعتبار إن هذه العلاقة لها مظاهر غير معروفة تزيدها تعقيداًلاسيما وأن مشكلة بطالة الخريجين من التعليم العالي حرجةأكثر واكثر[١].

٦-٣ العوامل المحددة للطلب على القوى العاملة من التعليم العالي:

تؤثر العوامل المحددة في حجم الطلب على القوى العاملة، سوء نموه أو انخفاضه مجموعة من العوامل المحددة، ومن اهم تلك المحددات :

١- الدخل القومي .

٢- الاستثمارات .

٣- الانتاجية .

١ - الدخل القومي

يؤثر الارتباط بين الدخل القومي ومعدلات النمو فيه على معدلات النمو أوالانخفاض المرتبطة بالاحتياجات من القوة العاملة، وذلك على اعتبار ان الزيادة في الدخل القومي ترتبط بزيادة معدلات الانتاجية، وزيادة الانتاج وتحسين نوعيته انما ينعكس بالتالي على زيادة فرص العمل المتاحة، فيؤدى الى زيادة معدلات الطلب على القوى العاملة.

٢ - الاستثمارات

تمثل الاستثمارات الوطنية سندا قويا للاقتصاد القومي على اعتبار انها مرتبطة بالفائض في الميزان التجاري، وكذلك بالقدرة الادخارية للمواطنين. فكلما كانت تلك القدرة كبيرة مع وجود المناخ والقوانين والتشريعات والاوعية التي تشجع عليها، وايضاًكلما كانت الصادرات تفوق الواردات كلما ادى ذلك الى زيادة الاستثمارات، والعبرة هنا ليست بزيادة الاستثمارات فحسب، بل المهم هو كيفية توجيه الاستثمارات هل الى مشروعات استهلاكية أم خدميه أم مشروعات منتجه زراعية او صناعية؟ بالإضافة الى درجة مستوى التقدم التكنولوجي، وهل هو من النوع الذى يعتمد على كثافة راس المال ام يعتمد على كثافة راس المال البشرى؟ وما يرتبط بذلك من زياده اكبر في فرص العمل التي يمكن ان تتبعها تلك المشروعات .

وهنا يمكن القول بانه كلما زاد معدل الاستثمار وتم توظيفه فى مشروعات انتاجيه، كلما تعتمد على كثافة راس المال البشرى، كلما أدى ذلك إلى توفير فرص عمل أكثر.

---

[١]محمد أحمد محمد أحمد، " دور التعليم والتدريب المهنى فى تلبية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة فى المجتمع"، مرجع سابق ، ص ص. ٩٧ – ٩٩.

٣ -الإنتاجية

يرجع انخفاض الإنتاجية الى انخفاض معدلات الاستثمار فاتباع الاساليب الانتاجيةالتقليدية لاسيما في قطاع الزراعة، أدى الانخفاض في اسلوب تشغل الخريجين وكذلك انخفاض الاجر الحقيقي، وانخفاض مستوى التعليم، وعدم الاهتمام بالتدريب سيما اثناء الخدمة، وعدم الاهتمام بتوصيف الوظائف والمهن، والتخلف في متابعة التقدم العلمي والتكنولوجي، كل ذلك ادى الى انخفاض الانتاجية.

مما تقدم نخلص إلي:-

- من الأهمية بمكان ايضاح التوجهات العامة لاستراتيجية التنمية على المدى البعيد، لمساعدة مخططي القوى العاملة في التعرف على المؤشرات التي يتم في ضوئها تقدير الاحتياجات المستقبلية .
- من اجل استقرار سياسات التعليم والتدريب والتشغيل والاجور والحوافز ... الخ يتطلب الامر أن تتم عمليات تقدير العرض والطلب من القوى العاملة فى اطار خطة قوميه يتم الالتزام بها .
- الاهتمام والتركيز على زيادة معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية المختلفة:الدخل،النتائج،الاستثمارات،الإنتاجية، الفائض في الميزان التجاري. مع توجيه الاستثمارات الى مجالات المشروعات الإنتاجية (الزراعة – الصناعة).

٦-٤ خصائص قوة العمل المصرية:

تمثل قوة العمل مجموع العاملين في مختلف القطاعات بالإضافة الى من هم في سن العمل، حتى وان كانوا يعانون البطالة .

ولكي يتم تشخيص قوة العمل المصرية يتطلب الامر، تحديد خصائص وسمات قوة العمل من حيث :-

- معدلات النمو السكاني والقوى العاملة.
- التوزيع النسبي لقوى العامل.
- معدلات البطالة.

وذلك بقصد تشخيص واقع قوة العمل المصرية و التعرف على خصائص قوة العمل في مصر من خلال مجموعة من المؤشرات منها :-

٦-٤-١ معدلات النمو السكاني والقوى العاملة:

من خلال تتبع الاتجاهات السكانية في مصر خلال العقود القليلة الماضية وما واكبها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن بلورة المشكلة السكانية من خلال التعرف على تقديرات ومعدل النمو السنوى للسكان.

حيث اظهرت نتائج التعدادات أن عدد السكان في مصر قد بلغ ٩٠ مليون نسمه عام ٢٠١٦ وبمعدل نمو قدره ٢.٤١% ويعتبر هذا المعدل الى حد ما كبير بالمقارنة بالمعدلات الدولية العالمية، حيث أوضح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن معدل النمو فى مصر اكبر خمسة أضعاف المعدل بالدول المتقدمة، وحوالى ضعف معدل الدول النامية[١].

والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول (٦-١) تقديرات السكان ومعدل النمو السنوي

تقديرات السكان				معدل النمو السنوي		
السنة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
2012	41674	39893	81567	-	-	-
2013	42727	40940	83667	2.53	2.62	2.57
2014	43788	41995	85783	2.48	2.58	2.53
2015	44880	43083	87963	2.49	2.59	2.54
2016	45944	44141	90085	2.37	2.46	2.41

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوي للإحصاء عام ٢٠١٦.

كما يتضح من خلال الجدول التالي ان معدل النمو السنوي للسكان يعتبر مستقر الى حد ما وذلك على مستوى جملة السكان حيث بلغ معدل النمو السنوي ٢.٥٧% عام ٢٠١٣ في حين بلغ ٢.٥٣% عام ٢٠١٤ بانخفاض قدره ٠.٠٤%، في حين بلغ معدل النمو السنوي ٢.٥٤% عام ٢٠١٥ في حين بلغ ٢.٤١% عام ٢٠١٦بانخفاض قدره ٠.١٣%. أما على مستوى الذكور فنجد أن معدل النمو السنوي عام ٢٠١٣ بلغ ٢.٥٣% وفى عام ٢٠١٤ بلغ ٢.٤٨% بانخفاض قدره ٠.٠٧% ونلاحظ انه في عام ٢٠١٥ بلغ ٢.٤٩% في حين بلغ عام ٢٠١٦ بلغ ٢.٣٧% بانخفاض قدره ٠.١٢% وهذا يؤكد ان معدل النمو السنوي الى حد ما مستقر ولم يحدث له انخفاض ملموس وهذا ما نلاحظه على معدل نمو الاناث ايضاً.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوي للإحصاء عام ٢٠١٦.

أما عن تقديرات القوى العاملة فإن معدل النمو السنوي على مستوى الجملة في انخفاض مستمر وملحوظ حيث نجد انه في عام ٢٠٠٧ بلغ ٤.٢٩%، في حين بلغ ٣.٣٢% عام ٢٠٠٨ بانخفاض قدره ٠.٨٧%، وظل في انخفاض حتى عام ٢٠١٤ حيث بلغ معدل النمو السنوي ١.١٧% مما يدل الى أي مدى وصل معدل النمو السنوي للقوى العاملة، والشكل التالي يوضح ذلك الانحدار الشديد لمعدل النمو السنوي للقوى العاملة. الا انه حدث ارتفاع طفيف عام ٢٠١٥ بلغ ١.٧٤% .

كما نلاحظ من خلال الشكل التالي أن معدل النمو السنوي للقوة العاملة ذكور في انخفاض فنجده بلغ ٢.٢٥% عام ٢٠٠٧، ثم وصل عام ٢٠١٤ الى ٠.٠٧% الا انه ارتفع بشكل غير ملحوظ عام ٢٠١٥ حيث بلغ ١.٩٣% وهذا ما نلاحظه ايضا على معدل النمو السنوي للقوة العاملة اناث.

شكل (٦-١) معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥

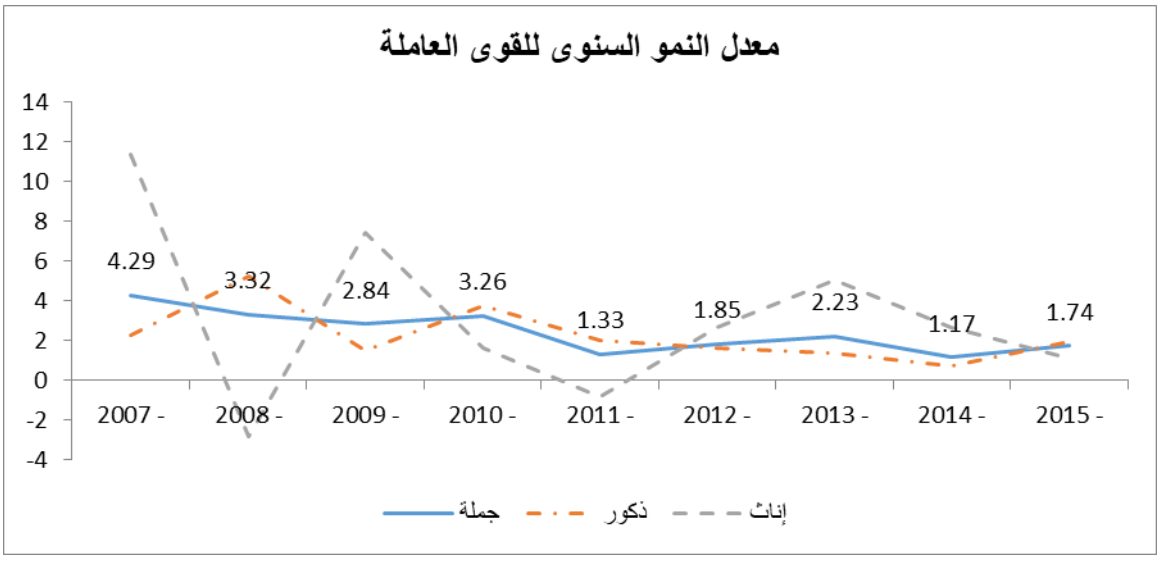

جدول (٦-٢) تقديرات القوى العاملة ومعدل النمو السنوي

السنة	تقديرات القوى العاملة			معدل النمو السنوي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
2006	177671	51111	228782	-	-	-
2007	181674	56917	238591	2.25	11.36	4.29
2008	191200	55320	246520	5.24	-2.81	3.32
2009	194100	59430	253530	1.52	7.43	2.84
2010	201400	60400	261800	3.76	1.63	3.26
2011	205406	59884	265290	1.99	-0.85	1.33
2012	208736	61469	270205	1.62	2.65	1.85
2013	211664	64561	276225	1.40	5.03	2.23
2014	213154	66291	279445	0.70	2.68	1.17
2015	217261	67047	284308	1.93	1.14	1.74

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٦-٤-٢ التوزيع النسبي للقوة العاملة:

يمكن التعرف على التوزيع النسبي للقوة العاملة من خلال :-

١ – الفئة العمرية والنوع والتوزيع النسبي لقوة العمل واعداد المشتغلين

اذا قارنا قوة العمل لعدد السكان لنفس السنة فنجد ان عدد السكان بلغ ٨٩ مليون نسمه تقريبا عام ٢٠١٥ وان النسبة الداخلةلقوة العمل من السكان لنفس السنة بلغت ٣٢.١% وان خارج قوة العمل ما نسبته ٤٩.٨% أما خارج القوة البشرية فبلغت نسبته ١٨.١%[1]

كما يشير الجدول التالي الى التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النوع وايضا عدد المشتغلين حسب فئات السن والنوع، حيث نجد أن فئات السن ٣٠-٤٠ قد بلغت نسبة قوة العمل ٢٣.٦% وهى المستهدفة للعمل وهى الاكبر كما نجد ان نسبة المشتغلين من هذه الفئة تمثل ٢١.٨% . يلى ذلك الفئة من ٤٠ – ٥٠ نسبة قوة العمل ١٨.٥% والمشتغلين ١٨% .أما فئة السن من

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٢٥ – ٣٠ فنجد انها ١٦.٩% من قوة العمل والمشتغلين فقط ١٣.٦%، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٦-٣) توزيع قوة العمل تبعاً للفئة العمرية والنوع (العدد بالمئات) ٢٠١٥

فئات السن	قوة العمل			التوزيع النسبي			عدد المشتغلين			التوزيع النسبي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
-15	1306.7	558.6	1865.3	6.0	8.3	6.6	1039.7	395.9	1435.6	4.8	5.9	5.0
-20	3086.5	1442.6	4529.1	14.2	21.5	15.9	2106.5	853	2959.5	9.7	12.7	10.4
-25	3543.1	1248.9	4792	16.3	18.6	16.9	3061.4	814.6	3876	14.1	12.1	13.6
-30	5247.7	1461	6708.7	24.2	21.8	23.6	5072.3	1123.9	6196.2	23.3	16.8	21.8
-40	4186.9	1082.8	5269.7	19.3	16.1	18.5	4110	1002.5	5112.5	18.9	15.0	18.0
-50	3387.1	808.6	4195.7	15.6	12.1	14.8	3340	793.4	4133.4	15.4	11.8	14.5
-60	624.1	70.5	694.6	2.9	1.1	2.4	620.2	70.7	690.9	2.9	1.1	2.4
-65	343.9	31.8	375.7	1.6	0.5	1.3	344.3	31.9	376.2	1.6	0.5	1.3
الإجمالي	21726.0	6704.8	28430.8	100	100	100	19694.4	5085.9	24780.3	91	76	87

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٢ – التوزيع النسبي لقوى العمل حسب الحالة التعليمية والنوع

يتضح من خلال الجدول التاليالتوزيع النسبي داخل قوة العمل للحالة التعليمية "للمؤهل المتوسط فنى" للنوع ذكور بلغت ٣٣.٣% ومؤهل جامعي وفوق الجامعي ١٥.٩% داخل قوى العمل، في المقابل نجد ان نسبة المشتغلين لنفس الفئات هي٣٢.٥% و ١٤.٩% وهذا يدل على اهمية التعليم لسوق العمل. أما التوزيع النسبي داخل قوة العمل إناث فنجد " مؤهل متوسط فنى" بلغ ٣٢.٤% ومؤهل جامعي وفوق الجامعي ٢٩.٥% وفى المقابل نجد ان التوزيع النسبي داخل المشتغلين إناث ٢٨.٠% و ٢٦.٣% وهذا يبين إلى أى مدى وجود فجوة بين المشتغلين.
أما التوزيع النسبي داخل قوة العمل " أمى " فنجد انه يحتل المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبته ١٧.٩% للذكور و١٨.١% للإناث والتوزيع النسبي داخل المشتغلين بلغ ١٩.١% للذكور وبلغ نسبته ٢٣.٢% للإناث يلى ذلك المؤهل اقل من المتوسط، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٦-٤) التوزيع النسبي للأفراد داخل قوة العمل والمشتغلين
طبقاً للحالة التعليمية والنوع عام ٢٠١٥

الحالة التعليمية	التوزيع النسبي داخل قوة العمل		التوزيع النسبي داخل للمشتغلين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أمي	17.9	18.1	19.1	23.2
يقرأ ويكتب وشهادة محو أمية	12.0	3.8	12.5	4.4
مؤهل أقل من المتوسط	14.8	10.6	14.8	12.8
ثانوية عامة وثانوية أزهرية	1.7	0.8	1.7	0.7
مؤهل متوسط فني	33.3	32.4	32.5	28.0
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	4.4	5.0	4.5	4.6
مؤهل جامعي وفوق الجامعي	15.9	29.5	14.9	26.3
الإجمالي	100.0	100.0	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٣ – تقدير المشتغلين طبقا للنوع والنشاط الاقتصادي

يشير الجدول التالي الى تقديرات المشتغلين طبقا للنوع والنشاط الاقتصادي عام ٢٠١٥ حيث يتضح ان :-

- النشاط الاقتصادي الخاص (الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك)في المرتبة الاولى بلغت نسبة المشتغلين فيه ٢٥.٨% على مستوى الإجمالي أما نسبة الذكور فبلغت ٢٢.١% والاناث ٤٠.٣%.
- أما قطاع (التشييد والبناء) يأتي في المرتبة الثانية في الانشطة الاقتصادية حيث بلغت نسبة المشتغلين فيه ١٢.١% على مستوى الإجمالي أما نسبة الذكور فبلغت ١٥.٢% والاناث ٠.٤%.
- اما المرتبة الثالثة فكان قطاع (تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات) حيث بلغت نسبة المشتغلين فيه ١١.٨% على مستوى الإجمالي أما نسبة الذكور فبلغت ١٢.٧% والاناث ٨.٧%.

- يلى ذلك في الترتيب والاهمية قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة المشتغلين فيه ١١.٢% على مستوى الإجمالي أما نسبة الذكور فبلغت ١٢.٩% والاناث ٤.٧%.
- ومن الملاحظ ان قطاع (التعليم) فإنه يأتي في المرتبة الخامسة حيث نجد ان عدد المشتغلين على المستوى الإجمالي (٨.٩%) أما نسبة الذكور المشتغلين ٥.٨% في حين نجد ان نسبة الاناث ٢١.٠%. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٦-٥) تقديرات المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) طبقا للنوع والنشاط الاقتصادي عام ٢٠١٥ (بالمئات)

أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية	عدد المشتغلين			التوزيع النسبي %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١. الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	43535	20491	64026	22.1	40.3	25.8
٢. التعدين واستغلال المحاجر	373	16	389	0.2	0	0.2
٣. الصناعات التحويلية	25435	2374	27809	12.9	4.7	11.2
٤. أمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	1915	125	2040	1	0.2	0.8
٥. الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة معالجة النفايات	1706	161	1867	0.9	0.3	0.8
٦. التشييد والبناء	29848	200	30048	15.2	0.4	12.1
٧. تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	24929	4426	29355	12.7	8.7	11.8
٨. النقل والتخزين	18713	314	19027	9.5	0.6	7.7
٩. خدمات الغذاء والإقامة	6231	245	6476	3.2	0.5	2.6
١٠. المعلومات والاتصالات	1679	384	2063	0.9	0.8	0.8
١١. الوساطة المالية والتأمين	1215	381	1596	0.6	0.7	0.6
١٢. أنشطة العقارات والتأجير	348	31	379	0.2	0.1	0.2
١٣. الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	3389	696	4085	1.7	1.4	1.6
١٤. الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	1636	228	1864	0.8	0.4	0.8
١٥. الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	13789	4119	17908	7	8.1	7.2

أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية	عدد المشتغلين			التوزيع النسبي %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٦. التعليم	11464	10700	22164	5.8	21	8.9
١٧. الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	2937	4528	7465	1.5	8.9	3
١٨. أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	946	208	1154	0.5	0.4	0.5
١٩. أنشطة الخدمات الأخرى	5579	326	5905	2.8	0.6	2.4
٢٠. خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر	1241	896	2137	0.6	1.8	0.9
٢١. المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية	29	3	32	0	0	0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٤ –التوزيع النسبي لقوة العمل تبعا للمهن والنوع

ولمعرفة التوزيع النسبي لقوة العمل تبعا للمهن والنوعنلاحظ ما يلى:

- ان إجمالي قوة العمل ٢٤.٨ مليون نسمه عام ٢٠١٥ منهم ٧٩.٥% ذكور و ٢٠.٥% من الاناث اما عدد المتعطلين فبلغ ٣.٧ مليون نسمه منهم ٥٥.٦% ذكور و ٤٤.٤% اناث[١].

أما الجدول التالي فيوضح التوزيع النسبي للقوة العاملة للمهن حسب النوع حيث نجد :–

- أن نسبة المشتغلين في (الحرفيون ومن إليهم) جاء في المرتبة الاولى حيث بلغ ١٨.٨% منهم ٢٠.٥ % من الذكور و ٠.٧% من الاناث .
- اما (المزارعون وعمال الزرعة والصيد المتخصصين) فيأتي في المرحلة الثانية حيث بلغت النسبة ١٦.٩% على مستوى الجملة أما على مستوى الذكور ١١.٧% والاناث ٣٧.٧%.
- ولقد جاء (الفنيون ومساعدو الإخصائيين) في المرتبة الاخيرة حيث بلغ نسبة الجملة ٢.٩% والذكور ٢.٦% والاناث ٣.٩%.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

جدول (٦-٦) التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعاً للمهن والنوع (الربع الأول عام ٢٠١٤)

أقسام المهن الرئيسية	ذكور	إناث	جملة
١. رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	18.4	4.7	15.6
٢. الإخصائيون – أصحاب المهن العلمية	9.6	24.5	12.6
٣. الفنيون ومساعدو الإخصائيين	6.9	14.7	8.5
٤. القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	2.6	3.9	2.9
٥. العاملون في الخدمات ومحلات البيع	9.7	5.3	8.8
٦. المزارعون وعمال الزرعة والصيد المتخصصين	11.7	37.7	16.9
٧. الحرفيون ومن إليهم	20.5	0.7	18.8
٨. عمال تشغيل المصانع ومشغلو المكينات وعمال الإنتاج	11.4	2.6	9.6
٩. عمال المهن العادية	9.1	6.0	8.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٦-٤-٣ معدلات البطالة:

يمكن التعرف على معدلات البطالة تبعا للسن والحالة التعليمية والاقاليم الجغرافية

أ – معدلات البطالة حسب فئات السن

- نجد ان معدلات البطالة حسب فئات السن أن اكبر نسبة بطالة تقع عند الفئة ١٥ – ١٩ سنة حيث وصلت ٣٤.٩%، يليها الفئة من ٢٠ – ٢٤ سنة حيث بلغت ٣٣.٠% وهى فئة خريجي الجامعات وذلك على مستوى الجملة أما على مستوى الذكور والاناث فنجد أنها أيضاً تحتل نفس المرتبة حيث بلغت نسبة البطالة ٣٠.٥% ذكور و ٤٩.٨% للاناث للفئة ١٥ – ١٩ وكذلك ٢٩.٥% للذكور و ٥٢.٧% للاناث للفئة ٢٠ – ٢٤ .

جدول (٦-٧- أ) معدلات البطالة حسب فئات السن

الخصائص	ذكور	إناث	جملة
إجمالي الجمهورية	9.9	24.8	13.4
فئات السن(*)			
19-15	30.5	49.8	34.9
24-20	29.5	52.7	33.0
29-25	9.1	44.3	17.6
39-30	3.0	16.2	6.4
49-40	7.2	12.3	8.5
59-50	3.1	7.0	3.9
64-60	0.3	0.0	0.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

ب – معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية

- اما معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية فنجد ان اكبر نسبة ٢١.٤% وهى خاصة بالمؤهل الجامعي وفوق الجامعي على مستوى الجملة و ١٥.١% للذكور و ٣٢.٣% للاناث يلى ذلك المؤهل المتوسط والجدول التالى يوضح ذلك..

جدول (٦-٧- ب) معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية

الخصائص	ذكور	إناث	جملة
الحالة التعليمية			
أمي	3.3	2.7	3.1
يقرأ ويكتب وشهادة محو أمية	5.3	10.7	5.8
مؤهل أقل من المتوسط	9.0	8.3	8.9
ثانوية عامة وثانوية أزهرية	10.1	28.5	12.4
مؤهل متوسط	11.7	34.5	16.9
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	7.8	29.7	13.4
مؤهل جامعي وفوق الجامعي	15.1	32.3	21.4
الإجمالي	9.4	24.2	12.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

ج – معدلات البطالة حسب الاقاليم الجغرافية

- أما معدلات البطالة حسب الاقاليم الجغرافية فنجد ان المحافظات الحضرية هى التى تحتل النسبة الاكبر حيث بلغت ١٧.٥% على مستوى الجملة و ١٢.٩% على مستوى الذكور و ٣١.٨% للاناث يلي ذلك في الترتيب حضر محافظات الوجه البحرى حيث بلغت ١٦.١% على مستوى الجملة اما الذكور فبلغت ١١.٢% والاناث ٣٠.٢% ياتى بعد ذلك محافظات الوجه القبلى الحضرية في المرتبة الثالثة. وذلك على الرغم من هذه المحافظات اكثر اهتماماً بالتعليم.

جدول (٦-٧- ج) معدلات البطالة حسب الاقاليم الجغرافية

الخصائص	ذكور	إناث	جملة
الأقاليم الجغرافية(*)			
المحافظات الحضرية	12.9	31.8	17.5
حضر الوجه البحري	11.2	30.2	16.1
ريف الوجه البحري	8.3	19.1	11.0
حضر الوجه القبلي	11.3	30.0	15.8
ريف الوجه القبلي	8.8	21.3	11.2
حضر محافظات الحدود	8.5	19.9	11.1
ريف محافظات الحدود	4.0	31.4	8.3

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة ٢٠١٥ اصدار يونيه ٢٠١٦.

٦ – ٥ الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:

وجود فجوة بين الطلب (سوق العمل) والعرض (الخريجين) في سوق العمل تمثل اختلالا بين العرض والطلب، وهذا الاختلال يعود الى[١] :-

أ. محددات كل من العرض والطلب، فالطلب على العمل ذاته يتأثر بعوامل رئيسية هي :- (ارتفاع معدل النمو، وزيادة طلب على العمل، وانتشار مستويات التعليم).

[١] هشام محمد الصمادي " المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد ١٠، عدد ١، ٢٠١٦، ص. ١٣.

ب.مدى تأثير برامج الإصلاح الحقيقي مع تباطؤ معدلات التشغيل وهنا تحدث البطالة. وتعد البطالة مشكلة غياب استراتيجية تعليمية تؤهل لشغل مهنووظائف متاحة ومستقبلية لسوق العمل. وذلك في إطار تحقيق استدامة التنمية.

ج. كما أن مشكلة البطالة ليست في العرض وحده، بمعنى ان مخرجات التعليم العالي ليس لديها المهارات الملائمة للعمل بسوق العمل. وهذا الدليل غير كاف إذ أن المشكلة هي في حقيقتها تعبر عن فهم غير سليم لسوق العمل، وعلى ذلك فإن مشكلة البطالة هي مشكلة في العرض والطلب في آن واحد.

د. ان احد حلول مشكلة البطالة هو التشغيل الكامل لقوة العمل، فليس من المنطقتوفير قوة تعليمية ذات مستويات عليا لا تستطيع خلق فرص عمل، الا ان الواقع يشير الى ان القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا غير مؤهلة لإيجاد عمل قائم على استعمالتقنيات تكنولوجية واساليب علمية حديثة.

٦ – ٥– ١ محاور الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل

هناك مجموعة من المحاور للتعامل مع الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، تتمثل في[١]:–

١ – محور سوق العمل: كيف يمكن التعامل مع عدم اليقين في مكونات السوق سيما في امكانياتوقدرات التعليم العالي . وغياب استراتيجية التشغيل الكاملة مع سرعة التغير في احتياجات السوق ونقص في البيانات ... وانعكاس ذلك على استجابة مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات السوق .

٢ – محور الاصلاح الاقتصادي: وذلك من خلال التحفيز وايجاد فرص عمل في القطاع الخاص مع تشجيع العملفي المشروعات الصغيرة بل المتناهية الصغيرة مع تقديم كل الدعم لتلكالمشروعات .

٣ – محور اصلاح وتطوير التعليم العالي: من خلال الارتقاء بمهارات الخريجين عبر تطوير واصلاح منظومة التعليم العالي لاسيما الشق التطبيقي والعمل معا حتى تلبى احتياجات ومتطلبات سوقالعمل، والسعي نحو توفير منظومة للتوجيه الاكاديمي المهني، وتطوير المناهج وطرق التدريس بما يتناسب ومتطلبات العصر.

---

[١]محمد أحمد شاهين، المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث بعنوان :تكامل مخرجات التعليم وسوق العمل في القطاع العام الخاص " الأردن –عمان٢٨أبريل – ١مايو٢٠١٤، ص ص ص. ٤ – ٧.

وفيما يتعلق بمعوقات التكامل (التطابق) بين مخرجات التعليم (العرض) وسوق العمل (الطلب) فيمكن تمثيلها على النحو التالي:-

- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات واحصاءات واضحة ومتجددة حول سوق العمل.
- سرعة التغيير في احتياجات السوق وبطء استجابة مؤسسات التعليم العالي.
- ضعف الارتباط بين تخطيط التنمية والتخطيط للقوى العاملة (قوى السوق) والتخطيط التربوي.

ولتحقيق المواءمة المهنية بين خريجي التعليم العالي والمهني في سوق العمل فان الموقف يقتضي ما يلي [١]:-

- توفير قاعدة بيانات حول سوق العمل.
- التدريب التحويلي والتدريب المستمر بين التعليم وسوق العمل وهنا لابد من العمل وفق منهج علمي يتناول التشخيص – التخطيط – التنفيذ – التقييم – التغذية الرجعية Feed back.
- تطوير مناهج الدراسة والأنشطة المصاحبة.

٦ – ٥- ٢ سد الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل

ساعد انعزال التعليم العالي عن الحياة العملية داخل سوق العمل على احداث فجوة كبيرة وفائقة على ارض الواقع بين عرض التعليم والطلب عليه. والسبب هو وجود فجوة كبيرة بين المحتوى التعليمي الذى يتم تقديمه وبين متطلبات سوق العمل[٢]

ومن الحلول السريعة :- التنوع والمرونة- توفير برامج تتناسب واحتياجات المجتمع

---

[١]منير مطني العتيبي . "تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي". المجلة التربوية بجامعة الكويت، ٢٠٠٧، ص ص. ٢١-٢٣.

[٢]رباح رمزي عبد الجليل، "دور الجامعة في تفعيل التدريب التحويلي لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول : دراسة تحليلية " ، مجلة العلوم التربوية: مج. ٢٢، ع. ٤، ج. ١، كلية التربية، جامعة أسيوط، أكتوبر ٢٠١٤

– مراجعة مستمرة للبرامج وتحديثها– توسيع نطاق الاهتمام بالعملية التعليمية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل– تمكين عضو هيئة التدريس من التطوير في البحث العلمي.

–إن نقص المهارات الفنية التي تؤثر على قابلية التوظيف لدى القوى العاملة تشكل عائقا كبيرا ويحد من التنمية الاقتصادية وتحسين التنافسية.

يوصى اصحاب المصالح والطموحات على أهمية تقوية العلاقة بين التعليم ومؤسسات التدريب المهني من خلال:–

– اصلاح منظومة التعليم بما يتماشى مع متطلبات التنمية الشاملة .

– اصلاح وتطور التدريب المهني من اجل خلق فرص عمل تطبق المهارات المهنية والتطبيقية التي تحتاجها برامج شركاء التنمية .

إن مشكلة جدلية العلاقة بين التعليم (العرض) وبين سوق العمل (الطلب)، مشكلة واجهت معظم الدول[١].

ولحل هذه الجدلية يتطلب الامر ضرورة التنسيق المستمر بين خطط التعليم بشكل عام والتعليم العالى بشكل خاص وخطط التنمية التي تضعها الدولة أو بمعنى اخر بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، كذلك مراجعة مناهج التعليم العالي وتطويرها واستحداث التخصصات المطلوبة لسوق العمل بالاضافة الى إعادة النظر في العديد من التخصصات التقليدية، وان تفكر جدياً في مصير خريجيها وامكانيات استيعابهم في سوق العمل بعد التخرج، مع ضرورة انشاء لجان استشارية يشارك فيها ممثلون من سوق العمل.

٦–٦ توصيات للارتقاء بعلاقة التعليم العالي بسوق العمل:

6 – 6 – 1 - يتضح مما سبق عرضه إن ثمة تحديات هيكلية وإجرائية لدى معالجة التنافر بين العرض والطلب على المهارات في سوق العمل، إلى جانب تدنى الجودة فيمخرجات التعليم وضعف الارتباط بين المحتوى التدريبيوالتعليمي لواقع العمل، من هنا يوصى هذا الفصل ببعض التوصيات التي تستحق الاخذ بعين الاعتبار لدى صانعي القرار واصحاب المصالح القائمين في سياق التعليم العالي منها :–

[١]عزة شعبان ابراهيم ، "الحراك المهني فى سوق العمل بين النظرية و التطبيق : دراسة حالة لسوق العمل المصري فى الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٦" ، اطروحة (ماجستير) – جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– قسم الاقتصاد، ٢٠١٢.

- تقوية الرابط بين عالم التعليم العاليوعالم العمل والانتاج من خلال[1]:-
  - التخطيط وتصميم حاجات سوق العمل وتطويرها عبر التوظيف.
  - المشاركة الايجابية من جانب اصاحب العمل فيمجلس ادارة التعليم العالي .
- تأسيس نظام سليم وعملي للمؤهلات والشهادات من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء الاجتماعييون (اصحاب المصالح والطموحات) وذلك من خلال :-
  - مبادرة أرباب العمل في تحديد المعايير الوظيفية وتطوير المناهج .
  - بذل جهد في ارضاء العاملين (الخريجين) وخلق فرص عمل مناسبة.
- اجراء دراسات لخريجي التعليم العالي بشكل دوري ومشاركة اصحاب المصالح وذوى العلاقة .
- مقترح بتطوير مهارات خريجي التعليم العالي.

٦ – ٦ – ٢ اكساب خريجي التعليم العالي مهارات الاعتماد على الذات

وللكشف عن ماهية المهارات التي يمكن ان تكون مفيدة لمؤسسات التعليم العالي والخريجين وارباب العمل واصحاب المصالح والطموحات وايضا الشركاء والعاملون في السياق.

فمن المستحيل عدم تدارك سرعة التغيير والقوى العالمية للمنافسة، وعنف التكنولوجيا الجديدة وجميعها تحقق الحاجة للمنظمات التي يمكن ان تستجيب لصوب سريع لطلبات سوق العمل. ومن المسلم به إن شكل المنظمات يتغير نتيجة للعوامل التالية :-

- تأجيل الموارد الخارجة او تأخيرها.
- نمو هياكل فرق متعددة الانظمة تساير العصر.
- التغيرات التيتؤثر في طرق العمل.

لذا من المستحيل تصور ان المهارات المطلوبة فيخريجي التعليم العالي في مكان العمل سوف تظل كما هيفي المستقبل، وليس من شك في انه توجد صعوبة كبيرة في الحكم على سرعة التغيير حيث تعتبر اسرع بصورة واضحة من أي استجابة أخرى.

كما أن تحديد مهارات خريجي التعليم العاليالمطلوبةتعتبر من الامور البالغة الاهمية حول مستقبل صياغة سياسات علاقة لتشغيل الخريجين.

---

[1] دسوقى عبد الجليل (باحث رئيسى) واخرون، " المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى في مصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٢٢)، معهد التخطيط القومى، ٢٠١٤، ص ص : ٤٥ – ٤٦.

ولما كان اختيار الخريج المناسب للوظيفة المتاحة يتم على اساس المنافسة الموجودة فان تدارك التغيرات التي تحدث في مسارات الخريج يمكن ان تسهم في التنبؤ بأنواعالمهارات التي سوف يحتاجها الخريجون بصورة واضحة[١].

والسؤال ما واقع مسار الخريجين وما المأمول منهم؟

ففي عالم العمل وفى صورته الجديدة تغيرت محددات المسار حيث اصبحت :-

- العمل وظيفة الحياة مما يدفع الى ارتفاع معدلات الدخل والاداء.
- هيكل المسار المخطط .
- خطط التدريب .
- العرض الحديث للعمل .

ومنخلال المقترح التالي يمكن توثيق العلاقة بين التعليم وسوق العمل من خلال نموذج مهارات الاعتماد على الذات.

لماذا هذا المقترح

- لمواجهة التغيرات في المسار الوظيفي والتي تحدث بصورة اكثر تكراراً.
- عرض الخريجين لإدارة المجهول و(اللايقين) ومتابعة التغيير.
- معالجة المعرفة وصعوبتها.
- اختفاء هيكل الدعم الخاص بالتدريب والتطوير.
- مواجهة زيادة مخرجات التعليم العالي.
- جعل الخريجين اكثر مرونة وقدرة على التكيف.

٦-٦-٣ طبيعة هذا المقترح:

إن مهارات الاعتماد على الذات لخريجي التعليم العالي تعتبر مهارات داعمه، وسوف تكون اساسية وجوهرية لكل الخريجين كبيبقوا على قيد الحياة، كما تفيد هذه المهارات ادارة التقدم طوال الحياة فمجال التعليم العالي والعمل، فضلا عن ان قيام الخريج بالعمل بنفسه وباختصار شديد فان خريج التعليم العالي في حاجه الى اربع انواع من المهارات وهى :-

١. مهارات الاعتماد على الذات، بحيث يكون الخريج قادر على اداء مساره الوظيفي، والتطويرالشخصي(الوعى الذاتي – تخطيط العمل – الوعى السياسي).
٢. مهارات الاداء (مهارات الاجتماعات–التفاوض – شبكات الاعمال).

[١] المرجع السابق، ص ص ٦٢ : ٦٣.

٣. التخصص، بحيث يصبح الخريج خبيراً في شيء ما(التسويق – المبيعات – المحاسبة– القانون – الادارة – علم النفس التنظيمي – ... الخ).

٤. تعدد الكفاءاتوالمواهب ومن ثم يكون لدي الخريج (مهارات النشاط العام – المعرفة – حل المشكلات – استخدام تكنولوجيا المعلومات...الخ).

ومهارات الاعتماد على الذات ضرورية لتحقيق المواءمة المهنية بين الخريج ومتطلبات المهن الوظيفية في سوق العمل، ففي عالم العمل والانتاج يكون لديهم متطلبات حول المهارات التي يريدونها في الخريج من أهمها :-

- مهارات الاتصالات.
- مهارات الاعتماد على الذات.
  - على ان يكون مدعم بمعرفة طبيعية حول التغير في عالم العمل
  - القدرة على ادراك العلاقة مع العمل ومع التعليم خلال مراحل الدراسة
- مهارات ادارة المسار الوظيفي ومهارات التعليم العاليوتشمل :
  - الوعى الذاتي – التشجيع الذاتي – اكتشاف وخلق لفرض – التخطيط للعمل – شبكات العمل – الملاءمة واتخاذ القرار–التفاوض – الوعى السياسي – التكيف مع مهام المهن – التركيز على التطوير – مهارات التحول من ⟵ الى الثقة في الذات.

أهم نتائج وتوصيات الفصل السادس

أولاً: أهم النتائج

- تشير المؤشرات الاحصائية الى ان مصر تمر بحالة نمو سكانى متسارع يفوق بوتيرته وحجمه ما كان فى المراحل السابقة وبمعدل يقارب ٢.٨% سنويا، وتبين المؤشرات الاحصائية تنامى أعداد السكان ضمن الفئة العمرية (٢٠ – ٢٤) سنة من ١٠.٣% من اعداد السكان وان نسبة المشتغلين من قوة العمل هى ١٣.٦% من نفس الفئة العمرية.
- كما تشير الاحصائيات الى تطوراعداد خريجين التعليم العالي، فلقد تزايدت اعداد الخريجين بشكل كبير مما كان له اثر على عدم توازن سوق العمل، بالاضافة الى أن معظم هؤلاء الخريجين لا تتوفر لديهم المعلومات والمعارف المتعلقة بالتأهيل التخصصي إلى جانب عدم توفر المهارات المهنية اللازمة (التأهيل المهنى). وهذه النتائج تشير في مجملها إلى ما يتلقاه الطلاب في الجامعة من مناهج دراسية إنما هو بعيد كل البعد عن احتياجات سوق العمل الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم على الوفاء بمتطلبات واحتياجات سوق العمل.
- إن أهم السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الملاءمة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل تركزت في ضرورة تطوير المناهج الجامعية وربطها بالتغيرات الحالية والمستقبلية في مجالات العمل المختلفة والتوسع في فتح الأقسام ذات الصلة بالوظائف الأكثر احتياجا في سوق العمل والتوسع في قبول الطلاب في الأقسام العلمية والتطبيقية ومشاركة القطاع الخاص في رسم سياسة القبول بالجامعات واستحداث لجان مشتركة للتنسيق بين خطط التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.

ثانياً: أهم التوصيات

- تفعيل مشاركة مؤسسات سوق العمل فى رسم سياسات وخطط التعليم العالي عن طريق نشاط المجالس واللجان الاستشارية للمناهج والبرامج التدريبية.
- العمل على تطوير طرق التدريس والمناهج بصفة دورية وتمكين الطلاب من التدريبات العملية فى المؤسسات الجامعية والتركيز على اكسابهم المهارات الذهنية والفنية.

- دراسة الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل من التخصصات والمهارات وتوفير قاعدة معلومات تستحدث بصفة دورية.
- العمل على تنمية وتطوير وتوسيع انشطة مؤسسات سوق العمل والتنسيق مع المؤسسات التقنية في تحديد التخصصات التقنية المناسبة لمتطلبات العمل.
- تفعيل التواصل بمؤسسات سوق العمل بتنظيم الندوات وورش العمل بمشاركة المتخصصين والفنيين في سوق العمل لمواكبة التطورات التقنية والفنية.
- العمل على مراجعة التخصصات بمؤسسات التعليم العالي وفتح تخصصات جديده وايقاف القبول فى التخصصات التي لا تتوافر حاليا بمؤسسات سوق العمل، وايجاد معايير للقبول، وتقنين الاعداد فى التخصصات وفق احتياجات سوق العمل المحلى.
- اجراء دراسات قياس الجودة ورضا مؤسسات العمل والدراسات التبعية للخريجين لتوفير التغذية العكسية التي تساعد في تطوير الخطط والبرامج الدراسية بالمؤسسات التقنية.
- العمل على تحقيق التواصل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل في مجالات التدريب والتقييم وتطوير المناهج.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في استخدام اليات الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- العمل على اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية لمخرجات التعليم العالي الجامعي والتقني فى مختلف التخصصات لتحديد مدى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل.

ملخص الدراسة

تتسم منظومة التعليم العالي الحالية فى مصر بقدر كبير من التدنى والتردى وتعرقل اى تقدم لمجتمعنا الراغب في القضاء على المشاكل والعقبات والاختلالات والازمات وإحداث نهضة طفرية من خلال أفكار ورؤى وخطط حقيقية للتطوير والتحديث للنهوض بالمنظومة وإعداد البرامج المتميزة والمناسبة بشكل علمى، عن طريق الإستثمار في رأس المال البشرى بما يتولد عن ذلك من مخرجات بشرية وتكنولوجية تستطيع تلبية حاجات سوق العمل والمنافسة على المستوى الدولى.

ولكى تقوم مؤسسات التعليم العالي في مصر بالدور المنوط بها في هذا الشأن، لابد أن تخضع لإصلاح جوهرى في ظل ما يشهده القطاع من تأخر ملحوظ عن اللحاق بركب التطور ومواكبة التغيرات الدولية والمحلية والتكيف معها، حيث يشوب منظومة التعليم العالى بمصر العديد من أوجه القصور بكل من بيئتها ومدخلاتها وأنشطتها ومخرجاتها. وهذا القصور يتمثل بشكل عام في :

- إنخفاض كفاءته الداخلية الكمية مع ازدياد الطلب عليه،
- وإنخفاض كفاءته الداخلية النوعية من حيث المحتوى العام له مع انخفاض قدرته على ملاحقة التطورات التكنولوجية والمعرفية الحديثة،
- وكذلك إنخفاض كفاءته الخارجية وعدم قدرته على تقديم خدمات اجتماعية راقية، مع تضاءل المردود منه. فهو لا يخدم إحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

لذا فقد تبلورت الأهداف التفصيلية لهذه الدراسة فيما يلى :-

١. رصد وتحليل واقع التعليم العالي بمصر لتقييم جودته وكفاءته والتعرف على أهم المشكلات والتحديات التى تواجهة.
٢. التعرف على التجارب والخبرات الدولية فى مجال تطوير التعليم العالي للإستفادة منها في توضيح السبل الكفيلة بالعمل على ايصال التعليم العالي الى المستويات العالمية وفق المعايير الدولية.
٣. كيفية ترشيد عبء مجانية التعليم في ضوء معيارى عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة.
٤. وضع تصور استراتيجي مناسب لتمويل التعليم العالي في مصر.
٥. تعزيز العلاقة بين البحث العلمي بالتعليم العالى وخدمة المجتمع وتنميته بأفراده ومؤسساته المختلفة.

٦. التعرف على المهارات اللازمة للخريجين لتفعيل العلاقة بسوق العمل بمصر.

وهذا ما إنعكس في تحديد وصياغة الفصول الستة الأساسية المكونة لمحتويات الدراسة، والتى يمكن بلورة ملخصها فيما يلى :-

I- **فيما يتعلق بالفصل الأول** من هذه الدراسة والمعنون " رصد وتحليل منظومة التعليم العالى فى مصر" فقد إستهدف الوقوف على أهم المشكلات والتحديات التى تواجه هذه المنظومة والسياسات المسئولة عن تلك المشكلات، والمساهمة الحثيثه فى العمل على وضع حلول علمية وعملية لها، لتوفير المتطلبات الأساسية لتطوير منظومة التعليم العالى الحالية، حتى يكون لمصر مكاناً بارزاً على خريطة التعليم العالى العالمي ونقل الاقتصاد المصرى لمراحل متقدمة من منظور التنافسية العالمية، وذلك بالارتكاز على الإدارة العلمية والذكاء الاقتصادى وبالاستفادة من الخبرات الناجحة لبعض الدول المتقدمة فى هذا الشأن.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة أقسام رئيسية، تناولت بالرصد والتحليل والتقييم المحاور والمكونات الرئيسية لمنظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥)، وفيما يلى استعراض أهم مضامين هذه الاقسام وكذلك أهم النتائج والتوصيات:

القسم الأول تناول تحليل واقع منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠١٥) من خلال التعرف على مكونات هيكل منظومة التعليم ما قبل الجامعى والجامعى فى مصر، والتركيز على هيكل منظومة التعليم العالى بصفة خاصة. كما تعرض لأهم المؤشرات الدالة عن تطور تلك المنظومة من حيث تطور عدد الجامعات الحكومية والخاصة، وتطور نصيب مؤسسات التعليم العالى الحكومية والخاصة من حيث معدلات القيد، وأعداد الخريجين والحاصلين على دراسات عليا، وأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وحجم الانفاق العام على التعليم العالى...الخ.

أما القسم الثانى فتعرض لتقييم جودة وفعالية منظومة التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك من خلال الحكم على جودة مدخلات تلك المنظومة وجودة العمليات بما تتضمنه من موارد بشرية ومالية، والتطرق لجودة المخرجات من حيث قدرات الخريجين ومدى التوافق بين مخرجات منظومة التعليم العالى ومتطلبات سوق العمل.

وتناول القسم الثالث أهم المشكلات والتحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر سواء التحديات المتعلقة بمدخلات المنظومة أو المتعلقة بالعمليات والمخرجات، والسياسات المسئولة عن تلك المشكلات.

وفى القسم الرابع والأخير من هذا الفصل تم التعرض لاستراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ ودورها فى الحد من المشكلات الرئيسية التى تواجه المنظومة، ومن ثم الارتقاء بآدائها.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها:

- أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية (ومن ضمنها جامعة الأزهر) قد استحوذت خلال الفترة محل الدراسة على حوالى ٨٠% من الطلبة المقيدون بالتعليم العالى بصفة عامة، وحوالى ٧٧% من خريجي التعليم العالى، ويعمل بها أكثر من ٩٨% من إجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر.
- أن الانفاق الحكومى مازال يمثل المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في مصر خلال الفترة محل الدراسة، ولم يكن كافياً وكفؤاً لمواجهة متطلبات اصلاح التعليم العالي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم في مصر.
- أن مصر من أقل الدول إنفاقاً على التعليم العالى حيث لم تتجاوز النسبة ٠.٨% من الناتج القومى الإجمالى، فى حين ترتفع هذه النسبة إلى ١.٨% فى تونس، و١.١% فى المغرب، وحوالى ١.٤% فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا، وتبلغ اقصاها فى كل من الدنمارك وماليزيا (٢.٤%، و٢.١%) على الترتيب.
- رغم تزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمختلف مؤسسات التعليم العالى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن هذه الزيادة لا تتلائم مع التزايد فى أعداد الطلاب المقيدين بتلك المؤسسات، ويظهر ذلك من ارتفاع نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، حيث تصل إلى حوالى ٣٤ طالباً فى الجامعات الحكومية و ٩٣ طالب فى الجامعات الخاصة وهو ما يزيد عن المعدل العالمى وهو ١٣ طالب لكل عضو هيئة تدريس.
- هناك اختلال وتناقض بين توزيع أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم على القطاعات الأكاديمية وتوزيع الطلاب المقيدون فى هذه القطاعات، حيث بلغت نسبة أعضاء الهيئة العلمية ومعاونيهم العاملون فى القطاعات التطبيقية حوالى ٦٥%، والنسبة المتبقية (٣٥%) يعملون فى قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية. أما توزيع الطلاب المقيدون فى هذه القطاعات فحوالى ٢٧.٦% فقط مقيدون فى تخصصات تطبيقية، بينما النسبة المتبقية ٧٢.٤% مقيدون فى تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية التى تضم كليات التجارة والحقوق بما فيها (برامج الانتساب والانتساب الموجه) وهى أكثر الكليات تكدساً من حيث أعداد الطلاب ويعتبر خريجوها الأكثر تعرضاً لخطر البطالة مقارنة بباقى

خريجى التعليم العالى، وغالباً ما يضطر هؤلاء للعمل فى وظائف ومهن ليس لها علاقة بتخصصهم الدقيق.

- أن ارتفاع معدل البطالة إحدى المشكلات التى تتسم بها العلاقة بين مستوى ومهارات خريجى التعليم العالى والمهارات المطلوبة فى سوق العمل فى مصر، بالإضافة إلى أن نسبة من الخريجين تعمل فى وظائف لا تمت بصلة لدراستهم الجامعية.

<u>وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تم تقديم عدد من التوصيات لعل أهمها:</u>

- ضرورة التحديث المستمر للمناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل بواسطة المعايير القومية للجودة والتركيز على النشاطات الطلابية والتدريب على متطلبات الوظائف المختلفة.
- هناك حاجة إلى وضع آلية لاختيار أعضاء هيئة التدريس تتضمن معايير تشمل التفوق الأكاديمي ولكن لا تعتمد عليها كلياً، وذلك من أجل رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس .
- ضرورة التوسع في مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب.
- ضرورة وضع آليات واضحة لتحقيق الشفافية، والرقابة الداخلية والخارجية على كافة مؤسسات التعليم العالى فى مصر من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والاضطلاع على الوثائق.
- ضرورة وجود معايير واضحة ومؤشرات قياس على مستوى العمليات مثل نسب حضور أعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى المخرجات مثل نتائج الطلاب كما أن عدم ربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز لا يشجع أعضاء هيئة التدريس علي التطوير المستمر.
- زيادة التعاون بين الخريجين وأرباب العمل وأصحاب المصلحة الآخرين فى تصميم وتطوير البرامج التعليمية، وربطها بمتطلبات سوق العمل.
- وضع نظام لزيادة أعداد المنح والبعثات الخارجية وتفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل أعضاء هيئات التدريس عالمياً بهدف النهوض بالتعليم والبحث العلمي واستحداث آلية لتقييم فاعليتها.
- العمل على تعظيم دور المجتمع المدني والخاص في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة.
- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي وتزويدها بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.

– تطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي للحصول على خريجين ناجحين وشغوفين بمجالاتهم، كما يساهم هذا البرنامج في تعزيز اللامركزية في التعليم العالي.

II– **أما الفصل الثانى بالدراسة** والمعنون "التجارب والخبرات الدولية في مجال تطوير التعليم العالي" فقد اشتمل على عرض تحليلى لأهم التغيرات الدوليه بهذا الصدد والدروس المستفادة" فى المجالات الأربعة الآتية: -

أولا :التدويل

يقصد بتدويل التعليم العالى الانتقال من المحلية إلى العالمية، وارتفاع مستوى التبادل والتعاون العلمى بين الدول، واتساع حركة التفاعل بين الدول النامية –خاصة ما يسمى بالدول النامية الديناميكية الكبيرة–وبين الدول المتقدمة اقتصاديا فى أوروبا وأمريكا الشمالية فى المجال التعليمى من المستوى الثالث – Tertiary Education أى مستوى الكليات الجامعية وما يناظرها من المعاهد العالية والمؤسسات الأكاديمية.

ومن أهم مظاهر تدويل التعليم العالى بهذا المعنى ما يلى:

١– نشوء ظاهرة "الطلبة الدوليين" الذين ينتقلون بغرض الدراسة من بلدانهم الأصلية إلى بلاد أخرى تتمتع بمستوى علمى مرموق، سواء بدوافع فردية من الطلبة والعائلات، أو فى سياق حركة بعض المجتمعات النامية التى تسعى دولها إلى الإرتقاء إلى "المرتبة العالمية" فى التعليم World Class وقد بلغ عدد "الطلبة الدوليين" عام ٢٠١٤ حوالى خمسة ملايين طالب، وهو يمثل أكثر من ضعف العدد عام ٢٠٠٠ (حيث بلغ 2,1مليون طالب). وأهم دول "الإرسال" الطلابى هى دول شرق آسيا، خاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية،بينما أهم دول "الاستقبال" هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

٢– التوسع فى فتح فروع للجامعات الغربية، أو فتح جامعات تابعة لدول معينة، فى بعض الدول النامية – ومن بينها مصر.

٣– شراكات البحث والتعاون فى بناء القدرات. فقد بدأت تبرز ظاهرة جديدة هى تحول الدول النامية الكبيرة، كالصين والهند، من ابتعاث الطلبة إلى الخارج أو القبول بفتح فروع جامعية أجنبية، إلى التركيز على فتح وتفعيل قنوات للشراكة البحثية مع الدول المتقدمة اقتصاديا، و الْتماس المساعدة فى بناء قدرات البحث والنشر العلمى، وإدارة المؤسسات الأكاديمية، وبناء نظم توكيد الجودة، وطرق خدمة المجتمع، وابتكار أدوات تمويلية مناسبة.

فيما يتعلق بالدروس المستفادة مصريا من عملية التدويل فإنها تتصل خاصة بما يلي:

- رفع مخصصات "البعثات" للطلبة الدارسين بمرحلتى الماجستير والدكتوراه فى الجامعات الأجنبية، سواء فى مجال العلوم الأساسية أو العلوم الاجتماعية والإنسانيات، لدى الدول الغربية الرئيسية، واليابان.
- تفعيل الضوابط الموضوعة على تأسيس ونشاط الجامعات الأجنبية وفروعها فى مصر، وعلى برامج التعليم المشترك لدى المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا.
- اقامة شراكات بحثية فعالة مع الجامعات، ومراكز البحوث فى الدول الغربية وفى اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول الأجنبية مثل الصين–كدولة نامية كبيرة، وألمانيا–كدولة صناعية متقدمة، فى مجال بناء القدرات للبحث والنشر وتصميم نظم توكيد الجودة والإدارة الجامعية الحسنة.

ثانيا : " تحرير " قطاع التعليم العالى

لها عدة معان من أهم هذه المعاني– Liberalization – كلمة "التحرير" – ويطلق عليها البعض مسمّى "اللبرلة" أي السعى إلى تأكيد استقلالية الجامعات وخاصة الحكومية منها إزاء مؤسسات الدول المسئولة عن قطاع التعليم العالى (وزارة أو غيرها).

وتعنى اللفظة أيضا إطلاق يد الإدارة الجامعية فى الحصول على موارد تمويلية من خارج مخصصات الموازنة العامة للدولة، بما فى ذلك مساهمات القطاع الخاص وتبرعات المانحين والوقفيات، و"البحوث التعاقدية" مع الشركات، وكذا رفع مستويات الرسوم التعليمية المحصلة من الطلاب، والتى يترتب عليها التأثير فى سياسات القبول والقيد بالكليات الجامعية والمعاهد العالية.

تنتشر هذه المعانى للتحرير – أو اللبرلة – على مستوى الجامعات فى الغرب والشرق (مثال : بريطانيا والصين) و لها مؤيدوها ومنتقدوها أو المعترضين عليها. وتنصب أوجه الاعتراض على أن التحرير – فى التحليل النهائى – قد لا يؤدى، في حدّ ذاته، إلى تحسين جذرى فى العملية التعليمية بقدر ما يعكس الرغبة فى التخلص من قيود الرقابة الحكومية . وأن التخلص من هذه القيود ليس خيراً كله، فإن رفع رسوم الدراسة وفق قاعدة "استرداد التكاليف" يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على القاعدة الاجتماعية للتعليم، ويحرم غير القادرين من العائلات من فرص إلحاق أبنائهم بالمستوي الثالث من التعليم، وخاصة فى سلك الجامعات. ويسود هذا الانتقاد فى دوائر أكاديمية وثقافية واسعة فى اليابان على سبيل المثال.

ثالثا : قابلية التشغيل

ترتبط قابلة التشغيلEmployabilityبقدرة الوصولaccessأو "الحصول" من طرف خريجى المنظومة التعليمية فى المستوى الثالث على فرص العمل اللائقة، سواء من حيث شروط التشغيل ومعدلات الأجور أو المزايا التأمينية وغيرها.

وقدم الفصل مثالين على هذا الموضوع من فرنسا (كدولة متقدمة) وسنغافورة (كدولة نامية– ناهضة). ويستخلص من التجربتين أن فرص التشغيل تتمتع فيهما بهامش مرتفع للاتاحةavailabilityللخريجين، بالنظر إلى الربط العضوى بين المنظومة التعليمية والمنظومة الإنتاجيةعموما والتشغيلية خصوصا، إستخلص أنه كلما ارتفع مستوى التصنيع، كلما أصبح فى مقدور المؤهلين تعليمياً وفنياً الاندماج فى أسواق العمل المرنة بكفاءة عالية نسبياً.

رابعا :التمويل

فيما يتعلق بقضية تمويل التعليم، مع اتخاذ المنطقة العربية كحالة للدراسة، فإنه يمكن تقسيم الدول العربية على مجموعتين، وفق مصادر "المنظمة العربية" للتربية والثقافة والعلوم – أليكسو: المجموعة الأولى تضطلع الحكومات فيها بالدور الأساسى للتمويل، من باطن الموازنة العامة للدولة، ومن بينها مصر ودول "مجلس التعاون الخليجى"، ودول المغرب العربى. و أما المجموعة الثانية، فتتبع أسلوباً توفيقياً يراعى ضعف المخصص الحكومى ويوازنه بارتفاع الرسوم التعليمية ومساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدنى، وتشمل لبنان والأردن وفلسطين.

وفى ضوء النقاط السابقة (التدويل و"تحرير" التعليم العالى، وقابلية التشغيل، والتمويل) فقد تم التوصل إلي عدد من الدروس المستفادة المهمة على المستوى العربى العام، بما فيه جمهورية مصر العربية، أهمها:

١- ضرورة التوفيق بين استقلالية الإدارة الجامعية وفاعلية السلطة الإشرافية للمجلس الأعلى للجامعات، حتى لا يحدث تغّول من طرف تجاه طرف.. وحتى لا تكون الدعوة إلى "تحرير" الإدارة مجرد وسيلة للتخلص من الرقابة العامة على منظومة التعليم العالى.

٢- بالتطبيق على مسألة الرسوم الدراسية، تطرح قضية مجانية التعليم والتعليم العالى من فترة إلى أخرى. وينبغي التدرج في رفع الرسوم بما لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص وحتى لا يتم التأثير سلباً على فرص الحراك الاجتماعى لأبناء العائلات من القوى الاجتماعية محدودة الدخل.

٣- أهمية الوصول بمخصص الإنفاق العام على التعليم والتعليم العالى إلى المستويات العالمية المقارنة وخاصة فى (الدول النامية الديناميكية) كالصين والهند والبرازيل وجنوب

أفريقيا، حيث الاستثمار فى التعليم ليس مجرد استثمار اجتماعى ولكنه استثمار اقتصادى– اجتماعى كلى، ومن ثم وطنىّ فى التحليل الأخير .

٤- بذل اهتمام خاص بتعليم الصفوة العلمية لجيل الشباب فيما يسمىElite Education ويعبر عنه في بعض الكتابات بـ "إدارة المواهب". وجرى العرف على تسمية هذه الفئة فى مصر بالمتفوقين.

٥- التدقيق فى وسائل التمويل الجامعى البديلة لرفع الرسوم، مثل ما يسمى بالصناديق الخاصة، من أجل التوفيق بين توفير موارد إضافية من الأنشطة الجامعية المختلفة كالبحث التعاقدى، وبين الحيلولة دون تسرب الممارسات المؤدية إلى الفساد فى بيئة التمويل الجامعى.

٦- أن تكون استراتيجية تطوير التعليم والتعليم العالى جزء من استراتيجية شاملة، محورها التطور الصناعى والعلمى–التكنولوجى، بحيث يتم رفع مستوى التأهيل المنتج لطلبة الجامعات والمعاهد العالية وفق "مواصفات المهن" اللازمة، ومن ثم توفير فرص التشغيل اللائق للخريجين.

III – **أما الفصل الثالث والمعنون** "قضية مجانية التعليم العالي في ضوء معياري عدالة الإتاحة وتحقيق الكفاءة والاستفادة من الخبرات الدولية" فقد أبرز أن أهم التحديات التي تواجة التعليم في مصر، وأكثرها وطئة هي قضية مجانية التعليم بصفة عامة، ومجانية التعليم العالي منه بصفة خاصة. فإذا كانت مجانية التعليم أمر مقبول بل وواجب حتى مرحلة نهاية التعليم الأساسي، أو أن تمتد حتى لنهاية التعليم قبل الجامعي، فإن مد المجانية إلى التعليم العالي مرهون بالعديد من العوامل التي منها: قدرة مؤسسات التعليم العالي الحكومية على إستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي خدمة التعليم العالي وتناسب التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة تحمل تكلفة التعليم العالي مع العائد الاجتماعي منه، وهو ما يعني في نفس الوقت أن يتحمل القطاع العائلي بتكلفة تتناسب والعائد الخاص الذي يحصده من التعليم العالي إضافه إلي دور القطاع الخاص وحجمه في تقديم هذا المستوى من التعليم. بيد أن أهم محور من محاور قضية مجانية التعليم العالي تتلخص في السؤال الذي إهتم هذا الفصل بالإجابه عليه، ومفاده: هل حققت المجانية الهدف منها في تحييد أثر مستوى الدخل على تحقيق عدالة الإتاحة، وفي نفس الوقت تحقيق الكفاءة منها؟ بمعنى أخر، هل أصبح الإلتحاق بالتعليم العالي بفضل المجانية يتوقف فقط على قدرة الطالب الفطرية وجهده في التحصيل والدرس، أم أن هناك عوامل أخرى حاكمة، وبالتالي فقدت المجانية الهدف منها...؟

ولقد أظهر التحليل بهذا الفصل أن المجانية المطلقة وإن كانت قد نجحت ظاهريًا في إلغاء أثر مستوى الدخل على الإلتحاق بالتعليم العالي، إلا أن إختيار المسار التعليمي الذي يؤدي مباشرة إلى الإلتحاق بالتعليم العالي يتوقف على ما حاولت المجانية المطلقة تحييده وإلغاء أثره . فإختيار الأسرة المسار التعليمي لأبنائها يتوقف إلى حد كبير على المستوى الاقتصادي لها، والمعبر عنه بتيار الدخل ورصيد الثروة:

- الدخل الذي يتطلب أن يكون حجمه قادر على تغطية نفقات التعليم الثانوي العام الموازي أي الدروس الخصوصية، والتي أصبحت نتيجة ضعف كفاءة وكفاية التعليم الثانوي العام الرسمي، أحد محددات النجاح في الثانوي العام من جهة، وتحصيل أكبر مجموع ممكن للإلتحاق بالتعليم العالي المأمول من جهة أخرى. كما يتطلب أيضًا أن يكون حجمه قادر على تغطية نفقات الدروس الخصوصية التي تفشت أيضًا في أغلب الكليات والمعاهد العليا.
- الثروة التي تؤمن الاستثمار طويل الأجل في التعليم العالي، حيث أن الإستثمار في التعليم العالي يستغرق مدى زمني يتراوح من سبع إلى ثمان سنوات، وهو ما يجعل الإستثمار في التعليم العالي إستثمارًا طويل الأجل يصعب على مَن لا يمتلك الثروة تأمين التمويل اللازم له.

كما أتضح خلال التحليل أن السبب الرئيس من وراء تدني كفاءة العملية التعليمية ترجع إلى المجانية المطلقة التي ولدت عدم العدالة في إتاحة غير منضبطة. فالمجانية المطلقة سمحت بإستيعاب أعداد متزايدة من سنة لأخرى بها نسب لا يستهان بها من فئات غير مستحقة على حساب ميزانية الدولة ذات الموارد الضعيفة ومحدودة النمو. وهو ما أدى وسيؤدي إذا إستمر الحال على ما هو عليه إلى إنخفاض وتدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم العالي.

وهذا ما أوضح أن المجانية المطلقة قد فقدت معناها وأضحت بوضعها الحالي إهدار غير مبرر للمال العام يجب البحث عن ألية لترشيده، خاصة وأنها ولدت العديد من الآثار السلبيه التي من أهمها ما تناولته الدراسة في العناصر التالية:

- إنخفاض رفاهية المجتمع
- إنخفاض العائد الاجتماعي من الإنفاق العام
- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية

فإذا كانت أغلب دول العالم قد أعادت النظر في نهج المجانية المطلقة، وقامت بتوزيع عبء تكلفة التعليم العالي بينها وبين القطاع العائلي فيما يعرف بمفهوم "التشاركية أو المشاركة

في تكلفة التعليم العالي" Cost Sharing in Higher Education. لهذا، فمن الضروري في مصر أيضًا أن يعاد التفكير في المجانية المطلقة، والبحث عن سبل أكثر جدوى من بين الطرق والاساليب المتبعة عالميًا للوصول إلى هدف تحقيق الكفاءة وبما لا يتعارض ومفهوم عدالة الإتاحة.

هذا، وقد أظهرت تجارب الدول منذ تسعنيات القرن العشرين أساليب وطرق متنوعة يتم بها مشاركة الطلاب وأسرهم للدولة في تحمل تكلفة تعليمهم. ومن أكثر هذه الطرق شيوعًا مايلي:

- رسوم التعليم المدفوعة مقدمًا.
- رسوم التعليم مؤجلة الدفع.

وعليه، تعد "التشاركية" أي مشاركة الطلاب وأسرهم في تكلفة التعليم العالي هو توجه عام دولي الغرض منه:

أولًا: الحد من سوء توزيع الموارد العامة للدولة بحصول فئات مقتدرة غير مستحقة للدعم الذي كان من الأولى أن يوجه بكامله للفئات المستضعفة اقتصاديًا ومجتمعيًا والمستحقة أكثر من غيرها لهذا الدعم.

ثانيًا: توفير مصدر لتمويل التعليم العالي بجوار الإنفاق الحكومي الذي أضحى غير قادر على تغطية نفقات التعليم المتزايدة من سنة لأخرى.

ثالثًا: تحقيق كفاءة النظام التعليمي بشقيها الداخلي والخارجي.

رابعًا: تحقيق عدالة الإتاحة بإستهداف مستحقي الدعم وتوجيه ما كان يستقطع منهم نتيجة ضم القادرين لمظلة الدعم، ورده إليهم في صورة خدمات أكثر وبجودة أعلى.

وفي التحليل الأخير، يتضح أن المجانية المطلقة لم تحقق الغرض المنوط بها في تحقيق عدالة إتاحة التعليم العالي، بل إنها أدت إلى إنخفاض الكفاءة التعليمية الداخلية والخارجية. وليس معنى ذلك المطالبة بإلغائها، بل ترشيدها بإستهداف الفئات المستحقة بناء على معايير محكمة علميًا، والتي يكون لهذه المعايير دور أيضًا في إستبعاد تلك الفئات القادرة ذات البعد الاجتماعي والثقافي الذي يحثها هذا البعد بل يجبرها ذاتيًا على طلب التعليم والبحث عنه وتحمل تكلفته.

إن الحقب التاريخية التي فرضت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أن يكون للمجانية المطلقة دور فعال في توسيع قاعدة التعليم العالي قد إنتهت. وآن الأوان لإعادة التفكير والبحث عن أليات "إستهداف وإستبعاد" محلية تناسب طبيعة وظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الاستفادة من تجارب الدول المختلفة خاصة المشابهة أو قريبة الشبة بوضع مصر وظروفها.

كما أنه من الضروري في ضوء البعد المقارن أن تكون هناك ألية لتفعيل "التشاركية" في مصر بتوفير العديد من البدائل لسداد رسوم التعليم سواء المفوعة مقدمًا أو مؤجلة الدفع مثل:

- إتاحة دفع التكلفة السنوية للطالب بنسبة خصم معينة للأسر الغنية أو القادرة على السداد أو أن يكون السداد على أقساط خلال العام الدراسي بنسبة خصم أقل أو بدون خصم.
- إنشاء إدارة خاصة في البنوك العاملة أو بنك خاص للطلبة يمنح قروض ميسرة بفائدة بسيطة (تزيد أو تقل حسب عدد سنوات السداد)، وبفترة سماح معينة ولتكن خمس سنوات بعد التخرج يبدأ بعدها السداد ولمدة محددة.
- فرض ضريبة على دخل خريجي الجامعات والمعاهد العليا بنسبة معينة تسمح بسداد تكلفة التعليم العالي في غضون عدد محدد من السنوات.
- أن يتاح لخريجي الجامعات والمعاهد العليا بالعمل في المرافق العامة أو المشروعات القومية لفترة محددة بعد التخرج مباشرًا، تتناسب هذه الفترة مع تكلفة التعليم العالي لكل خريج، على أن يخصم من الأجر الشهري نسبة معينة ولتكن ٥٠% أو ٧٥% لسداد تكلفة التعليم العالي، وأن يحصل على النسبة الباقية لتغطية نفقاته الخاصة.

IV – **أما الفصل الرابع** والمعنون "تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر" فقد تناول قضية توفير التمويل و التي تعتبر من أهم قضايا إصلاح التعليم العالي والنهوض بجودته. وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من السياسات الاصلاحية التي أثرت على تمويل التعليم العالي والتي كان من أبرزها التوسع في إنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة أو السماح للمؤسسات التعليمية الحكومية بإلحاق الطلاب ببرامج خاصة يتم من خلالها تقاضي رسوم الدراسة من الطلاب (نظام الانتساب والبرامج التي تدرس بلغات اجنبية، اضافة لبرامج التعليم المفتوح وقبول الطلبة الوافدين) ضمن مصادر التمويل الذاتية للجامعات، أو قبول القروض والمنح الدولية المساهمة في عملية تمويل التعليم العالي .

بالرغم من ذلك، مازال قطاع التعليم العالي في مصر يعاني من قصور في الإنفاق العام الموجه له من قبل الدولة. ولذلك تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في وضع تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر في محاولة لرفع جودة التعليم العالي عن طريق تطوير مصادر التمويل الحالية وايجاد بدائل تمويلية مناسبة. ولتحقيق هذا الهدف حددت الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية وهى التعرف على الواقع التمويلي للتعليم العالي في مصر، وتناول مصادر تمويل التعليم العالي الحكومي، كذلك كيفية تخصيص موازنات الجامعات المصرية. وإبراز أهم التحديات

والعوائق التي يواجهها تمويل التعليم العالي في مصر سواء من حيث كم الانفاق(عدم كفايته) أو من حيث كيفية الانفاق (عدم كفاءته). ثم وضع تصور بالمساهمات المقترحة لتمويل التعليم العالي في مصر تشمل : كيفية مواجهة القيود والتحديات التمويلية، عن طريق تطوير مصادر التمويل الحالية أو إقتراح مصادر بديلة حديثة لتمويل التعليم العالي في مصر تتناول مساهمات كل من الحكومة والقطاع الخاص والأفراد والمجتمع المدني، كذلك مساهمات المؤسسات الانتاجية والخدمية في عملية التمويل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع ما زال يعتمد بشكل أساسي على التمويل الحكومي بنسبة تتعدى ال٧٠% من اجمالي التمويل، وباقي النسبة للمصادر الأخرى للتمويل كالتمويل الذاتي والقروض والمنح الخارجية ومساهمات الطلاب. كذلك يتم تخصيص الموازنات الحكومية للجامعات والجهات البحثية المصرية على أساس البنود وليس على أساس البرامج، مما أثر بشكل سلبي على توزيع الإنفاق العام بالطريقة التي تحقق أهداف العملية التعليمية و ترفع من جودة القطاع.

يعاني القطاع بشكل رئيسي من عدم كفاية الموارد التمويلية لتغطية احتياجات العملية التعليمية، يتضح ذلك من إنخفاض الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، كذلك انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم مما انعكس سلبياً على نصيب الطالب المصري من الإنفاق على التعليم العالي مقارنة بنظرائه في بعض الدول العربية، هذا ما دفع الأسر المصرية للإتجاه نحو الدروس الخصوصية وبالتالي ارتفاع حجم الإنفاق العائلي على التعليم. ومن أهم أسباب عدم كفاية الموارد التمويلية تعاظم الإنفاق على باب الأجور وتعويضات العاملين سواء فيما يخص الجامعات أو الجهات البحثية الأخرى، ويعود ذلك إلى تكبيل المؤسسات التعليمية بأعداد من العمالة الإدارية التي تكلف الدولة بأعباء مالية في حين أن مردودها ضئيل نسبياً، ولا يتناسب مع المخصصات المالية، مما يحرم باقي البنود الهامة كالإستثمارات وشراء السلع والخدمات من توجيه مزيد من الإنفاق لهم. اتضح أيضاً وجود تفاوت في توزيع الفرص التعليمية على المحافظات وعدم المساواة في حصول كافة الفئات النوعية والاجتماعية والاقتصادية على نفس الفرص التعليمية وبالتالي عدم القدرة على توصيل الدعم الحكومي للإنفاق على التعليم لمن يستحقه.

ومن ناحية أخرى يعاني القطاع من عدم كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم، وتتجلى مظاهر عدم الكفاءة في سلبية مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية، و قد تجلت أهم مظاهر عدم الكفاءة الداخلية في استحواذ الإنفاق الجاري على التعليم على ما يقرب من ٩١.٣ % من جملة الإنفاق العام على التعليم في حين بلغ الإنفاق الإستثماري حوالي ٨.٧ %طبقاً للموازنة العامة

للدولة عام ٢٠١٥/٢٠١٦.كذلك أشار تكدس الطلاب بالجامعات واستغراق بعض الدرجات العلمية في المرحلة الجامعية مدداً زمنية طويلة إلى عدم الكفاءة الداخلية لقطاع التعليم العالي في مصر، بينما تم التعبير عن مؤشرات الكفاءة الخارجية بمؤشرات تعكس جودة نظام التعليم العالي بشكل عام كبعض المؤشرات العالمية مثل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين والتوزيع النسبي للمتعطلين طبقاً للحالة التعليمية الذي يعكس مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات السوق و جودة نظام التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة مدارس الإدارة في مصر ومقارنتها بالمتوسط العالمي، وكانت المؤشرات سلبية لحد كبير مما دل على انخفاض الكفاءة الخارجية للقطاع. ويرجع انخفاض الكفاءة التمويلية إلى عدم وجود سياسات وخطط متكاملة مستمرة تساعد على علاج أوجه القصور في عملية تمويل التعليم العالي.

ومن أجل التصدي لتحديات وعوائق تمويل التعليم العالي في مصر، تم وضع مقترح لتصور إستراتيجي لتمويل التعليم العالي يشمل تطوير مصادر التمويل الحالية و ايجاد بدائل تمويلية مناسبة ترتبط بشكل واقعي بتحقيق الأهداف المنشودة لعملية اصلاح التعليم العالي، ويتضمن هذا المقترح تحديد الأطراف المشاركة للدولة في عملية تمويل التعليم العالي، وكيفية مشاركة كل طرف في عملية التمويل.

تمثلت **أهم المساهمات المقترحة للدولة (الحكومة) في تمويل التعليم العالي** في :الالتزام بنسبة محددة من الناتج المحلي الاجمالي للتعليم العالي تساوي أو تقارب النسبة المحددة في باقي الدول، الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تخفف العبء عن التمويل الحكومي، التوسع في استثمار موارد الجامعات و الجهات البحثية من الخبرات والاستشارات، الاستفادة من الأصول التي تدر دخلاً كالأراضي والأوقاف التي تعتبر مصدراً هاما تعتمد عليه الجامعات العريقة في التمويل، مشاركة السلطة المحلية للحكومة في تمويل التعليم العالي عن طريق تقديم الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، تقديم القروض الطلابية بعد تحديد الأنواع المناسبة، وضع نظام شامل لإعادة توزيع الخدمات التعليمية جغرافياً، ترشيد مبدأ مجانية التعليم المتاح للجميع، تطوير نظم إعداد الموازنات الحكومية للتعليم العالي وتأسيسها على البرامج والآداء، تحقيق ما يسمى بفاعلية التكلفة من أجل رفع كفاءة الانفاق العام، وضع ضوابط فنية للتعيين الإداري بالمؤسسات العلمية والبحثية وعمل برامج إعادة تأهيل مستمرة للكادر الإداري، منح الجامعات الاستقلال الكامل مالياً لإدارة أموالها واستثمارها في مجالات ملائمة وذات عائد مناسب، جذب طلاب دوليين لديهم القدرة على دفع الرسوم، تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية، اتخاذ تدابير مكافحة الفساد من الأمور التي تعود بالفوائد على قطاع التعليم بأسره، تخطيط مدة الدراسة لنيل درجة علمية في مصر بصورة تتفق مع الممارسات الدولية.

أما عن **أهم مساهمات القطاع الخاص:** فيمكنه المساهمة في صندوق يخصص للتعليم العالي على غرار صندوق مشروع تطوير التعليم العالي بهدف تمويل مؤسسات التعليم العالي، وبشكل عام يرفع القطاع الخاص بما يوفره من فرص تعليمية عبء تمويلي هام عن كاهل الحكومة. وفيما يتعلق **بمساهمات الأفراد:** مشاركة الطلاب وأولياء الامور في التكلفة Cost Sharing بقواعد محددة ودون مساس بحق الطالب القادر علمياً وغير القادر مادياً على الحصول على الفرصة الكاملة في التعليم، تعاظم دور التوعية الإعلامية تجاه أسر الطلاب الجامعيين بأهمية مساندتهم للدولة في رفع جودة التعليم والتشجيع على ضخ المبالغ المدفوعة في الدروس الخصوصية في قنوات رسمية تعزز عملية تمويل التعليم العالي، أما عن **مساهمات المجتمع المدني** فتتلخص في :تأسيس شركات ومؤسسات أهلية للتجارة أو الإنتاج الصناعي،ترفع العبء عن الدولة لتوفير عمل لكل مواطن، مما يتيح للحكومة أن تهتم بالتعليم من المدرسة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية والتأهيل الجيد للشباب ليقوم بعد ذلك بالمشاركة الفعالة في الإنتاج، قيام الشركات والمؤسسات الأهلية بتمويل التعليم العالي عن طريق المساهمة في صندوق يخصص للتعليم العالي أو تقديم منح للطلاب ورعايتهم اجتماعياً وصحياً، تحفيز الإعلام والمؤسسات الدينية للأفراد والمؤسسات على تمويل التعليم العالي بوصفه أحد الإلتزامات القومية المهمة التي تؤكد الإنتماء للمجتمع والمساهمة في تطويره، تبرع المجتمع المدني بالأراضي أو المواد الإنشائية أو حتى بالعمل التطوعي والمجهود، جميعها تعتبر مساهمات منه في تمويل التعليم العالي. وتتمثل أهم **مساهمات المؤسسات الخدمية والإنتاجية** في : إجراء تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات الصناعية على قاعدة دعم المختبرات العلمية التابعة للجامعة مقابل الاستفادة من نتائج البحث، اجراء تعاقدات بين المؤسسات الصناعية والمالية يتم بناء عليها تمويل التعليم من أرباحها مقابل اعطائها مجموعة من الحوافز والاعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمة الاجتماعية.

من الضروري أن توضع سياسات تنفيذ تلك الاستراتيجيه وفق خطط زمنيه مدروسه وأن يكون هناك إطاراً تفاعليا بين كافه الأطراف المشاركه في عمليه التمويل،حتي يكون هناك إتساقاً في إتخاذ القرارات و تجنباً لأي إهدار في عمليات الإنفاق ناشيء عن إزدواجيه التمويل أوسوء توزيعه علي أوجه الإنفاق و علي مؤسسات التعليم العالي المختلفه .

V- **وفيما يتعلق بالفصل الخامس** من الدراسة والمعنون "**العلاقة بين البحث العلمى بالتعليم العالى وتنمية المجتمع المصرى وكيفية تطويرها** " فهو يهدف لتفعيل العلاقة بين البحث العلمى بالجامعات ومؤسسات البحوث المصريه لخدمة وتنمية المجتمع، حيث يقع على عاتقها مسئولية كبيرة تجاه المجتمع من خلال دورها فى تطوير المعارف وتطبيقها باعتبارها هامة وأساسية فى

بلورة وتكوين منتجات وخدمات مفيدة تخدم الفرد والمجتمع. لذا فقد تبلورت أهدافه التفصيلية فيما يلي :-

١. إبراز أهمية البحث العلمى فى التنمية المستدامة.

١. إبراز أهمية التكامل بين الكيانات الأساسية لمنظومة البحث العلمى للتعليم العالى بمصر والتى تشمل الموارد البشرية والتمويل مع الجهات المستفيدة من الأبحاث متمثلة فى الكيانات الصناعية والزراعية والتجارية للدولة.

٢. كيفية تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي بمصر بما تصدره من الأبحاث العلمية وبين القطاع العام والخاص وخاصة الصناعة والمجتمع المدني.

وعلى هذا فقد تطرق الفصل إلى دراسة واقع البحث العلمى فى التعليم العالى بمصر وتقييمه من خلال عدة مؤشرات هي مؤشرات التعليم العالى، النشر العلمى الدولى، وبراءات الاختراع، والإنفاق على البحث والتطوير (كنسبة من إجمالي الناتج المحلى)، القدرة على الابتكار والقدرة على جذب الموهبة، كما تطرق إلى التحليل البيئى الرباعي لمنظومة البحث العلمى فى مصر (تحليل SWOT) للتعرف على نواحي القوة والضعف والفرص والتهديدات لمنظومة البحث العلمى بمصر، الأمر الذى أدى إلى تحديد المعوقات والتحديات التى تواجه البحث العلمى بالتعليم العالى فى مصر. كما كان من الأهمية بمكان عرض الخبرات العالمية الحديثة للجامعات فى مجال البحث العلمى وكيفية الاستفادة منها فى تطوير المجتمع وتنميته، لذلك فقد تعرض الفصل لخبرات كل من : الصين، اليابان، دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند وسنغافورة)، فرنسا، أمريكا فى مجال ربط البحث العلمى بخدمة المجتمع. واختتم هذا الجزء بكيف تستفيد الجامعات المصرية من الخبرات السابقة وإبراز أهم الجهود التى تبذل من جانب الحكومة المصرية حالياً من أجل النهوض بمنظومة البحث العلمى، كما تلى ذلك تقييم لأهم هذه الجهود التى بذلت حيث نرى أنها غير كافية فالأمر يستلزم جهود أكبر لوجود مشاكل مزمنة تحتاج لحلول سريعة وحاسمة. كما اننا نتفق مع ما تم عرضه للمسارين التى تضمنتهما الإستراتيجية القومية للعلوم وللابتكار والتكنولوجيا (٢٠١٥-٢٠٣٠) **المسار الأول** والذى يستهدف " تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار فى البحث العلمى، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية"، **والمسار الثانى** الذى يستهدف إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا وتطويعها للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وبالتالى فعلى مؤسسات التعليم العالى العمل على تفعيل هذين المسارين للقضاء على المشاكل والتغلب على التحديات التى تواجه منظومة البحث العلمى بمصر.

وفي نهايه الفصل تم بلورة أهم النتائج و التوصيات فيما يلى :-

أهم النتائج:

١- **عدم وجود بيئة داعمة للابتكار والبحث العلمى :**

ويتمثل في غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفى للمجتمع، وعدم القيام بدورها فى إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية وهو الشيء الذي ينعكس مباشرة فى تزايد الفجوة المعرفية بين مصر والدول المتقدمة و من أهم نقاط ضعف التعليم الجامعي اقتصار دور الجامعة على كونها مجرد مانح للدرجات العلمية مع غياب دورها كمؤسسة للتعليم المستمر. وأيضا غياب سياسات فعاله للربط بين الإنتاج العلمى بالجامعات والمؤسسات البحثية والطلب المجتمعى على البحوث من خلال الشركات الصناعية والمؤسسات الخدمية .كما أن ترتيب مصر لمؤشر القدرة على الابتكار متأخر جداً بين كثير من الدول العربية والأجنبية وكذلك قيمة المؤشر صغيرة وهذا يدل على وجود خلل ومشكلة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بمصر.

٢- **التمويل :**

إن مايتم تخصيصه للإنفاق على البحث والتطوير فى قطاع التعليم العالى كنسبة من الناتج القومى الإجمالي ضعيف ولا يكفى لإقامة نشاط متميز فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. ولا يوجد مصادر ثابته ورئيسيه ومتزايده لضخ الدعم اللازم لميزانيه البحث العلمي.

٣- **الموارد البشرية :**

تمثل هجرة العقول وخاصة فى التخصصات النادرة مشكله كبيره في مجال البحث العلمي بالجامعات و كذلك ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التى تواجه قطاعات المجتمع .

٤- **براءات الاختراع والملكية الفكرية :**

تبلغ طلبات براءات الاختراع للجامعات المصرية (٠.٣٤%) وهى نسبة ضئيلة. فبالرغم من كثره الأبحاث التى تنتشر دوليا فإن الذي يستخدم منها في التطبيق لخدمه المجتمع قليل نسبياً، و كذلك تدني ثقافه العلوم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكيه الفكريه، ووجود بعض اللوائح المعوقه لأصحاب الملكيات الفكريه.

أهم التوصيات :

١-ضروة وجود بيئة داعمة للابتكار والبحث العلمى :

ويتحقق ذلك بتبنى سياسة للبحث العلمى تضع تصوراً شاملاً عن أهمية البحث العلمى والتطوير التكنولوجى اللازمة لمجتمع عصرى يواكب متطلبات مجتمع المعرفة، و تشكيل فرق عمل متخصصه ومدربه لتسويق المعارف العلمية والتكنولوجيا المتاحة بالجامعات و المراكز البحثيه مع الاهتمام بالإعلام والإعلان على المشروعات البحثية والتعريف بأنشطتها بجميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مع عقد ندوات علمية وحلقات عمل يدعى إليها المعنيين بمجال موضوع الندوة أو حلقة العمل من الهيئات العلمية والتنفيذية والمستفيدة ومن الدروس المستفادة من خبرات جامعات الدول المتقدمة فى مجال البحث العلمى يمكن أن تنتهج الجامعات بمصر نفس النهج على سبيل المثال :-

- السماح لأساتذة الجامعة بالعمل لدى مؤسسات وقطاعات المجتمع.
- إعفاء بعض الأساتذة من المحاضرات أو منحهم أجازات للتفرغ للعمل البحثى سواء داخل الجامعة أو خارجها.
- قيام مؤسسات وقطاعات المجتمع بتبنى مجموعة من الباحثين فى الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال أنشطتها.
- إنشاء العديد من المراكز البحثية بالجامعات.
- عقد المنتديات التى تتناول مشكلات المجتمع.

٢-الموارد البشرية :

لتنميه الموارد البشريه لابد من حصر المؤسسات البحثية فى مصر وإعادة هيكلتها وتوفير البنية الأساسية البشرية واستثمارها فى التعليم والتدريب والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ووضع خطة لجذب العلماء المصريين المهاجرين من الخارج وذلك بتوفير الأجور المناسبة والحياة المستقرة.

٣-التمويـل :

لابد من زيادة التمويل المخصص للبحث العلمى والتطوير التكنولوجي ليقترب من المعدلات العالمية فعلى سبيل المثال فى كل من جمهورية كوريا وإسرائيل يبلغ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلى لعام ٢٠١٣(٥ ، ٤.٠٩) على التوالي بينما يبلغ ٠.٦٨ لمصر لنفس العام. وإيجاد مصادر أخرى للتمويل بالإضافة إلى الميزانية المخصصة من الدولة – حيث أن الأبحاث الحديثة تحتاج تمويل كبير وتكلفة مرتفعة. ومن مصادر التمويل التى يمكن الاستفادة منها مراكز التمويل الدولية والجهات المانحة والمؤسسات والوزارات ورجال

الأعمال المستفيدة من هذه الأبحاث لخدمة الصناعة التى تقوم عليها. وقيام الجامعات بتطوير منظومة الدخل الخاص بها لتتماشى مع ميزانية الدولة وزيادة مصادر الإنفاق الذاتي عن طريق استغلال الموارد الذاتية لكل جامعة، والاستفادة من نتائج التجارب الناجحة.

٤ -ضرورة تطوير الجامعات لتصبح بمثابة بيوت خبرة على مستوى المحافظات بمصر

أصبح من الضروري فى الوقت الحالى أن تكون كل جامعة فى نطاق محافظتها علي الأقل أحد بيوت الخبرة بتقديم الاستشارات للمشروعات الخاصة بالمحافظة لحل مشكلاتها، على أن تكون هذه الاستشارات بمقابل مادي يعتبر بمثابة مصدر لعائد اقتصادي للجامعات يمكن استغلاله فى تنمية المجتمع.

VI- **واخيرا فقد تناول الفصل السادس** والمعنون " علاقة التعليم العالي بسوق العمل وتفعيلها" بالدراسة والتحليل معرفة الاتجاهات المعاصرة لطبيعة العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، حيث ان سوق العمل حاليا يتطلب في ظل الظروف الحالية عمل إصلاحات في التعليم بصفة عامة وفى التعليم العالي بصفة خاصة، ليس فقط معالجة مشكلة البطالة ، وانما رفع كفاءة الأيدي العاملة وقدرتها الإنتاجية أمام الضغوط التنافسية الخارجية، بحيث تتكيف نظم التدريب لتخلق عمالة قادرة على العمل وفق المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية،فسوق العمل الاني تطلب مزيدا من المعرفة والدراية في التعليم والتدريب في ظل الاقتصاد العالمي المتحرر، بالإضافة الى دراسة خصائص قوة العمل في مصر.

كما تم السعي فى هذا الفصل الى عمل نموذج مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل يقوم على مجموعة من المتغيرات الاساسية لمهارات الاتصالات ومهارات الاعتماد على الذات، على ان يكون ذلك مدعم بمعرفة طبيعية حول التغير في عالم العمل والقدرة على ادراك العلاقة مع العمل ومع التعليم العالي بجميع تخصصاته، بالإضافة الى مهارات ادارة المسار الوظيفي وعلاقتها بمهارات التعليم العالي وذلك من خلال(الوعى الذاتي-التشجيع الذاتي - اكتشاف وخلق فرص-التخطيط للعمل- شبكات العمل-الملاءمة واتخاذ القرار-التفاوض... الى غير ذلك من المهارات).

ومن خلال هذا النموذج يمكن معالجة عدم التوافق بين العرض والطلب على المهارات في سوق العمل، بالإضافة الي زيادة الارتباط بين المحتوى التدريبي والتعليمي وواقع سوق العمل. وقد توصل هذا الفصل الي العديد من النتائج والتوصيات التي يجب اخذها بالاعتبار من قبل صانعي القرار واصحاب المصالح ذات العلاقه بمنظومه التعليم العالي، والتي نوجزها فيما يلي:

أهم النتائج:

– كما تشير الاحصائيات، فلقد تزايدت اعداد الخريجين بشكل كبير مما كان له اثر على عدم توازن سوق العمل، بالإضافة الى أن معظم هؤلاء الخريجين لا تتوفر لديهم المعلومات والمعارف المتعلقة بالتأهيل التخصصي إلى جانب عدم توفر المهارات المهنية اللازمة (التأهيل المهنى). وهذه النتائج تشير في مجملها إلى أن ما يتلقاه الطلاب في الجامعة من مناهج دراسية إنما هو بعيد كل البعد عن احتياجات سوق العمل الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم علي الوفاء بمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

- أن أهم السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الملاءمة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل تركزت في ضرورة تطوير المناهج الجامعية وربطها بالتغيرات الحالية والمستقبلية في مجالات العمل المختلفة والتوسع في فتح الأقسام ذات الصلة بالوظائف الأكثر احتياجا في سوق العمل والتوسع في قبول الطلاب في الأقسام العلمية والتطبيقية ومشاركة القطاع الخاص في رسم سياسة القبول بالتخصصات المختلفه بالجامعات واستحداث لجان مشتركة للتنسيق بين خطط التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.

أهم التوصيات:

– تفعيل مشاركة مؤسسات سوق العمل فى رسم سياسات وخطط التعليم العالي عن طريق نشاط المجالس واللجان الاستشارية للمناهج والبرامج التدريبية.

– العمل على تطوير طرق التدريس والمناهج بصفة دورية وتمكين الطلاب من التدريبات العملية فى المؤسسات الجامعية والتركيز على اكسابهم المهارات الذهنية والفنية.

– دراسة الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل من التخصصات وخاصة الحديث منها والمهارات وتوفير قاعدة معلومات تستحدث بصفة دورية.

– العمل على مراجعة التخصصات بمؤسسات التعليم العالي وفتح تخصصات جديده وايقاف القبول فى التخصصات التي لا تتوافر حاليا بمؤسسات سوق العمل، وايجاد معايير للقبول، وتقنين الاعداد فى التخصصات وفق احتياجات سوق العمل المحلى.

– العمل على تحقيق التواصل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل في مجالات التدريب والتقييم وتطوير المناهج، مع الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في استخدام اليات الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

قائمه مراجع الدراسة

أولاً : المراجع العربية

أ- الكتب و الدراسات :

- الحداد، محرم (٢٠١٦)، " قضايا أساسيه لتطوير منظومه التعليم العالي في مصر، المؤتمر الدولي الأول بكليه التربيه – جامعه عين شمس بعنوان " توجهات إستراتجيه في التعليم " و الذي عقد في الفترة ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٦ .
- الحداد، محرم وآخرون (٢٠١٦)، " تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادىعلى المستوى المؤسسى والقومى بمصر" سلسله قضايا التخطيط و التنميه، رقم ٢٧٢، معهد التخطيط القومي بالقاهره .
- البنك الدولي (٢٠١٠)، " مراجعات لسياسات التعليم الوطنيه و التعليم العالي في مصر"، منظمه التعاون و التنميه في الميدان الإقتصادي، OECD.
- التميمي، على خليل (٢٠٠٩)، "اصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب"، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، الجزائر، ١٥-١٧ نوفمبر، ٢٠٠٩.
- البدري، أسماء وآخرون(٢٠٠٢)، "التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص"، مجلس السكان الدولي .
- الدقّى،نور الدين (٢٠١٥)، تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإسكندرية، ٢٢-٢٦ ديسمبر ٢٠١٥.
- العربي، أشرف (٢٠١٠)، تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية : شركاء التنمية، فبراير ٢٠١٠.
- العربي، أشرف (٢٠٠٩)، "تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع –دراسة التجارب ومصادر التمويل المقترحة"، برنامج القضايا الاجتماعية، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.

- أمين،أحمد محمد(٢٠٠٦)، "الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر –دراسة في الإصلاح الدستوري والسياسي" مكتبة الشروق الدولية.
- أحمد، أشرف السعيد(٢٠٠٨)، " دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر"، مجلة كلية التربية بالمنصورة – جامعة المنصورة – مصر.
- ابراهيم، عزة شعبان(٢٠١٢)، "الحراك المهني فى سوق العمل بين النظرية والتطبيق:دراسة حالة لسوق العمل المصري فى الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٦"، اطروحة (ماجستير) – جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– قسم الاقتصاد.
- البنك الدولى (٢٠١٠)، " مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالى فى مصر ".
- الدهشان، جمال (٢٠١٠)، " العلاقة الإستراتيجية بين البحث العلمى الجامعى والصناعة، الواقع والآفاق المستقبلية "، كلية التربية – جامعة طنطا.
- الدسوقى، إبراهيم (٢٠١٣)، " تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مستقبلية "، رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة .
- المرصد المصرى لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، أكاديمية البحث العلمى، تقرير عام ٢٠١٤.
- العبيدي، سيلا نجبران(٢٠٠٩)، "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت.
- العيسى،سليمان بن عبدالله (٢٠٠١٦)، "دور الجامعات السعودية في الحد من بطالة خريجيها"، مجلة كلية التربية – بنها.
- أحمد، محمد أحمدمحمد (٢٠١٤)، "دور التعليم والتدريب المهنى فى تلبية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة فى المجتمع"، مجلة كلية التربية – بنها.
- الصمادي،هشام محمد(٢٠١٦)، " المواءمةبين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية.
- العتيبي،منير مطني (٢٠٠٧)،"تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي"، المجلة التربوية بجامعة الكويت.
- باهى،اسامه حسين ابراهيم(٢٠٠١)، "المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعي في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين"، بحث مرجعي، مجلة التربية والتنمية جامعة الازهر، كلية التربية.

- بلتاجي،مروة (٢٠١٥)، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، مركز شركاء التنمية، القاهرة.
- السباعى، نهلة محمد (٢٠١٣)، "التوافق بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل فى مصر: أهمية وجود نظم معلوماتية متكاملة"، ضمن أوراق مشروع إصلاح التعليم العالى فى مصر عن التوظيف والتعليم العالى، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصطفى كامل السيد (محرر)، القاهرة.
- بلتاجي،مروة (٢٠١٤)، تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة، أوراق بحثية، جامعه القاهرة، كلية اقتصاد وعلوم سياسية.
- بلتاجى، مروة (٢٠١٣)،"التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير"، ورقة مقدمة ضمن أوراق مشروع اصلاح التعليم العالي في مصر عن " تمويل التعليم العالي في مصر "، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصطفي كامل السيد (محرر)، القاهرة.
- توفيق، محسنوآخرون " البحث العلمى فى مصر .. .. هل يكفل التقدم المنشود " مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار تقارير معلوماتية، العدد ٩ نوفمبر ٢٠١٠ .
- توفيق، محسن (٢٠١٣)، " منظومة التعليم العالى فى مصر بين تراكمات الماضى وتحديات المستقبل "، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .
- توفيق، محسن (٢٠١٣)، " منظومه التعليم العالي في مصر"، ورقه مقدمه للمجلس القومي للتعليم و البحص العلمي و التكنولوجيا – المجالس القوميه المتخصصه .
- حمدان، كمال(٢٠١٠)،"الاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في لبنان والبلدان العربية "ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التوجيه في لبنان بين التخصص الجامعي وسوق العمل.
- خورشيد، معتز (٢٠٠٧)، " الجامعات والبحث العلمى، إدارة الجامعات كأداه لرفع كفاءة منظومة التعليم العالى فى مصر" أوراق مرجعية للمناقشة ٢٨/٢٦ مارس منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الإسكندرية.
- خورشيد، معتزوآخرين (٢٠٠٩)، " حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر "، مكتبة الإسكندرية.
- زيتون، محيا (٢٠٠٨)، " رؤيه للتعليم العالي في مصر من منظور الجوده و العداله"، ورقه مقدمه لمؤتمر قضيه التعليم في مصر – العائدالاقتصادي و الاجتماعي، الذي عقده مركز شركاء التنميه خلال الفتره ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٨.

- ساعاتي،عبدالإله بن سيف الدين (٢٠٠٨)، " دور كليات المجتمع في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل "، المجلة العلمية للإدارة.
- سعيد، محسن المهدى(٢٠١٢) الفصل الأول "نظرة عامة على منظومة التعليم العالى فى مصر"، فى "التعليم العالى فى مصر : هل تؤدى المجانية إلى تكافؤ الفرص؟"، أسماء بدوى (محرر)، مجلس السكان الدولى، القاهرة.
- شاهين، محمد أحمد (٢٠١٤)، "المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث بعنوان :تكامل مخرجات التعليم وسوق العمل في القطاع العام والخاص " الأردن –عمان.
- شاذلي، ناهد(٢٠٠٥)، "التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية المستدامة"، مجلة التربية والتنمية، ع (٣٢)، س (١٣)، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة.
- شكري،محمد فؤاد وآخرون (٢٠١٣)، "بناء دولة مصر محمد علي"، ذاكرة الأمة، العدد ١٤٦، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- علي،أحمد سيد حسن (٢٠١٦)، الأبعاد المالية لنشاط البحث والتطوير في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي .
- عبد ربه،علي علي (٢٠٠٦)، " أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر"، دراسات تربوية – رابطة التربية الحديثة – القاهرة.
- عبد الجليل، رباح رمزي(٢٠١٤)،"دور الجامعة في تفعيل التدريب التحويلي لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول : دراسة تحليلية "، مجلة العلوم التربوية: مج. ٢٢، ع. ٤، ج. ١،كلية التربية، جامعة أسيوط.
- علي،علي أحمد سيد(٢٠٠٩)، "دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل" ورقة مقدمة إلى الندوة القومية التي تعقدها منظمة العمل العربية– القاهرة.
- عبد الكريم،أحمد عزت(٢٠١١)، "تاريخ التعليم في مصر" أربعة أجزاء من عصر محمد على إلى عصر إسماعيل، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- عبد المنعم،هبة وآخرون(٢٠٠٥)، "تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي"، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.

- فاروق،عبد الخالق(٢٠١٦)، "كم ينفق المصريون على التعليم"، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- مكرر، عائد، " تطوير البحث العلمى بالجامعات اليمنية فى ضوء الخبرات العالمية الحديثة " المؤتمر الرابع لجامعة عدن " جودة التعليم العالى وتحقيق التنمية المستدامة "، عدن ١١-١٣ أكتوبر ٢٠١٠ .
- مجاهد، محمد ابراهيم عطوة (٢٠١٦)، "تطوير سياسات وبرامج مؤسسات التعليم العاليفي ضوء متطلبات التنمية المستدامة"، المؤتمر السنوي العشرين والدولي الأول لكلية التربية- دمياط.

- مينا، فايز مراد (٢٠٠١)، "التعليم العالى فى مصر: التطور وبدائل المستقبل"، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد رقم ٥، منتدى العالم الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- مينا،فايز فرج (٢٠١٠)، " التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)"، القاهرة، الانجلو المصرية.
- هلال، سمير رياض (٢٠١٢)، تمويل التعليم العالي في مصر، التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي.
- وزارة التعليم العالى " الوظيفة الثالثة للجامعات " المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥هـ /٢٠١٤ م .
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ج.م.ع، " الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠" .
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى " الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥- ٢٠٢٠" .

- وزارة التعليم العالى، "التعليم العالى فى مصر: التقرير الوطنى"، وحدة التخطيط الاستراتيجى بوزارة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠٩.
- وزارة التعليم العالى، النشرة الدورية لوحدة المعلومات ٢٠١٣/٢٠١٤، قطاع مكتب الوزير، ٢٠١٥.
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، النشرة السنوية، "التعليم العالى حقائق وأرقام ٢٠١٣/٢٠١٤"، قسم قواعد البيانات، مرصد التعليم العالى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، القاهرة، ٢٠١٥.

- وزارة التنمية الاقتصادية: تقارير متابعة الأداء الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.
- وزارة المالية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠١٥ /٢٠١٦ .
- وزارة المالية: الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة، ووزارات التعليم العالي: إحصاءات التعليم .
- وزارة المالية، موازنة الإدارة المحلية ٢٠١٤/٢٠١٥.
- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، "استراتيجة التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠"،البعد الاجتماعى، المحور السابع، التعليم والتدريب، التعليم العالى أو الجامعى.

ب- التقارير والنشرات :

- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة للجميع، التعليم للجميع، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٩ .
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،"تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع – دراسة التجارب – ومصادر التمويل المقترحة"، برنامج القضايا الاجتماعية،٢٠٠٩.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١١)، " تقرير تحليلى لعرض المؤشرات التفصيلية لقياس آراء أصحاب الأعمال بشأن احتياجات سوق العمل في مصر"، برنامج الحماية الاجتماعية، القاهرة.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٠)، " نتائج استطلاع آراء خريجى الجامعات والمعاهد العليا حول مواءمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل"، القاهرة.
- مجلس الوزراء،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣ .
- مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء، أعداد متفرقة.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مراجعات لسياسات التعليم العالي، التعليم العالي في مصر، البنك الدولي، ٢٠١٠.
- ختاميات وزارة المالية المعتمدة من السلطة التشريعية.

- قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ و تعديلاته، المادة رقم (٣٠٧،٣٠٨) من اللائحة التنفيذية للقانون .

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Asian Development Bank , Counting The Cost Financing Asian Higher Education For Inclusive Growth , Philippines , 2012 .
- A. D, Bardhan. D, Hicks and D.M, Jaffee, "How Responsive is Higher Education? The Linkages between Higher Education and the Labor Market", Fisher Center Working Papers, Fisher Center for Real Estate and Urban Economics, Institute of Business and Economic Research, UC Berkeley.2010.
- Brandenberg, Uwe and Zhu, Jiani (2007) "Higher Education in China in the Light of Massification and Demographic change, Lessons to be Learned for Germany", CHE, Germany, Working Paper No. 97, October 2007.
- Geogory S. Poole,(2003). Higher Education Reformin Japan, Oxford ,U.K.
- Globalization and Government Spending in Higher Education, Executive Summary, pp. 20-23.
- Holmwood ,John,(2012) The Higher Education experiment in England .
- UNDP 2014,world bank WDI 2015.
- Tickler, V., and Sanyal, B., (1998), "Higher Education and the Labor Market in F. R. G." the UNESCO Press, IIEP. Paris.
- Korn, K., etal, (1990), "Education Employment and Development. G D R.", IEET., Paris.
- K. Mert, Cubukcu, and Ebru, Cubukcu, "Evaluating Higher Education Policy in Turkey: Assessment of the Admission Procedure to Architecture Planning, and Engineering Schools", International Journal of Education Policy & Leadership, Vol. 4, No. 4. , May, 2009.
- Khodayari, Faranak, " Service Quality in Higher Education: Case study: Measuring service quality of Islamic Azad University, Firoozkooh branch", Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol. 1, Issue. 9, October, 2011.
- Livanos, Ilias," The Relationship Between Higher Education and Labour Market in Greece: the Weakest Link?, Munich

Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 16239 , July, 2009.

- Maruyama ,Fumihiro,(2008) An overview of the Higher Education System in Japan, pp.7-11.
- Niazi,Hamid Khan; Mace, John, The contribution of Private Sector To Higher Education in Pakistan with Particular Reference to Efficiency and Equity Bulletin of Education and Research, December 2006, Vol.28 , No.2 .
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and the World Bank (WB),"Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt", 2010.
- OECD, Education At A Glance 2014, Country Note, France, 2014 .
- OECD, Higher Education Strategy Group, (2011) : National Strategy for Higher Education to 2030
- Papanagnou,Georgios (Ed.) , (2011): Social Science and Policy Challenges / Research and Policy Series, UNESCO, 2011 .
- Sanyal, B., (1995), "Higher Education and Employment Some Aspects of IEEP", Research Project Paper (62) Paris.
- Sanyal, Bikas C; Martin, Michaela , Financing Higher Education : International Perspective , Higher Education in the world 2006.
- University of Oxford, International Trends in Higher Education, 2015.
- W. Lee, Hansen, "The Link from Graduate Education in Economics to the Labor Market", Journal of Economic Perspectives, Volume 13, Number 3,Summer, 1999.
- World Economic forum, The Global Competitiveness Report 2015-2016.
- World Bank, Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy. Report No. 24234-EGT. The World Bank, Washington DC, 2002.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- جريدة المصري اليوم، إحصائيات وأرقام عن التعليم في ٢٠١٤، الخميس ١١-٠٦-٢٠١٥ HTTP://www.almasryalyoum.com

- HTTP://gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/files/Publications/arabic/TuitionFeePoliciesComparativePerspectiveArabic.pdf

- HTTP://gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/files/Publications/arabic/Arabic_version_of_GUNI_paper_cost_sharing.pdf
- HTTP://www.gsa.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance
- HTTP://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/download/Constitution_2014.pdf.
- HTTP://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx
- HTTP://www.higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/Default.aspx
- HTTP://www. Estio.eg.net
- HTTP://www.Idsc.gov.eg
- HTTP://www.sdsegypt2030.com
- HTTP://www.Sada.mans.edu.eg.
- HTTP://www.kfs.edu.eg